

جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة واسط  
كلية التربية  
قسم اللغة العربية

# الشَّاهد اللُّغويُّ في كُتُب التَّذكير والتَّأنيث

رسالة تقدّم بها

مهدي موسى هاشم أبو رغيف

إلى

مجلس كلية التربية - جامعة واسط

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في اللغة العربية / اللغة

بإشراف

أ. م. د. نعيم سلمان البدري

٢٠١٥ م

١٤٣٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

الفتح : ٨

## إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ( الشاهد اللغوي في كتب التذكير والتأنيث )  
لطالب الماجستير ( مهدي موسى هاشم أبو رغيف ) جرى تحت إشرافي في كلية  
التربية / جامعة واسط وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة  
العربية / اللّغة .

### الإمضاء

المشرف : أ.م. د . نعيم سلمان البدريّ

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشّح هذه الرسالة للمناقشة .

### الإمضاء

أ.م. د. جبّار هليل الزبيديّ

رئيس قسم اللّغة العربية

التاريخ / / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

### قرار اللجنة

نحن أعضاء لجنة المناقشة الموقعين أدناه : نشهد أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ ( الشاهد اللغوي في كتب التذكير والتأنيث ) التي أعدها الطالب ( مهدي موسى هاشم أبو رغيف ) ، وناقشناه فيما له علاقة بها ، فوجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة بتقدير ( جيد جداً ) .

الإمضاء	الإمضاء
الاسم : أ . م . د . د . جبار اهليل الزيدي	الاسم : أ . م . د . د . سهيل نجمان حاجي
عضواً	عضواً
التاريخ : / / ٢٠١٥	التاريخ : / / ٢٠١٥

الإمضاء	الإمضاء
الاسم : أ . م . د . د . صاحب جعفر أبو جناح	الاسم : أ . م . د . د . نعيم سلمان البديري
رئيس اللجنة	عضواً ومشرفاً
التاريخ : / / ٢٠١٥	التاريخ : / / ٢٠١٥

أصادق على ما جاء في قرار لجنة المناقشة .

الإمضاء  
الاسم : أ . م . د . د . علي حسن الدلفي  
عميد كلية التربية  
التاريخ : / / ٢٠١٥

## المحتويات

الصفحة		الموضوع
إلى	من	
١٢	٩	المقدمة
٤٨	١٣	التمهيد : ويحتوي على :
١٤	١٣	الشاهد اللغويّ .
١٨	١٥	التذكير والتأنيث.
٤٥	١٩	الكتب المطبوعة .
٤٦	٤٦	الكتب التي لم تصل إلينا.
٤٧	٤٧	الكتب التي خص أصحابها أبواباً للتذكير والتأنيث.
٩٥	٤٨	<b>الفصل الأول : الشاهد القرآني</b>
٤٩	٤٨	توطئة : أهمية الشاهد القرآني في الاستشهاد اللغويّ ومواقف اللغويين منه.
٥٤	٥٠	المبحث الأول : موقف الفراء من الشاهد القرآنيّ ومنهجه فيه
٦٠	٥٥	المبحث الثاني : موقف السجستانيّ من الشاهد القرآنيّ ومنهجه فيه.
٦٤	٦١	المبحث الثالث : موقف المبرّد من الشاهد القرآنيّ ومنهجه فيه.
٨٣	٦٥	المبحث الرابع : موقف ابن الأنباريّ من الشاهد القرآنيّ ومنهجه فيه.
٨٦	٨٤	المبحث الخامس : موقف ابن التستريّ من الشاهد القرآنيّ ومنهجه فيه .
٨٩	٨٧	المبحث السادس : موقف ابن فارس من الشاهد القرآنيّ ومنهجه فيه.
٩٥	٩٠	المبحث السابع : موقف الأنباري من الشاهد القرآنيّ ومنهجه فيه.

١٢٧	٩٦	<b>الفصل الثاني : القراءات القرآنية</b>
٩٦	٩٦	توطئة : القراءات اصطلاحاً.
١٠١	٩٧	المبحث الأول : موقف اللغويين من القراءات.
١١٣	١٠٢	المبحث الثاني : اختيار القراءات.
١١٧	١١٤	المبحث الثالث : الاستشهاد بالقراءات السبع وتوجيهها بالشعر.
١٢٣	١١٨	المبحث الرابع : أثر القراءات في اللهجات الشاذة.
١٢٧	١٢٤	المبحث الخامس : أثر الفراء في خالفه في توجيه القراءات.
١٥٩	١٢٨	<b>الفصل الثالث : الحديث الشريف :</b>
١٢٩	١٢٨	توطئة : الحديث لغة واصطلاحاً .
١٣٤	١٣٠	المبحث الأول : دواعي الاستشهاد في الحديث.
١٥٩	١٣٥	المبحث الثاني : مواقف أصحاب التذكير والتأنيث من الحديث الشريف ومناهجهم فيه.
٢٠٢	١٦٠	<b>الفصل الرابع : كلام العرب</b>
١٦١	١٦٠	توطئة : أثر السماع بالاستشهاد بكلام العرب :
١٦٤	١٦٢	المبحث الأول : استعمال ( ذا ) في التذكير والتأنيث.
١٦٧	١٦٥	المبحث الثاني : إضافة ( ياهن ) إلى الياء.
١٦٩	١٦٨	المبحث الثالث : تأنيث الحيّة.
١٧٤	١٧٠	المبحث الرابع : تأنيث السلطان.
١٧٨	١٧٥	المبحث الخامس : تذكير فعل المؤنث.
١٨٥	١٧٩	المبحث السادس : تغليب التأنيث على التذكير.
١٩٠	١٨٦	المبحث السابع : حذف المضاف إليه.
١٩٤	١٩١	المبحث الثامن : ما جاء من نعوت المؤنث على زنة ( فَعْلَة )
٢٠٢	١٩٥	المبحث التاسع : ما جاء من نعوت المذكر على زنة ( فَعُول )

٢٥٥	٢٠٣	الفصل الخامس : الشعر
٢٠٦	٢٠٣	توطئة : الشعر وأهميته في الاستشهاد.
٢٣٣	٢٠٧	المبحث الأول : أثر اللهجات في الشعر.
٢٥٥	٢٣٤	المبحث الثاني : الضرورة في الشعر.
٢٥٧	٢٥٦	الخاتمة.
٢٧٠	٢٥٨	الفهارس الفنيّة.
٣٠٥	٢٧١	ثبتت المصادر والمراجع.
A	A	الملخص باللّغة الانكليزية.

## شكركم لله

اللهم صلّ على محمّد وآله ، وأوزعني شكرك الذي لا يبلغ أحد منه غاية إلا حصل عليه من إحسانك ما يلزمه الشكر ثانية ، وأن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور نعيم سلمان البدريّ الذي حمّلتني من فضله وسماحته ما لا أستحق إذ كان سهلاً طيباً ليناً حتى إنّه حبّب إليّ العمل إلى نهايته ، فكلّ كلمة بل كلّ حرف قرأه في هذه الرسالة ولم يغادر منه صغيراً ولا كبيراً ، يشهد بفضله ويصدق بشكره فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين .

ولا أنسى بالشكر والدعاء أساتذتنا الأفاضل في قسم اللّغة العربية الذين طوّقونا برعايتهم وزودونا بكل ما هو نافع .

والواجب يحتم عليّ أن أشكر الأخ الأستاذ ثامر الزيديّ من الجامعة البريطانية في لندن على تفضله بترجمة ملخص الرسالة والأخوة في مكتبة قسم اللّغة العربية ، ومكتبة كلية التربية ، ومكتبة جامعة واسط على ما قدّموه لي من عون ، فجزاهم الله عني وعن جميع طلبة العلم كلّ خير إنّه لا يضيع أجر العاملين .





الْبَصْرَاءُ

إِلَى

رُوحِ وَالِدَتِي

أُحِبُّكِ عَزْلاً وَالْجَهْدَ

بِرّاً وَوَفَاءً



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُتَدَمَّة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا وشفيعنا محمد صلّى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين .

أما بعدُ فإنّ هذا البحث يتناول موضوعاً هاماً في الدرس اللغويّ وهو (الشاهد اللغويّ في كتب التذكير والتأنيث) ، ولعلّ أهميته تأتي من أهمية طرفي الموضوع ، وهما : الشاهد اللغويّ ، وقضية التذكير والتأنيث.

فعلى سبيل الشاهد قامت الدّراسات اللغويّة ، واطّردت الأحكام والأصول وضبطت الأقيسة والقوانين ، فما اجتهد اللغويون لمعالجة ظاهرة ما من ظواهر اللّغة إلا التمسوا لها شاهداً من روح اللّغة يصدح بحجّتها ويشهد بصدقها، وإذا لم يجدوا شاهداً لها وصموها بالضعف أو القلّة أو الندرة أو الشذوذ ، وبهذا يتبيّن ما للشاهد من أثر فاعل وكبير في دنيا اللّغة .

أمّا قضية التذكير والتأنيث فهي الأساس الذي يقوم عليه البحث ، لما لها من أثر في حياتنا بشكل عام وفي لغتنا بشكل خاصّ ، وقد شاء الله أن يجعل من كلّ شيء زوجين اثنين ذكراً وأنثى ؛ لتدوم الحياة وتبقى محافظة على استمرارها ، وكأنّه جلّ شأنه جعل كلّاً منهما أنساً ومستقراً للآخر ؛ كي يكونا قادرين على التواصل والعطاء .

فبعد أن عرض عليّ أستاذي الدكتور نعيم سلمان البديريّ عدّة موضوعات وجدت في نفسي رغبة كبيرة في اختيار (الشاهد اللغويّ في

كتب التذكير والتأنيث) والخوض في غماره ؛ لما وجدته من اهتمام اللغويين في قضية التذكير والتأنيث لعلهم يجدون مسلكاً يضعون فيه إطاراً لغوياً يجمع ما هو مؤنث وما هو مذكر من الألفاظ ؛ كي يرجع إليه الدارسون ويسهل عليهم فهمها ، وقد صدّهم عن ذلك ما وجدوه من ألفاظ لا يصدق عليها التذكير ولا التأنيث كالجمادات والمعاني نحو: الغنى والفقر والعدل والجود وغيرها من الألفاظ التي لا تقع تحت المدلول الحقيقي للتذكير والتأنيث كالشمس والقمر وغيرها.

وهناك أمر آخر دعاني إلى أن أتناول هذا البحث وهو ما قرأته من قول لبعض المستشرقين<sup>(١)</sup> بأن دراسة المذكر والمؤنث من أغمض أبواب النحو ، ولم تفلح محاولات اللغويين لمعرفة كنه هذا الغموض .

ولعلّ الذي زاد الأمر غموضاً هو أنّ القرآن الكريم لم يقطع نزاع اللغويين في هذا الجانب ، بل أنّ بعض الألفاظ في موضع وذكرها في موضع آخر كالصواع والنمل وغيرها، ولعلّ الله جلّ شأنه جعل من اختلاف تلك الألفاظ في التذكير والتأنيث سبيلاً للتدبّر في آياته كما حتّنا للتدبّر والتفكّر في آيات آخر كخلق السموات والأرض ، والشمس والقمر واختلاف الليل والنهار، أو لعلّه تبارك وتعالى جعل اختلاف تلك الألفاظ وجهاً من وجوه الإعجاز اللغويّ الذي تحدّى به جهابذة العرب وسلاطينهم في الفصاحة والبلاغة فقال تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [الإسراء ٨٨] .

(١) ينظر: التطور النحويّ ١١٣-١١٤ .

وقد جاءت الرسالة في مقدمة مشفوعة بتمهيد وخمسة فصول وخاتمة،  
فجاءت خطة البحث على النحو الآتي :

**المقدمة :** تناولت فيها أسباب اختياري ( الشاهد اللغويّ في كتب التذكير  
والتأنيث ) موضوعاً للبحث .

**التمهيد :** تحدّثت فيه عن أهمية الشاهد اللغويّ وأهمية التذكير والتأنيث في  
الدرس اللغويّ ، والكتب التي خصصت بها سواء أكانت الكتب المطبوعة  
التي وصلت إلينا ، أم الكتب التي لم تصل إلينا ، أو الكتب اللغويّة والنحويّة  
التي عرضت قضية التذكير والتأنيث وعالجتها في أبواب خاصّة .

أمّا فصول الدراسة فهي :

**الفصل الأول :** وموضوعه الشاهد القرآنيّ ومواقف اللغويين منه  
ومنهجهم فيه ، ويشمل:  
موقف الفرّاء من الشاهد القرآنيّ ومنهجه فيه ، وموقف السجستانيّ والمبرّد و  
ابن الأنباريّ و ابن التستريّ و ابن فارس و أبي البركات الأنباريّ من الشاهد  
القرآنيّ ومناهجهم فيه .

**الفصل الثاني :** تناولت فيه القراءات القرآنيّة و موقف اللغويين منها ،  
ثمّ تناولت اختيار القراءات عند الفرّاء والسجستانيّ وابن الأنباريّ ، ووقفت  
عند أهمية الاستشهاد بالقراءات السبع ، وتوجيهها بالشعر ، ثمّ وقفت عند  
أثر اللهجات في القراءات الشاذّة ، وبيّنت أثر الفرّاء في توجيه القراءات  
فيمن أتى من بعده .

**الفصل الثالث :** الحديث الشريف تطرّقت فيه إلى أهمية الحديث عند  
النحويين واختلافهم في الاستشهاد به ثمّ نظرت في أهم الدواعي والأسباب

للاستشهاد به ، وتعرضت لمواقف أصحاب كتب التذكير والتأنيث من الحديث ومناهجهم في الاستشهاد به ، ويشمل : موقف الفراء من الحديث ومنهجه فيه ، وموقف السجستاني ، وابن الأنباري ، وابن فارس ، وأبي البركات الأنباري من الحديث الشريف ومناهجهم فيه .

**الفصل الرابع :** وقد خصصته لأثر السماع بالاستشهاد بكلام العرب ، ومواضعه فيه ، وهي : استعمال (ذا) في التذكير والتأنيث ، وإضافة (ياهن) إلى الياء ، وتأنيث الحيّة ، وتأنيث السلطان ، تذكير فعل المؤنث ، تغليب التأنيث على التذكير ، حذف المضاف إليه ، ما جاء من نعوت المؤنث على زنة (فَعْلَة) ، ما جاء من نعوت المذكر على زنة (فَعُول) .

**الفصل الخامس :** جعلته مخصوصاً بالشاهد الشعري ، ويشمل مبحثين : الأول : **أثر اللهجات في الشعر** تناولت فيه أثر اللهجة في تذكير الرياح وتأنيثها ، و تذكير الزوج وتأنيثه ، وتذكير العلباء وتأنيثها ، وتذكير العُنُق وتأنيثه ، تذكير الطريق ، وتذكير القدر وتأنيثها ، وذكرت صيغة (فعال) في المصادر والأعلام وما للهجتي الحجاز وتميم من أثر في صرفها أو منعها من الصرف ، ثم عرّجت على الوقف على تاء التأنيث واختلاف البصريين والكوفيين في تسميتها ، وكذلك المحدثون واختلافهم فيها .

**والثاني : الضرورة في الشعر** ، وقفت فيه على آراء اللغويين في أثر الضرورات الشعرية في تأنيث المذكر ، وتذكير بعض الألفاظ كالسكين ، والكف ، وتخفيف عين الاسم في جمع المؤنث السالم ، وتذكير الفعل المسند إلى المؤنث المجازي ، وجمع ما لا يعقل ، وصرف ما لا ينصرف .

ثم **ختمت الرسالة** بحمد الله تعالى وفضله ، ذاكراً أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة .

## تمهيد

### الشاهد اللغوي

تحتل الشواهد اللغوية موضع الصدارة في الدرس اللغوي لأنها المرآة العاكسة لوجوه من واقع اللغة في كل مستوياتها ، الصوتية والصرفية والنحوية ، فعلى سبيل الشاهد يقوم بناء اللغة ، وبه تطرّد قواعدها، فتستمر محافظة على خصائصها ، حاملة طابع السليقة التي فطر الله الناس عليها.

وللشاهد دلالات ومعانٍ مختلفة فهو العالم الذي يُبين ما يعلمه<sup>(١)</sup> وقد جاء في أساس البلاغة "شهدته ، وشاهدته ، وشوهدت منه حالٌ جميلة ، ومجلس مشهود ، وكلمته على رؤوس الأشهاد ، وهم شهودي ، وشهادي ، والله يشهد لي وأستشده كاذباً ، وهو من أهل المشهد ... وامرأة مُشهدٌ خلاف مُغيبةً ، وقد يُقال : مُشهادةٌ ومُغيبةٌ ومُشهدٌ ومُغيبٌ ويقال : للفرس : غائبٌ وشاهد ، أي : جري غائب مصون وشاهد مبذول"<sup>(٢)</sup> .

ويقول ابن منظور (ت ٧١١هـ) : "أصل الشهادة : الإخبار بما شاهد ، ومنه يأتي قومٌ يشهدون ولا يستشهدون ، وشهد فلانٌ على فلانٍ بحقّ فهو شاهدٌ . والمشاهدة : المعاينة ، وشهده شهوداً ، أي : حضره ، فهو شاهدٌ"<sup>(٣)</sup> .

ومجمل القول ممّا سبق أنّ الشاهد ، هو الحاضر والمائل الذي شهد الواقع ، والمُخبر بما شهد ووقع من الأمر ، أو هو الذي سمع ورأى فتكشفت له دقائق الأمور كلّها أو بعضها وهذا ما دلّت عليه لفظة الشاهد في القرآن

(١) ينظر: لسان العرب (شهد) ٢٣٩/٣ .

(٢) (شهد) ٥٢٧/١ .

(٣) لسان العرب (شهد) ٢٣٩/ ٣ .

الكريم فهي بمعنى الحضور والمشاهدة أو المعاينة . ومنه قوله تعالى :  
﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي : مَنْ حضر الشهر  
وتحققت له رؤية هلاله ، فَلْيَصُمْ ، وكذلك قوله عز من قائل : ﴿وَشَهِدَ  
شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [يوسف: ٢٦] أي: نطق بالحق ومطابقة الواقع بعد أن  
حاولوا تغطيته وإخفائه .

وقد قيل إنَّ يوم الجمعة سَمِّيَ بـ (الشاهد) ؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ الْمُؤْمِنُونَ ،  
ويطلبون من فضله<sup>(١)</sup>.

ولم يخرج الأَعشى عن معنى الحضور والمثول والانكشاف في قوله :

فلا تَحْسَبْنِي كَافِرًا لِّكَ نِعْمَةً عَلَيَّ شَهِيدٌ شَاهِدُ اللَّهِ فَاشْهَدِ<sup>(٢)</sup>

الشاهد اصطلاحاً : "هو الجزئي الذي يُستشهدُ به"<sup>(٣)</sup> ، يُؤْتَى بِهِ لِيشْهَدَ  
بِصِحَّةِ الألفاظ وما يتصل بها من صِيغَةٍ أو عِبَارَاتٍ أو دَلَالَاتٍ فِي  
العَرَبِيَّةِ<sup>(٤)</sup> ؛ لذا يمكننا القول أن الشاهد هو ما كان حجة أو دليلاً لصحة  
لفظة أو صيغة ، أو تركيب إذا اقترن بغيره ، لبيان علاقة الألفاظ فيما بينها،  
من تقديم أو تأخير أو اشتقاق أو غير ذلك ، وهذا الدليل المستشهد به يتسم  
بمواصفات معينة . كالقرآن الكريم أو الحديث الشريف أو ما قالته العرب من  
كلام يجري مجرى القرآن الكريم في الصحة كالشعر والأمثال والأقوال  
والحكم.

(١) ينظر: تاج العروس ٢٥٨/٨ .

(٢) الشاعر هو الأَعشى ، وينظر: ديوانه ١٢٩ ، ولسان العرب (شهد) ٣/٣٤٣ ، وتاج العروس

(شهد) ٢٥٧/٨ ، ومقاييس اللغة (شهد) ٣/٢٢١ .

(٣) كشف اصطلاحات الفنون (شهد) ١٠٠٢ .

(٤) ينظر: الاحتجاج بالشعر ٥١ .

## التذكير والتأنيث

نالت قضية التذكير والتأنيث عناية اللغويين والنحويين على حدّ سواء ،  
وقلّما نجد لغويّاً أو نحويّاً ، لم يفرد لها باباً ؛ ولعلّ السبب في ذلك أنّهم لم  
يجدوا لها باباً من القياس يحصرها ويضبط أحكامها ؛ إذ ارتبطت بكثير من  
الأفكار والمعتقدات ، فنجم عن ذلك تعدد اللهجات ، فما هو مذكّر عند قوم،  
تجده مؤنثاً عند آخرين ؛ ممّا نجم عنه اختلاف اللغويين والمفسّرين في  
توجيه وتفسير آيات الذكر الحكيم التي تحمل الألفاظ المختلف في تذكيرها  
وتأنيثها، فضلاً عن هذا اختلاف القراءات الناتج عن تعدد اللهجات في  
اللفظة الواحدة ، وكذلك الاختلاف في توجيه الأحاديث الشريفة ، وشواهد  
الشعر ، وكلام العرب المتضمّن ألفاظاً تحتمل التذكير والتأنيث ، خاصّة  
تلك المؤنثات السماعية ؛ وهذا ما جعل بعض المستشرقين يحكم على  
مسائل التذكير والتأنيث بأنّها من أغمض أبواب النحو<sup>(١)</sup> .

**المذكّر لغة :** ارتبط مفهوم المذكر عند العرب بالقوة والشّدة ، " فالمذكر  
من الأيام الشّديد الصّعْبُ "<sup>(٢)</sup> والطريق المذكر هو الصّعْبُ المَخُوفُ<sup>(٣)</sup> ،  
والدّاهية المذكر هي الشديدة الصّعْبَةُ من الدواهي ، التي لا يقوم لها إلا  
الأشداء من الرجال الذكّران<sup>(٤)</sup> ، قال النابغة الجعديّ :

وَدَاهِيَةٌ عَمِيَاءُ صَمَاءُ مُذَكِّرٌ      تَدِرُّ بِسَمِّ مِنْ دَمٍ يَتَحَلَّبُ<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: التطور النحويّ ١١٣-١١٤

(٢) ينظر: لسان العرب (ذكر) ٤ / ٣٠٩

(٣) ينظر: تاج اللّغة (ذكر) ١١ / ٣٨٥ .

(٤) ينظر: المعجم (ذكر) ٦ / ٢٨٨ .

(٥) ديوان نابغة الجعديّ ٢٦ .



**المؤنث لغةً** : المؤنثُ خلافُ المذكرِ ، فهو يدلُّ على اللين والسهولة واليسر، قال ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) : " أرضٌ مُنثاتٌ ، وأنيثَةٌ : سهْلٌ مُنْبِتَةٌ، وبلدٌ أُنِيثٌ سهْلٌ ... " (١) ، وقال ابن منظور: " الأنيثُ ما كان من الحديد غير ذَكَرٍ ، والأنيثُ من السُّيوفِ : الذي من حديدٍ غيرِ ذَكَرٍ ... " (٢).

**المذكر والمؤنث اصطلاحاً** : يرى أبو البركات الأنباري (٣) (ت ٥٧٧ هـ) أنّ المذكر ما خلا من علامة التأنيث ، لفظاً وتقديراً ، وقد قسمه على قسمين : حقيقي ، وغير حقيقي ، والمؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث ، وأيضاً قسمه على قسمين : حقيقي ، وغير حقيقي ، وقد سبقه إلى ذلك الزجاجي (٤) (ت ٣٣٧ هـ) ، وأبو علي الفارسي (٥) (ت ٣٧٧ هـ) ، والصيمري (٦) (ت ٣٨٦ هـ) .

إلا أنّ الأنباري أضاف تقسيمين آخرين لغير الحقيقي هما : لفظي ، وغير لفظي ، فاللفظي ما لحقته إحدى علامات التأنيث الثلاثة: التاء ، والألف المقصورة ، والممدودة ، وأمّا غير اللفظي ، فهو ما لم يكن فيه علامة من علامات التأنيث ، وإن لم يخل منها تقديراً ، نحو : الأرض، والسماء (٧) ، وتابعه ابن الحاجب النحوي (٨) (ت ٦٤٦ هـ) في تمييز المذكر عن المؤنث بعلامة التأنيث .

(١) المحكم ( أنث ) ١٠ / ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) لسان العرب ( أنث ) ٢ / ١١٣ .

(٣) ينظر: البلغة ٦٢ .

(٤) ينظر: الجمل في النحو ٢٩١ .

(٥) ينظر: التكملة : ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ٦١٣ .

(٧) ينظر: البلغة ٦٣ - ٦٤ .

(٨) ينظر: شرح الكافية ٣ / ٣٩٠ .

أما المحدثون فقد اقتفوا آثار القدامى في تعريف المذكر والمؤنث ، ولم يكونوا أكثر دقة كما زعم بعض الباحثين<sup>(١)</sup> ، فقول الغلابيني في المذكر بأنه " ما يصح أن يشير إليه بقولك ( هذا ) كرجلٍ ، وحصانٍ ، وقمرٍ ، وكتابٍ... " <sup>(٢)</sup> ، وفي المؤنث " ما يصح أن تشير إليه بقولك ( هذه ) كامرأةٍ ، وناقيةٍ ، ودارٍ " <sup>(٣)</sup> ، هو كلام الصيمري في تحديد المؤنث غير الحقيقي (المجازي) ، إذ قال فيه " ويُعلم أنه مؤنثٌ بأربعة أشياء ... والثاني: الإشارة إليه ... " <sup>(٤)</sup>.

وكذلك قول إسماعيل عمايرة في المؤنث: " هو ما دلّت عليه علامة من علامات التأنيث ، سواء أظهرت على الكلمة نفسها ، نحو: فاطمة ، وليلي، وصحراء ، أم ظهرت في السياق دون الكلمة نفسها نحو: قامت هند، وهذه دعد ... " <sup>(٥)</sup> ، فهو ممّا أشار إليه ابن الحاجب النحويّ بقوله: "المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً ، وتقديراً ، والمذكر بخلافه ... " <sup>(٦)</sup> .

أما الدكتور عصام نور الدين<sup>(٧)</sup> ، فقد أطلق على المذكر والمؤنث المجازيين مصطلح (المحايد) ، فهو يرى أنّه دمج مصطلحين بمصطلح واحد كما أشار إلى ذلك ، ولعلّ الدكتور إبراهيم أنيس<sup>(٨)</sup> ، هو أوّل من أشار إلى مصطلح ( المحايد ) في كلامه عن تقسيم الأسماء من الجنس في

(١) ينظر: كتب التذكير والتأنيث حتى نهاية القرن السادس الهجري ( رسالة ماجستير ) ٦ .

(٢) جامع الدروس العربيّة ١ / ٩٨

(٣) المصدر نفسه ١ / ٩٨ .

(٤) التبصرة والتذكرة ٦١٧ .

(٥) ظاهرة التأنيث ١٦ .

(٦) شرح الكافية ٣ / ٣٢١

(٧) ينظر: مصطلح المحايد ٦ .

(٨) ينظر: من أسرار اللغة ١٦١ .

الفصيحة الهندية الأوربية ، وعدّه لا هو من الأسماء المذكرة ، ولا هو من الأسماء المؤنثة .

وبهذا يمكن القول إنّ المذكر والمؤنث من الأسماء ، إمّا حقيقيان ، أو غير حقيقيين ، فالحقيقيان ما كان لهما فرج سواء أكانا مذكّرين أم مؤنّثين ، وسواء أوجدت فيهما علامة التأنيث أم لا ، نحو : رجل ، وامرأة ، ومعاوية ، وهند ، وأمّا غير الحقيقيين : فهما ما لم يكن لهما فرج ، ويعرف المؤنث منهما بعدّة أمور<sup>(١)</sup> :

- ١- التصغير ، نحو : أرض : أَرْضَةٌ .
- ٢- الإشارة ، نحو : هذه دارٌ ، وتلك قدرٌ .
- ٣- جمع التكسير ، نحو : عَيْنٌ : أَعْيُنٌ .
- ٤- الإخبار ، نحو : الأرضُ واسعةٌ ، والدَّارُ ضيقةٌ .
- ٥- الوصف ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَجَدَهَا تَقْرُبُ فِي عَيْنِ حَمِيَةٍ ﴾ [الكهف ٨٦] .

٦- عودة الضمير ، نحو : ﴿ وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَاهَا ﴾ [الشمس ٦] .

ممّا تقدّم يتبيّن أنّ اللغويين عنوا بدراسة قضية التذكير والتأنيث في العربية ، وتركوا وراءهم مصنفات عدة في هذا الجانب ، عرضوا من خلالها لقضية التذكير والتأنيث ، وأشاروا إلى الألفاظ التي تذكّر وتؤنّث ، وقد ركّزت تلك الدراسات على الجانب اللغويّ مع بيان بعض الأوجه الصرفية والنحوية التي تتعلق بتلك الألفاظ ، ويمكن تصنيف تلك الكتب إلى :

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة ٦١٧ .

## أ- الكتب التي وصلت إلينا

١. المذکر والمؤنث لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، يعدّ أول من مهّد الطريق لمن جاء من بعده ، فكان منهلهم الذي استقوا منه موادهم و شواهدهم، وانماز عن غيره ممن كتبوا في التذكير والتأنيث بعنايته بذكر الروايات التي تخص شواهد الشعر ، كما يقف أحياناً عند بعض الكلمات الغريبة شارحاً ومفسراً<sup>(١)</sup>، وكان ولهاً في إيراد اللهجات المختلفة<sup>(٢)</sup> .

وتكمن قيمة كتابه في ما تضمّنه من مرويات عن الأعراب وعن مشايخه كأبي ثروان<sup>(٣)</sup> والمفضل الضبي<sup>(٤)</sup> (ت ١٧٨هـ) ، ويونس البصري<sup>(٥)</sup> (ت ١٨٢هـ) وعن شيخه الكسائي<sup>(٦)</sup> (ت ١٨٩هـ) ، وكذلك ما تضمّنه من إشارات الى بعض كتبه المفقودة مثل كتاب (الجمع في القرآن)<sup>(٧)</sup> وكتاب (الجمع واللغات)<sup>(٨)</sup>، وكذلك ما سجّله من مرويات سمعها مباشرة من الأعراب الفصحاء<sup>(٩)</sup> وهو بهذا يعدّ رافداً لغويّاً جديداً لمعرفة أهم مصادر الفراء ، ومشافهته الأعراب وأخذه عمّن وثق به منهم، ولو صرح بهم ، لرفد كتب التراجم والطبقات بأسماء وأعلام جديدة في الدرس اللغويّ.

وكشف الكتاب عن عناية الفراء بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، وبالحديث الشريف ، والاستشهاد بالشعر العربيّ وذكر الروايات المتعددة

(١) ينظر: المذکر والمؤنث ( الفراء ) ٤٠ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٧٨ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٨١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٧٣ ، و ٧٦ ، ٩٥ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٧٨ ، ٧١ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٦١ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٦٧ .

(٨) ينظر: المصدر نفسه ٩١ .

(٩) ينظر: المصدر نفسه ٥٧ .

فيه؛ إذ بلغت شواهده من القرآن الكريم ثمانية عشر شاهداً ، ومن القراءات أربعة شواهد ، ومن الحديث الشريف أربعة ، ومن الشعر اثنين وعشرين ومئة شاهد ، ومن أمثال العرب وأقوالها تسعة شواهد .

وقد أظهر الكتاب قدرة الفراء على التحليل والتماس الأسباب والعلل في الكثير من الأحكام الخاصة بالتذكير والتأنيث ، وميله إلى التقييد نحو قوله: " العُقْبُ أنثى وهي عُقْبُ الرَّجْلِ ، وتصغيرهنَّ جميعاً بالهاء ، نقول: فُخَيْذَةٌ، وَعُقَيْبَةٌ ، وتجمعهن ثلاث أعقب ، وأعقاب ، وكذلك تفصيل كلِّ مؤنَّث " (١).

والى جانب هذا بيّن الكتاب عدداً من المصطلحات اللغوية التي تداولها الكوفيون كقوله " المواضع كلّها والصفات والمحال (٢) هي ذُكران ... " (٣).

إلا أنّ عمل الفراء - وإن لم يكن مسبقاً بمثله - قد افتقر إلى التبويب والتقسيم ، فقد نثر موضوعاته نثراً ، فجاء كتابه بأربعة أنواع لم يصرّح فيها عمّا تحتها من مضمون وهي :

١- (فَعِيلٌ) تناول فيها ما لا تدخله الهاء من موصوف بشرط أن يكون مذكوراً نحو: امرأة قتيل وكفّ خضيب .

٢- (فَعُولٌ) ذكر فيه ما يستوي فيه وصف المذكر والمؤنَّث نحو: رجلٌ صبورٌ ، وامرأةٌ صبورٌ .

٣- (مِفْعَالٌ) ذكر فيها ما يستوي المذكر والمؤنَّث من هذه الصيغة ، نحو: قولهم : رجلٌ مجذامٌ ، وامرأةٌ مجذامٌ .

(١) المذكر والمؤنَّث ( الفراء ) ٦٦ .  
(٢) وهي الظروف التي يسميها الكوفيون المحال ، ينظر : الإنصاف : ٤٨ .  
(٣) المذكر والمؤنَّث ( الفراء ) ٩٨ .

٤- اسم الجنس الجمعي الذي بينه وبين واحده الهاء ، نحو: نَخِيل ، وَخَلَّة ، وَتَمْر ، وَتَمْرَة .

وتحدّث عن الأسماء المبهمة ، نحو: قولهم : ما عندي أحدٌ ، وديّارٌ ، وصافرٌ ، وغيرها من الأسماء التي يجري مؤنّثه مجرى التذكير ، ثمّ أتى بنوع خامس جعله خاصّاً بالمؤنّثات السماعية ضمّنه ألفاظاً مؤنّثة نحو : العين والأذن ، والعقب ، واللسان والذراع ، والأصابع ، والإبهام إلا أنّه لم يسر على نهج ثابت ، فقد اضطرب عنده هذا النوع ؛ لأنّه أقحم نوعاً ليس من صلته ، بحديثه عن نعت الاسم الذي لا يقع إلا عليه فإن كان اسمه مذكراً ، فهو مذكّر ، وإن كان اسمه مؤنثاً فهو مؤنّث ، ولو أفرد لذلك بابين لكان حسناً :

الأول: نعوت المذكّر والمؤنّث التي يفرق بينها بالهاء نحو: قائم ، وقائمة، وقاعد ، وقاعدة .

والثاني : النعوت التي يشترك فيها المذكّر والمؤنّث ، وهي قسمان :

أ- النعوت التي يستغنى فيها عن العلامة ؛ لأنّها تخصّ المؤنّث ولا حظّ للذكر فيها ، نحو: حائض وطالق.

ب - النعوت التي يشترك فيها المذكّر مع المؤنّث ، وهي التي جعلتها العرب لمعان خاصّة ، كالمبالغة في المدح ، والذمّ نحو: رجلٌ رُبْعَةٌ ، وامرأةٌ رُبْعَةٌ ، ورجلٌ ملولٌ ، وامرأةٌ ملولٌ ، وعجوزٌ وصبور ، وجريح ، وقتيل.

ومن مواضع الاضطراب في هذا النوع أنه أقحم موضوعاً ليس له صلة بالسماعيّ فقال " الألف ذكر من عدد المؤنث ، ومن غيره" (١) ، ثمّ جاء بموضوع آخر لا يشاكل ما وقع تحته من نوع ، فقال : " وما كان من شيءٍ قُطِعَ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ فِيهِ ثَلَاثَةٌ معان " (٢) ثمّ تحدّث عن اسم المرّة من الفعل ، وكيفية صياغته (٣) ، ثمّ ختم الكتاب بقوله : " قَالَتِ الْعَرَبُ : ثَلَاثَةٌ ، وَثَلَاثٌ ، وَكِلَاهُمَا مُؤَنَّثَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا جَمْعٌ ... " (٤) ، ولو أفرد باباً للعدد ضمّ تحته كل ما يتعلق به من تذكير وتأنيث ، لكان حسناً .

وبهذا يتبيّن غياب التنظيم والتنسيق بين الموضوعات ، وبين ما وقعت تحته من أنواع ، فقد طغى الاضطراب على الكتاب ؛ ولعلّ السبب في ذلك أنّه أملاه إملاء على أحد تلامذته ؛ لهذا جاء مضطرباً غير متلائم مع ما يتمتع به الفراء من عقلية تنظيمية دقيقة.

ومما يؤخذ على الفراء في كتابه أنّه أفرط باستشهاده من القرآن الكريم (٥) ، ولعلّ الكتاب يفتقر إلى عدّة موضوعات تخصّ التذكير والتأنيث ، منها : نداء المذكر والمؤنث ، وما يجري وما لا يجري من الأسماء والنعوت ، وتذكير الفعل وتأنيثه ، وغيرها .

---

(١) المذكر والمؤنث ( الفراء ) ٧٥ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٧ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٠٧ .

(٤) المصدر نفسه ١٠٨ .

(٥) ينظر: أبو زكريا الفراء ٢٤٠ .

٢. المذکر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ( ت ٢٥٥ هـ ) ، يعدّ الكتاب الثاني أهمية بعد كتاب الفراء من الكتب التي وصلت إلينا ، لما له من أثر كبير في ما تلاه من كتب وبما يمتاز به السجستاني من مرويات واسعة ؛ لمشافهته العرب الفصحاء ، ومعاصرته اللغويين الكبار ، وهو الذي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش ( ت ٢١٥ هـ ) مرتين<sup>(١)</sup> ؛ ممّا ساعد على تكوين شخصيته اللغوية ، فأصبحت له آراء انفرد بها تتاقلها الدارسون من بعده ، منهم من وقف عند بعضها كأبي بكر ابن الأنباري مؤيداً لها ومستشهداً بها<sup>(٢)</sup> ، ورافضاً لبعضها الآخر<sup>(٣)</sup> ، ومنهم من اتخذها مادة لكتابه<sup>(٤)</sup> .

وللكتاب مزية أخرى ؛ إذ يعدّ من أوائل المصادر التي اعتمدها الدارسون لمعرفة آراء لغويين كبار لهم كبير الأثر في الدرس اللغوي أمثال يونس بن حبيب ( ت ١٨٢ هـ ) ، ممّا ساعد على معرفة آرائه والاطلاع على أفكاره بما عرف عنه من مشافهة الأعراب الفصحاء والأخذ عنهم ، وكذلك أبو زيد الأنصاري ( ت ٢١٥ هـ ) ، فقد أكثر السجستاني من الاعتماد على آرائه ، فكان يروي عنه بأساليب عدة<sup>(٥)</sup> نحو: حدّثني أبو زيد ، أو أخبرني أبو زيد ، وزعم أبو زيد ، وسمعت من أبي زيد ، وكذلك روى عن الأصمعي<sup>(٦)</sup> ( ت ٢١٦ هـ ) روايات متعددة ، ممّا ساعد على معرفة الكثير من مروياته في إصدار العديد من الأحكام الخاصة بتذكير بعض الألفاظ

- 
- (١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ١٠٢ ، وانباه الرواة ٥٨ .  
(٢) ينظر: المذکر والمؤنث ( ابن الأنباري ) ١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢٨٩ ، ٣٠٩ ، وغيرها .  
(٣) ينظر: المصدر نفسه ٩٤ ، ٩٩ ، ١٤٨ ، ٢٠٨ .  
(٤) ينظر: المخصص ٣٥ / ١٧ ، ٤٨ ، و ١١٩ ، و ١٢٦ .  
(٥) ينظر: المذکر والمؤنث ( السجستاني ) ٦٥ ، و ٦٩ ، ٧٧ ، ١١٠ ، و ١٢١ ، و ١٧٦ .  
(٦) ينظر: المصدر نفسه ١٢٩ ، و ١٤٤ ، و ١٧٣ ، و ١٨٥ .



وتأنيثها ، فكان الكتاب موسوعة لغويّة ضمّت الكثير من نقول هؤلاء اللغويين ، وكذلك ضمّ الكتاب نقولاً لأبي عبيدة<sup>(١)</sup> (ت ٢١٠هـ) ، والأخفش<sup>(٢)</sup> (ت ٢١٥هـ) .

وقد حفل الكتاب بلغات بعض القبائل ولهجاتها كتميم وأسد ، وكشف عن لغة أهل نجد والحجاز فيما يتعلق بتذكير الألفاظ وتأنيثها .

وأولع السجستانيّ بذكر لغة العامّة<sup>(٣)</sup> وتخطّتها بعد أن عرضها على لغة القرآن الكريم وكلام رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - .

ولم يكن الكتاب وقفا على ذكر الأحكام الخاصّة بالتذكير والتأنيث ، وإنّما جاوز ذلك وطرق أبواباً عدّة في مجال النحو كالنداء ، والإضافة ، وأسماء الاشارة، والنعوت، وتذكير الفعل وتأنيثه ، وطرق باب العدد وبين ما يذكر ويؤنث منه ، والمعدول عن جهته من الأعداد والظروف والأسماء ، وكذلك طرق أبواباً كثيرة في الصرف نثرها في مواضع عدّة من كتابه كالتصغير، والتكبير ، والتثنية ، والجمع ، والنسب .

وكشف عن مذهبه البصريّ باستعمال مصطلحات بصرية ، كالصّفة، وحروف الجرّ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وقد حفل الكتاب بالقراءات ؛ إذ كان السجستانيّ من القراء ، وله كتاب في القراءات ، وهو ممّا يفخر به أهل البصرة<sup>(٤)</sup> ، وضمّنه ذكر أسماء القراء ، وتوجيه بعض القراءات ، واقتراح القراءات في الشاهد القرآنيّ ، واحترام المسموع من كلام العرب ،

(١) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( السجستانيّ ) ١٩٤ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٧٢ .

(٣) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( السجستانيّ ) ٢١٧- ٢١٩ ، و ٢٢٣ .

(٤) ينظر: إنباه الرواة ٦٣ .

ولو كان مخالفاً للقياس ؛ لأنه كان يعتقد أنه لا سبيل لمخالفة كلام العرب وإن أباح القياس له ذلك .

وقد حفل الكتاب بشواهد الشعر والاستشهاد بالشعر الجاهلي والاسلامي ونسبة الكثير من تلك الشواهد إلى قائلها ، مع العناية بذكر الروايات التي تخصّ شواهده الشعرية ، ، واستشهد بسبع وسبعين آية من القرآن الكريم ، وبأثني عشر شاهداً من الحديث الشريف ، وبثلاثة وسبعين ومئة بيت من الشعر ، ومن الرجز تسعة وخمسون شاهداً ، ومن الأقوال أربعة وعشرون شاهداً.

ومع ما انماز به كتاب أبي حاتم السجستاني من ميزات ، إلا أنه لم يسلم من المآخذ ، فإن أصاب في مواضع ، فقد عثر في غيرها ، وهو المسبوق بكتاب الفراء ، فكان عليه الإفادة منه كثيراً .

ولعلّ من جملة تلك المآخذ أنه لم يساو بين أبواب كتابه ، فقد بلغ ( باب ما اجتمع عليه واختلف فيه ) عشرات الصفحات ، بينما لم تتجاوز بعض الأبواب الأخرى صفحة واحدة<sup>(١)</sup> ، والسبب في ذلك أنه كان يستطرد كثيراً ، ويأتي بأكثر من شاهد على المسألة الواحدة ، بحسب ما تفرضه المادة اللغوية.

وكذلك ممّا يؤخذ عليه التكرار في بعض مواد كتابه ممّا يولد بعض السأم والملل لدى قارئه ، ولم يكن التكرار مقصوداً على مواد الكتاب ، بل

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٧٥ .

تعداه إلى تكرار عنوان بعض الأبواب ، نحو: ( باب المخاطبة )<sup>(١)</sup> ،  
و ( باب المعدول عن جهته )<sup>(٢)</sup> .

إلى جانب ذلك تجد الخلط في بعض الأبواب ، ففي ( باب نعت  
المؤنث الذي لا يشركه فيه المذكر ) ، تجده يتحدث عن أمر لا علاقة له  
بما وضع له من عنوان ، ومصادق ذلك قوله " أمّا الاسم الذي على ثلاثة  
أحرف لا علامة للتأنيث فيه فتصغيره بالهاء ... " <sup>(٣)</sup> ، وليس التصغير ممّا  
يقع تحت النعت ، ولو تناول التصغير في بابه الذي خُصص له لكان  
أجود.

وفي ( باب فعول ) ، تجده يتحدث عن ( فعيل ) ، بقوله " يقولون :  
فلانة قريبة لي ... " <sup>(٤)</sup> ، وفي نهاية الباب – وهو يتحدث عن ( فعيل ) ،  
يعلل ذلك بقوله : " لأنّ فعيلًا و فعولًا متقاربان " <sup>(٥)</sup> ، ولو جعله باب فعول  
وفعيل ، لكان حسناً.

وكذلك باب ( الجميع الذي بينه وبين واحدته هاء التأنيث ) ، تجده  
يتحدّث عن المحمول على اللفظ ، فيقول: " وأمّا ما لا يعرف ذكوره من  
إنائه فمحمول على اللفظ ... " <sup>(٦)</sup> .

وقد تجد بعض الأبواب لا تنبئ عمّا وضع تحتها من مواد ، ففي (باب  
من المؤنث)<sup>(٧)</sup> تجده يتحدث عن أسماء البلدان المؤنثة والمذكّرة ، ولو جعله

(١) ينظر: المذكر والمؤنث ( السجستاني ) ٢٣١ ، و ٢٣٧ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٥٣ ، ٢١٢ .

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث ( السجستاني ) ٦٦ .

(٤) المذكر والمؤنث ( السجستاني ) ٨٠ .

(٥) المصدر نفسه ٨٠ .

(٦) المصدر نفسه ٨٢ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٢٠١ .

باب المؤنث والمذكر من البلدان ، لكان أجود ، وتجده في بعض الأبواب لم يكن دقيقاً في تسمية الباب ، ففي (باب من المؤنث والمذكر)<sup>(١)</sup>، تجده يتحدث عن نداء المذكر والمؤنث ، ولو سمّاه باب نداء المذكر والمؤنث ، لكان حسناً ، ومما يؤخذ عليه أنّه خلط بين أقوال الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - وبين أقوال الصحابة والتابعين ، فكان يشير إليها بالحديث كاصطلاح عام .

وبعد هذا اللّم من الملاحظات يظلّ كتاب المذكر والمؤنث " أجلّ كتب أبي حاتم و أخطرها أثراً في الدرس اللغويّ "<sup>(٢)</sup> فابتدأه ببيان أهميه معرفة التذكير والتأنيث ، وختمه بباب خصّه للإشارة إلى المذكر، والمؤنث ، والقريب ، والبعيد ، والمنتى ، والجمع بنوعيه .

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث ( السجستاني ) ٢٢٩ .  
(٢) كتاب المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ، ( بحث منشور ) د. طارق الجنابي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ٣ / ١٨٨ .

٣. المذكَر والمؤنَّث لمحمَّد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) ، يعدُّ ثالث ثلاثة من كتب التذكير والتأنيث التي وصلت إلينا، فقد استهله ببيان علامات التأنيث الثلاثة ، التاء ، والألف المقصورة ، والممدودة ، وقسمه على ثلاثة ابواب :

أمَّا الباب الأوَّل فهو ( باب ما وقع فيه الهاء والألف اسماً غير نعت وما يكون نعتاً ) ، تحدَّث فيه عمَّا يأتي من الأسماء مختوماً بعلامة التأنيث، سواء أكان من أسماء الجنس ، أو أسماء المفردات ، ثمَّ تحدَّث عن جمع الأسماء المختومة بتاء التأنيث ، و تحدَّث عن المقصور والممدودة ، وبين ما يقع منهما للتأنيث أو غيره .

أمَّا الباب الثاني فهو ( باب نصفه من المذكَر والمؤنَّث فيكون مؤكِّداً ما مضى ومقيداً ما بعده ) تناول فيه المؤنَّث الحقيقي والمجازي ، وما لهما من تأثير الفعل وتأنيثه ، ثمَّ ذكر ألفاظاً تذكّر وتؤنِّث نحو: ( اللسان والطريق والبقا ) ، ثمَّ ذكر الاسم الجمعي ، ما جاء منه بالهاء كالحنطة ، وما جاء بلا هاء كالنخل ، والشجر، والتمر ، ثمَّ عرَّج إلى السماء ، ونزل إلى الأرض وذكر أنَّهما خلاف ما ذكر ، فهما يلزمان حالة واحدة ، وهي التجرُّد من الهاء .

أمَّا الباب الثالث فهو ( باب أسماء السور والبلاد والقبائل ) ، ذكر فيه أسماء سور القرآن والبلاد والقبائل ، وما يذكّر منها وما يؤنِّث ، ثمَّ ذكر ما يصرف وما لا يصرف منها تبعاً للتذكير والتأنيث .

وتأتي أهمية كتابه من مكانة المبرد النحويَّة ، فقد قيل إنَّ شاباً قصد البصرة يريد أن يقرأ كتاب سيبويه على أبي حاتم السجستاني ، وهو شيخ

المدينة في ذلك الحين ، فقال له : " الدَّيْنُ التَّصِيحَةُ ، إن أردت أن تنتفع بما تقرأه ، فاقراً على هذا الغلام ، محمد بن يزيد ، فتعجبت من ذلك " (١) .

وقد أودع كتابه كثيراً من الموضوعات الصرفية والنحوية التي تخص بعض الألفاظ التي تذكر وتؤنث ، كالنسب والتصغير ، والإعلال ، والنعت والممنوع من الصرف ، وعالله كالعجمة والتأنيث ؛ ممّا جعله ينماز عن غيره من الكتب الأخرى .

وكذلك ضمّ آراء لكبار العلماء أمثال عيسى ابن عمر (٢) (ت ١٤٩ هـ) ، والخليل (٣) (ت ١٧٥ هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) الذي تعقب أقواله فأيد (٤) بعضاً وأنكر (٥) بعضها الآخر ، وأبي عبيدة (٦) والأصمعي (٧) (ت ٢١٦ هـ) .

وتضمّن الكتاب تعليقات لبعض تلامذة المبرّد كأبي الحسن علي بن سليمان / الفضل (ت ٣١٥ هـ) ، المعروف بـ (الأخفش الصغير) (٨) ، وأبي بكر محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ) ، المعروف بـ (بن السراج) (٩) ، وأبي علي إسماعيل بن محمد (ت ٣٤١ هـ) ، المعروف بـ (الصفار) (١٠) ، إلا أن المبرّد لم يذكر أحداً من الكوفيين ، كثعلب ، مثلاً ، الذي اجتمع معه أكثر

(١) إنباه الرواة ٣ / ٢٤٣ .

(٢) ينظر : المذكّر والمؤنث ( المبرّد ) ١٢٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١٠٣ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ .

(٥) المصدر نفسه ١٠٥ .

(٦) المصدر نفسه ٨٩ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه ١٢٤ .

(٨) المصدر نفسه ٨٩ .

(٩) المصدر نفسه ١٣١ .

(١٠) ينظر : إنباه الرواة ١٣١ .

من مرّة في مناقشات لغويّة<sup>(١)</sup> ، وهذا ينمّ عن تعمده إغفال ذكرهم، و شدة تعصبه لأصحابه من البصريين .

وتأتي قيمة الكتاب من آراء المبرّد التي انفرد بها فكان قويّ الشخصية واضح الظلّ فيه ، كقوله في ( الطاغوت ) : " والأصوب عندي والله أعلم أنّه جماعة ... " (٢) .

وكان حريصاً أن يكون كتابه مبرّراً من الاضطراب والتداخل ، بقوله : " ولكن لا ينبغي أن يُدخل باب في باب " (٣) ، إلا أنّ ذلك لم يستقم له ذلك، ففي الباب الثاني مزج بين الاسم الجمعيّ ، وأسماء بعض الأجناس كالحريق، ثمّ أتى ببعض الألفاظ التي ليست من هذا الباب ، نحو: هامة ، وراحة ، قَصْرَةٌ ، وأرض ، وسماء ، وأطال الكلام في( سَمَائِيَا )، وما فيها من إعلال، وقلب، منتقلاً إلى ما كان تنوينه تنوين عوض نحو: ( جَوَارِ ) ، متحدّثاً عن العلة في انصرافه ، غير أنّه يمكن أن يعتذر له أنّه أتى بتلك الألفاظ تشبيهاً لها بما جاء به من ألفاظ في هذا الباب ، وليس منها.

وممّا يؤخذ عليه التكرار، وقلة عنايته بالقراءات والحديث الشريف ، والأمثال وأقوال العرب الأخرى ، واللهجات ، وعدم إيراد الروايات في الشاهد الشعريّ ، ولعله اتكل في ذلك على من سبقه من اللغويين ، كالفراء وأبي حاتم السجستانيّ ، فلم يأت بشيء من ذلك ؛ طلباً للاختصار

٤. مختصر المذكّر والمؤنّث للمفضّل بن سلّمة ت نحو ٣٠٠ هـ ، ضمّ مقدّمة وثلاثة عشر باباً، صدره بذكر علامات التأنيث ، وبعد أن فرغ من

(١) ينظر : نزهة الإلباء ٢٨٨ .

(٢) المذكّر والمؤنّث ( المبرّد ) ٩٨ .

(٣) المصدر نفسه ٨٨ .

ذكر المؤنثات القياسية ذكر منهجه في كتابه ، بقوله : " قد فرغنا ممّا يُدركُ علمهُ بالقياسِ فالآنَ نأتي بما يُعلمُ بالرواية ونقصد لما يجري من الكلام الظاهر ويقع في كتب المذكر والمؤنث ونترك ما لا يحتاج إليه من استقصى النظر في الغريب ؛ إذ كان مذهبنا الاختصار " (١) ، وهذا ما أشار إليه محقق كتابه الدكتور رمضان عبد التواب مقارناً كتابه بكتاب الفراء بقوله " إنَّ مَنْ يُقارنُ هذا الكتاب بكتاب الفراء في المذكر والمؤنث يرى أنَّ المفضلَّ يُلخِّص العبارة في كثير من الأحيان ، وإن لم يذكره إلا في مواضع قليلة ، وقد قصد في كتابه إلى الاختصار قصداً " (٢) .

وقد ذكر الكسائي (٣) في موضع واحد، وذكر الفراء (٤) في عدّة مواضع من كتابه وختم كتابه بـ ( باب المؤنث ) ذكر فيه ألفاظاً مؤنثة ، تؤنث ولا تذكر نحو: الضحى ، والحرب ، والقوس ، والنعل وغيرها ، وقد استشهد بثمانية أبيات من الشعر من بينها رجز واحد ، وشاهد واحد من أقوال العرب ، وخلا الكتاب من شواهد القرآن الكريم ، والأحاديث الشريفة، وهذا ممّا يؤخذ عليه .

٥. ما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس : لأبي موسى سليمان بن محمد بن أحمد النحويّ (ت ٣٠٥ هـ) ، المعروف بالحامض ، وهي رسالة صغيرة خاصّة بأعضاء الإنسان ولباسه ، ولعلّ أهم ما تمتاز به تلك الرسالة عن سائر ما كُتب في التذكير والتأنيث هو الإيجاز والاختصار؛ إذ لا تتجاوز عدد صفحاتها أربع صفحات ، بدأها بأعلى عضو في الإنسان وهي الهامة ثمّ الرأس وما يتصل به من أعضاء من أذن، وعين ، ودماع ،

(١) مختصر المذكر والمؤنث ٥٢ .

(٢) المصدر نفسه / مقدمة المحقق ٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ٥٩ .

(٤) المصدر نفسه ٤٤ - ٥١ - ٥٣ - ٥٨ .



ثم ذكر الأعضاء الأخرى نحو: الحاجب ، والشارب، والشفة ، حتى استوفى أغلب الأعضاء في الإنسان ، فبلغ عدد ما ذكر من تلك الأعضاء اثنين وسبعين عضواً .

وانتقل إلى ما يخص الإنسان من لباس ، فابتدأه بالقميص ، والسراويل، ثم ختمه بالخفّ ، ثم الجورب ، ثم الكساء، فبلغ عدد تلك الألفاظ اثنتي عشرة لفظة ، وقف الحامض عندها مبيّناً أحكامها من تذكير وتأنيث ، مع بيان لمعاني بعض الألفاظ كالمعصم والتريبة ، والعجان .

ولم يلتفت الحامض إلى الجوانب اللغوية الأخرى ، إلا في موضعين ، ذكر في الأوّل : " الساق أنثى ، وتُصغَرُ: سُوبِقَةٌ " (١)، وفي الموضع الثاني، قال: " المعى : يُذكَّرُ ويؤنَّثُ ، ويكون واحداً وجمعاً " (٢).

وقد بدت عليه بعض النزعات البصريّة ؛ إذ كان يلتمس التعليل، ويذكر أسباب أحكام بعض الألفاظ ، نحو قوله " الحارّيّ منسوب إلى الحيرة، فقال قوم : إنّما قال مكحول ، ذهب إلى البصر ، والبصر مذكّر ، وقال قوم: لمّا لم تكن في العين علامة التأنيث ذكّر الفعل " (٣) ، وتارة يضرب صفحاً عن ذكر العلل مكتفياً بالإشارة إليها ، كقوله " الهامة أنثى ، وربّما ذكّرت ، وفيها علل في تذكيرها " (٤) ، وتارة أخرى يجمع بين المذهبين ، فيظهر تعصبه للكوفيين ، فيقول : " السراويل ذكر وأنثى عن أبي عبيدة ، والأغلب التذكير عند أصحابنا (٥) (٦) .

(١) رسالة أبي موسى الحامض ( ضمن رسائل لغويّة ) ٧١ .

(٢) المصدر نفسه ٧١ .

(٣) رسالة أبي موسى الحامض ( ضمن رسائل لغويّة ) ٧١ .

(٤) رسالة أبي موسى الحامض ( ضمن رسائل لغويّة ) ٦٩ .

(٥) يعني : الكوفيين .

(٦) رسالة أبي موسى الحامض ، ضمن ( رسائل لغويّة ) ٧٢ .

ولعلّ هناك مزية أخرى لرسالة الحامض إزاء كتب التذكير والتأنيث ، وهي انفراده بذكر ألفاظ لم يذكرها السابقون ولا اللاحقون ممّن جاءوا من قبله ومن بعده ، نحو: الدُّبْر ، والتريبة ، والجُبَّة ، والحِشْفَة ، والسَّرَّة ، والضَّرْع ، والطيلسان ، والفُلُنِسُوة ، إلا أنّه أغفل ألفاظاً لم يذكرها، وهي ممّا يتصل بما يذكر وبما يؤنّث من الإنسان ، نحو: الإبط ، والخدّ ، والظفر ، والكتف ، واللحي ، والمتن ، والأنف ، وهو ممّا يؤخذ عليه ، وكذلك أورد أقوالاً ولم ينسبها إلى أصحابها ، كذكره قول الفرّاء في الأسنان دون الإشارة إليه ، فقال: " والأسنان كلّها إناث إلا الأنبياب والأضراس" (١) .

أمّا شواهدة التي استشهد بها ، فلم يكن للقرآن الكريم نصيب منها ، وكذلك القراءات ، والأمثال ، والحكم ، واكتفي بقول واحد من أقوال العرب ، وأربعة من شواهد الشعر ، نسب واحداً منها ، وترك الثلاثة الباقيات غفلاً بلا عزو .

٦. المذكّر والمؤنّث لمحمّد بن القاسم أبو بكر ابن الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ) يعدّ من أوسع كتب التذكير والتأنيث وأكثرها إحاطة وشمولاً بمسائلها ؛ حيث ضمّنه فيضاً غزيراً من الشواهد والأخبار والمرويات وحرص على أن يكون موثقاً محكماً ساعده على ذلك ما يمتلكه من حافظة واعية وذاكرة قويّة ، فما أن يتناول اللفظة المراد ذكر أحكامها من تذكير وتأنيث أو تصغير وتكبير ، أو أفراد أو تثنية أو جمع ، حتى تتثال شواهدة على لسانه انثيالاً ، ولا عجب في هذا فقد قيل : إنّه لم يُرَ أحفظ منه ولا أغزر علماً منه (٢) ، " فكان آية من آيات الله تعالى في الحفظ " (٣) .

(١) المصدر نفسه ٧٠ ، وينظر : المذكّر والمؤنّث ( الفرّاء ) ٧٩ .

(٢) ينظر : تذكرة الحفاظ : ٣ / ٨٤٣ .

(٣) نزّهة الالباء ١٩٧ .

وتكمن أهمية كتابه بما سطره من آراء وأقوال العلماء واللغويين ، فقد كان هائماً بذكرهم ، يستأنس بآرائهم ويحتكم إليهم ، ولم يكن راوياً وناقلاً لتلك الآراء فحسب بل كان واضح الرؤية ، يطيل النظر ، ويفكر فيها ملياً ، فيتعقبها ، ثم يؤيدها ، أو يعارضها وينكرها ، فقد تعقب أقوال سيبويه ، ووازن بينها وبين أقوال الكوفيين<sup>(١)</sup> ، وخطأها في موضعين من كتابه<sup>(٢)</sup> ، وخطأ الكسائي<sup>(٣)</sup> والأخفش<sup>(٤)</sup> والسجستاني<sup>(٥)</sup> ، والمبرد<sup>(٦)</sup> ، وهشام بن إبراهيم الكرنبائي<sup>(٧)</sup> الأنصاري<sup>(٨)</sup> .

وللكتاب مزية أخرى فقد كشف عن هوية ابن الأنباري الكوفيّة ، ومدى تعصبه لها والذود عنها ، والدفاع عن علمائها لاسيما الفراء<sup>(٩)</sup> ، وكشف عن بعض المصطلحات الكوفيّة التي ردها ابن الأنباري ، كقوله " وأما التاء التي تكون علامة التأنيث في الفعل فهي التي تكون في أول المستقبل للغائبه<sup>(١٠)</sup> دالة على الاستقبال رافعة له " (١١) .

وكذلك كشف الكتاب عن شخصيّة ابن الأنباري العلميّة ، وإحاطته بأقوال البصريين ، ومعرفته الواسعة بأصولهم وأحكامهم ، ومن ذلك قوله: "

- 
- (١) ينظر : المذكر والمؤنث ( ابن الأنباري ) ١٣١ ، ١٣٤ ، ٦٣٠ ، ٧٠٩ .
  - (٢) ينظر : المصدر نفسه ١٤٩ ، ١٥٣ .
  - (٣) ينظر : المصدر نفسه ٦٣٥ .
  - (٤) ينظر : المصدر نفسه ١٥٢ .
  - (٥) ينظر : المصدر نفسه ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١٤٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ ، ٦٢٥ .
  - (٦) ينظر : المصدر نفسه ٢٢٨ .
  - (٧) لم أقف على وفاته ، ينظر : الفهرست لابن النديم ٧٧ ، انباه الرواة ٣ / ٣٩ ، معجم الأدباء ١٢٠٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٢٧ .
  - (٨) ينظر : المذكر والمؤنث ( ابن الأنباري ) ١٤٩ ، ٦٧٩ .
  - (٩) ينظر : المذكر والمؤنث ( ابن الأنباري ) ١٤٣ .
  - (١٠) يعني : الفعل المضارع .
  - (١١) المذكر والمؤنث ( ابن الأنباري ) ١٨٥ .

قال بعض البصريين<sup>(١)</sup> : إنّما أتت العشر ؛ لأنّه ذهب إلى معنى المُدد،  
كأنّه قال : أربعة أشهر وعشر ليال ، فالمُدّة تقع على اليوم والليّلة<sup>(٢)</sup> .

وكذلك أفصح الكتاب عمّا يتميّز به ابن الأنباريّ من عقلية تعليلية ،  
فهو يقف عند الكثير من المسائل مفسّراً ومعلّلاً ، بخلاف ما هو شائع عن  
الكوفيين ، وما قيل عنهم إنّهم لم يكونوا معلّلين ، كالكسائيّ الذي سُئل عن  
(أي ) فقال : " هكذا خُلقت "<sup>(٣)</sup> ، بل كان ابن الأنباريّ يلتمس الأسباب  
ويسرف في التعليل ، من ذلك قوله " فإن قال قائل لم قلت : عندي خمسة  
آلاف ، فجمعت الألف ، وقلت : عندي خمس مئة ، فوحّدت المئة ، فالعلة  
في هذا أنّ المئة بمنزلة الألف الذي بعد الأحد عشر والاثني عشر وذلك أنّ  
العرب تجمع الألف من الثلاثة إلى العشرة ... "<sup>(٤)</sup> .

وأفصح الكتاب عن قيمة علمية أخرى ، وهي ما رواه ابن الأنباريّ  
عن شيخه ثعلب من أفكار وآراء تصلح أن تكون مادة جديدة لدراسته ، كي  
ترفد الدراسات الأخرى التي عنت به ، وفتح من خلال كتابه نافذة جديدة  
لدراسة اللغويين والعلماء الذين نقل آراءهم بعد أن ضاقت كتب الطبقات  
والتراجم عن معرفتهم ، كأبي زيد الأنصاريّ ( ت ٢١٥ هـ ) والأصمعيّ  
( ت ٢١٦ هـ ) ، و ابن الأعرابيّ ( ت ٢٣١ هـ ) .

وللكتاب فضيلة أخرى فهو يصلح أن يكون رافداً لكتب التصحيح  
اللغويّ ؛ بما تضمنه من أقوال العامّة من الناس وتصويبيها ، كقوله :  
" والعوام تخطيء وتقول في جمع السن : سِنان ؛ لأنّ السِنان سنان "

(١) يعني : المبرّد ، ينظر : تفسير البحر المحيط ٢ / ٢٣٤ .

(٢) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ ) ٦٣٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٢٨

(٤) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ ) ٦٣٨ .

الرمح"<sup>(١)</sup>، وقوله : " العامّة تخطيء في جميع هذا ، فتقول : "هوذا ، و  
(هوذا) ليس من كلام العرب "<sup>(٢)</sup> .

وتعرّض ابن الأنباريّ إلى الألفاظ الدخيلة إلى اللّغة العربية ، نحو :  
الطست والكريج والشروال؛ وبهذا فقد فتح الطريق أمام الدارسين لمعرفة  
المعرب والأعجميّ والدخيل من الألفاظ في اللّغة العربية .

وقد ضمّ الكتاب آراء في تفسير آيات من الذكر الحكيم وقراءاته  
المختلفة وتوجيهها لتوجيهاً لغويّاً ينسجم مع روح النصّ القرآنيّ و ما عرف  
عن أبي بكر أنّه " كان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً من تفاسير القرآن  
بأسانيدها " <sup>(٣)</sup> .

وكذلك ضمّ كثيراً من الأقوال والأمثال والأحاديث الشريفة والأشعار  
والأراجيز لمختلف الشعراء الجاهليين والاسلاميين ، واهتم بالروايات التي  
رويت بها شواهد الشعر وقد بلغت شواهد الكتاب سبعاً ومئتي آية ، واستشهد  
بائنتين وستين قراءة ، وما يقارب واحداً وعشرين ألف بيت من الشعر ،  
واثنتين وعشرين حديثاً شريفاً ، وأربعة وخمسين شاهداً بين قول ومثل  
وأحجية، سبقنا الدكتور طارق الجنابي لهذا ، فقد أحصى شواهد الكتاب  
وعدها عدّاً<sup>(٤)</sup> ، فضلاً عن هذا فقد ضمّ الكتاب مجموعة كبيرة من الألفاظ  
والمفردات من أسماء النباتات والحيوانات والطير والجبال ، فكان حقّاً كتاباً

(١) المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباريّ ) ٢٨٨ .

(٢) المصدر نفسه ٧٣٩ .

(٣) نزّهة الألباء ١٩٧ .

(٤) ينظر : فهرست كتاب المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٧٨١ – ٨٦٠ .

لم يُصنّف أحدٌ مثله<sup>(١)</sup> ، ولم يُعمَلْ أتمّ منه<sup>(٢)</sup> ، فهو يعدّ تطوراً في كتب التذكير والتأنيث ، وثمره لجهود العلماء السابقين له .

وقد صدر كتابه بذكر أهمية معرفة التذكير والتأنيث في اللغة ؛ لأنها من تمام معرفة النحو والإعراب<sup>(٣)</sup> ، واستهلّ الباب الأول بتفصيل أقسام المؤنّث مع ذكر الأسماء والنعوت مبيّناً ما يجري منها وما لا يجري ، ثمّ ذكر النعوت التي تدخلها الهاء ولا تدخلها ممّا جاء على وزن (فاعل) ، ثمّ ذكر ما يستوي المذكر والمؤنّث من هذا الوزن ، وختم الباب بعلامات التأنيث في الأسماء والأفعال والأدوات ، ثمّ توالى الأبواب ، باب يذكر ما تدخله علامة التأنيث ولا تدخله من النعوت التي جاءت على مثال (فاعل) ، وآخر يذكر ما يستوي فيه المذكر والمؤنّث ، وهكذا إلى أن أتمها خمسين باباً ، مستوعباً فيها مختلف جوانب اللغة.

وابن الأنباري قد أفاد كثيراً من كتب الذين سبقوه ؛ فجاء كتابه محكماً شاملاً سهل العبارة ينمُّ عن عقلية تنظيمية فائقة، إلا أنّه لم يسلم من الهنات، وإن كانت قليلة ، مقارنة بحجم الكتاب الذي يربو على سبع مئة صفحة ، فمن المآخذ عليه أنّه كان يطيل في أبواب ، ويوجز في أخرى ، إذ يطول الباب حتى يملأ بضع صفحات ، ومثال ذلك : (باب : تفصيل الأسماء والنعوت المؤنّثة وذكر ما يجري منها وما لا يجري )<sup>(٤)</sup> ؛ ولعلّ السبب في ذلك غزارة الشواهد و كثرة الاستطراد ، من تفسير آية ، وشرح

(١) ينظر : معجم الأدياء ٢٦١٥ .

(٢) ينظر : نزهة الألباء ١٩٧ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٨٧ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٨٨ .

حديث ، وذكر رواية في بيت شعر ، بينما يقصر الآخر حتى لا يتجاوز صفحة واحدة (١) .

وكذلك لم يقتصر في بعض الأبواب على موضوع واحد بل يمزج بين الموضوعات التي ليس لها صلة ببعضها ومن ذلك ( باب : ما يذكر من الأنسان ويؤنث ) تحدت عما يذكر ويؤنث من أعضاء الأنسان كالعُنق والقفا وغيرها وتحدت عن نسب الرجل إلى حسن اللسان والساقين ، وضخم الكتف وعظم الورك وغيرها من موضوعات لا تشاكل ما أفرد له من باب (٢).

وكذلك مما يؤخذ عليه أنه لم يذكر المصادر والكتب التي اعتمدها في جمع مادته ، خاصة آراء وأقوال العلماء واللغويين التي غصَّ الكتاب بها ، ولعلَّه اكتفى بذكر أصحابها كسيبويه والفرَّاء وأبي عبيدة وغيرهم ، إضافة إلى أقوال المفسرين وأصحاب الحديث ، والأشعار ، والأراجيز .

ومن المآخذ عليه أنه أحياناً يأتي بالحديث الشريف شاهداً على بعض الألفاظ من غير أن يشير إلى ذلك بل يورده غفلاً وكأنه قولٌ من أقوال العرب (٣) وطوراً يستشهد بالحديث ، ويذكر سنده (٤) ، وطوراً آخر يأتي به مرسلًا من غير أن يسنده (٥) ، وقد يستشهد بالحديث ويعتني بشرحه ويفسر المبهم من ألفاظه (٦) ويستشهد بآخر فلا يتعرض إلى شرحه وتفسيره ، وإن كان من غريب الحديث (٧) ، وعادة يأتي بأقوال اللغويين والنحويين ويتركها

- 
- (١) ينظر : المذكر و المؤنث ( ابن الأنباري ) ٦٥٤ .
  - (٢) ينظر : المصدر نفسه ٢٩٨ .
  - (٣) ينظر : المذكر و المؤنث ( ابن الأنباري ) ٤٢٦ .
  - (٤) ينظر : المصدر نفسه ٣٤٠ .
  - (٥) ينظر : المصدر نفسه ٤٧٩ .
  - (٦) ينظر : المذكر و المؤنث ( ابن الأنباري ) ٥٠٧ .
  - (٧) ينظر : المصدر نفسه ٤٨١ .

غفلاً دون الإشارة إلى أصحابها ، ويكتفي بقوله : قال بعض اللغويين (١) ،  
أو قال بعض البصريين (٢) ، أو قال بعض المفسرين (٣) ، أو قال  
النحويون (٤).

ومما يؤخذ على الكتاب قلة موضوعات النحو على الرغم مما عرف  
عن أبي بكر " أنه كان رأساً في نحو الكوفيين" (٥) فقد افتقر الكتاب إلى تلك  
الموضوعات إلا قليلاً منها ، كتذكير الفعل وتأنيثه (٦) ، وتعدد الفاعل (٧) ،  
واضمار الخبر (٨) ، والنعته (٩) ، وإعراب ( هذي ) (١٠) ، و ( كلتا ) (١١) و  
البدل (١٢) ، وتاء التأنيث الساكنة (١٣) ، ولم يفرد لها باباً وإنما أشار لها عرضاً  
في إعراب بعض الألفاظ في أسطر لو جمعت لم تتجاوز صفحة واحدة إلا  
بابي : ( ما جاء على مثال ( فعال ) من الأسماء والنعوت ) (١٤) و ( من  
نداء المذكر والمؤنث ) (١٥) ، لم يتعرض فيهما إلى الأحكام النحوية بل قصر  
القول فيهما على ما يخصّ تذكير اللفظ وتأنيثه ؛ ولعلّ السبب في ذلك أنه  
جعله كتاباً في اللغة لافي النحو والصرف ، وإن اشتركا معها في بحث  
التذكير والتأنيث .

- 
- (١) ينظر : المذكر و المؤنث ( ابن الأنباري ) ١٠٥ .
  - (٢) ينظر : المصدر نفسه ٥٥٩ .
  - (٣) المصدر نفسه ٤١٢ .
  - (٤) ينظر : المصدر نفسه ٦٨٠ .
  - (٥) تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٤٣ .
  - (٦) ينظر : المذكر و المؤنث ( ابن الأنباري ) ٦١٦ .
  - (٧) ينظر : المصدر نفسه ٣٦٤ .
  - (٨) ينظر : المصدر نفسه ٦٧٩ .
  - (٩) ينظر : المصدر نفسه ٣٢١ .
  - (١٠) ينظر : المصدر نفسه ١٨٢ .
  - (١١) ينظر : المصدر نفسه ٦٧٣ .
  - (١٢) ينظر : المصدر نفسه ٣٦٦ ، و ٦٣١ .
  - (١٣) ينظر : المصدر نفسه ١٨٥ .
  - (١٤) ينظر : المذكر و المؤنث ( ابن الأنباري ) ٥٩٩ .
  - (١٥) ينظر : تذكرة الحفاظ ٦١٦ .



٧. المذکر والمؤنث لأبي الحسين سعيد بن إبراهيم التستريّ المسيحيّ البغداديّ ( ت ٣٦١ هـ ) ، يعدّ ابن التستريّ في كتابه هذا الرائد في ترتيبه ترتيباً معجمياً ، فكان معجماً لغويّاً ضمّ بين دفتيه ألفاظاً رُتبت على حروف الهجاء مبتدئاً بالهمزة ثمّ الباء ثمّ التاء .. حتى ختمها بالياء ، وقد مدحه محقق كتابه الدكتور /عبد مجيد هريدي بقوله " ينفرد كتاب ابن التستريّ بعدّة ميزات ، منها الترتيب المعجمي والاهتمام بدخل المادة بذكر جمعها وتصغيرها وهو ما ينفرد به .

ويلاحظ على الكتاب تأثير طابع الكُتاب ، فنجد ذكراً لأحكام أيّ ، وأفعال التفضيل ، والضمائر ... " (١) ، وصدّر كتابه بقوله " ليس يجري أمر المذکر والمؤنث على قياس مطّرد ، ولا لهما باب يخصّهما كما يدّعي بعض النّاس " (٢) ، إلا أنّه لم يلتزم بما ابتدأه فقد حاول أن يضع العديد من مسائل التذكير والتأنيث تحت ضوابط ويخضعها للقياس بما شاع واطّرد فكان يضع أحكاماً يصدّرها بقوله : كل ، وجميع ، ويكاد هذا الأسلوب يسود كتابه .

وقد اهتم ابن التستريّ بذكر العلماء واللغويين كالفراء (٣) وأبي عبيد (٤) وأبي زيد (٥) والأصمعيّ (٦) ، إلى جانب ذلك فقد شغف بذكر لغات القبائل (٧) ، وكثيراً ما يقف عند بعض الألفاظ شارحاً ومفسّراً بعبارة قصيرة وموجزة كقوله : " وأمّا الألف الممدودة مثل ... وبراكاء، للشديد من القتال ، ورجلٌ بزّلاء، إذا كان جيّد الرأي " (٨).

(١) المذکر والمؤنث ( ابن التستريّ ) مقدمة المحقق ٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ٤٧ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٤٨ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٧٢ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٨٤ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٥٧ ، ٨٤ ، ٩٨ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه : ٨٤ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه : ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ١٠٩ .

(٨) المذکر والمؤنث ( ابن التستريّ ) ٤٨ .

ومما يؤخذ عليه أنه لم يلتزم الترتيب الهجائي داخل المواد ، بل نثرها  
نثراً ولم يراع في ذلك الترتيب المعجمي الذي التزمه في ترتيب أبواب كتابه،  
فضلاً عن هذا عدم التساوي والتنسيق بين المواد في داخل الأبواب فقد نجد  
في باب الألف عشرين كلمة في حين نجد في باب التاء كلمتين فقط ،  
وكأنني أراه اتكل على ذاكرته في بث مواد كتابه ؛ لذا كان التفاوت سائداً في  
كتابته من باب لآخر، إلى جانب هذا فإنه أكد على ذكر الجموع والتصغير  
في أغلب المواضع ، وأهمل مسائل أخرى كالنداء ، والعدد ، والمصادر ،  
والنعوت ، وما يجري وما لا يجري من الأسماء والنعوت ، وتذكير الفعل  
وتأنيثه ... الخ ، ممّا يخصّ التذكير والتأنيث ، وختم كتابه بباب الياء بدأه  
بكلمة ( اليافوخ ) ، وختمه بكلمة ( اليسرى ) .

٨. **المذكر والمؤنث لأبي الفتح عثمان بن جني** (ت ٣٩٢ هـ) ، ويعد ثاني  
اثنين من الكتب التي انمازت عن غيرها من كتب التذكير والتأنيث ؛ إذ  
سلك طريق المعجميين في ترتيب أبواب الكتاب على حروف المعجم ،  
مبتدئاً بالهمزة ثم الباء ثم التاء... وهكذا مستوفياً كل حروف الهجاء منتهياً  
بالياء ، ولم يكن الرائد في ذلك بل سبقه ابن التستريّ البغداديّ .  
وقد استهلّ ابن جني كتابه بحمد الله والثناء عليه مصدراً كتابه بباب  
جعله تحت عنوان ( المؤنث الذي لا يجوز تذكيره ) مبتدئاً بالعين ثم الأذن ،  
وقد ضمّنه إحدى وتسعين كلمة .

والملاحظ على منهجه عنايته بذكر اللغات في بعض الألفاظ كالإبهام ،  
والآل ، والزوج ، وكان عندما يورد كلمة يذكر حكمها من حيث التذكير  
والتأنيث ، ثم يذكر تفسير بعض الكلمات أحياناً .

وقد انفرد ابن جنّي بذكر بعض الكلمات التي لم يذكرها السابقون واللاحقون ممن كتبوا في التذكير والتأنيث ، كالتوت ، والتولج ، والتجفاف ، والترس ، والرسم ، والثمار ، والقنب ، والظبي<sup>(١)</sup> .

ومما يؤخذ عليه أنّه لم يستشهد بالقرآن الكريم والشواهد الأخرى كالحديث الشريف أو أشعار العرب وأمثالهم وأقوالهم ، ولم يكن يستأنس بذكر آراء العلماء واللغويين ممن سبقوه إلا موضعاً واحداً استشهد به بقول أبي علي الفارسيّ الذي قال فيه " أخبرني أبو علي أنّه يقال: باز ، وجمعه بواز ، وبِزاة ، وباز ، وثلاث أبواز ، فإذا كثرت فهي البيزان "<sup>(٢)</sup> .

ولم يكن قاطعاً الأمر بإصدار بعض أحكامه ، فقد صدر حكماً على بعض الألفاظ ثمّ يعدل عنه بباب آخر ، ومن ذلك البُسْرُ<sup>(٣)</sup> فقد ذكره ضمن الألفاظ المؤنثة الي لا يجوز تذكيرها ، ثمّ عدل عن ذلك في باب الباء ، فذكر أنّه ممّا يذكر ويؤنث ، وكذلك التّمْر<sup>(٤)</sup> ، والسّلطان<sup>(٥)</sup> ، والشّعير<sup>(٦)</sup> ، والفرس<sup>(٧)</sup> .

٩. المذكّر والمؤنث لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، يعدّ من الكتب الهامّة التي عالجت ظاهرة التذكير والتأنيث ، جعله ابن فارس بمقدمة وأحد عشر باباً ، صرّح في المقدّمة بمنهج الاختصار الذي اتبعه في معرفة المذكّر والمؤنث ، ثمّ ببن أهمية كتابه ؛ إذ إنّه عالج ظاهرة مهمة يحتاج إليها الدارسون فهدفها مدرسيّ .

(١) ينظر: كتب التذكير والتأنيث حتى نهاية القرن السادس الهجري (رسالة ماجستير) ٧٦.

(٢) المذكّر والمؤنث (ابن جنّي) ٥٨ .

(٣) ينظر: المذكّر والمؤنث (ابن جنّي) ٤٧ ، و ٥٨ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٤٧ ، و ٦٠ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٤٥ ، ٧٢ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه : ٤٧ ، ٧٣ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٤٦ ، ٨٥ .

وشرع ببيان علامات التأنيث الثلاثة اثنتان منها يختصّ بهما المؤنّث وهما الألف المقصورة والممدودة ، والثالثة الهاء التي يشترك فيها المذكر مع المؤنّث بقصد تأكيد المبالغة في المدح والذمّ ، نحو : علامة ونسابة ، وهلباجة ، ثمّ تناول أبواب كتابه الأحد عشر مبتدئاً بباب العدد ، مبيّناً فيه علّة سقوط الهاء من العدد إذا كان المعدود مؤنثاً بقوله " سقطت الهاء من المؤنّث ؛ لأنّ المؤنّث أثقل من المذكر ، فخفف بإسقاط الهاء ليعتدل الكلام " (١) ، ثمّ تناول بقية الأبواب باباً باباً .

وختم كتابه بباب خصّه لما يؤنّث من الألفاظ، وما يذكر منها، وهو أطول أبواب الكتاب ، ويلاحظ على هذا الباب بعض الاضطراب ، فبعد أن بيّن الألفاظ المؤنّثة نحو النفس وعين السحاب ، ذكر ألفاظاً أخرى مذكّرة نحو: الظفر، والأشجع، ثمّ عاد فذكر ألفاظاً مؤنّثة أخرى كالضلع والكفّ (٢)، ولو جعل لكل منهما باباً لكان أجود .

ولم يخل الكتاب من الشواهد ، فقد استشهد بسبع آيات من القرآن الكريم ، وبحديثين شريفيين ، وأربعة أبيات من الشعر، ومن الأمثال استشهد بمثل واحد ، وقول من أقوال العرب ، وكذلك لم يخل من ذكر اللغات (٣) ، فضلاً عن ذلك ، عنايته بذكر اللغويين كأبي زيد (٤) الأنصاريّ (ت ٢١٥هـ)، والأصمعيّ (٥) (ت ٢١٦هـ) ، وابن السكيت (٦) (ت ٢٤٤هـ)، وأبي حاتم (٧)، وأبي العباس ثعلب (٨) (ت ٢٩١هـ) ، ومحمّد بن سعدان الكوفيّ (٩) (ت ٣٢١هـ) .

(١) المذكر والمؤنّث (ابن فارس) ٤٨ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٥٤- ٦٦ .

(٣) ينظر: المذكر والمؤنّث (ابن فارس) ٥١ .

(٤) ينظر: المذكر والمؤنّث (ابن فارس) ٥٠ ، و٥٦ .

(٥) ينظر: المذكر والمؤنّث (ابن فارس) ٥٦ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٤٧ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٥٠ .

(٨) ينظر: المذكر والمؤنّث (ابن فارس) ٦٢ .

(٩) ينظر: المصدر نفسه ٥٤ .

١٠. البُلغة في الفرق بين المذكَر والمؤنَّث لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، وهو آخر كتاب من كتب التذكير والتأنيث ، وأول من حدَّ المذكَر والمؤنَّث ، ووضع لهما تعريفاً موجزاً جامعاً ، بقوله: "اعلم أنّ المذكَر أصلٌ للمؤنَّث ، وهو ما خلا من علامات التأنيث لفظاً وتقديراً ... والمؤنَّث ما كانت فيه علامة التأنيث ، لفظاً أو تقديراً ... " (١) ، وقد قسّم كلاهما على أربعة أقسام (٢): حقيقي ، وغير حقيقي ، ومقيس ، وغير مقيس .

وعادة يقف عند بعض الألفاظ الغريبة يفسرها ويبين معناها ، كقوله في بيان معنى الجَعَجَاع : " والجَعَجَاع مناخ السوء ، وقيل الحَبْسُ أين كان ، وقيل: كلُّ أرضٍ جَعَجَاع ... " (٣) ، وبعد أن يذكر أحكام كلِّ لفظة يذكر ما يتعلق بها من جمع ، وتصغير ، وفي بعض الأحيان يذكر آراء اللغويين فيما يتعلق بتذكير الألفاظ ، وتأنيثها ، وجمعها ، وتصغيرها ولكن دون أن يتعرض لذكر أسماء هؤلاء اللغويين بل يكتفي بالإشارة إلى ذلك دون التصريح به (٤) ، إلا قليلاً منهم ، كالفرّاء (٥) والأصمعي (٦) ، وقد استشهد بأربعة وعشرين آية من القرآن الكريم ، وثلاثة أحاديث شريفة ، وخمسة من أقوال العرب ، وثلاثة وأربعين بيتاً من الشعر .

ومن المآخذ على كتابه أنّه لم يكن للغات القبائل ولهجاتها نصيب فيه ، ولم يقسّم مواد كتابه إلى أبواب ، ولم يجعل كل قسم قائماً بنفسه ، بل نشرها نشرّاً ، ممّا أدى إلى أن يسود الخلط في مواد الكتاب ، فقد بدأ بذكر

(١) البُلغة ٦٣ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ٧٦ .

(٤) ينظر: البُلغة ٦٥ ، و ٨٢ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٧٣ ، و ٨٢ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٧٢ .

أعضاء الإنسان كالإصبع والكفّ والذراع واليدّ ... ، ثمّ ذكر الحيوانات كالإبل والعنّس والجزور والنباب والذود ... ثمّ ذكر الحانوت<sup>(١)</sup> فيما بينها، ولو ضمّه إلى ما ذكر من أسماء الأماكن كالسّوق مثلاً ، لكان حسناً ، ثمّ ذكر أدوات الحرب كالدرّع واللبوس ، ثمّ ذكر اللسان<sup>(٢)</sup> مع تلك الأدوات ، ولو ذكره مع أعضاء الإنسان لكان حسناً ، وذكر النبل والسراويل مع الدار وأدواتها كالرحا والقدر<sup>(٣)</sup> ، ولو جعلهما مع أدوات الحرب لكان حسناً ، وكذلك فعل مع أدوات العمل كالفأس والقُدوم، فذكر معها النعل والقوس<sup>(٤)</sup> .

---

(١) ينظر: البلغة ٧٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٨١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٧٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٧٧ .

ب - الكتب التي لم تصل إلينا: هناك كتب عدّة ألفت في التذكير والتأنيث، إلا أنها لم تصل إلينا ، ذكرتها كتب التراجم والطبقات (١)، وقد جمعها الدكتور رمضان عبد التواب من مضاآئها وأودعها في مقدمتي التحقيق من كتابي مختصر المذكر والمؤث للفضل بن سلمة، و ونسبها إلى مؤلفيها وهم :

- ١- أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ).
- ٢- أبو عبيد القاسم بن سلامّ (ت ٢٢٤هـ).
- ٣- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٤هـ) .
- ٤- أبو عصيدة أحمد بن عبيد بن ناصح (ت ٢٧٠هـ) .
- ٥- أبو جعفر أحمد بن محمّد بن يزيدار بن رستم الطبريّ (ت ٣٠٤هـ).
- ٦- وأبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ) .
- ٧- أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير .
- ٨- أبو بكر عبد الله بن محمّد بن شقير النحويّ (ت ٣١٥هـ) .
- ٩- أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان (ت ٣٣٠هـ) .
- ١٠- وأبو بكر محمّد بن عثمان الجعد (ت ٣٢٠هـ) .
- ١١- أبو الطيّب محمّد بن أحمد بن إسحاق الأعرابي الوشاء (ت ٣٢٥هـ).
- ١٢- أبو الحسين عبد الله بن محمّد بن سفيان الخزاز (ت ٣٢٥هـ)
- ١٣- أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن محمّد بن درستويه (ت ٣٣٠هـ) .
- ١٤- أبو محمّد بن الحسين بن يعقوب العطار (ت ٣٥٤هـ) .
- ١٥- أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) .
- ١٦- وأبو الحسن علي بن محمّد الشمشاطيّ العدويّ (ت ٣٨٠هـ) .
- ١٧- وأبو الجواد القاسم بن محمّد بن رمضان العجلانيّ (ت ٤٠٠هـ) .
- ١٨- أحمد بن أحمد بن محمّد بن محمّد السجاعيّ الشافعيّ البدراويّ (ت ١١٩٧هـ) .

(١) ينظر: الفهرست ( ابن النديم ) ٦٦، ٦٨، ٧٨، ٧٩، ٨٩، ٩٠، ٩٣ ، وإنباه الرواة ٢/١، ٦٩، ١١٩، ١٦٣، ١٩٣، ١٩٤، ٦٩/ ١١٩، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦، ونزهة الألباء ١٨٣، ١٨٧، ١٩٦، وبغية الوعاة ١/٣٠٢، ٢٥٣/٢ .

## ج- الكتب التي خص أصحابها أبواباً للتذكير والتأنيث من كتبهم :

هناك عدد من الكتب اللغوية خص أصحابها أبواباً للتذكير والتأنيث كما فعل ذلك أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup>، وكذلك فعل أبو الحسين علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده ، فخص لها باباً أسماه في المخصص بـ (أبواب المذكر والمؤنث) ، ويقع في ما يربو على مائتي صفحة من صفحات الكتاب<sup>(٢)</sup> .

فضلاً عن كتب اللغة والنحو الأولى التي عالجت بعض قضايا التذكير والتأنيث التي نجدها مبنوثة بين طياتها، نحو كتاب سيويه<sup>(٣)</sup> ، والمقتضب<sup>(٤)</sup> ، وكذلك كتب المعاجم اللغوية التي ضمت بين طياتها العدة من الألفاظ المذكورة والمؤنثة فوقفت عندها وعالجتها لغويًا مع ذكر ما يتعلق بها من مسائل نحوية و صرفية .

ولم يكتف اللغويون بما سطره من كتب في التذكير والتأنيث وبما عالجه من أبواب في ثنايا كتبهم، بل توسع بعضهم في ذلك وخصها بدراسات نظمية وبأساليب علمية جديدة ؛ كي يسهلوا على أبناء الأجيال دراساتها ويقربوها على طالبها فيحفظوها ، ومن ذلك نظم أبي إبراهيم إسحاق بن الفارابي<sup>(٥)</sup> (ت ٣٥٠هـ) ، وكذلك منظومة في المذكر والمؤنث لأبي بكر الزبيدي<sup>(٦)</sup> (ت ٣٧٩هـ) ، ونظم أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي وقصيدة دالية مجهولة لمؤلف مجهول<sup>(٧)</sup> وأخرى رائية مجهول قائلها<sup>(٨)</sup> أيضاً ، وأخرى في ما يذكر ويؤنث في الحيوان لابن مالك<sup>(٩)</sup> (ت ٦٧٢هـ) .

(١) ينظر : التكملة ٣٥٦-٤٠٦ .

(٢) ينظر : المخصص ١٦ / ٧٩ - ١٩١ ، و ١٧ / ١ - ٩٦ .

(٣) ينظر : كتاب سيويه : ٣٦/٢ ، ٤٠ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢١٢ ، ٢١٠/٣ - ٢١٣ ، ٢٣٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٢- ١٦٦ / ٤ ، ١٦٧ ، ٢٢٥ ، ٣١٧ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٦٠/١ - ٦٣ ، ٢٤٢ ، ٢ / ٢١٦ ، ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ٣ / ٣٦٦ ، ٤ / ٢٦٢ .

(٥) ينظر : مقدمة ابن التستري ٣٥ - ٣٦ ، والتأنيث في العربية ٦-٧ .

(٦) ينظر : المعجم المفصل ٥٢ .

(٧) ينظر : مقدمة ابن التستري ٣٥ - ٣٦ ، والتأنيث في اللغة العربية ٦-٧ .

(٨) ينظر : المعجم المفصل ٥٣ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه ٥٣ .



## الفصل الأول :

### القرآن الكريم

#### توطئة : أهمية الشاهد القرآني في الاستشهاد اللغوي

يعدّ القرآن الكريم عماد الأدلة النقلية والنصّ الذي يصحّ الاحتجاج به في اللغة والنحو والصّرف وعلوم البلاغة<sup>(١)</sup> ؛ لما يمتاز به من فصاحة متناهية وبلاغة عالية تقتضي الاحتجاج به<sup>(٢)</sup>، لذا صار منهل العلماء لتقعيد أحكامهم وتأييد أصولهم ، سواء أكان متواتراً أم شاذّاً<sup>(٣)</sup> ؛ لأنّه نزل " بألفاظ العرب ومعانيها ومذاهبها في الإيجاز والإطالة؛ للتوكيد والاشارة إلى الخبر، وإغماض بعض المعاني ، حتى يظهر عليه الإخفاء ، وضرب الأمثل لما خُفي "<sup>(٤)</sup> ، ولما يتمتع به من براءة من الاضطراب الذي وُسِمَت به بعض الشواهد الأخرى<sup>(٥)</sup>؛ لذا كان خليقاً بمن وضعوا النحو أن تكون المادة القرآنيّة أهم ما يُقيمون عليه قواعدهم ويستندون إليه<sup>(٦)</sup> .

ولم يختلف البصريون والكوفيون في أنّ القرآن الكريم مصدرٌ ثرّ لبناء قواعدهم وأصولهم ، إلا أنّ " هناك طائفة من الأساليب القرآنيّة لم تخضع لأقيسة البصريين فلم يأخذوا بها، ولجأوا الى تأويلها وتخريجها ، كي تتفق مع مقاييسهم "<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) ينظر : في أصول النحو ٢٨ .
  - (٢) ينظر : القياس في اللّغة العربيّة ٢٩ .
  - (٣) ينظر : الاقتراح ٧٥ .
  - (٤) مجاز القرآن ١٨/١ ، وينظر الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٠٨ ، والمشكل في القرآن الكريم من وجوه الاعجاز البياني ٢٦ .
  - (٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١ .
  - (٦) ينظر : نحو القرآن للجواري ٩ .
  - (٧) أثر القرآن في الدراسات النحويّة ١٢٤ .

أمّا الكوفيون فكانوا أكثر احتراماً للنص القرآنيّ ، وأوسع صدرًا في الاستشهاد به ، ولم يلجأوا الى التّأويل والتّقدير<sup>(١)</sup> ، فكان الأنموذج الحيّ الذي اعتمده في دراسة اللّغة بل في مقدّمة مصادرهم التي اعتمدها في دراسة العربية<sup>(٢)</sup> ، إلا أنّهم لم يفيّدوا منه الفائدة التامة ، ولم يعتمده كلّ الاعتماد في تععيد القواعد<sup>(٣)</sup> ، فقد تأثروا بالبصريين ، وراعتهم الأقيسة البصريّة ، فנסجوا على منوالها ، وخضعوا لسلطانها في موضوعات عدّة من مسائل النحو التي كان يجب أن تُسكّت هذه المقاييس ، وتُنطق الشواهد القرآنيّة كي تكون الفيصل في هذه الموضوعات<sup>(٤)</sup>.

والنحويون عامة بصريين وكوفيّين ، بموقفهم من القرآن الكريم جعلوه تابعاً لمقاييسهم وقوانينهم ، وعكسوا المسألة والغاية التي من أجلها لجأوا إلى البحث في اللّغة ، وهي خدمة القرآن الكريم والمحافظة عليه ، فخطأوا القراءات التي تتعارض مع قوانينهم وأقيستهم ، ولو كان أصحابها من القُرّاء الذين يعتدُّ بهم ويُرجع إليهم<sup>(٥)</sup>.

ولا يعني كثرة اعتمادهم على القرآن الكريم أنّهم سلكوا سبيلاً واحداً في الاستشهاد به ، بل تباينت وتعددت طرقهم بالاستشهاد به لاسيّما أصحاب كتب التذكير والتأنيث ولعلّ ذلك يتضح جلياً من خلال الوقوف على مواقف أصحابها من الشاهد القرآنيّ والاعتداد به والاعتماد عليه في بيان العدّة من الأحكام التي تتعلق بتذكير الألفاظ وتأنيثها .

(١) ينظر : أثر القرآن في الدراسات النحويّة ١٢٤ .

(٢) ينظر: المدرسة الكوفيّة ٣٤٧ .

(٣) الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٢٠ .

(٤) أثر القرآن في الدراسات النحويّة ١٢٤ .

(٥) ينظر: المدرسة البصريّة ٥٥٩ .

## المبحث الأول :

### موقف الفراء من الشاهد القرآني ومنهجه في الاستشهاد به

حفل كتاب المذکر والمؤنث لأبي زكريا الفراء بالكثير من الشواهد الشعرية منها والقرآنية ، وكان للقرآن الكريم المستوى الأكبر والمنزلة العظمى عنده ، إذ لم يكتف بإيراد الشاهد القرآني فحسب ، بل عني في العدة من آياته ببعض القراءات الواردة فيه ، ومن مصاديق اهتمامه بالقرآن الكريم " أنه كان يردّ على علماء الشعر ورواته ؛ لأتهم يرون كمال الفصاحة في لغة عرب البادية "(١) ، وأنه يردد القول " بأن لغة القرآن أفصح اللغات "(٢)؛ لخلوها من مستبشع الألفاظ ، ومستقبج اللغات "(٣) ، ويقول: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر "(٤) .

والناظر في كتاب المذکر والمؤنث للفراء يجد الشاهد القرآني حاضراً في العدة من صفحاته ، حتى بلغ ما استشهد به من القرآن الكريم سبعة عشر شاهداً ، كرّر العدة منها ، فبلغ مجمل ما اعتمده من الشاهد القرآني سبعة وعشرين شاهداً فضلاً عن ذكر بعض القراءات الواردة فيها ، على الرغم من صغر حجم كتابه الذي لم يتجاوز أربعاً وخمسين ورقة ، وقد استشهد بالنصّ القرآني بطرائق عدّة يمكن بيانها بما يأتي :

---

(١) العربية ١٦ .  
(٢) ينظر: مدرسة الكوفة ١٣٩ .  
(٣) ينظر: المزهري ٢٢٢/١ .  
(٤) معاني القرآن ١٤/١ .

## أولاً : الاكتفاء بالشاهد القرآني

إنَّ الأسلوب الأظهر والمنهج الأوضح الذي ساد كتاب الفراء هو اكتفاؤه بالشاهد القرآني دون أن يسبقه، أو يلحقه بغيره من الشواهد الأخرى ، سواء أكان ذلك الشعر منها أم أقوال العرب الفصحاء ، ومن المواضع التي اكتفى فيها بالشاهد قوله : " والنحل أنثى ، قال عز وجل : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ [النحل : ٦٨] وتصغيرها : نُحَيْلٌ ، كأنه للجميع ، كما يُصَغَّرُ النَّحْلُ إِنْ أَنْثَى : نُحَيْلٌ" (١) ، وكذلك في ما ذكره ، ووصفه بالتأنيث هما الكأس والفأس ، وقد استدلَّ على تأنيث الأول بقوله عز وجل : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصفات : ٤٧] (٢) ، أمَّا السَّبِيلُ فقد اكتفى بالنصِّ القرآني على تذكره وتأنيثه ، كما قال الله عز وجل : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ [يوسف : ١٠٨] ، وقال عز وجل : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف : ١٤٦] (٣)

واستشهد على تأنيث الجحيم بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ ﴾ [التكوير : ١٢] وقوله : ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [النازعات : ٣٩] ، ويبدو أنَّ مراده من التذكير هو المصدر ، كقولك : جحمته جحيماً (٤) ، وفي حديثه عن (السَّلم) ذكر أنَّ حقَّه التذكير ، كما في قوله تعالى : ﴿ أُمَّ لَهُمْ سَلْمٌ ﴾

(١) المذكَّر والمؤنَّث ( الفراء ) ٧٦ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٧١ .

(٣) المصدر نفسه ٧٨ .

(٤) المصدر نفسه ٨٣ .

يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ﴿ [الطور : ٣٨] ، وقد ذكر أبو عبدالله محمد بن الجهم (١) ،  
أنّ الفراء قال : إنّ السّلم قد يؤنث ، وقد أنشد في ذلك بيتاً من الشعر ، إلا  
أنّه لم يذكره (٢).

ومنه أيضاً قوله في تأنيث الطاغوت كقوله عزّ وجلّ : ﴿أُولِيَاءُ لَهُمْ  
الطَّاغُوتُ يُخْرِجُوهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٧] وربّما ذهب بتأنيثه الى الجمع (٣) ، ومما  
يذكر ويؤنث (الفلك) واستشهد على التذكير بقوله تعالى : ﴿ فِي الْفُلِّ  
الْمَشْحُونِ ﴾ [الشعراء : ١١٩] ، أمّا التأنيث فقد استشهد (٤) بقوله تعالى :  
﴿ قُلْنَا اخْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [هود : ٤٠] ، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا  
كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجْرَيْنَ بِهِ ﴾ [يونس : ٢٢] .

ومن مظاهر تفرّد الشاهد القرآني والاكتفاء به، في ذكره (العنكبوت) ،  
بأنّه ممّا يؤنث ويذكر ، كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بِئْتًا ﴾  
[العنكبوت: ٤١] بتأنيث العنكبوت بدلالة تاء التأنيث (٥).

(١) من تلامذة الفراء الذي روى كتابه المذكر والمؤنث.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث ( الفراء ) ٨٣ .

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث ( الفراء ) ٨٨ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٨٨ .

(٥) المصدر نفسه ٩٢ .

## ثانياً : الجمع بين الشاهد القرآني والشعري

بمقابل ما ذكرناه من اكتفاء أبي زكريا بالشاهد القرآني ، نجده يجمع بين الشاهد القرآني والشاهد الشعري ، ومن ذلك قوله : " و(السَّلم) أنثى ، وهي الصلح قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] ، وإن شئت جعلت الهاء للسلام ، وإن شئت جعلتها لتأنيث الفعل ، كما تقول للرجل يعقُّ أباه : لا تفلح بعدها أبداً ، تريد هذه الفعلة . قال الشاعر :

فَلَا تَضِيْقَنَّ إِنَّ السَّلْمَ آمِنَةٌ      مَلْسَاءُ لَيْسَ بِهَا وَعْثٌ وَلَا ضِيْقٌ <sup>(١)</sup>

وقد جمع بين الشاهد القرآني والشعري في حديثه عن (السَّماء) فذكر أنه يذكر ويؤنث ، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل : ١٨] بتذكير السَّماء بدلالة (به) وقول الشاعر :

فَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْمًا      لَحِقْنَا بِالسَّمَاءِ مَعَ السَّحَابِ

فذكر السَّماء <sup>(٢)</sup> ، ومن المواضع التي جمع الفراء فيها بين الشاهد القرآني والشاهد الشعري قوله: " العنكبوت : يذكر ويؤنث ، والتأنيث أكثر ، قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت : ٤١] ، أنشدني بعضهم :

عَلَى هَطَالِهِمْ مِنْهُمْ بِيُوتٌ      كَأَنَّ الْعَنْكَبُوتَ هُوَ ابْتِنَاهَا

فذكر <sup>(٣)</sup>.

(١) المذكر والمؤنث ( الفراء ) ٧٥ ، البيت قائله مجهول ينظر : معاني القرآن ( الفراء ) ١٢/١ ، ١٩٩/٣ ، المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٦٧ ، وإعراب ثلاثين سورة ٩٨ ، والمخصص ٢٢/١٧ .

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث (الفراء) ٩١ ، و ديوان الفرزدق ٣٤ .

(٣) المذكر والمؤنث ( الفراء ) ٩٢ ، والبيت قائله مجهول : ينظر: معاني القرآن ٢ / ٣١٧ ، المذكر والمؤنث ( ابن الأنباري ) ٣٢١ ، والمخصص : ١٧ / ١٧ .

## ثالثاً : توجيه الشاهد القرآنيّ

التوجيه هو تحديد ما للحكم ، وهو إمّا أن يكون وجه استدلال أو وجه تأويل<sup>(١)</sup> ، وممّا وجهه من شواهد القرآنيّة قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ [الأنفال : ٦١] فهو يرى أنّ الضمير الهاء في ( لها ) عائد على (السلم) أو على تأنيث الفعلة ، وقد وضح ذلك بقوله " كما تقول للرجل يَعِقُ أباه: لا تفلح بعدها أبداً ، تريد هذه الفعلة"<sup>(٢)</sup> ، وعلى الرأي الثاني ، لا شاهد للفراء في الآية الكريمة ؛ إذ إنّ ضمير الهاء يعود ، على فعلة الجنوح الى السلم ، وليس على السلم ، ومن هذا القبيل توجيهه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٧١] ، فكان توجيه الفراء لرفع الكثير في الآية الكريمة على اضمار فعل تقديره : عمي ، فيكون التقدير على هذا التوجيه : عمي كثيرٌ منهم ، برفع كثير على أنّها فاعل للفعل المضمر (عمي)<sup>(٣)</sup> .

وذهب أبو بكر الأنباريّ مذهب الفراء. بقوله : " فرفع الكثير على معنى عمي كثيرٌ منهم"<sup>(٤)</sup> .

أمّا أبو حاتم السجستانيّ فقد خالف الفراء ، على أنّ كثيراً مرفوعة على البدل وقد بيّن مذهبه بقوله : " ولولا البدل لقال : عمي وصموا كثيرٌ منهم ، أو : عموا وصمّ يفرّد أحدهما ..."<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر: الأصول ، تمام حسان ٢٠٥ - ٢٠٦ ، المذکر والمؤنث ( الفراء ) ٧٥ ، وينظر

المذکر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٦١ ، وفيه : لا يفلح بعدها ابداً .

(٢) المذکر والمؤنث (الفراء) ٧٥ .

(٣) ينظر: المذکر والمؤنث (الفراء) ١٠٣ .

(٤) المذکر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٦٥ .

(٥) المذکر والمؤنث (السجستاني) ١٩٦ .

## المبحث الثاني :

### موقف السجستاني من القرآن الكريم ومنهجه في الاستشهاد به

لأبي حاتم<sup>(١)</sup> عناية كبيرة بالقرآن وقراءاته ، صنّف في غريبه وإعرابه ،  
و قيل إنّه كان حسن الصوت ، حافظاً للقرآن إماماً فيه ، عارفاً به ، بصيراً  
بتفسيره ، فقد كان عند أبي الحسن الأخفش وكان عنده التوزيّي (ت ٢٣٨هـ)  
فقال له " يا أبا حاتم ، ما صنعتَ في كتابِكَ المذكَرَ والمؤنَّث ، قلتُ: قد  
عملتُ في ذلكَ شيئاً ، فقالَ : فما تقولُ في الفردوسِ ؟ قلتُ : ذَكَرُ ، قالَ فإنَّ  
اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ : ﴿ الْفِرْدَوْسُ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [ المؤمنون ١١ ] ، قلتُ :  
ذهبَ إلى الجنَّةِ ، فقالَ : لي التوزيّي : يا غافلُ ، أما تسمعُ النَّاسَ يقولونَ :  
أسألكَ الفردوسَ الأعلى ! فقلتُ له : يا نائمُ ، الأعلى ها هنا (أفعل) وليسَ  
بـ(فُعلى) " <sup>(٢)</sup> ، وقد اتبع طرائق شتى وهو يستشهد بالقرآن الكريم يمكن بيانها  
بما يأتي :

### افتراض القراءات في الشاهد :

اتبع أبو حاتم السجستاني منهجاً يكاد يمتاز به عن غيره ممّن ألفوا في  
التذكير والتأنيث وهو افتراض القراءات في الشاهد القرآني ، وكثيراً ما يصدر  
قوله بعبارات منها : ( وَلَوْ كَانَ ، جائزاً )<sup>(٣)</sup> ، أو ( ولو كان ... ، لكانت  
جائزة )<sup>(٤)</sup> ، أو ( ولم يقل : قالت ، وهو جائزاً )<sup>(٥)</sup> ، ومن ذلك قوله : في قوله

(١) ينظر: الفهرست لابن النديم ٦٤ ، نزهة الألباء ١٤٧ ، معجم الادباء ٣ / ١٤٠٦ ، بغية الوعاة  
٦٠٦ / ١ .

(٢) إنباه الرواة ٦٣ / ٢ .

(٣) المذكَرَ والمؤنَّث (السجستاني) ١٠١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ٩٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ٩٧ .



تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فَأَنْتَ عَلَى النَّفْسِ ، ولو  
ذَكَرَ فَقَالَ : ذَائِقُوا الْمَوْتِ ، على تذكير كل ، أو على من ذَكَرَ النَّفْسِ ،  
لجَازَ إِلَّا أَنْ الْخَطَّ<sup>(١)</sup> لَا يُخَالِفُ<sup>(٢)</sup> .

وفي باب من الإضافة يحمل الكلام فيه على المضاف إليه لا على  
المضاف ، وهو على المضاف أحسن وأكثر، عقّب على قوله تعالى :  
﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] بقوله : " كَأَنَّهُ قَالَ فَظَلُّوا لَهَا  
خَاضِعِينَ ، ولم يُذكر الأَعْنَاقُ<sup>(٣)</sup> .

وفي باب تقديم فعل المؤنث ، بعد أن استدلّ بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّملُ  
ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل : ١٨] قال : " ولو كان يا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلْنَ  
مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ، وادْخُلْ مَسَاكِنَكَ لَا يَحْطِمَنَّكَ ، على اللفظ ، وادْخُلِي  
مَسَاكِنِكَ لَا يَحْطِمَنَّكَ على تأنيث الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا  
الهاء، مثل النَّحْلِ والنَّحْلِ، كان جائزاً<sup>(٤)</sup> .

وفي باب تقديم فعل المؤنث ، بعد أن بيّن جواز تقديم فعل شيء  
مؤنث من غير حيوان ، استشهد بقوله تعالى: ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمٍ﴾  
[النمل : ٥١]، ثمّ قال : " وَلَوْ كَانَ : وما كانت صلاتُهُمْ ، لكانت جائزة<sup>(٥)</sup> .

وفي باب تقديم فعل المؤنث بعد أن بيّن فعل شيء مؤنث من غير  
الحيوان استشهد بقوله تعالى : ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمٍ﴾ [النمل : ٥١] ،

(١) يعني : الرسم القرآني .

(٢) المذكَر والمؤنث (السجستاني) ٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ٢٢٤ .

(٤) المذكَر والمؤنث (السجستاني) ١٠١ .

(٥) المصدر نفسه ٩٧ .

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ [الانفال : ٣٥] ، ثم قال : " وَلَوْ كَانَ : وما كَانَتْ صَلَاتُهُمْ لَكَانَ جَائِزًا" (١) ، والحقّ أنّ هذا هو منهج الفراء (٢) في معاني القرآن ، وهو يرد كثيراً عنده .

### تأويل الشاهد القرآني

لعلّ أهم ما يمتاز به أبو حاتم السجستاني من منهج وهو يستشهد بالقرآن الكريم ، صرفه الشاهد الى معنى موافق لما قبله وما بعده ، قد تحتمله الآية ، فكان دائم التدبر ، فيطيل النظر في الشاهد ويحاول اكتشاف الدلالات القرآنية التي يحملها ذلك الشاهد محاولاً توجيه الآية المستشهد بها توجيهاً يناسب فيه بين اللفظ والمعنى ؛ إذ إنّ في القرآن الكريم " نصوصاً لا يصحّ أن تُحمل على الظاهر وإلا فسد المعنى ، ولهذا فلا بدّ من التأويل" (٣) .

والتأويل : " صرفُ اللفظِ عن معناه الظاهرِ إلى معنًى يحتملُهُ" (٤) ، ولا يجوز التأويل إلا إذا كانت الجادة على شيء ، ثمّ يجيئ شيءٌ يخالف تلك الجادة ، فيُلجأ الى التأويل (٥) .

وقد عرّفه المحدثون بأنّه: " صرفُ الكلامِ عن ظاهره الى وجوه خفيةٍ تحتاج لتقديرٍ وتدبيرٍ" (٦) ، ثمّ أخذ التأويل يُطلق على الأساليب المختلفة التي تهدي الى تنظيم العلاقة بين النصوص والقواعد ومحاولة إيجاد الاتساق بينهما (٧) .

(١) المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ٩٧ .

(٢) ينظر: معاني القرآن ( الفراء ) ١٦ / ١ ، ٣٩ ، ٥٥ ، ٣٤٣ ، ٧٠ / ٢ ، ٦٨ / ٣ .

(٣) تأويل الشعر ١٧ .

(٤) معجم التعريفات ٤٦ ، وينظر: الاتقان في علوم القرآن ١٥٥ / ٤ .

(٥) ينظر: التذليل والتكميل ٣٠٠ / ٤ ، وينظر: الاقتراح ٧٥ .

(٦) أصول النحو العربي ١٨٥ .

(٧) ينظر: أصول التفكير ٢٦٢ .

والسجستانيّ يعمد عادةً إلى التقدير والتأويل ، من ذلك في باب نعت المؤنث الذي لا يشركه فيه المذكر ، استشهد بقوله تعالى : ﴿وَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الانبیاء: ٨١] ، ثم قال : " فالمعنى ، والله أعلم: أنها تعصف إذا أمرها سليمان بإذن الله" (١).

وقال: " في القرآن : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ، وقد يُقال : الرحمة ههنا المطرُ فلذلك ذكّر ، كما قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف : ٥٧] يعني المطر" (٢).

ومن ذلك قوله في تفسير: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] ، "إنه أراد بالأعناق : الجماعات ، والله أعلم . وقال قوم (٣) : بل أراد الأعناق ، وجاء بالخبر على أصحاب الأعناق ؛ لأنه إذا خضع عنقه فقد خضع هو ، كما يقال : قُطِعَ فُلَانٌ ، إذا قُطِعَتْ يَدُهُ وهو أَقْطَعٌ" (٤) .

وفي بيانه ما اجتمع عليه واختلف فيه : ذكر السلطان ، بأنه يذكر ويؤنث ، وقال : " وأما في القرآن فمذكّر كله ، أراد به الحجّة ، وقال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ﴾ [إبراهيم : ٢٢] و ﴿سُلْطَانٍ بَيْنِ﴾ [الكهف : ١٥] ، وأما ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ﴾ [إبراهيم : ٢٢] فأراد التسليط مثل الإمارة ، والولاية" (٥).

(١) المذكر والمؤنث (السجستانيّ) ٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ٨١ .

(٣) يعني الفراء .

(٤) المصدر نفسه ١١٢ .

(٥) المصدر نفسه ١٣٤ .

وفي الباب نفسه من بيان ما اجتمع عليه واختلف فيه ، ذكر الدار وقال : إنها مؤنثة وجمعها ثلاث أدور ، أو ثلاث أدور بغير همزة ، وجمع الكثرة : الدور والديار ، ومن معانيها : المسكن والبلد ، كقولهم : البصرة داري<sup>(١)</sup>، واستدل بقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾ [هود: ٦٧] ، ثم قال : وأما ﴿ فِي دِيَارِهِمْ ﴾ [هود : ٦٧] فيريد: في منازلهم، والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك التأويل قوله في الأنعام : " وهذا فيما أظن يذهب بالتذكير إلى معنى النعم ؛ لأن النعم مذكّر أو إلى النوع أو الجنس ، فأما تذكير الأنعام فلا يعرف في كلام ، ولكن إن ذهب إلى النعم فجائز ، كما قال : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [الحاقة : ٤٧] فجعل حاجزين على جمع أحد ، كأنه في التمثيل : من أحدين وإن لم يتكلم به ، ولو حمل على اللفظ لقال من أحد عن حاجز<sup>(٣)</sup> .

ومن تأويلاته التي يناسب فيها بين اللفظ مع المعنى قوله في باب أسماء القبائل والأمم وسور القرآن " وتقول ، وأنت تزيد الجماعة : هذه النصارى ، وهذه اليهود ، وهذه المجوس ، وكذلك هذه الموالي وذلك لأنهم جماعات ، والجماعة مؤنثة ، كما قالوا : قالت الرجال ، وفي القرآن : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات: ١٤] وكذلك : ﴿ كَذَبَتْ قَوْمٌ نُوحَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥] على الجماعة<sup>(٤)</sup> .

(١) المذكر والمؤنث (السجستاني) ١٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ١٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ١٩٦ .

(٤) المصدر نفسه ٢٠٦ - ٢٠٧ .

ويبرز أثر المعنى في تأويله قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾  
[يوسف: ٩٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]  
فيقول: "والعيرُ التي حَمَلَتْ الأمتعةَ ، وإنما أراد- والله أعلم- ، بقوله :  
﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلَ القريةِ، وسَل العيرَ : أهلِ  
العيرِ" (١).

ومن شيوخ التأويل في منهجه قوله في الفلك : " الفُلكُ : واحدٌ مذكَّرٌ ،  
ومؤنَّثٌ ، وجمعٌ ، كلُّ ذلك يقال .... إلى أن يقول : ولا نعلمُ أحداً جمعَ هذا  
اللفظِ ، وقوله : ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ﴾ [المؤمنون : ٢٨] أراد  
واحدةً ، سفينةَ نوحٍ" (٢) .

(١) المذكَّر والمؤنَّث (السجستاني) ١٥٩ .

(٢) المصدر نفسه ١٧٣ .

## المبحث الثالث :

### موقف المبرّد من الشاهد القرآنيّ ومنهجه فيه

اعتدّ المبرّد بالشاهد القرآنيّ كلّ الاعتماد إذ بلغت مجمل شواهد اللغويّة أربعة وخمسين شاهداً من شعرٍ وشاهد قرآني ، وكان حظّ الشاهد القرآنيّ من بينها سبعة عشر ، كررها في أربعة وخمسين موضعاً من كتابه المذكّر والمؤنّث ، ومن مظاهر عنايته بالشاهد في كتابه :

### التماس العلل في الشاهد

لعلّ أهم ما يمتاز به المبرّد من منهج هو كثرة التحليلات التي كان يحاول دائماً أن يسند بها آراءه ، فلا يكاد يستشهد بكتاب الله العزيز ، إلا ويسنده بجملة تبرر ما استند إليه ، وهو يعالج مسألة التذكير والتأنيث ، وما ارتبط بها من مسائل لغويّة أو نحويّة أو صرفيّة ، فكانت العلة عنده رديف الحكم اللغويّ ويتخذ من التعليل وسيلة للمناقشة والبحث " وكانت له يدٌ طولى، وحظّ كبير في التعليل ؛ لأنّه من المجتهدين فيه"<sup>(١)</sup> .

والمبرّد في تعليلاته المعروفة بشواهد القرآنيّة كثيراً ما يعوّل على المعنى ، فمن ذلك في باب ما وقع فيه الهاء والألف اسماً غير نعت ، وما يكون نعتاً ذكر نوعين من الأسماء التي تلحقها هاء التأنيث ، وهي أسماء المفردات وأسماء الأجناس نحو قولك (تمرة) و (بصرة) و (شجرة) و (بقرة) ، وغيره من الأسماء التي إذا خرجت منه الهاء يجوز فيها التذكير والتأنيث نحو : قولك : هو التّمْرُ، وهو البُرُّ، وهو العنْبُ<sup>(٢)</sup> .

(١) المدارس النحويّة ١٠٣ .

(٢) ينظر: المذكّر والمؤنّث (المبرّد) ٨٦ .

واحتج بقوله تعالى: ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] ،  
ثم أول وعلل تذكير هذا النوع من الأسماء بقوله لمن جعل هذه الأشياء  
أجناساً ، أمّا قوله عزّ وجلّ : ﴿كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة : ٧] فقد  
علل تأنيث النخل ؛ لأنها محمولة على معنى الجماعة<sup>(١)</sup> ، وكذلك قوله عزّ  
وجلّ : ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾ [البقرة : ٧٠] قال : هو البقر ، ومن أنت ، قال  
هي البقر . على معنى جماعة<sup>(٢)</sup> .

ومن تأويلاته وعلله التي عول بها على المعنى قوله عزّ وجلّ  
: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَرَعْوُ ذُو الْأَوْتَادِ﴾ [ص : ١٢] : " فقال : كذبت ؛  
لأنهم جماعة ، فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح ، وجماعة نوح ، كل ذلك  
جيدٌ ، فهذه الأجناس<sup>(٣)</sup> .

وفي باب نصفه من المذكر والمؤنث فيكون مؤكداً لما مضى ومقيداً  
فيما بعد ، قال : " اعلم أنه ما كان مؤنثه في نفسه بحق التأنيث الذي لا  
يكون إلا الحيوان ، فكل اسم يقع عنه إلا كما تُخبر عما يؤكد التأنيث لفظاً  
ومعنى ، والمذكر ممّا ذكرنا لا يُخبر عنه إلا كما يُخبر عما تذكيره لفظاً  
ومعنى ؛ لأنّ الخبر المسمّى وليس عن الاسم تقول: "قال الخليفة كذا" و قال  
(الراويّة) و (جاء النسابة) ؛ لأنك تُخبر عن الذات ولست تُريد أن الاسم هو  
الذي جاء ، وقال ، وتقول : ( قالت جعفر ) و (جاءت قاسم) إذا كان ذلك  
اسماً لمؤنثة الذات<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر: المذكر والمؤنث (المبرّد) ٨٦ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ٨٨ .

(٤) المصدر نفسه ١٠٧ .

ومعنى قوله في هذا كله ، أنّ ما يُذكَرُ ويؤنَّث من هذه الذوات ، فإنّما عن التذكير والتأنيث لفظاً ومعنى تبعاً للمعنى ، وليس للاسم دخل في ذلك ، وعلل ذلك بقوله : " إنّما صلح أن تقول : (طابَ البلدةُ) و(جاءنا موعظةً) ، و﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ [هود : ٦٧] ؛ لأنّه ليس نعتاً ذا معنى له حقيقة تأنيث ، وكلُّ شيء كان مؤنثاً من غير الحيوان ، فإنّما تأنيثه للفظه ، ولك أن تذكّره على معناه" (١) .

ومن منهجه في التعليل ؛ ذكّر آراء سابقيه في بعض ظواهر التذكير والتأنيث المرتبطة بالشاهد القرآني التي تدور في فلكه من ذلك قوله " فأما قوله عزّ وجلّ : ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [المزمل : ١٨] ، قال الخليل : إنّما قيل (مُنْفَطِرٌ) ولم يقل : ( مُنْفَطِرَةٌ ) ؛ لأنّه أريد به النّسبُ كقولك : (دَجَاجَةٌ مُعْضِلٌ) و(امرأةٌ مُرْضِعٌ) و (طَبِيَّةٌ مُشْدِنٌ) وإذا جاءت على الفعل لم يجز إلا منفطرة ، كقولك : مُنْشَقَّةٌ على قولك : (انْشَقَّتْ) . وكذلك (مُنْفَطِرَةٌ) على قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار : ١] ، كما قال عزّ وجلّ : ﴿ تَذْهَبُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ ﴾ [الحج : ٢] لما ذكّر الفعل جَرَى الاسمُ عليه" (٢) .

ومن شواهد القرآنية التي حملها على المعنى قوله عزّ وجلّ : ﴿ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٧] ، استدلّ به على تأنيث الفعل وذلك من خلال نعتها بـ(خاوية) وهي للتأنيث ؛ لأنّه حملها على معنى القبيلة والجماعة (٣) ، ومن علله التي ذكرها في مراعاة المعنى قوله : تأنيث

(١) المذكّر والمؤنَّث (المبرّد) ١٠٧ .

(٢) المذكّر والمؤنَّث (المبرّد) ١٢٢ ، وينظر: كتاب سيبويه ٤٧/٢ .

(٣) ينظر: المذكّر والمؤنَّث (المبرّد) ١١١ .



أسباطاً، من قوله عزّ وجلّ: ﴿اِثْنَيْ عَشَرَ أُسْبَاطًا أُمَّام﴾ [الاعراف: ١٦٠] :  
فقد علل تأنيث الأسباط حملاً على معنى الجماعة ؛ لأنّ السبب جماعة<sup>(١)</sup> .

ومن علله التي عوّل عليها في التذكير والتأنيث هو مراعاة أصل ما  
ذُكّر أو أُنث ، نحو قوله : " كلُّ ما لا يُعرفُ أمذكّر هو أم مؤنثٌ ؟ فحظهُ  
أن يكونَ مذكّراً ؛ لأنّ التأنيثَ لغير هذه الحيوانات ، إنّما هو تأنيثٌ بعلامةٍ ،  
فإذا لم تكن العلامةُ ، فالتذكيرُ الأصلُ، يقول : (قال : جبريلٌ وميكالُ) ،  
كما قال عزّ وجلّ : ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧] <sup>(٢)</sup> .

ومراده : أنّ جبريلَ ذُكّر على الأصل ؛ لأنّ الأصل في الاشياء  
التذكير ، وقد زعم محقق الكتاب أنّ المبرد لا شاهد له في هذه الآية  
الكريمة؛ لأنّ الفعل (كان) ليس لجبريل ، وإنّما هو للعدوّ<sup>(٣)</sup> ، ويبدو أنّ  
المبرد لم يستدلّ على التذكير بالفعل (كان) ، وإنّما استدلّ بأحد الأمرين : إمّا  
بلفظ ( جبريل) لخلوه من علامة التأنيث ، أو بضمير الهاء في الآية  
نفسها في قوله : ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧] ، ولعلّه لم يكمل  
الآية طلباً للاختصار ، وهذا ممّا يؤخذ عليه ؛ إذ لا يحسن حذف موضع  
الشاهد بحجّة الاختصار، أو لعلّ هناك سقطاً في الكلام لم يدركه المحقق .

(١) ينظر: المذكّر والمؤنث (المبرد) ١٣٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٩ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٠٩ (هامش المحقق) .

## المبحث الرابع :

### موقف أبي بكر ابن الأنباري من الشاهد القرآني ومنهجه فيه

لأبي بكر ابن الأنباري عناية كبيرة في علوم القرآن ، والحديث واللغة وله مؤلفات حسان فيها ، منها ، الوقف والابتداء ، وكتاب المُشكَل وغريب الحديث<sup>(١)</sup>، فقد كان واحد عصره ، والأعلم في كتاب الله ومعانيه وإعرابه ومعرفة اختلاف أهل العلم في مشكله<sup>(٢)</sup> ، وكان حافظاً وعارفاً بتفسير القرآن وأسانيدها<sup>(٣)</sup> ، يقول الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) في تأريخ بغداد " قال أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي ، كان أبو بكر ابن الأنباري يحفظُ فيما أذكرُ ثلاثة مائة ألف بيتٍ شاهدًا في القرآن "<sup>(٤)</sup> ، وهذا يدلُّ على مكانة ابن الأنباري عند القالي ؛ لأنه أستاذه ، ولكن يبدو أنه كلام مبالغ فيه جداً .

وقد حفل كتابه المذكَر والمؤنث بشواهد القرآن الكريم احتفالاً عظيماً ، ووضعها موضع الذروة ؛ إذ بلغت سبعة ومائتي شاهد ، عالج فيها مختلف المسائل المتعلقة بالتذكير والتأنيث ، واستنبط عدة من الأحكام اللغوية ، وطَبَّق الكثير من الأقيسة والأبنية عليها ، لذا يمكننا القول : إنَّ الشاهد القرآني كان حاضراً في الكثير من المواضع سلك فيها ابن الأنباري سُبلاً وطرائق مختلفة ، منها :

---

(١) ينظر: نزهة الألباء ١٩٧ .  
(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٢٨ / ١ .  
(٣) ينظر: طبقات الزبيدي ١٩٩ .  
(٤) تأريخ بغداد ٢٩٩/٤ .

## ردود أبي بكر بالشاهد القرآني

إنَّ اختلاف الآراء أمر طبيعي ، فكلَّ عالم رأيه ومذهبه ما دام بناء القواعد وتقييدها مبنياً على أسس صحيحة، فلا بدَّ من الخلاف حول القاعدة، أو في توجيه الشاهد الذي يعزز أركان تلك القاعدة أو يثبتها، وقد اختلفت توجيهات كلِّ عالم عن غيره من خلال موقفه من الدِّراسات الذي يتبناه، فكان ابن الأنباري كثيراً ما يستعين بآيات القرآن الكريم في عدَّة من المواضع في كتابه المذكر والمؤنَّث ، ويستدلُّ بالشاهد القرآني في توجيه بعض النصوص القرآنية المختلف فيها ، ومن مواضع ردوده وتعزيز آرائه بالشاهد القرآني :

— تذكير الطاغوت وتأيينه : فقد أنكر رأي المبرِّد في تأنيث (الطاغوت) من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر ١٧] ؛ إذ ذهب المبرِّد إلى تأنيث (الطاغوت) على معنى الجماعة بقوله : " والأصوبُ عندي - والله أعلم - أنه جماعةٌ ، وهو كل ما عبَدَ من دونِ الله ، من إنسٍ وجِنٍ وغيره ، من حَجَرٍ ، وَخَشَبٍ وما دُونَ ذلكَ ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿أُولَآئِهِمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُوهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة ٢٥٧] ، فهذا بيِّن لا مدافعة له ولا شكَّ فيه ، هذا مثلُ المصدرِ الذي يقعُ على الواحدِ، وعلى الكثيرِ ... وادعائهم<sup>(١)</sup> أنه واحدٌ يحتاجون فيه إلى ثبتٍ"<sup>(٢)</sup> .

ومن ردود أبي بكر ابن الأنباري ، على المبرِّد واستشهادته بنصوص من القرآن الكريم ، قوله: " فهذا الذي قاله محمَّد بن يزيد يدلُّ على أنه لا يعرفُ

(١) ربّما قصد الكوفيين وشيخهم الفراء

(٢) المذكر والمؤنَّث (المبرِّد) ٩٨- ٩٩ .

حقيقة معنى التذكير في (الطاغوت) ، والتأنيث ، والقول في هذا عندي -  
 وبالله التوفيق- أنه إذا ذكّر ، ذهبَ به الى معنى الشيطان ، وإذا أُثبَّ ذهبَ  
 به (إلى) معنى الآلهة ، وإذا جَمَعَ ذهبَ به الى معنى الأصنام ، وقد نَزَلَ  
 القرآن بالمذاهب الثلاثة ، قال الله جل ثناؤه في التذكير : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا  
 إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾  
 [النساء : ٦٠] ، فذكر على معنى أن يتحاكموا الى الشيطان، ويُقال كعب بن  
 الأشرف هو الطاغوت ، ويحكى هذا القول عن ابن مجاهد ، فهذا القول  
 يُحقق ما قلناه ، وقال عز وجل في التأنيث: ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ  
 يَعْبُدُوهَا ﴾ [الزمر ١٧] ، على معنى: اجتنبوا الآلهة، وقال في الجمع :  
 ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُوهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ [البقرة ٢٥٧] ، فجمع على  
 معنى : (أولياؤهم الأصنام) " (١) ، فقد جعل أبو بكر تأنيث الطاغوت قائماً  
 على وجهين : الآلهة ، والأصنام ، وإن ذكّر ، فهو يعني : الشيطان .

أمّا المبرّد ، فقد جعل الطاغوت كل ما عُبد من دون الله ، وذهب به  
 إلى معنى الجماعة ، ويبدو أن قول أبي بكر هو الأرجح ؛ إذ إن القرآن  
 الكريم نزل بالمذاهب الثلاثة ، بالتذكير والتأنيث والجمع ، وهو قريب من  
 رأي سيبويه ؛ إذ يرى أنه اسم مفرد مؤنث يقع على الجمع كهيئة المفرد (٢)

(١) المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٢٢٨ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣ / ٢٤٠

وقد رجّح الفراء التأنيث والجمع فيه <sup>(١)</sup>، وقال السجستانيّ : " الطاغوتُ : مذكّر ومؤنثٌ ، وواحدٌ وجمَعٌ " <sup>(٢)</sup> ، بحسب ما أخبر به عنه .

وممن أنكر مذهب المبرّد أبو علي الفارسيّ بقوله : " فكما أنّ هذه (الأسماء) التي هذا الاسم <sup>(٣)</sup> على وزنها، آحاد، وليست جموعاً ، فكذلك هذا الاسم مفرد ليس بجمع، والأصل ، فيه التذكير، وعليه جاء: ﴿ وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ [النساء ٦٠] فأما قوله: ﴿ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ [الزمر ١٧] فإنّما أتت على إرادة الآلهة التي كانوا يعبدونها يدلُّ على أنّه مصدرٌ مفردٌ قوله: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ ﴾ ، فأفرد في موضع الجمع ، كما قال <sup>(٤)</sup> : ( هُمْ بَيْنَنَا ) فهم رِضًا وهم عدلٌ <sup>(٥)</sup> .

ولعلّ الفارسيّ قد أفاد من رأي ابن الأنباريّ في ما ذهب إليه في تأنيث الطاغوت ؛ إذ إنّه أسبق منه .

(١) ينظر: المذكّر والمؤنث (الفراء) ٨٨ .

(٢) المذكّر والمؤنث (السجستانيّ) ١٧١ .

(٣) يعني الطاغوت .

(٤) القائل زهير بن أبي سلمى ، ينظر: ديوانه ٨٥ .

(٥) التكملة ٤٠٦ .

– إفراد المائة وجمعها : ومما أنكره أبو بكر على البصريين قولهم بجواز جمع المئة إذا وقعت مميزاً للأعداد من ثلاثة إلى تسعة ، وهذا بين من قول سيبويه : " وأما ثلثمائة إلى تسعمائة ، فكان ينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئاتٍ ٠٠٠ " (١) .

وقد بين المبرّد حجة البصريين بقوله : " إنّما جاز أن تقول : ثلاث مئتين وثلاث مئاتٍ ؛ من أجل أنه مضافٌ ، فشبّهته من جهة الإضافة لا غير بقولهم : ثلاثة أثوابٍ ، وثلاث جوارٍ " (٢) ، يعني أنهم جمعوا المئة ؛ لأنها جاءت مضافة إلى العدد ، والمميز إذا أُضيف إلى عدده يأتي جمعا ، وقد وصف بعض اللغويين قول البصريين : ثلاث مئتين وثلاث مئات ، بأنه شاذٌّ لا يجيئ إلا في الشعر (٣) .

وقال ابن مالك " مفسّر الثلاثة وأخواتها إذا كان غير المائة جمع ، وإذا كان إياها أفرد في الأكثر ، فيقال : ثلاثمائة بالإفراد ، والقياس يقتضي أن يقال : ثلاث مئات أو مئتين كما يقال : ثلاثة آلاف ، إلا أنّ العرب لا تجمع المائة إذا أُضيف إليها عدد إلا قليلاً " (٤) .

ومذهب الكوفيين : ثلثمائة ، بالتوحيد (٥) ، وحجّتهم في ذلك أنهم " لمّا جاءوا إلى المائة ، وجدوها تذكر من الثلاث إلى التسع وينقطع ذكرها فلا تُذكر ؛ لأنك إذا جزت المائة دخلت في ذكر الألف والألوف ، ولم تذكر

(١) كتاب سيبويه ٢٠٩/١ .

(٢) المقتضب ١٦٧/٢ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢٣/٦ ، ارتشاف الضرب ١/٧٤٥ .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٤/٢ .

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦٣٩ .

المائة ، فأنزلوا ما بين الواحدة والثلاث منزلةً جمعها القليل ، وما بين الثلاث والتسع منزلةً جمعها الكثير ، وقالوا : عندي خمسمئة ، فوحدوا المئة ؛ لأنها ها هنا بمنزلة الألف في قولك : عندي أحد عشر ألفاً ، واثننا عشر ألفاً" (١) .

ومن اعتراضات أبي بكر على البصريين مستدلاً بالشاهد القرآني قوله : " وقال البصريون : ثلثمائة وأربعمئة وخمسمائة ممّا شذّ عن القياس ، والقياس عندهم : ثلاث مئتين أو مئات ؛ كما يقال : ثلاثة آلاف ، وخمسة آلاف ، ولم يعرفوا في توحيد المائة حجةً ، والقياس عند أصحابنا (٢) : ثلثمائة ، بالتوحيد ، والشاذّ عندهم : ثلاث مئتين ومئتين ، والدليل على ذلك قوله الله عزّ وجلّ : ﴿ وَكَبِشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا ﴾ [الكهف : ٢٥] فهذا هو القياس وهو العالي في اللغة . . . . " (٣) .

وظاهر قوله أنه أنكر على البصريين ترجيح أقيستهم ، وأحكامهم ؛ إذ لم يكن لهم فيها حجة من كتاب الله العزيز تؤيد تلك الأحكام . أمّا مذهب الكوفيين في قولهم : ثلثمائة ، بالتوحيد ، فيبدو أنه هو الأرجح ؛ لأنّ المائة تدلّ على الجمع ، والعرب يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع ، نحو قول الشاعر (٤) :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا      فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ

فقال : بطنكم ، ولم يقل : بطونكم فاكتفى بلفظ الواحد عن الجمع (٥) ، وأكّد ذلك أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحويّ

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٦٣٩ .

(٢) يعني : الكوفيين .

(٣) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٦٣٩ .

(٤) قائله مجهول ، ينظر : كتاب سيويه ٢١٠/١ ، وشرح المفصل ٦ / ٢١ .

(٥) ينظر : أسرار العربية ٢٢٣ .

(ت٦٤٦هـ) بقوله : " فقالوا ثلاثمائة ، وتسعمائة ٠٠٠ وعلته أنه في نفسه جمع كثرة مؤنث فاستثقل للكثرة والتأنيث ، ولا يُردّ : ثلاثة رجال ؛ إذ لا كثرة ولا تأنيث، ولا ثلاث نساء ؛ إذ لا كثرة ، ولا ثلاثة آلاف ؛ إذ لا تأنيث ، فلما استثقل التأنيث والكثرة رُدَّ إلى المفرد "(١) .

### إعراب الشاهد القرآني وتوجيهه

يعدّ الإعراب من أهم خصائص اللّغة العربية التي انمازت بها عن غيرها من اللغات ، وهو أحد أوجه شرفها الدال على سمتها وشموليتها وبه يتمّ الرّبط بين التراكيب والمعاني فيها(٢) ، ومن مواضع التوجيه الإعرابي للشاهد القرآني لابن الأنباري قوله: " قال الفرّاء : رجلٌ نظورة قومِه ، ونظيرة قومِه ، وامرأةٌ نظورة قومِها ، ونظيرة قومِها ، للذي ينظر اليه ... وكذلك طريقة قومِه ، وتقول العربُ : هؤلاء طريقة قومِهم ، وطرائق قومِهم للرجال الأشرافِ ، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ وَيَذُهبًا بِطَرِيقِكُمُ الْمُثَلَّى ﴾ [طه٦٣] ، وقال تعالى: ﴿ كَمَا طَرَأَتْ قَدَدًا ﴾ [الجن١١] ، والمثلى : نعت الطريقة ، كقوله جلّ وعزّ: ﴿ لَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ [طه٨] لما جاز أن يقول : هذه أسماءٌ ، جعلت نعتها موحّداً ، وإن شئت جعلت تأنيثه كتأنيث الطريقة "(٣) .

وكذلك قوله في قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء٣] : " فالذين يرتفعون من قولنا على معنى : أسرها الذين ظلموا ، ومن قول البصريين على البدل ممّا في أسروا ويجوز أن يرتفع الذين بـ(أسروا) ، والواو

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٠ .

(٢) ينظر: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ٦٧ .

(٣) المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥١٠-٥١١ ، ينظر: معاني القرآن ( الفرّاء ) ١٨٥/٢ .



علامة الفعل الجميع ، كما تقول العرب : **أكلوني البراغيث** ويجوز أن يكون الذين في موضع خفضٍ على الإتياع للناس ، أي : **أقرب للناس الذين ظلموا** ، فنستغني في هذا الوجه عن التكرير والبدل<sup>(١)</sup> ، ويبدو أن ابن الأنباري وظّف الإعراب لخدمة غرضه في بسط القول في التذكير والتأنيث؛ فلجأ إلى الإعراب لبيان حقّ النعت.

### بيان أساليب القرآن بالشاهد

لم يكن أبو بكر ابن الأنباري يستعين بالشاهد القرآني على توجيه المعنى اللغويّ للآيات القرآنيّة فحسب وتفسيرها ، بل اتخذها سبيلاً للكشف عن أساليب القرآن الكريم ، من حذف وإيجاز ، واختصار ، وغير ذلك من الأساليب القرآنيّة المعروفة ؛ لأن القرآن الكريم فيه ما في كلام العرب من غريب ، ومجاز ، واختصار ، وحذف ، وما شابه ذلك.

ومن الأساليب الشائعة في القرآن الكريم الحذف ، قال تعالى: ﴿ **وَمَا مَنَّا** **إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ** ﴾ [الصافات ١٦٤] ، عقّب ابن الأنباري على بيان موضع الحذف في الشاهد القرآنيّ بقوله : " فحذف (مَنْ) لدلالة (مِنْ) عليها؛ ولأنّها كأنّها ظاهرة "<sup>(٢)</sup> ، يعني : مَنْ ، وهذا مذهب الفراء ، وحجّته في حذف (مَنْ) السّماع قال : " وذلك من كلام العرب ، أن يضمروا (مَنْ) في مبتدأ الكلام ، فيقولون : **مَنَّا** يقول ذلك ، **ومَنَّا** لا يقوله ؛ وذلك أن (مِنْ) بعض لما هي منه ، فلذلك أدّت عن المعنى المتروك "<sup>(٣)</sup> .

(١) المذكّر والمؤنث ( ابن الأنباري) ٣٦٦.

(٢) المذكّر والمؤنث ( ابن الأنباري) ٦٦٧.

(٣) معاني القرآن ٢٧١/١.

إلا أنّ للبصريين مذهباً يخالف مذهب الكوفيين ، فهم يرون أنّ المحذوف هو ( أحد ) وليس ( من ) ، وهذا ما ذكره ابن السّراج عن البصريين بقوله : " وبعض العرب يحذف الأسماء مع ( من ) ، وقد ذكرنا بعض ذلك فيما قد مضى ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الصافات ١٦٤] ، والتأويل عند أصحابنا<sup>(١)</sup> : ( وما منّا أحدٌ إلا له مقام معلوم ) ، والكوفيون يقولون : تضر ( من ) مع ( من ) ، وفي التأويل عندهم : إلا من له مقام<sup>(٢)</sup> .

وممن ذكر قول الفريقين أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) وعقب على مذهب الكوفيين بقوله " وفيه ما لا خفاء فيه من حذف الموصول<sup>(٣)</sup> ، وكأنّه ينكر على الكوفيين حذفهم الموصول وبقاء صلته ، لأنّهما كالكلمة الواحدة وهذا ما صرح به في موضع آخر من كتابه بقوله : " وتقدير الكوفيين : وإنّ من أهل الكتاب إلا من ليؤمننّ به ، وحذف الموصول خطأ<sup>(٤)</sup> .

ومن الذين نصروا مذهب الكوفيين القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) بقوله : " فُحذِفَ (مَنْ) لَمَّا كَانَ سِيَاقُ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهَا " <sup>(٥)</sup> .

ويبدو أنّ مذهب البصريين هو الأرجح ؛ لأنّ حذف الموصول وبقاء صلته بعيد جداً<sup>(٦)</sup> ؛ إذ إنّ " الموصول قويٌّ تشبّهه بالصلة من حيث اللفظ

(١) يعني : البصريين .

(٢) الأصول في النحو ٤١٢/١ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤٤٦/٣ .

(٤) المصدر نفسه ٥٠٣/١ .

(٥) ما يجوز للشاعر ٣٢٣ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٦٧/٢ .

ومن حيث المعنى ، أمّا من حيث اللفظ فكونه عمل فيها ، وأمّا من حيث المعنى ، فكونه معها في تقدير اسمٍ واحدٍ " (١) .

وكذلك تقدير ( مَنْ ) بعد الاستثناء فهو بعيد أيضا ؛ إذ إنّ ما قبله كلام لم يتمّ ، وهو قوله تعالى : ( وما منّا ) والاستثناء لا يأتي إلا بعد تمام الاسم (٢) .

### أسلوب المحاورّة في الشاهد

سلك أبو بكر مسالك عدّة في تأييده للمسائل اللغويّة بالنصوص القرآنيّة، ولعلّ ما أثاره من أسلوب جدليّ بطريقة الحوار ، وإثارة السّؤال في الشاهد القرآنيّ يعدّ من الأساليب التي انفرد بها عن سابقه ممّن ألفوا في التذكير والتأنيث ، فهو يغور في ذهن المُتلقّي أو السّامع فيفترض أسئلة تُطرح عليه في إطار النّصّ القرآنيّ ، فيجيب عنها ، مستعملاً عبارات تشير إلى مثل هذا ، لممارسته الإقراء والتدريس كقوله : " فإنّ قال قائل " (٣) ، ثمّ يجيب عن تساؤه فيعلل ، ويفسّر كي يزيل الشكّ والريب عن ذهنه بأسلوب حوارٍ بعيد عن التكلف والتعقيد ، هدفه من ذلك كلّه تقريب الشاهد وتوضيحه ، ومن ذلك قوله وهو يتحدّث عن علامات الجمع للمذكّر والمؤنّث ذاكراً (الواو والنون ) لجمع المذكّر ، (والألف والتاء) لجمع المؤنّث: " الزّيدون، والبكرون ، والهنّدات، والجُمُلات، والزّينبيات " (٤) ، فيستدرك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِكُمْ﴾ [النمل ١٨] مُصدراً ذلك بقوله : " كيف

(١) التذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٠٦/١ .

(٣) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٤) المصدر نفسه ٦٢٢ .

قال<sup>(١)</sup>، يريد كيف أدخل الواو في جمع المؤنث ، ولم يقل : ادخُلن مساكُنن ، فيجيب السائل بقوله : " لَمَّا خَبَرَ عَنِ النَّمْلِ بِالْقَوْلِ ، وَالْقَوْلُ سَبِيلُهُ أَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ ، أَجْرَاهُنَّ مَجْرَى النَّاسِ " <sup>(٢)</sup>.

ويكاد يتفق البصريون والكوفيون على تأويل هذه الآية الكريمة ، قال سيبويه : " زَعَمَ الْخَلِيلُ : أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا يَعْقُلُ وَيَسْمَعُ ، لَمَّا ذَكَرَهُمْ بِالسُّجُودِ ، وَصَارَ النَّمْلُ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ حِينَ حَدَّثَتْ عَنْهُ كَمَا تُحَدِّثُ عَنِ الْإِنْسِيِّ " <sup>(٣)</sup>. وكذلك الفراء جعل النملة بمنزلة الأدميين لَمَّا جاء فعلها موافقا لفعالهم <sup>(٤)</sup>.

ويرى الأخفش أنها لَمَّا تكلمت صارت بمنزلة من يعقل <sup>(٥)</sup>، وقال في موضع آخر : " لَمَّا عَقَلْنَ وَتَكَلَّمْنَ صِرْنَ بِمَنْزِلَةِ الْإِنْسِ فِي لَفْظِهِمْ " <sup>(٦)</sup> .

وعلى الزجاج الإضمار عن النمل بالواو فقال : ادخلوا ولم يقل : ادخُلن ؛ لأنَّ النمل صار بمنزلة الأدميين حين نطق <sup>(٧)</sup>، وهذا ما يرجحه البحث ؛ لأنَّه لَمَّا شَبَّهَ مَنْ لَا يَعْقُلُ بِمَنْ يَعْقُلُ خَاطَبَهُ وَأَخْبَرَ عَنْهُ كَمَا يَخْبَرُ عَنِ الْعُقَلَاءِ فَقَالَ : ادخلوا ولم يقل : ادخُلن ، وإن كان المخاطب من غير أولي العقل . وممَّا جاء من كلام العرب من ذلك ، قول النابغة الجعديّ :

شَرِبْتُ إِذَا مَا الدَّيْكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا <sup>(٨)</sup>

(١) المصدر نفسه ٦٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ٦٢٢ .

(٣) كتاب سيبويه ٤٧/٢ .

(٤) ينظر: معاني القرآن ( الفراء ) ٣٥/٢ .

(٥) ينظر: معاني القرآن ( الأخفش ) ٣٩٤ .

(٦) المصدر نفسه ٥٠٦ .

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٢/٤ وينظر: أمالي ابن الشجريّ ٢٠٣/١ .

(٨) ينظر: ديوانه ٢٥ ، و مجاز القرآن ٩٣ /٢ .

وسلك السبيل نفسه في إثارة الأسئلة والإجابة عنها في قوله تعالى:  
﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [الشعراء ٧٢] أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشعراء ٧٣] ،  
فقال: " ولم يُقَلْ يَسْمَعَنَّكُمْ ، أَوْ يَنْفَعَنَّكُمْ أَوْ يَضُرَّرَنَّكُمْ ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُنَّ إِذَا  
وُصِفْنَ بِأَوْصَافِ النَّاسِ ، جَرَى مَجْرَى النَّاسِ .

كذلك قال جل ثناؤه: ﴿ وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي  
أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [فصلت ٢١] ، ولم يُقَلْ : شَهِدْتُمْ ، وقال : قالوا : أنطقنا الله ،  
ولم يُقَلْ : ( قُلْنَا ) لِمَا مَضَى مِنَ التَّفْسِيرِ <sup>(١)</sup> .

وفي باب عدد المذكر والمؤنث نهج الأسلوب نفسه في إثارة الأسئلة  
والمناقشة فيما يحتمله الشاهد من أوجه بقوله : " فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : زَعَمْتَ أَنَّ  
الهاء تدخل في عدد المذكر والمؤنث من الثلاث الى العشر ، فما تقول في  
قوله عز وجل : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ ﴾ [الأنعام ١٦٠] ، لِمَ لَمْ يُدْخَلِ  
الهاء في (العشر) ؛ لأن (الأمثال) جمع مَثَلٍ ، والمَثَلُ مذكَّرٌ ، فيُقَالُ لَهُ :  
العلَّة في هذا : إِنَّ المَثَلَ أَصلُهُ : النَّعْتُ ، والعدد واقع على النوع لا على  
النَّعْتِ ، فالنَّعْدِيرُ - والله أعلم - مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا ،  
فَلَمْ تَدْخُلِ الهاء في (عشر) ؛ لأنَّ العَشْرَ واقع على الحسنات وهي  
مؤنثة <sup>(٢)</sup> .

وهذا المذهب - وإن لم يشر إليه ابن الأنباري - هو مذهب سيوييه،  
فقد بينه في باب : ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء إذا جاوزت الاثنين  
إلى العشرة ، ومثَّل له بـ ( ثلاثة قرشيون ، وثلاثة مسلمون ) وبين الوجه الذي

(١) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦٢٨ .  
(٢) المصدر نفسه ٦٢٨ .

لا تحسن فيه إضافة هذه الأسماء إلى العدد ؛ وهو كراهية أن تجعل الصفة كالاسم<sup>(١)</sup>.

وقد فسّره أبو سعيد السّيرافيّ بقوله : " لذلك لم يحسن أن تقول : ثلاثة قرشيين ، وليس إقامة الصفة مقام الموصوف المستحسنة في كل موضع ، وربما جرت الصفة لكثرتها في كلامهم مجرى الموصوف فيستغنى بها لكثرتها عن الموصوف كقولك : مررت بمثلك ، ولذلك قال الله عزّ وجلّ :  
فله عشر أمثالها، أي : عشر حسنات أمثالها"<sup>(٢)</sup>.

ومعنى قوله : أنّه ذكّر العدد بناءً على المحذوف الذي هو المعدود في الأصل ، والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها ، "ولو حُمِلَ على اللفظ لقيل : فله عَشْرَةٌ أمثالها ؛ لأنّ لَفْظَ (الأمثال) مُذَكَّرٌ"<sup>(٣)</sup> ، فأنت الأمثال ؛ لأنها في المعنى : الحسنات ، ومما جاء على هذا من الشعر قول الشاعر :

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا<sup>(٤)</sup>

" فأنت الإقدام لما كان في العادة في المعنى"<sup>(٥)</sup> ، فقد نابت الصفة مناب موصوفها وعدّ في التذكير حاله ، لا حالها<sup>(٦)</sup>.

### استيفاء الآراء في الشاهد

تعدد الآراء واختلافها حول القاعدة أو في توجيه الشاهد الذي سيق لتعزير تلك القاعدة وتثبيت أركانها أمر طبيعي ، ومهما تعددت الآراء

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٥٦٦/٣ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣٠٢ / ١ .

(٣) النشر في القراءات العشر ١٨٨/٢ .

(٤) ينظر: ديوان لبيد ٣٠٦ .

(٥) الحجّة للقراء السبعة ٢٨٨/٣ ، وينظر : ديوان لبيد ٣٠٦ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٠/٢ ، وشفاء العليل ٥٦٥ .

واختلفت المذاهب ، فإنها لا تخرج عن الأمور الثانوية ، والنّاظر في كتاب المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباريّ ، يجده مليئاً بالأقوال والآراء في توجيه الشاهد ، وقد سكت عن بعض تلك الآراء والأقوال دون أن يفضل رأياً على آخر ، أو يرجّح قولاً على سواه . ومن ذلك :

— ضمير الهاء في قوله تعالى : جاءتها : ومن شواهد التي عني بذكر الأقوال فيها، قوله تعالى: ﴿جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس ٢٢] ، فقال : " قال الفراء : يجوز أن تكون الهاء للفلك ، ويجوز أن تكون الهاء للريح ، أي: جاءت الريح الطيبة ريح عاصف... " (١) ، إلا أن السجستاني يرى أن الهاء عائدة على الريح ، وهذا واضح من قوله بعد ذكر الآية : " على أنّها قد عَصَفَتْ ، وانقطع العُصُوفُ " (٢) ، يعني الريح ، وقد تبعه الطبري وفسّر الآية بمعنى : جاءت الفلك ريح عاصف ، أي : شديدة (٣) .

وأكد الرازي (ت ٦٠٦ هـ) أنّ الهاء عائدة على الريح لا على الفلك بقوله: " إنّنا لا نسلّم أنّ الضمير في قوله : (جاءتها) عائدٌ إلى الفلك ، بل نقول إنّهُ عائدٌ إلى الريح الطيبة المذكورة في قوله : وجريّن بهم بريح طيبة " (٤) ، وذكر القرطبي (ت ٦٧١ هـ) أنّ الهاء عائدة على السفينة ، وذكر القول الآخر ، ويبدو أنّه ممّن ذهب إلى الرأي الأول ، فهو يستبعد أنّ تكون الهاء عائدة على الريح ، وهذا ما نلمحه في قوله : " الضمير في جاءتُها للسفينة ، وقيل : للريح الطيبة " (٥) ، ويبدو أنّ (الهاء) في قوله

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٢٢٧ ، ينظر: معاني القرآن ( الفراء ) ٤٦٠/١ .

(٢) المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ٦٧ .

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٩٨/٤ .

(٤) تفسير الفخر الرازي ٧٣/١٧ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٤٧٤/١٠ .

تعالى: جاءتھا ، عائدة على الفلك وليس على الریح ؛ لأنها جواب لفعل الشرط من قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلِّ﴾ [يونس ٢٢].

— ضمير الهاء في قوله تعالى : استخرجها : وفي باب ما يُذكر ويؤنث من الأشياء ذكر ابن الأنباري الصّواع ، فبين أنّه ممّا يُذكر ويؤنث ، فمن شواهد التذكير قوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف ٧٢]، أمّا التأنيث فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف ٧٦] ، ثمّ ذكر قول أبي عبيدة في الآيتين بقوله " قال أبو عبيدة<sup>(١)</sup> : أنا لا أرى ، التذكير والتأنيث اجتماعا في اسم الصّواع ولكنهما عندي إنّما اجتماعا لأنّه سُمّي باسمين: أحدهما مُذَكَّرٌ والآخرُ مؤنَّثٌ ، فالمذكَرُ الصّواعُ والمؤنَّثُ السّاقيةُ ، قال: ومثْلُ ذلك : الخوانُ والمائدةُ وسنانُ الرُمحِ وعاليتُهُ"<sup>(٢)</sup> .

وبهذا يتضح أنّ أبا عبيدة علل التذكير والتأنيث في الصّواع والسّاقية ؛ لأنّهما اسمان لشيء واحد كالمائدة والخوان ، وسنان الرمح وعاليتة، وليس من الألفاظ التي يجتمع فيها التذكير والتأنيث ، فذكر أبو بكر رأي أبي عبيدة ولم يعقب عليه.

إلا أنّ الفراء حمل التأنيث في قوله : استخرجها : على السرقة ، أو أنّه حمل الصّواع على معنى الصّاع ، وجوّز وجها آخر وهو السّاقية<sup>(٣)</sup>. وممّن اتبع رأي أبي عبيدة الأخفش فجعل الصّواع والسّاقية اسمين لشيء واحد كما أنّ الثوب والملحفة يقعان تحت اسم واحد<sup>(٤)</sup> .

(١) لم أقف على قوله في مجاز القرآن.

(٢) المذكَرُ والمؤنَّثُ (ابن الأنباري) ٣٥٨ ، وينظر: المخصص ٢١/١٧ .

(٣) ينظر: معاني القرآن (الفراء) ٥٢/٢ .

(٤) ينظر: معاني القرآن (الأخفش) ٣٩٩ .



ومن البصريين الزجاج جعل التأنيث عائداً على السقاية ، إلا أنه جَوَزَ أن يكون الصّواع ممّا يجتمع فيه التذكير والتأنيث<sup>(١)</sup> ، وقد جعل النحاس التأنيث لغة ، وجَوَزَ وجهين آخرين هما : السقاية ، والسرقعة<sup>(٢)</sup> .

وقد حمل الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) التأنيث على السقاية ، ثمّ قال : " أنث الصّواع ؛ لأنّه يذكّر ويؤنّث ، ولعلّ يوسف كان يسميه سقايةً ، وعبدة يسميه صواعاً ، فقد وقع فيما يتصلُ به من الكلام سقاية ، وفيما يتصل بهم صواعاً"<sup>(٣)</sup> ، وقد رجّح السّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ) القول الأخير<sup>(٤)</sup> .

وبعد التأمل في الآية الكريمة يبدو لي أنّ ضمير الهاء في قوله : استخرجها ، يعود على السقاية ؛ بدليل أنّه جلّ اسمه ذكرها في قوله : ﴿ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ﴾ [يوسف ٧٠] ، وبعد ذلك قال : ﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ [يوسف ٧٦] ، يعني : السقاية .

— معنى قوله تعالى : بلغ أشده ، في باب ما يُذكّر ويؤنّث باتفاقٍ من لفظه واختلاف في معناه ذكّر الأشدُّ ، في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ [الأحقاف ١٥] ، ذكر في الشاهد أقوالاً من غير أن يرجّح قولاً على الآخر ، وهي :

الأوّل: قول الفراء: " يقال إنّ الأشدَّ ، ها هنا هو الأربعون ، قال : وسمعتُ بعضَ المشيخة يقولُ بإسنادٍ له في الأشدِّ : ثلاثٌ وثلاثون سنةً ، وفي الاستواء : أربعون سنةً . قال : وسمعتُ أنّ الأشدَّ في غيرِ هذا الموضع

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٢٢ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٣٩ .

(٣) تفسير الكشاف ٣ / ٣١٠ .

(٤) ينظر: الدر المصون ٦ / ٥٣٣ .

ثمانِي عَشْرَةَ سَنَةً ، قال : والأوّل أشبه بالصّواب ، لأنّ الأربعين أقرب في النسق إلى ثلاث وثلاثين منها الى ثمانِي عَشْرَةَ ، ألا ترى أنّك تقول: أخذتُ عامّة المالِ أو كُلهُ ، فيكون أحسنَ من أن تقولَ : أخذتُ أقلّ المالِ أو كُلهُ" (١).

الثاني : قول أبي عبيدة : " بلغ أشدّه ، مجازُهُ ، إذا بلغ مُنتهى شِبابِهِ ، وحدّه وفُوتِهِ من قَبْلِ أن يأخذَ في النُّفْصانِ . قالَ ولَيْسَ لَهُ واحدٌ من لفظِهِ" (٢)

الثالث : قول يونس : " الأشدُّ جمعُ شدِّ ، بمنزلة قولهم ، الرّجلُ ودِّي ، والرّجالُ أودِّي" (٣) .

الرابع قول السجستاني : " قال بعضهم الأشدُّ جمعُ شدِّ كما أنّ الأنعمَ جمعُ نِعْمَةٍ" (٤) ، وقد أوجب السجستاني التّأنيث في هذا القول ؛ لأنّ (أفعل) مؤنّث (٥).

ويتضح من الآراء والأقوال التي ذكرها أبو بكر في (الأشدّ) أنّهم لم يتفقوا على تذكيره وتأنيثه ، إلاّ أبا حاتم (٦) فقد أوجب التّأنيث لأنّ الأشدّ مثل أنعم على وزن (أفعل) .

**تذكير الأنعام وتأنيثها :** في باب ما يُذكر ويؤنّث من سائر الأشياء ذكر أبو بكر الأنعام ، وذكر قول السجستانيّ فيها بأنّها تُذكر وتؤنّث ، فمن شواهد التذكير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٤٣٦ ، وينظر: معاني القرآن ٥٢/٣ .  
(٢) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٤٣٦ ، وينظر: مجاز القرآن ٣٠٥/١ .  
(٣) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٤٣٦ ، وينظر: المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ٢٠٠ .  
(٤) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٤٣٦ ، وينظر: المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ٢٠٠ ، وينظر: النوادر لأبي زيد ٥٤ .  
(٥) ينظر: المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ٢٠٠ .  
(٦) ينظر: المصدر نفسه ٢٠٠ .

[النحل ٦٦] ، و قوله تعالى: ﴿مَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل ٦٦] ، وذكر في الشاهد أربعة أقوال :

الأول : قول الكسائي: " ذكر على معنى : ممّا في بطون ما ذكرنا، واحتج بقوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكُّرٌ﴾ [المدثر ٥٤] ، ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ [المدثر ٥٥] على معنى: فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَ ما ذكرناه"<sup>(١)</sup>، فالتذكير على رأي الكسائي يعود على ما ؛ إذ إنّ ما الموصولة تقع على المذكر والمؤنث ، وكأته خصّها بالتذكير دون التأنيث من باب تغليب التذكير على التأنيث ؛ لأنّهما إذا اجتمعا غلب التذكير على التأنيث<sup>(٢)</sup> ، وقد ارتضاه الفراء<sup>(٣)</sup>.

الثاني: قول الفراء " ذكّر الهاء ، لأنّه ذهب الى معنى النعم ؛ لأنّ النعم والأنعام بمعنى"<sup>(٤)</sup> ، أي : بمعنى واحد .

الثالث : قول يونس والأخفش : ذكّر الهاء في موضع ، وأنّتها في آخر ؛ لأنّ الأنعام تذكّر وتؤنث<sup>(٥)</sup> ، إلا أنّ السجستانيّ أنكر التذكير وذكر أنّه أراد من التذكير معنى النعم<sup>(٦)</sup>.

الرابع : قول أبي عبيدة " ذكّر الهاء ؛ لأنّه ذهب الى البعض ، كأنه قال : "نُسِقِيكُمْ ممّا في بطون أيّها كان ذا لبنٍ ، لأنّه ليس لِكُلِّهَا لبنٌ"<sup>(٧)</sup> ، فالتذكير على رأي أبي عبيدة يعود على البعض وليس على النعم ، وكأنّه أراد من التذكير : نسقيكم ممّا في بطون أيّها كان له لبن "<sup>(٨)</sup> ، إلا أنّ سيبويه علل

- 
- (١) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٤٦ ، وينظر: معاني القرآن ١٠٨/٢ .  
(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢٢/١ .  
(٣) ينظر: معاني القرآن ١٠٨/٢ .  
(٤) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٤٧ ، وينظر: معاني القرآن ١٠٨/٢ .  
(٥) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني) : ١٩٦ ، ولم أقف على قول الأخفش في معاني القرآن (الأخفش) .  
(٦) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني) : ١٩٦ ، والبرهان في علوم القرآن ٣٦٠/٣ .  
(٧) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٤٧ ، وليس في مجاز القرآن .  
(٨) ينظر: إعراب القرآن : ٤٠١/٢ .

تذكير الأنعام ؛ لأنه ذهب إلى الواحد ، فقال : " وأما أفعالٌ فقد يقعُ للواحد، من العرب من يقولُ : هو الأنعامُ ... " (١) .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الفرّاء من أنّ تذكير الأنعام على معنى النعم هو الأرجح ؛ إذ إنّ الحمل على المعنى كثير في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [البقرة ٢٧٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ [ هود : ٦٧ ] فذكر الفعل على معنى : الوعظ في الأولى ، وعلى معنى الصياح أو العقاب في الثانية (٢) ، وهذا ما أكدّه السجستاني بقوله : " فأما تذكير الأنعام فلا يُعرف في الكلام ، ولكن إنّ ذهب إلى النعم، فجائز ، كما قال: ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [ الحاقة : ٤٧ ] ، فجعل حاجزين على جمع أحدٍ كأنه في التمثيل: من أحدين، وإن لم يتكلم به، ولو حُمِلَ على اللفظ ، لقال: من أحدٍ عَنْهُ حَاجِزٍ" (٣).

والحمل على المعنى كثير في كلام العرب ، منه قول زياد الاعجم :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ ضُمَّنَا قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ (٤)

فقال: ضُمَّنَا، ولم يقل : ضُمَّنَا ؛ لأنه حمل السَّمَاحَةَ على معنى السَّمَاحِ (٥).

(١) كتاب سيوييه ٢٣٠/٣ .

(٢) ينظر: المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦١٩ .

(٣) المذكّر والمؤنث ( السجستاني ) ١٩٦ .

(٤) ديوانه ٥٤ ، وفي بعض المصادر منسوب إلى الصلتان العبيديّ ، ينظر: مجمع البيان ١٣٢/٦ .

(٥) ينظر: المذكّر والمؤنث ( ابن الأنباري ) ٦١٩ .

## المبحث الخامس

### موقف ابن التستري من الشاهد القرآني ومنهجه في الاستشهاد به

كتاب المذکر والمؤنث لابن التستري كتاب مختصر للكتب التي سبقته، لذا تجده يغفل عن الكثير من الأمور التي حوتها كتب التذكير والتأنيث، كذكر الآراء والاقوال في أحكام الألفاظ من تذكير أو تأنيث، أو تصغير أو تكبير ، وغير ذلك من الأمور ، وكذلك في شواهده فقد جنح إلى الإقلال ، إذ بلغت مجموع شواهده عشرة شواهد ، ستة من القرآن ، وأربعة من الشعر، وكان منهجه وهو يستشهد بأي الذكر الحكيم ما يأتي:

١- إغفال ذكر موضع الشاهد يأتي بالشاهد من غير أن يذكر موضع الشاهد أو يبين معاني بعض الألفاظ أو توجيهها بما ينسجم مع المعنى العام في الآية المستشهد بها ، ومن ذلك قوله : " السُّلَّمُ : مُذَكَّرٌ ، وَرَبَّمَا أَنْثٌ ، وَقَدْ جَاءَ تَذْكِيرُهُ فِي الْقُرْآنِ : ﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ﴾ [ الطور ٣٨ ] " (١) فاستدل على تذكير ( السُّلَّم ) ، ولم يعقب على الشاهد ، ولم يذكر الموضع الذي أنث فيه السُّلَّم ، وهو قول الشاعر (٢) :

لَنَا فِي سُلَّمِ الْمَجْدِ لَا يَرْتَقُونَهَا      وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْمَجْدِ سُلَّمٌ

وكذلك قوله : الرُّوحُ مُذَكَّرٌ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ

وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا ﴾ [ النبأ ٣٨ ] ، وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾

[الشعراء ١٩٣ ] ، فَإِنَّ رَأْيْتَهُ مُؤَنَّثًا ، فَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِ النَّفْسُ ... " (٣) .

(١) المذکر والمؤنث (ابن التستري) ٨٢ .

(٢) قاله : أوس بن مغراء ، ينظر: المذکر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣١٣ .

(٣) المذکر والمؤنث (ابن التستري) ٧٩ .

وتارة يأتي بالشاهد فلا يقف على موضع الشاهد ، ولا يذكر المعنى الذي يستحق الشاهد أن يوجه إليه ، بل يكتفي بما سبقه من قول وتوجيه من قبل أن يستشهد به ، ومن ذلك قوله " السماء : تذكر وتؤنث ، والتذكير قليل ... وإذا أردت بالسماء السقف ، ذكرت ، كما قال عز وجل : ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [المزمل ١٨] " (١) ، وتأويل السماء بالسقف هو مذهب أبي عمرو بن العلاء (٢) ، وقد نسبه السجستاني (٣) ليونس بن حبيب ، ومذهب الخليل (٤) أن تذكير السماء على معنى النسب ، أي : السماء ذات انقطاع ، أمّا الفراء (٥) فيرى أن وجه التذكير هو أن السماء تذكر وتؤنث .

وقد قيل (٦) إن علة تذكير السماء أنه جمع مذكر كما قالوا : حمامة وحمام ، وسحابة وسحاب ، وعباية وعباء ، وتمرة وتمر ، ويبدو أن هذا القول فيه نظر ؛ إذ إن القرآن الكريم جعله جمعاً مؤنثاً بقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾ [البقرة ٢٩] ، فقال : ( فَسَوَّاهُنَّ ) ، ويرى الزمخشري (٧) أنه على تأويل : السماء شيء منفطر ، وفي هذا التأويل شيء من التكلف .

(١) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٨٣ .

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٧٤ .

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني) ١٨١ .

(٤) كتاب سيبويه ٤٦/٢ .

(٥) ينظر: معاني القرآن ( الفراء ) ١٩٩/٣ .

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني) ١٨٢ ، و المذكر والمؤنث ( المبرد ) ١٠٣ .

(٧) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦٢٨ .

ويبدو أنّ قول الفراء هو الرَّاجح فذكرَ منفطراً ؛ لأنَّ السَّماءَ لا علامة للتأنيث فيها وقد جاء القرآن الكريم بالتأنيث كما جاء بالتذكير ، قال تعالى: ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ﴾ [الحج ٦٥] .

٢- الوقوف على موضع الشاهد وفي بعض المواضع يأتي بالشاهد ، ثم يقف على موضع الشاهد، فيبينه ويوجهه بما يتلاءم والسياق العام والمعنى السائد في الآية الكريمة ، كقوله " الذَّنوبُ مذكَّرٌ مفتوح<sup>(١)</sup>، وهو الدلو الكبيرة ، والذَّنوبُ أيضاً الحظُّ والنصيبُ، مذكَّرٌ من قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ ﴾ [الذاريات ٥٩] ، أي : حظاً مثل حظهم "<sup>(٢)</sup> وقد انفرد ابن التستريّ بتذكير الذَّنوب ؛ إذ إنَّ الفراء<sup>(٣)</sup> ومن جاء من بعده ذهبوا إلى التذكير والتأنيث .

وكذلك قوله : " السَّلْمُ بفتح السّين واللام ، يذكَّر وهو الاستسلام ، من قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلْمَ ﴾ [النحل ٨٧] ، أي : استسلموا لله "<sup>(٤)</sup> ، فسياق الآية الكريمة ومعناها الذي أشارت إليه من خلال القرائن المعنويّة الأخرى، لاسيّما عجز وغياب كلّ ما كانوا يعبدون من دون الله ، جعلت ابن التستريّ يوجه معنى (السَّلْم) على أنّه الخضوع والاستسلام .

(١) يعني : مفتوح الذال .

(٢) المذكَّر والمؤنَّث ( ابن التستريّ ) ٧٦ .

(٣) ينظر: المذكَّر والمؤنَّث ( الفراء ) ٨١ ، والمذكَّر والمؤنَّث ( السجستانيّ ) ١٥٩ ، والمذكَّر والمؤنَّث ( ابن الأنباريّ ) ٣٣٦ .

(٤) المذكَّر والمؤنَّث ( ابن التستريّ ) ٨٢ - ٨٣ .

## المبحث السادس

### موقف ابن فارس من الشاهد القرآني ومنهجه في الاستشهاد به

يعدّ أبو الحسين أحمد بن فارس واحداً من أئمة اللّغة الذين يعوّل عليهم ؛ فقد كان بصيراً بالتفسير عالماً باللّغة ، " وله تآليف حسنة ، وتصانيف جمّة " (١) في اللّغة والفقّه والقرآن ، منها : جامع التّأويل في تفسير القرآن (٢) ، وكتاب غريب إعراب القرآن (٣) ، ومن منهجه في الاستشهاد :

### تفسير الشاهد

المطالع لكتابه المذكّر والمؤنّث يجد فيه نزعة تفسيرية وهو يستشهد بالقرآن الكريم على بعض الأحكام التي تخصّ التذكير والتأنيث ، وقد تنوعت طرائق التفسير لديه :

١- فقد يأتي بالشاهد من غير أن يقف على اللفظ المراد ذكر حكمه ، وتفسيره بما يتلاءم مع ذلك الحكم ، مكتفياً بما بسطه من قول من قبل أن يأتي بالشاهد عليه ، من ذلك قوله : " الفردوس : مذكّر ومؤنّث ، يراد به الجنّة ، قال الله جلّ ثناؤه : ﴿ يَرْتُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [ المؤمنون ١١ ] " (٤) ، وهذا ما ذهب إليه ابن سيده بقوله : " وإنّما يذهب في تأنيث الفردوس إلى معنى الجنّة " (٥) .

٢- وقد يأتي بالشاهد القرآني من غير توجيه وتفسير بل يكتفي بما أورده من أمثلة مصنوعة فلا يجد حاجة في بيان موضع الشاهد ، نحو قوله في

(١) نزهة الألباء ٢٣٦ .

(٢) ينظر: طبقات المفسرين ٦٠/١ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٦٤/١ .

(٤) المذكّر والمؤنّث (ابن فارس) ٦٠ .

(٥) المخصص ٢٣/١٧ .



التَّحْلُ: " تقول تمرّة والجمع تمرّ ، وبقرةً وبقرّ ، وتقول: نحلةً ونحلّ ، وأمّا النحلة فمؤنثةٌ ، قال الله جل ثناؤه : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ النَّحْلِ [النحل ٦٨ ] ﴾<sup>(١)</sup>. ومثل ذلك صنيعه في باب : تقديم فعل المؤنث ، فقد اكتفى بالمثال المصنوع لبيان جواز تذكير الفعل إذا تقدّم على فاعله، وجاء بالشاهد القرآنيّ ، فلم يقف عنده ، بل جاء بشاهد قرآني آخر ، ثمّ غادره ليتحدّث عن الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي وقد سمّاه ( فعل الحيوان ) ، وهذا واضح من قوله : " تقول : كانت صلاتك حسنةً، ويجوزُ : كان صلاتك ، وفي كتاب الله جلّ ثناؤه : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً ﴾ [ الأنفال ٣٥ ] ، وقال : ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ ﴾ [ النمل ٥١ ] أمّا فعل الحيوان<sup>(٢)</sup> ، مثل : قامت المرأة ، ونفرت الناقة ، فلا يقال إلا مؤنثاً<sup>(٣)</sup> .

٣- ومن طرائقه في تناول الشاهد القرآنيّ وتفسيره، من خلال وقوفه على موضع الشاهد وبيانه ، أن يأتي بالشاهد ، فيوضحه ، ويفسّره ، ويبسط القول فيه ، من ذلك قوله " ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث في العدد : مثى وثلاث ، ورباع . وقال في المذكر : ﴿ مَثَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا ﴾ [ فاطر ١ ] ، أراد جناحين جناحين ، أو ثلاثة ثلاثة ، أو أربعة أربعة<sup>(٤)</sup> .

قال أبو جعفر النحاس في تفسير: أولي أجنحة : " أي : أصحاب أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة في كلّ جانب<sup>(٥)</sup> ، وهذا ما ذهب إليه ابن كثير بقوله: " أي: جعلهم رسلاً بينه وبين أنبيائه ،

(١) المذكر والمؤنث (ابن فارس) ٥٢ .

(٢) يعني : المؤنث الحقيقي .

(٣) المذكر والمؤنث (ابن فارس) ٥٤ .

(٤) المصدر نفسه ٤٨ .

(٥) معاني القرآن للنحاس ٥ / ٤٣٥ .

أصحاب أجنحة يطفرون بها ليلبغوا ما أمرهم به سريعاً ، منهم من له جناحان ، ومنهم من له ثلاثة ، ومنهم من له أربعة ، ومنهم من له أكثر من ذلك" (١) .

٤- وقد يوجز ابن فارس في التفسير فيشير إلى موضع الشاهد إشارة من غير تحديد، مكتفياً بما مهّد إليه من قول ، نحو قوله : " فلانةٌ قريبةٌ ، فإن أردت الجلوس قلت : جلستُ قريبةً منك ، وبعيدةً ، وقريباً ، وبعيداً . وفي القرآن: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف ٥٦ ، وقد قيل : أراد به المذكر" (٢) ، أي : رحمة بمعنى الرزق أو المطر .

وللمفسرين قولان (٣) في تذكير صفة الرّحمة ( قريب ) :

الأوّل : الرحمة هنا بمعنى المطر ؛ لذا قال : قريبٌ ، ولم يقل : قريبةٌ .

الثاني : أجره مجرى النسب ، على تأويل : ذات قرب ، فهو بمنزلة امرأة حائض وطالق ومرضع ، ولو أجره مجرى الفعل ، لقالوا : قريبةٌ .

وقد يلجأ ابن فارس إلى التعليل في توجيهه وتفسير موضع الشاهد ، نحو قوله : " تقولُ هم ثلاثُ أنفسٍ ، والنفسُ مؤنثةٌ ، غير أنّك أردت : ثلاثة رجالٍ ، ويقال للرجلِ زوجٌ ، وللمرأةِ زوجٌ ، كذا جاء في القرآن : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِمَةٌ الْمَوْتِ ﴾ [ آل عمران ١٨٥ ] ، فأنت ؛ لأنّ النفس مؤنثةٌ" (٤) .

(١) ينظر: تفسير ابن كثير ٦ / ٥٣٢ .

(٢) تفسير ابن كثير ٥٢ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢١ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٥٥ ، والخصائص ٤١٢ / ٤ ، وبدائع الفوائد ٣ / ١٨ ، ٢٥ .

(٤) المذكر والمؤنث (ابن فارس) ٥٢ .

## المبحث السابع :

### موقف أبي البركات الأنباري من القرآن الكريم ومنهجه فيه

القرآن الكريم المادة الأولى والمصدر الرئيس الذي اعتمده اللغويون في الاستشهاد والتمثيل اللغويّ وعليه دارت دراساتهم اللغويّة والنحويّة ، وأبو البركات الأنباري واحد من اللغويين الذين اعتمدوا عليه اعتماداً كلياً في كتبه لاسيّما في كتابه ( البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ) ، فقد استشهد بستة وعشرين شاهداً من بين الشواهد الأخرى من أحاديث و شعر وكلام العرب ، ومن مظاهر عنايته بالشاهد:

### انفراده ببعض الشواهد

يمكن للباحث تلمس مظاهر عنايته بالشاهد القرآنيّ من خلال شواهدة التي انفرده بها ، ولم يسبقه أحد في الاستشهاد بها في عدّة مواضع من كتابه وهي :

**تأنيث الأذن :** الأذن مؤنثة ، وفيها لغتان : الأذن ، بضم الـذال ، والأذن ، بسكونها ، ويستدلّ على تأنيثها بتصغيرها نحو : أذن : أذينة<sup>(١)</sup>؛ "وإنما لحقت التاء في التصغير؛ لأنّه يُردّ ما كان ينبغي أن يكون في بناء المكبر فرُدّت كما رُدّت اللام في نحو : يدٌ ودمٌ ، ونحو ذلك ..."<sup>(٢)</sup>.

ومن الشواهد على تأنيثها ما استدلّ به السجستاني<sup>(٣)</sup> من قول الراجز :

**لَهَا عَنَاجَانٍ وَ سِتُّ آذَانٍ<sup>(٤)</sup>**

(١) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني) ١١١، والمذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٢٠٨

(٢) التكملة ٣١٤ .

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني) ١١١ .

(٤) الراجز غير منسوب، ينظر: نوادر أبي زيد ٣٩١ ، وجمهرة اللّغة ٢ / ٦٦٥ ، والتكملة ٣٨٢ ، المخصص ١٦ / ١٨٦ .

ومن شواهد من كلام العرب قوله : " قال ثروان الأعرابي في أحجية عايى بها<sup>(١)</sup> ، وهي كلام ليس بشعر : ما ذو ثلاثِ آذانٍ يسبق الخيل بالزديان<sup>(٢)</sup> أراد : سهماً من النبل ، وأذانه قُدَّذُه ، أي : ريشهُ المُلصَقُ عليه ، قد قُدَّ ، أي : أُلِفَ وسُوِّيَ " <sup>(٣)</sup>.

ومن شواهد أبي البركات الأنباريِّ على تأنيث الأذن، قوله تعالى:  
﴿وَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة ١٢] ، ولم يكتف بالشاهد ، بل ذكر قول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، في تفسير موضع الشاهد في الآية<sup>(٤)</sup> ، أَمَّا الْأُذُنُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْجَارِحَةَ الْحَقِيقِيَّةَ الَّتِي فِي الْإِنْسَانِ ، فَهُوَ مَذَكَّرٌ ، يَقُولُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : " الْأُذُنُ ، وَ الْأُذُنُ ، الرَّجُلُ الَّذِي يُصَدَّقُ بِمَا يَسْمَعُ مُذَكَّرٌ ... وَإِنَّمَا يَذْهَبُ بِالتَّذْكِيرِ إِلَى مَعْنَى الرَّجُلِ ... ، وَأُذُنُ الْقَوْمِ بِمَنْزِلَةِ عَيْنِ الْقَوْمِ ، يُذَكَّرُ عَلَى مَعْنَى الرَّجُلِ " <sup>(٥)</sup> .

**تَأْنِيثُ النَّارِ:** النَّارُ مَوْئِثَةٌ<sup>(٦)</sup>، وَتَصْغِيرُهَا : نُؤِيرَةٌ ، كَمَا صَغُرَتِ الْأُذُنُ ، وَالسَّوْقُ ، وَالذَّارُ ، قَالَ السَّجِسْتَانِيُّ : " وَأَمَّا الْأَسْمُ الْمَوْئِثُ الَّذِي عَلَى ثَلَاثِ أَحْرَفٍ ، لَا عِلْمَةَ لِلتَّأْنِيثِ فِيهِ فَتَصْغِيرُهُ بِالْهَاءِ ، وَتَقُولُ فِي دَارٍ : نُؤِيرَةٌ ، وَنَارٌ : نُؤِيرَةٌ ... " <sup>(٧)</sup> ، وَجَمَعَهَا : أَنْوُرٌ<sup>(٨)</sup> ، وَهَذَا مَذْهَبُ يُونُسَ<sup>(٩)</sup> ؛ حَمَلًا عَلَى نِظَائِرِهَا فِي الْكَلَامِ نَحْوُ : جَمَلٌ : أَنْهَرُ ، وَنَهْرٌ : أَنْهَرُ ، وَبَحْرٌ ، أَبْحُرُ ،

- 
- (١) يعني : أتى بكلام ألغز فيه ، ينظر: المذكّر والمؤنث ( السجستاني ) ١١١ ، هامش المحقق.  
(٢) معناه : الموضع الذي يتمرغ فيه الفرس، ينظر: المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري ) ٢٠٨ ، هامش المحقق  
(٣) المذكّر والمؤنث (السجستاني ) ١١١ .  
(٤) ينظر: البلغة ٦٥ .  
(٥) المذکر والمؤنث (ابن الأنباري) ٢٠٩ .  
(٦) ينظر: المذكّر والمؤنث (الفراء) ٧٥ .  
(٧) المذكّر والمؤنث (السجستاني ) ١٩٧ .  
(٨) ينظر: المذكّر والمؤنث ( الفراء ) ٧٥ .  
(٩) ينظر: كتاب سيبويه ٥٩٠/٣ .

وحكى أبو عمرو الشيباني<sup>(١)</sup> في جمع النَّار : أُنْر ؛ و العَلَّة في هذا " أنهم ألقوا ضمة الهمزة التي في ( أنور ) على النون ، وأسقطوا الهمزة " <sup>(٢)</sup>.

وقد وثق الأنباري تأنيث النَّار بقوله : " النَّار وأسمؤها مؤنثة ، قال الله تعالى : ﴿النَّارُ ذَاتُ الْوُجُوهِ﴾ [ البروج ٥ ] ، وكذلك النَّار إذا أريد بها السَّمة ، يقال : ما نار بعيرك ، أي : ما سمته ؟ " <sup>(٣)</sup> ، وهذا من مظاهر الاتساع في الدلالة ، وهو مزية في مجازات العربية.

**تَأْنِيثُ السَّاقِ** : السَّاقُ أنثى عند الفراء<sup>(٤)</sup> ، وابن الأنباري<sup>(٥)</sup> ، وتصغيرها : سُوقٌ<sup>(٦)</sup> ، وتجمع جمع قلة ، فيقال : ثلاث أسواق ، والكثير منها : السُّوقُ ، والسَّيْقَانُ<sup>(٧)</sup> ، وقد ذكرها ابن التستري ضمن المؤنثات التي تأتي على صورة المذكر<sup>(٨)</sup> ، ثم ذكرها في باب ما يروى رواية من المؤنث<sup>(٩)</sup> ، وكذلك ابن جنِّي تناولها في باب المؤنث الذي لا يجوز تذكره<sup>(١٠)</sup>.

أمَّا أبو البركات الأنباري<sup>(١١)</sup> فقد استشهد على تأنيثها بقوله تعالى : ﴿وَأَلْفَتْ السَّاقُ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة ٢٩] ، وبهذا يعدّ الأنباري أول من

(١) ينظر : المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ٤٠٧ .

(٣) البلغة ٦٨ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث (الفراء) ٦٦ .

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٢٧٥ .

(٦) ينظر : رسالة أبي موسى الحامض ٧٠ .

(٧) ينظر : المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٢٧٥ ، والمذكر والمؤنث (ابن التستري) ٨٠ .

(٨) ينظر : المذكر والمؤنث (ابن التستري) ٤٩ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه ٥٤ .

(١٠) ينظر : المذكر والمؤنث (ابن جنِّي) ٤٥ .

(١١) ينظر : البلغة ٦٦ .

استشهد على تأنيثها من القرآن الكريم ، بعد أن خلت كتب التذكير والتأنيث من ذلك.

**تأنيث العصا :** العصا مؤنثة عند الفراء<sup>(١)</sup> ، وابن الأنباري<sup>(٢)</sup> ، ويقال في تصغيرها : عُصَيَّةٌ ؛ لأنها من ذوات الثلاث<sup>(٣)</sup> ، وتجمع على : أَعْصٍ<sup>(٤)</sup> ، وَعِصِيٍّ<sup>(٥)</sup> ، وقد ذكرها ابن التستري في باب ما يروى رواية من المؤنث<sup>(٦)</sup> ، وكذلك ابن جنّي تناولها مرتين ، الأولى : في باب المؤنث الذي لا يجوز تذكيره<sup>(٧)</sup> ، والثانية : في باب العين<sup>(٨)</sup> .

وقد انفرد الأنباري من بين أصحاب كتب التذكير والتأنيث بتوثيق تأنيثها بالاستشهاد بالقرآن الكريم ، بقوله : " والعصا مؤنثة ، قال الله تعالى : ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا ﴾ [ طه ١٨ ] ... " <sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) ينظر : المذكّر والمؤنث (الفراء) ٨٠ .  
(٢) ينظر : المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤٢٣ .  
(٣) ينظر : التكملة ٣١٣ .  
(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٣ / ٥٩١ .  
(٥) ينظر : المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤٢٣ ، وينظر : المخصص ١٧ / ٨  
(٦) ينظر : المذكّر و المؤنث (ابن التستري) ٥٤  
(٧) ينظر : المذكّر والمؤنث (ابن جنّي) ٤٦  
(٨) ينظر : المصدر نفسه ٨١ .  
(٩) البلغة ٦٧ .

## استذكار شاهد يخالف موضع الشاهد

ومن مظاهر اهتمام أبي البركات الأنباري بالقرآن الكريم والاستشهاد به أنه حين يستشهد بآية على تذكير لفظة أو تأنيثها يستذكر شاهداً من القرآن الكريم يخالف ما استدلّ به ، فيوضحه ، ويبسط القول فيه ، من ذلك:

**تذكير الفعل المسند إلى الشمس :** قال الأنباري : " والشمس مؤنثة ، قال الله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [يس ٣٨] فأما قوله تعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [القيامة ٩] ؛ فإنما ذكّر لأنّ تأنيثها غير حقيقي ، وإذا كان المؤنث تأنيثه غير حقيقي ، جاز تذكير فعله وتأنيثه إذا تقدّم عليه ... " (١).

واختلف المفسّرون في تذكير الفعل (جُمِعَ) ، في أقوال :

الأوّل : أنه تعالى ذكّر الفعل حملاً على المعنى ، والتقدير : جُمِعَ القمران ، وهو قول الكسائي (٢).

الثاني : ذكّر الفعل ؛ لأنه واقع على (بَيْنَ) ، وتقديره : جُمِعَ بين الشمس والقمر ، وهو قول الفراء (٣).

الثالث : ذكّر الفعل ؛ لتغليب التذكير على التأنيث ، فقال : جُمِعَ ، ولم يقل : جُمِعَتْ ؛ لتذكير القمر ، وهو قول أبي عبيدة (٤).

(١) البلغة ٦٤ .

(٢) ينظر: معاني القرآن (الكسائي) ٢٤٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٣١٤/٢-٣١٥ وتفسير البحر المحيط ٣٧٧/٨ .

(٣) ينظر: معاني القرآن (الفراء) ٢٠٩/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٨٠/٥ .

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٢٧٧/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣١٤/٢-٣١٥ .

وأولى الأقوال قول الكسائي ؛ إذ إنَّ القرآن الكريم ذكّر الشمس حملاً على المعنى فقال : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ [ الأنعام ٧٨ ] أي: هذا النجم أو الجرم نور ربي<sup>(١)</sup> ، فضلاً عن ذلك أنّ التثنية والعطف متقاربان<sup>(٢)</sup> ، فقوله : جُمع الشمس والقمرُ بمعنى : جُمع القمران ، أو الضياءان .

**تذكير الضمير العائد إلى النفس :** ومن مظاهر ما استذكره من شاهد يخالف ما استدلّ به من شاهد غيره ، قوله : " النَّفْسُ مُؤَنَّثَةٌ ، قال الله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ [ الزمر ٥٦ ] ، فأما قوله في الجواب: ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾ [ الزمر ٥٩ ] ، بالتذكير ، فحمّله على المعنى ؛ لأنَّ النَّفْسَ في المعنى إنسانٌ ... " <sup>(٣)</sup> .

وقد ذهب اللغويون في توجيه الآية الكريمة مذهبين :

**الأول :** وهو مذهب الفراء<sup>(٤)</sup> ، يرى أنّ الخطاب موجّه للنفس ؛ لأنه تعالى قد ذكر النفس أولاً ، ثم جاء بقوله : جاءتك ، فأجراه على النفس في خطابها .

**الثاني :** وهو مذهب عامّة اللغويين<sup>(٥)</sup> ، فهم يرون أنّه تعالى قصد ذا النفس ، لا النفس بعينها ؛ حملاً على المعنى لأنّ المراد منها هو الإنسان .

ومذهب الفراء أولى بالقبول ؛ لأنّ ذكر النفس تقدّم ، فجاء بضمير الكاف دالاً على النفس لا على ذي النفس .

(١) ينظر: البحر المحيط ١٧٢/٤ ، والدرّ المصون ١٤/٥ .

(٢) ينظر: البرهان في توجيه المتشابه في القرآن ٢٤٣ .

(٣) البلغة ٦٥ .

(٤) ينظر: معاني القرآن (الفراء) ٤٢٣/٢ .

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٨/٤ ، ودرج الدرّ ٥٣٧/٢ ، وجامع البيان ٣٩٩/٦ ، ومجمع البيان ٣١٢/٨ ، والدرّ المصون ٤٣٧/٩ .



## الفصل الثاني :

### القراءات القرآنية

**توطئة : القراءات اصطلاحاً :** مذهبٌ يذهبُ إليه إمام من أئمة القراء مُخالفاً به غيره في النطق سواءً أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هياتها<sup>(١)</sup>، وقد حدّه ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ) بقوله: " القراءات علم بكيفيات أداء لكلمات القرآن، واختلافها يعزو لناقله ، والمقرئ : العالم بها ، رواها مشافهةً فلو حفظ التيسير مثلاً ليس له ، أن يُقرئ بما فيه أن لم يشافه من شوفه به مسلسلاً والقارئ المُبتدئ من شرع في الإفراد إلى أن يُفرد ثلاثاً من القراءات ، والمنتهي نقل من القراءات أكثرها وأشهرها "<sup>(٢)</sup> .

والقرآن والقراءات ليس حقيقة واحدة ، بل هما حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد - صلى الله عليه وآله - للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كفياتها ، من تخفيف وتنقيح وغيرهما<sup>(٣)</sup> ؛ لذلك يمكن القول : إنّ القراءات تختصّ بالمُختلف من ألفاظ القرآن الكريم وهذا الاختلاف ناشئ في كتابة الحرف وكيفيته من تخفيف أو تشديد فهي " لا تعتمدُ على الأُفشى في اللّغة والأُفيس في العربية بل على الأُثبت في الأثر والأصحّ في النّقل والرّواية إذا ثبتت عندهم لا يردّها قياسُ عربيةٍ ولا فشو لغةٍ ؛ لأنّ القراءة سنّة متبّعة يُلزم قبولها والمصير إليها"<sup>(٤)</sup> .

(١) تفسير البحر المحيط / مقدمة المحقق ٧٧/١ .

(٢) منجد المقرئين ٣ .

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١ ، ومباحث في علوم القرآن : ١٠٨ ومعجم القراءات ١١٩ .

(٤) النشر في القراءات العشر ١٠/١ .

## المبحث الأول :

### موقف اللغويين من القراءات

تباينت مواقف النحاة إزاء القراءات القرآنية والاستشهاد بها فكان البصريون يستشهدون بالقراءات ويقبلونها إذا وافقت القياس ، وأيدها المسموع من كلام العرب نظماً ونثراً<sup>(١)</sup> ، وقد وصف الدكتور مهدي المخزومي موقفهم الفريقين بقوله : " لجأوا<sup>(٢)</sup> إلى التأويل عند مواجهة قراءة من القراء السبعة لا سبيل إلى إنكارها وتغليب غيرها ... أمّا الكوفيون فلم موقف آخر يغاير موقف البصريين من القراءات كُـلّ المغايرة فقد قبلوها واحتجّوا بها ، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم ، وهم إذا رجّحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها ، فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها ؛ لأنّها صواب عندهم"<sup>(٣)</sup> ، والحقّ إنّ البصريين لم يكونوا وحدهم بهذه النزعة اتجاه القراء والقراءات ، فالقراء يُعدّ أولّ مَنْ فَتَحَ باب الطّعن في القراءات ، وقد سبق البصريين جميعاً بذلك ، ويدلّك على ذلك قوله في قراءة ابن عامر : " فلستُ أعرف جهتها إلا أنّ يكونوا آخذين بلُغة قوم يقولون : أتيتها عشايا"<sup>(٤)</sup>.

ولعلّ ابن الأنباريّ واحد ممن اهتمّ بالقراءات كثيراً واجتهد في توجيهها، إلا أنّه في بعض المواضع كان يستشهد بها على تخوف ، فيبدي عدم ثقته بها ولا يتوانى في تخطئتها أو التشكيك بصحتها فيصنفها بعبارات توحى بتضعيفها وتخطئتها ، ومن ذلك قوله : " والأرضُ : الرُّكْمَة ، مؤنّثة،

(١) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٧٣ .

(٢) يعني البصريين .

(٣) مدرسة الكوفة ٣٤١ .

(٤) معاني القرآن ٣٥٧/١ ، وينظر: الخزانة ٤/ ٤٢١ ، وأبو زكريا القراء ٣٩١ .

يُقال : بفلان أرضٌ شديدةٌ من الزُّكام والأرضُ : مصدر المأروض ، مُذكَّر ، يقال : أرضَ الشيءُ يَأرضُ أرضاً ، إذا أكلته الأَرْضَةُ ، وقال تعالى : ﴿إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [سبأ ١٤] ، وحدثنا<sup>(١)</sup>... أن بعض القُرَّاءِ قرأ : إلا دابة الأرض تأكل ، بفتح الرَّاء ، فإن صحَّت هذه القراءةُ ، فالأرضُ بمنزلةِ الأَرْضَةِ<sup>(٢)</sup>.

فقوله : إن صحَّت ، يدلّ على أنّه ليس متأكداً من صحّة القراءة ، وبهذا فإنّ توجيهه يُرتب على هذا التّحفظ .

وقوله : " ويقال : رَجُلٌ نَجَسٌ ، وامرأةٌ نَجَسٌ ، ورجالٌ نَجَسٌ ، ونساءٌ نَجَسٌ ، قال تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة ٢٨] ، فإذا أتوا برجسٍ كسروا النّون في نَجسٍ وقال الفراء : لا يكسرون النون في نَجَسٍ إلا إذا أتوا به مع رَجَسٍ ، وحدثنا... أنّهم قرأوا : أنّما المشركون نَجَسٍ ، فهذه القراءة خطأ عند الفراء، وقال يعقوب : هو بمنزلة قولهم : جاء بالظّم والرّم : كسروا الطّاء لما جاءوا معه بالرّم ، فإذا أفردوا فتحوا الطّاء ، فقالوا : جاء بالظّم ، والظّم الماء الكثيرٌ وغيره ، والرّم : ما كان بالياً ، نحو : العظم وغيره " (٣) .

وقوله : " وتقول عندي ثماني عشرة جاريةً ، ومررتُ بثمانٍ عَشْرَةَ جاريةً واشتريت ثمانٍ عَشْرَةَ جاريةً .... وعن العباس بن الفضل الأنصاريّ أنّه كان يقرأ : (اثنتا عشرة عَيْنًا) بفتح الشّين وأهل اللّغة والنحو لا يعرفون

(١) حذف الأسانيد مراعاة للاختصار .

(٢) المذكّر والمؤنث ( ابن الأنباريّ ) ١٩٠ ، وقراءة الأرض ، بفتح الرَّاء ، قراءة عاصم ينظر : معاني القرآن (الفراء) ٣٥٧/٢ ، وتفسير الكشاف ١١٣/٥ .

(٣) المذكّر والمؤنث ( ابن الأنباريّ ) ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وينظر : تهذيب الألفاظ ٩ ، وقراءة : إنّما المشركون نجسٌ ، بكسر النون هي قراءة : أبو حيوة ، ينظر : تفسير البحر المحيط ٢٩/٥ ، و الجامع لأحكام القرآن ١٥٥/١٠ .

فتح الشّين<sup>(١)</sup> وقوله : أهل اللّغة والنّحو لا يعرفون فتح الشّين ، تضعيف للقراءة بفتح الشّين (عشرة).

وكذلك قوله : " والفؤادُ بضمِ الفاءِ ، ولم يحك أحدٌ من أهلِ اللّغة فتحها. وحدّثنا أحمد بن فرج ... كان أمير البصرة يقرأ : (أَنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفؤادَ) بفتح الفاء ، وهذا لا يعرفه أحدٌ من أهل اللّغة " (٢) ، وقوله: لا يعرفه أحدٌ من أهل اللّغة، تضعيف لقراءة أمير البصرة : (فؤاد) بفتح الفاء ، وقد جوّز ابن جنّي هذه القراءة بقوله : " قد يجوزُ تركُ الهمزةِ مع فتحِ الفاءِ ، كأنَّهُ كانَ (الفؤاد) بضمِّها والهمز ، ثمَّ خُفِّفَتْ فخلُصَتْ في اللفظِ واوًا وفُتِحَتْ الفاءُ على ما في ذلك فبقيتِ واوًا " (٣).

ومن أقوال أبي بكر التي نستدل بها على تشكيك الكوفيين بالقراءات وعدم ثقتهم بصحتها قوله : " الصّراطُ : مُذَكَّرٌ ، وأنته يحيى بن يعمر ، قال السجستانيّ : ذكر يعقوبُ الحضرميّ عن عصمةَ بن عَزْرَةَ الفقيميّ : أنّ يحيى بن يعمر قرأ : (مَنْ أصحابُ الصّراطِ السّوّى وَمَنْ اهتدى) ، فضمّ السّينَ وشدد الواوَ ، وفتحها وجعل آخرَ الحرفِ تأنيثاً ، مثل العُليا والدُنيا ، فيجوز أنّ يكون السّوى على قراءة ابن يعمر : (الفُعلى) من قوله : ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [الفتح ٤٨] ، ويكونُ الأصلُ فيها السّوّى بالهمزِ ، ثمّ أبدلوا من الهمزة واوًا ، فقالوا : سَوّوَة . ولا نعلمُ أحداً من العلماءِ باللّغة حكى تأنيثَ

(١) المذكّر والمؤنث (ابن الأنباريّ) ٦٣٢ ، وقراءة : اثنتا عشر ، بفتح الشّين : هي قراءة الفضل الأنصاريّ ، ينظر : تفسير البحر المحيط ٣٩١/١ .

(٢) المذكّر والمؤنث ( ابن الأنباريّ) ٢٦٤ ، وقراءة : والفؤاد هي قراءة الجراح العقيليّ، ينظر : تفسير الكشّاف ٥٢٠/٣ ، وتفسير البحر المحيط ٣٣/٦ ، والدّر المصون ٣٨٦/١ .

(٣) المحتسب ٢١ / ٢ .

الصَّراط ، فإنَّ صَحَّتْ هذه القراءة عن ابنِ يعمر ، ففيه أعظم الحُجج<sup>(١)</sup> وقد أنكر أبو حاتم تأنيث الصَّراط<sup>(٢)</sup> ، وزعم النحاس أنَّ السجستاني ردَّ قراءة ابنِ يعمر بقوله : " إنَّ كان من السَّوءِ وجب أن يكون (السَّوءَى) وإنَّ كان من السَّوءِ وجب أن يقول: (السَّيِّ) بكسر السَّين ، والأصل : السَّوياً"<sup>(٣)</sup> ، وقد وجَّه النحاس القراءة بقوله " الأصل: (السَّوءَى) والسَّاكن ليس بحاجز حصين ، فكأنَّه قلب الهمز ضمَّةً فأبدل منها ، والسَّاكن ليس بحاجز ألفاً إذا انفتح ما قبلها "<sup>(٤)</sup>.

ومن أقوال أبي بكر التي خطأ بها القراءات قوله في (الطَّاعوت): " أنه إذا دُكِّرَ ذهب به إلى معنى الشَّيطان ، وإذا أنثَ ذهب به إلى معنى الآلهة ، وإذا جُمع ذهب به إلى معنى الأصنام ... وحدَّثنا إدريس بن عبدالكريم قال : حدَّثنا عاصم بن علي قال : حدَّثنا جُويرة بن بشير الهُجيمي عن الحسن أنه كان يقرأ : (والذين كفروا أولياؤهم الطواغيتُ) ، فلا ينبغي لأحد أن يقرأ بهذه القراءة ، لأنَّها تخالف المصحف"<sup>(٥)</sup> ، وقوله لا ينبغي لأحد أن يقرأ بها : يدلُّ على ردِّ القراءات ، وتخطئها لأنَّها تخالف رسم المصحف .

وقد وجد ابن جنِّي ، لقراءة الحسن وجهاً في العربية فيقول : " الطَّاعوتُ وزئها في الأصلِ : (فَعْلوتُ) وهي من الياء ، لقوله عزَّ وجلَّ :

(١) المذكَّر والمؤنَّث (ابن الأنباري) ٣٤٢ ، وقراءة : من أصحاب الصراط السَّوى ، هي قراءة يحيى وعاصم ، ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٦٢/٣ .  
(٢) ينظر: المذكَّر والمؤنَّث (السجستاني) ١٤٧ .  
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٦٢/٣ .  
(٤) المصدر نفسه ٦٢/٣ .  
(٥) المذكَّر والمؤنَّث ( ابن الأنباري) ٢٣٢ ، وقراءة : أولياؤهم الطواغيت ، هي قراءة الحسن البصري ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن ٢٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٨٦/٤ ، وتفسير البحر المحيط ٢٩٤/٢ .

﴿ فِي طُعْيَانِهِمْ يَغْمَهُونَ ﴾ [البقرة ١٥]، وورد فيها : طغا يَطْغُو طَغْوًا . وقد يجوز على هذا أن يكون أصله (طغوت) كفعلوت ، ثمَّ أن اللام قُدِّمت إلى موضع العين فصارت بعد القلب (طَيْغُوت) أو (طَوْغُوت) فلمَّا تحركت الواو أو الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت في اللفظ ألفاً فصارت : (طاغوت) ووزنها بعد القلب (فعلوت) وإذا جمع صار : طواغيت ، ولو جاءت على واجب أصلها لكان : (طغاويت) أو طغاييت<sup>(١)</sup> .

ويمكن القول : إنَّ طاغوت من طغى يطغى ، أو من طغا يطغو ، لغتان وكان قياسه : (طَغْيُوت) أو (طَغْوُوت) ، فقدمت الياء والواو التي هي في موضع اللام على العين ، وقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثمَّ جُمع على القلب ، ولو جُمع على الأصل ، ل قيل : طغاييت أو طغاويت<sup>(٢)</sup> .

مما تقدم يتضح أن ابن الأنباري قد استشهد في كتابه المذكر والمؤنث ، بكثير من القراءات القرآنية الشاذة ، فكان موقفه في البعض منها ، التخطئة ، والرّد في بعضها ، والشكّ وعدم اليقين بصحتها ، لمخالفتها رسم المصحف أو لضعفها في اللغة وعلى حدّ تعبيره ؛ لأنَّ أهل اللغة والنحو لا يعرفونها كما تقدّم عرضه ، وأبو بكر ابن الأنباري كوفي ، و لعلّ هذا أبلغ ردّ على من وصف الكوفيين بأنهم إذا " رجّحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها ، فلا يرفضون غيرها ، ولا يغلطونها لأنّها صواب عندهم "<sup>(٣)</sup> .

والحقّ معه في تخطئة بعض القراءات ورفضها ؛ لمخالفتها رسم المصحف ، وهذا ما عليه أئمة القراء ، وأمّا ابن جنّي فقد كان بتوجيهه بعض تلك القراءات في سبيل التأصيل اللغويّ .

(١) المحتسب ١ / ١٣١ - ١٣٢ ، وينظر: إعراب شواذ القراءات ١ / ٢٦٨ .  
(٢) ينظر : أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحويّة والصرفيّة ( أطروحة دكتوراه ) ٨٥٩ .  
(٣) مدرسة الكوفة ٣٤١

## المبحث الثاني

### اختيار القراءات

إنَّ اختيار القراءة نهج دأب عليه القراء قبل أن يُسبَّح ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، السبعة يدلك على ذلك قوله حين قيل له: لِمَ لا يختار الشيخ لنفسه حرفاً يعلم غيره؟ فقال: " نَحْنُ أَحْوَجُ إِلَى أَنْ نُعْمَلَ أَنْفُسَنَا فِي حِفْظِ مَا مَضَى عَلَيْهِ أَيْمَتُنَا مِنْهُ إِلَى اخْتِيَارِ حَرْفٍ يُقْرَأُ بِهِ مِنْ بَعْدِنَا"<sup>(١)</sup>.

وجدير بالذكر أنَّ اختيار القراءة ، ليس القراءة ، وإنَّما في اختيار الرواية ، ويكاد يتفق أصحاب القراءات على أنَّ اختيار القراءة هو الاجتهاد في وضعها لا الاجتهاد في اختيارها<sup>(٢)</sup> .

ولعلَّ ابن الجزري أشار إلى هذا المفهوم بقوله " ونعتقدُ أنَّ معنى إضافة كلِّ حرفٍ من حُرُوفِ الاختلافِ إلى من أضيفَ إليه من الصَّحابةِ وغيرهم أنَّما هو من حيث إنَّه كان أضبطَ له ، وأكثرُ قراءةً وإقراءً به ، وملازمةً له ، وميلاً له لا غير ذلك"<sup>(٣)</sup>.

وكذلك إضافة الحُرُوفِ والقراءات إلى أئمة القراءَةِ ورواتهم المُراد بها : "إنَّ ذلك القارئُ وذلك الإمامُ بذلك الوجه من اللُّغة حَسَبَما قرأ به فآثر على غيره ودوام عليه ولزمه حتى اشتهر به وعرف عنه فلذلك أضيفَ إليه دون غيره من القراء ، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"<sup>(٤)</sup>.

(١) غاية النهاية ١٤٢/١ .

(٢) ينظر: القراءات القرآنية تأريخ وتعريف ١١٨ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٥٢/١ .

(٤) ينظر: حجة القراءات / المقدِّمة ٧٣ .

وأكثر اختياريهم من الحرف الذي يجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجه العربية وموافقة المصحف واجتماع العمّة عليه فالقراءة التي توافرت فيها الأركان الثلاثة محكوم بصحتها<sup>(١)</sup>، والاختيار لا يحصل إلا إذا تيقن القارئ من فحص الروايات من القراءات الصحيحة المتواترة ، فيختار لنفسه من بينها واحدة يثبت عليها وتؤخذ منه<sup>(٢)</sup>، فيختار القارئ " الوجه من اللّغة حسبما قرأه فأثره على غيره ، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرف به وقعد فيه ، وأخذ عنه ، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء"<sup>(٣)</sup>، فيختار الحرف من بين شيوخه ولا يحتاج إذ ذاك إلى بيئة معينة<sup>(٤)</sup> .

فاختيار القراءة معناه : إنَّ القارئ ينتقي أصول قراءته ومفرداتها انتقاءً لا يتقيد بمذهب ولا يمكن أن يُنسب إلى مصدر بذاته من المصادر التعلّيمية في عصره ؛ لأنّه اختار بناءً على فكرة لا بوحى من النّقل والتّقليد اللذين جرى عليهما معاصروه من القراء ، ومن ثمّ يمكن أن تقول : إنّ قراءته لا تشبه قراءة بعينها ، ولكن فيها مشابهةً من قراءات كثيرة تكشف عنها مؤلفات الفنّ ، بخاصّة ما تحدث منها عن طرق الأخذ والرواية<sup>(٥)</sup>، فلا يسمى القارئ مختاراً إلا إذا تجرّد من النقل وتقليد الذين جروا عليه أصحاب عصره ، وليس بالضرورة أن تكون قراءته مشابهة لقراءة غيره ، ولكن لا تخلو من اتباع الطرق التي التزمها أصحاب فنّ القراءة لاسيّما الأخذ والرواية .

(١) ينظر: البرهان ١/٣٣١ .

(٢) ينظر: حجّة القراءات / المقدّمة ٧٣ .

(٣) معجم القراءات ١٢٩ .

(٤) ينظر: الشواهد والاستشهاد ٢٦٧ ، ولهجة تميم ٥٨ .

(٥) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ ١٠١ .



## اختيار الفراء

للفراء عناية كبيرة بالقرآن الكريم وتفسيره ، وكذلك القراءات ، وتوجيهها بما يتلاءم مع روح العربية ، وقد كان له قراءة خاصة به ، تولى روايتها تلامذته أمثال هارون بن عبدالله ، ومحمد بن عبدالله بن مالك وغيرهم ، وكان في قراءته يقع اختياره على ما يجوز في العربية من غير أن يتقيد بالأثر ؛ لذا عزف عنه ابن مجاهد حين جمع القراءات ، وسبّعها ، وكذلك العشر من بعدها<sup>(١)</sup> .

وقد قيل<sup>(٢)</sup> إنّ في اختيار الفراء وقراءته أثر فيما ظهر عند ابن شنبوذ (ت ٣٢٨هـ) ، وابن مقسم (ت ٣٥٤هـ).

ومما يدل على أنّ له قراءة قوله : " أمّا قولهم : نعبة رعوّ وحلّوب" ، فإنّما يُطرح من هذه الهاء كما طُرحت من حائضٍ وطامت ؛ لأنّه لا حظّ فيه للذکر . وسمعتُ العرب تقول : هذه رُضوعَةُ الفَصِيلِ ، إذا كانت ظئراً له ، وفي قراءتنا : (فَمِنْهَا رُكُوبُهُمْ) ، والرّكوبُ ها هنا مُبهم ، أي : فمنها ما يركبون ، مُجرى على التذكير ؛ إذ لم يُقصد به قَصْدَ تَأنيث<sup>(٣)</sup> .

وقوله : والرّكوبُ ها هنا مُبهم ، أي : أنّه لمّا لم يخصص جعله بلا هاء ، ولو خصّه لقال : ركوبتهم ، وهو قول الكوفيين<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر: أبو زكريا الفراء ١٤٠ ، وأبو علي الفارسيّ ٢٦٠ .  
(٢) ينظر: أبو زكريا الفراء ١٤٠ ، وأبو علي الفارسيّ ٢٦٠ .  
(٣) المذکر والمؤنث (الفراء) ٥٧ ، وينظر: معاني القرآن ٣٨١/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٥٦/١٥ ، وينظر: لسان العرب (ركب) ٤١٦/١ .  
(٤) ينظر: المذکر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤٨٦ ، والأضداد ٣٥٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٦/٣ .

ومذهب سيبويه<sup>(١)</sup> أنّه يجوز أن تقول : قتوبة ، ولم تقتب ، وركوبة ، ولم تركب ، وحلوبة ، ولم تحلب ، يريد : أنها ممّا يُقتب عليها ، ويُركب ، ويُحلب ، فهي معدّة لذلك وإن لم يقع بها الفعل<sup>(٢)</sup>.

وزعم النحّاس أنّ البصريين يقولون حذفوا الهاء على النسب<sup>(٣)</sup> ، وهذا خلاف ما ذكره السجستانيّ من أنّهم ألحقوا الهاء ليفصلوا بين ماله الفعل ، وبين ما عليه الفعل<sup>(٤)</sup> ، فالسجستانيّ مع ما عرف عنه من مخالفته للكوفيين وافقهم في مذهبهم ، ولم يقل : على النسب .

والعرب فرّقوا بين ما كان له الفعل ، وما كان الفعل واقعاً عليه ، فقالوا: امرأة صبور ، وشكور ، أي : صابرة ، وشاكرة ، وقالوا : شاة حلوبة ، وناقاة ركوبة ، أي : محلوبة ، ومركوبة وهو مذهب أغلب النحويين ، لا الكوفيين وحدهم<sup>(٥)</sup>.

ومعنى ( رَكُوبهم ) : ما يركبون على مثال ( فعول ) بفتح الأوّل<sup>(٦)</sup> .

وقد بيّن الفراء<sup>(٧)</sup> حجّته في اختياره القراءة بفتح الرّاء بأمرين :

الأوّل : اجتماع الفراء على الفتح .

والثاني : أنّ عائشة قرأت : ( فمنها رَكُوبتهم ) بفتح الرّاء.

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٦٤٨/٣ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٠٠/٥ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٠٦/٣ .

(٤) ينظر: المذكّر والمؤنث ( السجستانيّ ) ٧٨ .

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٠٦/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١٥٦/٢ ، والتبيان في إعراب

القرآن ١٠٨٦/٢ ، وتفسير البحر المحيط ٣٣١/٧ .

(٦) ينظر: معاني القرآن ( الكسائيّ ) ٢٠٨ ، ومعاني القرآن ( الأخفش ) ٤٨٩ .

(٧) ينظر: معاني القرآن ( الفراء ) ٣٨١/١ .

أَمَّا (رُكُوبُهُمْ) بِالضَّمِّ فَهِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَالْأَعْمَشِ (١) ، وَقَدْ جَوَّزَهَا الْفَرَّاءُ ، وَالزَّجَّاجُ ؛ لِأَنَّهَا كَقَوْلِ مَنْ قَالَ: مِنْهَا أَكُلُهُمْ ، وَشُرْبُهُمْ ، وَرُكُوبُهُمْ (٢).

وَرُكُوبُهُمْ ، بِضَمِّ الرَّاءِ: فَعَلُهُمْ (٣) ، وَفِيهِ حَذْفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ: إِمَّا ... فَمِنْ مَنَافِعِهَا رُكُوبُهُمْ ، فَيَكُونُ الْحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ (٤) ، أَوْ ذُو رُكُوبِهِمْ ، فَيَكُونُ الْحَذْفُ مِنَ الثَّانِي لَا مِنَ الْأَوَّلِ عَلَى النَّسَبِ (٥) .

وَقِيلَ: إِنَّهُ مُصَدَّرٌ ؛ لِذَا رَفَضَ السَّجِسْتَانِيُّ الْقِرَاءَةَ بِهَا (٦) .

---

(١) ينظر: المحتسب ٢/٢١٦ .

(٢) ينظر: معاني القرآن (الفرّاء) ١/٣٨١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٢٩٥ .

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٢/١٦٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٩٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/١٥٦ .

(٤) ينظر: مجمع البيان ٨/٢١٩ .

(٥) ينظر: التبيين في إعراب القرآن ٢/١٠٨٦ .

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٠٦-٤٠٧ ، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠٤ .

## اختيار السجستاني

اهتم أبو حاتم السجستاني بالقراءات كثيراً ، إلى جانب اللّغة ، والنحو ،  
وقيل إنّه أول من صنّف في القراءات وعرضها على جلة أصحابه أمثال  
يعقوب الحضرمي ، وأيوب المتوكل ، والأصمعي ، وغيرهم (١).

فضلاً عن هذا كان له اختيار في القراءة رواه عنه ابن الجزري ، وكان  
في اختياره هذا لا يخالف المشهور من القراءات السبع (٢).

ومن اختيارات أبي حاتم قوله " وكذلك ( ما ) و ( من ) ، تقول : من  
اخوانك من ضربني ، وأن شئت قلت : ضربتني ، على المعنى : ضربتاني ،  
وللجميع : ضربتني ، وتقول : من أياديك ما غمرني ، وعلى المعنى : ما  
غمرتني ، وكذلك تقول : أي النساء ضربك ، وإن شئت قلت ضربتكَ ، وإن  
شئت جمعت وتثيت ، وأنثت هذا كله ، والوجه : أن تحمله على اللفظ  
والتذكير ، وفي القرآن : ﴿ وَمَنْ يَمُنْ مِنْكُمْ لَللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [الأحزاب ٣١] بالياء  
و(تعمل) بالتاء ، كذا الاختيار ؛ لأنك لفظت بمنكن ، فقد أظهرت تأنيث  
الجمع فحملت (تعمل) على التأنيث وكذلك : ﴿ تُوْهَىٰ ﴾ [الأحزاب ٣١]  
ويجوز : ومن تقنت بالتاء والياء أجود ، ويجوز : و(يعمل) بالياء والتاء  
أجود (٣) .

ولعل من أنث (تعمل) ؛ لأنها مسبوقة بالضمير النون في  
(منكن) فأنث لأنه يلي مؤنث .

(١) ينظر: غاية النهاية ٢٨٩/١-٢٩٠ ، وينظر : طبقات القراء ٢٥٨ .

(٢) ينظر: غاية النهاية ٢٨٩/١-٢٩٠ .

(٣) المذكر والمؤنث (السجستاني) ٨٩ - ٩٠ .

وهذا ما ذهب إليه الفراء بقوله " والذين أنثوا قالوا : لَمَّا جاء الفعل بعدهنَّ عُلِمَ أَنَّهُ لِلأُنثَى فَأُخْرِجناه على التَأْوِيلِ" (١) .

ومن قرأ : ( تقنت ) ، و ( يعمل ) ، قيل إنَّه ضعيف ، لأنَّه يجعل التذكير تابعاً للتأنيث ، وهذا خلاف الأصل (٢) .

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٣٤١ .  
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٥٦ .

## اختيارات ابن الأنباري

رَجَّح ابن الأنباري بعض القراءاتِ واختارها على غيرها فقد وجدته في بعض المواضع يذكر مصطلح (الاختيار) ، ويتفحص القراءات ويفاضل بينها ، ويرجِّح الواحدة على الأخرى على أسس ثلاثة :

الأول : قراءة الجمهور، فإنَّ وجد الجمهور قد اتفقوا على قراءة ، فلا يرجِّح قراءة عليها، بل يعدّها أفصح اللغات .

الثاني : موافقتها لما جاء عليه الفصيحُ من كلام العرب ، فإنَّ وجدها موافقة لفصيح العرب فلا يجد بأساً في قبولها واختيارها.

الثالث : موافقة رسم المُصحف : فكلّ قراءة وافقت رسم المُصحف ، فقد يقع اختياره عليها ، أمّا القراءة التي خالفت رسم المُصحف ولا يعرفها أحدٌ من العربية ، فهي قراءة مردودة غير مقبولة عنده ، ومن اختياراته :

### قراءة : من يوم الجمعة ( الجمعة )

ذكر ابن الأنباري أن في الجمعة ثلاث لغات : الجمعة<sup>(١)</sup> ، والجمعة<sup>(٢)</sup> والجمعة<sup>(٣)</sup> ، واختار اللغتين ، الأولى ، والثانية ، بقوله : " وفي الجمعة ثلاث لغات أفصحهن : الجمعة بضم الجيم والميم ، والجمعة ، بضم الجيم وتسكين الميم ... " <sup>(٤)</sup> ، وقيل : إنّ الفراء وأبا عبيدة اختارا التخفيف قياساً بعُرْفَةِ عُرْفٍ ، وطُرْفَةِ طُرْفٍ ، وحُجْرَةِ حُجْرٍ <sup>(٥)</sup>.

والحجة لمن قرأ باللغة الأولى ؛ لأن القرآن نزل بالتفخيم والنتقيل <sup>(٦)</sup>.

(١) قراءة الجمهور ، ينظر: تفسير البحر المحيط ٢٦٤/٨ ، وفتح القدير ١٤٩٢ .

(٢) وهي لغة لبني عقيل ، ينظر: معاني القرآن ( الفراء) ١٥٦/٣ .

(٣) قراءة عبدالله بن الزبير ، والأعمش ، ينظر: المُذَكَّر والمؤنَّث (ابن الأنباري) ٢٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٨/٤ .

(٤) المُذَكَّر والمؤنَّث ( ابن الأنباري) ٢٢١ .

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤٦٠/٢٠ .

(٦) ينظر: الوقف والإبتداء ١٤/١ ، والإتقان في علوم القرآن ٥٩٧ .

وذكر النحاس<sup>(١)</sup> أنّ في اللّغة الأولى ثلاثة تقديرات :  
الأولى : أن الأصل : الجُمعة ، ثم حذفت ضمة الميم طلباً للتخفيف .  
والثانية : أنّها لغة بمعنى : تلك .

والثالث : أنّ الميم ساكنة ؛ لأنها بمعنى : التجميع ، فقوله : الجُمعة ، يشبه  
المفعول به ، كما يقال : رجلٌ هُزأ ، أي : يُهزأ به ، أما من قال : الجُمعة ،  
فقد نسب الفعل إليها ، بمعنى : يجمع الناس ، كما يقال : رجلٌ لَحَنَةٌ ، أي :  
يُلحّن الناس .

وذكر الزمخشري<sup>(٢)</sup> أنّ من قرأ بالضمّ كان كمن قال : عُسْرَةٌ ، في  
عُسْر ، وتابعه أبو البقاء العكبري<sup>(٣)</sup> ، وذكر أنّ تقدير يوم الجُمعة : يوم المكان  
الجامع .

وذكر الحلبي<sup>(٤)</sup> أنّ تقدير : يوم الوقت الجامع أحسن من تقدير : يوم  
المكان الجامع ، وهو الرّاجح ؛ لأنّ الجُمعة صفة لليوم المُجتمع فيه لا  
للمكان ، ويدلّ على ذلك قول الفراء : " يقال : الجُمعة بسكون الميم ،  
والجُمعة - بضمّ الميم - والجُمعة - بفتح الميم - فيكون صفة اليوم " <sup>(٥)</sup> .

### قراءة الحسن البصريّ (ظُفْر)

الأظفار، كلّها مُذكّر، وقد سمع من العرب قولهم : قصّيتُ أظفاري<sup>(٦)</sup> ، وفي  
واحدة ثلاث لغات<sup>(٧)</sup> : ظُفْر<sup>(٨)</sup> ، وظُفْر<sup>(٩)</sup> ، وأظْفُور<sup>(١٠)</sup> ، وقد اختار

- 
- (١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢٨/٤ .
  - (٢) ينظر: تفسير الكشاف ١١٢/٦ .
  - (٣) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢٦١/٢ .
  - (٤) ينظر: الدرّ المصون ٣٣٠/١٠ .
  - (٥) معاني القرآن (الفراء) ١٥٦/٣ .
  - (٦) ينظر: تنقيف اللسان ١٨٩ .
  - (٧) ينظر: المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٢٦٥ .
  - (٨) قراءة العامّة ، ينظر: الدرّ المصون ٢٠١ / ٥ .
  - (٩) قراءة الحسن البصريّ ، ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٤/٢ .
  - (١٠) وهي لغة لم يقرأ بها أحد .

الكسائي<sup>(١)</sup> ضمّ الظاء ، والفاء جميعاً ، ولم يذكر اللغتين الثانية ، والثالثة ،  
أمّا السجستاني<sup>(٢)</sup> فقد ذكر اللّغة الأولى ، وجوّز الثانية ، إلا أنّ ابن الأنباري  
اختار اللّغة الأولى ، والحجّة لمن قرأ باللّغة الأولى إذ إنّ العامّة اجتمعوا  
على التثقيب والتفخيم<sup>(٣)</sup> .

ومن شواهد ابن الأنباري<sup>(٤)</sup> على صحة اللّغة الثانية قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْمَوْتَ أَدْرَكَ مَنْ مَضَى فَلَمْ يُبْقِ مِنْهُمْ ذَا جُنَاحٍ وَذَا ظُفْرِ  
وأضاف السمين الحلبي<sup>(٦)</sup> لغة رابعة وهي ظِفْر ، بكسر الظاء ، والفاء ،  
، وذكر أنّها قراءة منسوبة للحسن البصريّ .

واللغة الرابعة بكسر الظاء توافق لهجة تميم ونجد أثرها واضحة في بيئة  
البصرة ، أمّا أظفور فهي لغة ، ولم يقرأ بها أحد ، ومن الشواهد عليها قول  
الشاعر :

مَا بَيْنَ لُقْمَتِهِ الْأُولَى إِذَا انْحَدَرَتْ وَبَيْنَ أُخْرَى تَلِيهَا قَيْدٌ أَظْفُورٍ<sup>(٧)</sup>

قراءة : ( أَحَدَ عَشَرَ كَوِيبًا ) :

بفتح العين ، وهي قراءة العامّة<sup>(٨)</sup> ، ومذهب سيبويه<sup>(٩)</sup> أنّه يجوز القول : أَحَدَ  
عَشَرَ ، وجعلهما اسماً واحداً بلا تغيير حركة العين من العشرة ؛ لأنّهما كقول

- 
- (١) ينظر: ما تلحن فيه العامّة ١٠١ .  
(٢) المذكّر والمؤنّث ( السجستاني ) ١٢٣ .  
(٣) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٢٦٥ . والدرّ المصون ٥ / ٢٠١ .  
(٤) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٢٦٥ .  
(٥) قائله مجهول ، ينظر: المصدر نفسه ٢٦٥ .  
(٦) ينظر: الدرّ المصون ٥ / ٢٠١ .  
(٧) قائله مجهول ، ينظر: المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٢٦٥ ، الدرّ المصون ٥ / ٢٠١ ،  
ولسان العرب ( ظفر ) ٤ / ٥١٧ ، وفيها: قيس بدلاً من ( قيد ) .  
(٨) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٦٣٢ ، والمحتسب ١ / ٣٣٢ .  
(٩) ينظر: كتاب سيبويه ٣ / ٥٥٧ .



من قال : أَحَدَ جَمَلٍ ، أَمَا مذهب الفَرَّاءِ<sup>(١)</sup> والأخفش<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ من قرأ بتسكين العين فقد استثقل كثرة الحركات ؛ لتواليها وشدة امتزاجها فحذف الفتحة هرباً من الثقل ، وقد تابع ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> مذهب سيبويه واختار قراءة العامة بالفتح بلا تغيير .

والحجّة لمن قرأ بالفتح ؛ لأنّه لا ثقل في توالي الحركات إن كنّ فتحات ؛ لخفة الفتح من بين الحركات الأخرى كالضمّة ، والكسرة<sup>(٤)</sup> ، وعلل ابن جنّي<sup>(٥)</sup> قراءة من سكّن العين بأنهما لمّا جعلتا اسماً واحداً فقد بُني الاسم الأوّل لأنّه صدر الاسم ، وسكّن أوّل الثاني ؛ لتضمنه معنى حرف العطف ، ولمّا لم يجز الوقف على الأوّل لأنّه صدر الاسم ؛ لجأوا إلى لتسكين الأوّل من عجزه ؛ ليكونا كالاسم الواحد .

### قراءة الجمهور : ( لا يحل ) :

قال ابن الأنباري : " تقول النّسوة تحدّثن عنديك ، والنّساء تحدّثت عنديك ، ويقال : تحدّثت النّساء عنديك فسرّرن زيدا ، وربّما قالوا تحدّثت النّساء عنديك فسرّرن زيدا ، والقياس مع أصحاب القول الأوّل ، والقول الثاني ليس بخطأ ؛ لأنّ من العرب من يجعل سمة القليل للكثير ، وسمة الكثير للقليل ، قال عزّ وجلّ : ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَكَأَنَّ تَبَدُّلَ بَيْنَ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ [ الأحزاب ٥٢ ] وقرأ قوم : ( لا تحل لك النّساء ) بالتاء ، والاختيار : التذكير ؛ لأنّ الهاء والنون من قوله : ( بين ) للقلّة وتذكير الفعل يدلُّ على القلّة " <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) ينظر: معاني القرآن (الفراء) ٣٤/٢ .

( ٢ ) ينظر: معاني القرآن (الأخفش) ٣٩٤ .

( ٣ ) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦٣٢ .

( ٤ ) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣١٣/٢ .

( ٥ ) ينظر: المحتسب ٣٣٢/١ .

( ٦ ) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦٨١ ، وقراءة : لاتحل النساء ، هي قراءة أبي عمرو ، ينظر: السبعة لابن مجاهد ٥٢٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ١٩٩/٢ ، والتيسير ١٧٩ .

قال الفرّاء : " اجتمعت القرّاء على (لا يحلّ) بالياء ؛ وذلك لأنّ المعنى : لا يحلّ لك شيء من النّساء ؛ فلذلك اختير تذكير الفعل ؛ ولو كان المعنى للنساء جميعاً لكان التّأنيث أجود في العربية والتّاء جائزة لظهور النساء بغير من" (١) .

وقد أنكر قوله أبو جعفر النّحاس ؛ لأنّ أبا عمرو قد قرأ بالتّاء ، بلا اختلاف (٢) ، ولعلّ حجّة من قرأ بالتّأنيث أنّه أتى بها على معنى الجماعة ، يقول أبو زرعة : " قرأ أبو عمرو : لاتحلّ لك النساء ، بالتّاء ، أي : جماعة النساء " .

وابن الأنباريّ يختار التذكير على التّأنيث.

---

(١) معاني القرآن (الفرّاء) ٣٤٦/٢ .  
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٢/٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧/١٩٩ .

## المبحث الثالث

### الاستشهاد بالقراءات السبع وتقويتها بالشعر

تُطلق تسمية القراءات السبع على القراءات التي اختارها ابن مجاهد فقد ذكر ابن الجزري أنّ أول مَنْ سبَّع القراء هو أبو بكر بن مجاهد في المائة الرابعة<sup>(١)</sup>.

ولعلّه أراد باختياره هذا واقتضاره على هذا العدد دون غيره من القراء؛ لتسهيل حفظ المصحف وضبط قراءته<sup>(٢)</sup>.

ومن شروط القراء الذين وقع اختيار ابن مجاهد عليهم : أنّ يكون القارئ مشهوراً " بالنّفة والأمانة في النّقل وحسن الدّين وكمال العلم ، قد طال عمُره واشتهر أمرُهُ ، واجتمع أهل مصره على عدالته فيما نقلَ ، وثقته فيما قرأَ وروى ، وعلمه بما يقرأ ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم"<sup>(٣)</sup>.

والحقّ أنّ القراءات المنسوبة لهؤلاء النفر السبعة ليست مجعماً على صحتها ، بل فيها الشّاذ والصّحيح ، إلا أنّ هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة السبعة الصّحيح المُجتمع عليه في قراءاتهم ، تطمئنّ النفس بثقتهم وتركن إليهم<sup>(٤)</sup>.

وهؤلاء السبعة هم : قارئاً الحرمين : عبدالله بن كثير (ت ١٢٠هـ) ونافع بن عبدالرحمن (ت ١٦٩هـ) ، وقارئ الشام : عبدالله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ) وقراء الكوفة : أبو بكر عاصم بن أبي النّجود

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/١٦٦ .

(٢) ينظر: الإبانة ٨٦ .

(٣) المصدر نفسه ٨٦ - ٨٧ .

(٤) ينظر: السبعة في القراءات ٥٣ - ٨٧ .

(ت ١٢٧هـ) ، وحمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ) ، وعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٣هـ) ، وقارئ البصرة : أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ).

ومن القراءات التي استشهد بالشعر في توجيهها وتقويتها :

### قراءة أبي عمرو بن العلاء : ( مِنْ سَبَأً )

قال أبو حاتم السجستاني : " وَسَبَأٌ : اسمٌ مهموزٌ مُذَكَّرٌ ، عند أكثر النَّاسِ ، مُفْرَدٌ ومَصْرُوفٌ في القرآن ، وريّما تركوا الصَّرف وتوهّموه اسماً مؤنثاً ، إمّا اسم أرض ، وأمّة أو قبيلة أو شيء مؤنث فجعلوها مؤنثة وصرف سَبَأً في القرآن أكثر النَّاسِ ، وبعض لم يصرف ، ومنهم علامة أهل العراق أبو عمرو بن العلاء ، كان يقرأ : ﴿ مِنْ سَبَأً بِنَبَأٍ يَقِينٍ ﴾ [النمل : ٢٢] ، و﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكِنِهِمْ ﴾ [سبأ ١٥] وأنشد للجعدي :

مِنْ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ      يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرَمَا

مفتوح الهمزة<sup>(١)</sup> .

### قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء : تأنيث السبيل :

قال ابن الأنباري : " السبيل يذکر ويؤنث ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ [يوسف : ١٠٨] فأنث ، وقال : ﴿ وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف : ١٤٦] ، وقال جلّ ثناؤه : ﴿ وَكَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ وَنُتَسَبِّحُنْ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأنعام : ٥٥] وكان ابن كثير ،

(١) المذکر والمؤنث (السجستاني) ٢٠٥ ، وينظر : ديوان النابغة الجعدي ١٤٩ ، وقراءة (سبأ) هي قراءة أبي عمر وابن كثير واليزي وأبي عبيد ، ينظر : السبعة في القراءات ٤٨٠ ، ٥٢٨ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢ / ١٥٥ ، والنشر : ٢ / ٨٣٣ ، والمبسوط ٣٣١ .

وأبو عمرو يرفعان السَّبِيلَ ويقرآن : (وَلَيْسَتَيْنِ) ، وكان عاصم والأعمش وحمزة والكسائي يقرأون : (وَلَيْسَتَيْنِ) بالياء مع رفع السَّبِيلَ ، فيذكرون السَّبِيلَ" (١) ، ولم يكتف ابن الأنباري بالقراءات شاهداً ، فقد جاء بالشعر شاهداً على تأنيث السَّبِيلَ ، ومنه قول الشاعر (٢) :

فلا تَبْعُدْ فُكْلُ فِتَى أَناسٍ      سَيَصْبِحُ سَالِكاً تِلْكَ السَّبِيلَا

وقول سابق البربري (٣) :

يا نَفْسُ إِنَّ سَبِيلَ الرُّشْدِ واضِحَةٌ      مُنِيرَةٌ كَبَيَاضِ الفَجْرِ غِزَاءُ

### قراءة المدنيين والمكيين : قطع الهمزة ووصلها في (فاسر)

قال ابن الأنباري : " والسرى : سير الليل دون النهار ، والسير يكون بالليل والنهار ، ويقال : قد سرى القوم وأسروا . وقد سرّيتُ وأسريتُ ، قال جل ثناؤه : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ [هود ٤٨] فقرأ العراقيون : (فأسرِ بأهلك) بقطع الالف ، من أسريتُ ، وقرأ المدنيون والمكيون : (فاسرِ) بحذف الالف من الوصل ، من : سرّيت " (٤) ولم يكتف ابن الأنباري (٥) بما استشهد به من

(١) المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٣١٩ ، وينظر: معاني القرآن ( الفراء ) ٣٧٧/١ ، والمذكّر والمؤنّث ( السجستاني ) ١٤٦ ، وقراءة : (وَلَيْسَتَيْنِ) لعاصم والحمزة والكسائي ، وقراءة : (ولتستينين) بالتاء ، لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وكذلك حفص عن عاصم ، ينظر: السبعة في القراءات ٢٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٩٢ /١ .

(٢) قائله مجهول ، ينظر: المذكّر والمؤنّث (المبرد) ١١٥ ، وصدرة : فلا تجزع ، ينظر: مجاز القرآن ٣١٩/١ ، والمذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٣١٩ ،

(٣) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٣١٩ ، وشعر سابق بن عبد الله البربري ١٠٢ .  
(٤) المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٣٢٤ ، قراءة : فاسر بأهلك ، قراءة أبي عمرو ، وعاصم ، وابن عامر وحمزة والكسائي ، وقراءة : فأسرِ بأهلك ، قراءة ابن كثير ونافع ، ينظر: السبعة لابن مجاهد ٣٣٨ .

(٥) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري ) ٣٢٤

القران الكريم وقراءته فأتى بشواهد من الشعر على قطع الهمزة ووصلها في :  
(أسر) ، ومن ذلك قول النابغة :

سَرَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَازِ سَارِيَّةٌ      تُرْجِي الشَّمَالَ عَلَيْهِ جَامِدَ الْبَرْدِ<sup>(١)</sup>  
وقول لبيد :

فَبَاتَ وَأَسْرَى الْقَوْمُ آخِرَ لَيْلِهِمْ      وَمَا كَانَ وَقَافًا بَغَيْرِ مُعَصَّرِ<sup>(٢)</sup>  
وقول الشماخ في سُرَى :

سَرَّتْ مِنْ أَعَالِي رَحْرَحَانَ فَأَصْبَحَتْ      بِفَيْدٍ وَبَاقِي لَيْلِهَا مَا تَحَسَّرَا<sup>(٣)</sup>

---

(١) ينظر: ديوان النابغة الذبياني ١٨ ، ولسان العرب (حيا) ٢٢٢/١٤ ، (رجا) ٣٥٥/١٤ ،  
(سرا) ٣٨١/١٤ .  
(٢) البيت للبيد في ديوانه ٩٩ ، برواية : بدار ، بدلاً من وَقَافًا ، ولسان العرب (عصر) ٥٧٧/٤  
(سرا) ٣٨١/١٤ ، وتهذيب اللغة ١٤/٢ .  
(٣) ينظر : ديوانه ١٣٩ .

## المبحث الرابع :

### أثر اللهجات في القراءات الشاذة

من المعلوم أنّ صلة القراءات مشهورها وشاذها باللهجات العربية ، صلة وثيقة ؛ إذ إنّها من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في الدراسات العربية الفصيحة فهي أهم من المصادر الأخرى كالشعر والنثر<sup>(١)</sup> ؛ " لأنّ رواة القراءات يتخرجون من عدم الدقّة فيها على حين لا يباليون بالحرص من غيرها ، فيما تخون الحافظة ، أو يستبد النسيان ، أو يقع على الألسنة التحريف"<sup>(٢)</sup> ، إلى جانب هذا وذاك " فإنّ منهج علم القراءات وطرق نقلها يختلف عن كلّ الطرق التي نقلت بها المصادر الأخرى"<sup>(٣)</sup> .

يقول ابن الجزري واصفاً القراءة الصّحيحة : " كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة - ولو احتمالاً - وصحّ سندها ، فهي القراءات الصّحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلُّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السّبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على النّاس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السّبعة أم من العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ... "<sup>(٤)</sup> .

ثمّ يصف القراءة الشاذة بقوله : " ومتى اختلّ ركنٌ من الأركان الثلاثة أُطلقَ عليها ضعيفةٌ أو شاذّةٌ أو باطلةٌ سواءً أكانت عن السّبعة أم ممّن هو أكبرُ منهم ، وهذا هو الصّحيحُ عند أئمة التّحقيق من السّلف إلى الخلف"<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر: القراءات في ضوء علم اللّغة الحديث ٢٧٣ ، ينظر: اللهجات العربيّة في التراث ١٠٨ .

(٢) أثر القراءات في الدراسات النحويّة ٥٨ .

(٣) اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة ٨٤ .

(٤) النشر في القراءات العشر ٩/١ .

(٥) النشر في القراءات العشر ٩/١ ، وينظر: الاتقان ٧٥/١ ، ومعجم القراءات ١١١/١ .

فالقراءات الشاذة أو الضعيفة ، هي القراءة التي فقدت الأركان الثلاثة التي وصفت بها القراءات الصحيحة كلها أو بعضها وهي :

١. موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه .

٢. موافقة أحد المصاحف العثمانية .

٣. صحة سندها .

ولعلّ اختلاف هذه القراءات بحسب تصنيف رواتها ، هو الذي جعلها توصف بالشذوذ<sup>(١)</sup> ، أو لانحصار قرائها في راويين ، فإذا جاءت رواية أخرى منسوبة إلى أحدهم عن غير طريق هذين الراويين أُعتبرت شاذة<sup>(٢)</sup>، فهي ليست شاذة بالمعنى الحقيقي للشذوذ وربما زُميت بالشذوذ لأنها خالفت الجمهور ، وما يعرفه شيوخ الإقراء<sup>(٣)</sup> .

وللقراءات الشاذة أهميتها اللغوية ، فهي المعين الذي نستقي منه ، وبه نتعرف على اللهجات العربية القديمة ، يقول ابن جنّي : " إلا أنه<sup>(٤)</sup> مع خروجه عنها<sup>(٥)</sup> نازعٌ بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه وورائه ، ولعلّه أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"<sup>(٦)</sup> .

وهذا يعني أنّ القراءات الشاذة " جاءت مزوّجة ، والرواية تبلغ عصر الرسول (ص) وهو الذي جعلها مصدراً لدراسة اللهجات العربية"<sup>(٧)</sup> .

ولعلّ أثر اللهجات يتضح في عرض القراءات الشاذة التي كانت تعكس الواقع اللغوي لتلك اللهجات.

(١) ينظر: القراءات في ضوء علم اللغة الحديث ٢٥٧ .

(٢) معجم القراءات ١١٢/١ .

(٣) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية ١٣٠ .

(٤) يعني : ما سمي شاذاً .

(٥) يعني : السبع .

(٦) المحتسب ٣٢/١ ، ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ٨٥ .

(٧) مدرسة الكوفة ٣٤٧ .



## تذكير السّلم :

قال أبو حاتم السجستاني : " والسّلم مؤنثة ، مفتوحة السين ، وقد يكسر ، وهي الصّلح ، وقد يُذكره بعض العرب ، وفي القرآن : ﴿ وَأَنْ جَنَحُوا لِلسّلمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ [الأنفال ٦١] ، وسمعت أبا زيد يقول : سمعت من العرب من يقول : ( للسّلم فاجنح له مضموم النون ، فذكر ، فقال : (له) ولم يقل : (لها) ، وقال : ﴿ وَتَدْعُوا إِلَى السّلمِ ﴾ [محمد ٣٥] ، أي : الصّلح " (١) .

فقوله: سمعت من العرب ، يدل على أثر اللهجة في القراءات ، وأكد ذلك أبو بكر ابن الأنباري بقوله : " وضّمّ النون لغة معروفة " (٢) .

وقد نسب أبو جعفر النحاس رواية القراءة إلى أبي حاتم ، بعد أن قال : " لأنّ السّلم مؤنثة ويجوز أن يكون التانيث للفعلة " (٣) .

وكذلك ابن خالويه حكى هذه اللّغة عن أبي حاتم عن أبي زيد (٤) ، أمّا ابن جنّي ، فقد وجد لتلك القراءة وجهاً في العربية ، فقال : " حكى سيبويه : (جَنَحَ يَجْنُحُ) وهي في طريق (٥) : رَكَدَ يَرْكُدُ ، وَقَعَدَ يَفْعُدُ ، وَسَفَلَ يَسْفُلُ ، فِي قُرْبِهَا وَمَعْنَاهَا ، وَيُوكَدُ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ الْقِيَاسِ هُوَ أَنَّ (جَنَحَ) غَيْرُ مُتَعَدٍ ، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِيِّ الضَّمُّ أَقْبَسُ فِيهِ مِنَ الْكَسْرِ " (٦) .

وهكذا فقد اتضحت وجهة تلك القراءة ، لأنها وافقت القياس وهو أنّ اللازم من الافعال ، الضّمّ فيه اقيس من الكسر ، وبذلك جاء القياس مؤيداً بالسماع على ضمّ الفعل (فاجنح) .

(١) المذكّر والمؤنث (السجستاني) ١٣٥ . وينظر: المذكّر والمؤنث ( ابن الأنباري) ٣٦١ .  
(٢) المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٦٢ ، ينظر: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ٧٣ .  
(٣) إعراب القرآن (النحاس) ١٩٤/٢ .  
(٤) مختصر في شواذ القرآن ٥٥ .  
(٥) يعني : على زنة .  
(٦) المحتسب ٢٨٠/١ ، ينظر : كتاب سيبويه ١٠٢/٤

## قراءة الحسن البصريّ : (أعجرتُ). [المائدة ٣١]

قال أبو بكر ابن الأنباريّ : " أخبرنا أبو العباس<sup>(١)</sup> أنّ العربُ تقولُ : عَجَزْتُ عن الشيءِ ، بفتح الجيم ، أعجز بكسر الجيم ، وقال : سألتُ ابن الأعرابيِّ ، فقلت له : أيقالُ: عَجَزْتُ عن الشيءِ ؟ فقال : لا ، إنّما يقال ذلك في الرّجلِ إذا عظمتُ عجزتهُ ، ولم يحك أبو العباس لنا كسرَ الجيم ، وحدّثنا عبدُالله بن عبد الرحمن بن واقد ، قال حدّثنا أبي ، قال : حدّثنا العباس بن الفضل ، قال حدّثنا عبد الجبار بن نافع الضّبيِّ ، عن الحسن بن عمران ونُبَيْح ، وأبي واقد الجراح الشّاميّين أنّهم قرأوا : (أعجرتُ) ، بكسر الجيم .(المائدة ٣١) ، والعجز ، عجز الإنسان ، مؤنثة ، وفيها أربع لغات : عَجَز ، وَعَجَز ، وَعُجَز ، وَعُجَز ، و الجمع عجائر ..."(٢) .

وقال أبو جعفر النحاس : " هي لغة شاذة ، إنّما يقالُ: عَجَزَتِ المرأةُ ، إذا عظمتُ عجزتها ، وعجرتُ عن الشيءِ أعجزُ عَجَزًا ، ومَعَجَزَةٌ ، ومَعَجَزَةٌ"(٣) .

أمّا أبو البقاء العكبريّ ، فلم يصفها بالشذوذ ، واكتفى بقوله : "وهي لغة<sup>(٤)</sup> ، والفتحُ أكثرُ"(٥) ، وقد وصفها أبو حيّان بالشذوذ ، ونسبها لابن مسعود وفيات وطلحة وسليمان<sup>(٦)</sup> .

---

(١) يعني : ثعلباً .  
(٢) المذكّر والمؤنث ( ابن الأنباريّ) ٢٠٣ ، وقراءة : (أعجرت) بكسر الجيم ، هي قراءة ابن مسعود والحسن وطلحة وفيات وسليمان ، ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧/٢ ، و إعراب شواذ القراءات ١/ ٤٣٥ ، و تفسير البحر المحيط ٣/٤٨١ .  
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٧/٢ ، ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/٤٢٧ .  
(٤) يعني : عجزت ، بكسر الجيم .  
(٥) إعراب شواذ القراءات ١/٤٣٥ .  
(٦) ينظر: تفسير البحر المحيط ٣/٤٨١ .

## قراءة الأعمش : ﴿ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة ٩]

يقول ابن الأنباري : " في الجمعة ، ثلاث لغات : أفصحهنّ :  
الجمعة ، وحدّثنا المروزي ، قال: أخبرنا ابن سعدان ، قال: حدّثنا الحجاج ،  
عن حمزة عن الأعمش أنّه قرأ : ( مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) ، بتسكين الميم ، وحكي  
: (الجمعة) ، بضم الجيم وفتح الميم" (١) .

قال الفرّاء : " خففها (٢) الأعمش ، فقال : (الجمعة) ، وثقلها عاصم  
وأهل الحجاز ، وفيها لغة : (جمعة) وهي لغة لبني عقيل ولو قرئ بها لكان  
صواباً " (٣) .

وقد قيل : إنّ (الجمعة) لغة النبيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (٤) .

وأما أبو حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) ، فقد نسب لغة (جمعة) بضم  
الجيم وسكون الميم إلى بني تميم .

أما (جمعة) بفتح الميم فقد زعم أنّها لغة لم يقرأ بها (٥) .

ومما تقدم يتضح أنّ في (الجمعة) ثلاث لغات :

الأولى : بضم الجيم والميم ، وهي قراءة الجمهور .

الثانية : (الجمعة) بضم الجيم وسكون الميم ، وهي لغة بني تميم .

الثالثة : (الجمعة) لغة بني عقيل ، وقد قيل إنّها لغة النبيّ - صَلَّى اللهُ

عليه وآله - .

---

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٢٢١ ، ينظر: معاني القرآن (الفرّاء) : ١٥٦/٣ ، وإعراب  
الشواذ في القرآن ٥٨٦ ، ومجمع البيان ٩/١٠ ، وتفسير البحر المحيط ١٥٦/٨ ، وموقف  
اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ٧٥ .

(٢) يعني الميم في : (الجمعة) .

(٣) معاني القرآن ١٥٣/٣ ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢٨/٤ ، مجمع البيان ٩/١٠ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٤٦٠/٢٠ .

(٥) ينظر: تفسير البحر المحيط ٢٦٤/٨ .

## قراءة: (اثنتا عشرة عينا)

وهي قراءة يحيى بن وثاب والأعمش ، وطلحة بن سليمان ، وأبي حيوه، وطلحة بن مصرف<sup>(١)</sup>

وذكر ابن الأنباري أنّ كسر الشين من ( عشرة ) هي لغة بني تميم ونسبها إلى طلحة بن مصرف<sup>(٢)</sup> ، وعدّها النّحاس من نواذر لغتهم ؛ لأنّه ليس من عادتهم التثقيـل ، وإنما سبيلهم التّخفيف<sup>(٣)</sup> .

ويرى ابن جنّي<sup>(٤)</sup> أنّ العدّد موضع تحدّث معه ترك الأصول ، وتضمّ فيه الكلم بعضه إلى بعض ، وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فلمّا فارقوا أصول الكلام من الأفراد ، وصاروا إلى الضّمّ ، ففارقوا أصول أوضاعهم حينما جاءوا إلى تلك الأعداد فجعلوها كلمة واحدة ، فلجأ التميميون إلى التحريك ، وكان من عادتهم التّسكين نحو قولهم : رُسل ، وطُنّب ، والكبّد ، والفخذ ، أمّا الحجازيون فلجأوا إلى تخفيف الشّين من (عشر) وكان من عادتهم التثقيـل نحو قولهم الرُّسل ، والطُّنّب ، والكبِّد ، والفخذ.

والحقيقة التي نلمسها ممّا تقدم أنّ قراءة (عشرة) بكسر الشين، هي أثر لهجة تميم الذين تركوا التّسكين وحركوا الاعداد المركبة من أحد عشرة إلى تسعة عشر .

(١) ينظر: المحتسب ٢٦١/١ ، وتفسير البحر المحيط ٤٠٥/٤٠٥ ، والدرّ المصون ٤٨٧/٥

(٢) ينظر: المذكّر والمؤنث ( ابن الأنباري ) ٦٣٢-٦٣٣

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٠/١ ، والدرّ المصون ٤٨٧/٥ .

(٤) ينظر: المحتسب ٢٦١/١ .

## المبحث الخامس

### أثر الفراء في خالفه في توجيه القراءات

اهتم أصحاب كتب التذكير والتأنيث أمثال أبي حاتم السجستاني والمبرد وابن الأنباري كثيراً بآراء أبي زكريا الفراء لا سيما في ما يتعلق بالقراءات وموقفه منها وتوجيهاته للصحيح منها والشاذ فلو حاول الباحث أن يشير إلى المواضع التي نهل منها أصحاب كتب التذكير والتأنيث من آراء الفراء لوجد أنها كثيرة حتى غصت كتبهم في ذلك ، أمّا في ما يخص القراءات وأثره في الاستشهاد بها وتوجيهها ، فيمكن بيانه في ما يأتي:

- اتباع الفراء في توجيه القراءة من دون الإشارة إليه : ومن ذلك قول السجستاني في (باب من الإضافة يُحمل الكلام فيه على المضاف إليه لا على المضاف ، وهو على المضاف أحسن وأكثر ) : " وقالوا : ذهبَتْ بعضُ أصابعه ، ويقرأ : ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [ يوسف ١٠ ] ؛ لأنَّ بعض الأصابع إصبغ ، وهي مؤنثة ، وبعض السيارة سيارة أيضاً" (١) .

وما ذهب إليه السجستاني في توجيهه من قرأ بالتأنيث هو مذهب الفراء - وإن لم يشر إليه - بعبارات مختلفة ولكن المعنى واحد فيقول الفراء: " ذكروا: (تَلْتَقِطُهُ ) بالتاء وذلك أنه ذهب إلى السّيارة ، والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث ، وهو فعلٌ له أو هو بعضٌ له ، قالوا فيه التّأنيث والتّذكير" (٢) .

(١) المذکر والمؤنث (السجستاني) ٢٢٥ ، وقراءة : تلتقطه بعض السيارة ، هي قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة ، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٩٤ . ، وينظر: تفسير الكشاف ٣ / ٢٥٩ ، والجامع لأحكام القرآن ١١ / ٢٦٤ ، و تفسير البحر المحيط ٥ / ٢٨٥ .  
(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٦ .

وكذلك ابن الأنباري فقد أفتى أثر السجستاني في اتباع الفراء من غير أن يشير إليه ، بقوله : " وقرأ الحسنُ : (تَلْتَقِطُهُ) بالتاء ، فأنته على معنى : تَلْتَقِطُهُ السَّيَّارَةُ" (١) .

- اتباع الفراء في توجيه القراءة مع الإشارة إليه : ومن ذلك قول ابن الأنباري : " وقال الفراء : " العُرْفَةُ : المغروف ، والعُرْفَةُ : المرّة ، قال : ومنه قول العرب : أتينا فلاناً فكنا في لَحْمَةٍ وَبَيْذَةٍ وَبَيْبَةٍ وَعَسَلَةٍ ، وإِثْمًا يريد : المرّة الواحدة من ذلك قال : وهذا يشبه حصة من الحصى ، وشاة من الشاء ، وبقرة من البقر" (٢) ، ومن هذا يتضح أنّ ابن الأنباري قد اكتفى بتوجيه الفراء لقراءة أبي عمرو ، حيث التمس لها نظيراً من كلام العرب ، وقد أشار إلى ذلك ابن الأنباري ، ولم يزد عليه شيئاً .

وكذلك قول ابن الأنباري : " العربُ تقولُ اللهم ارفعْ عنا هذه الضُّغْطَةَ ، والضُّغْطَةُ : الفَعْلَةُ ، والضُّغْطَةُ : المصدرُ ، والفَعْلَةُ : المرّةُ ، والفِعْلَةُ المصدرُ ، بمنزلة : الجِلسَةِ والمِشِيَةِ والعِمَةِ ، قال الفراء : حدّثنا موسى الأنصاري عن السري بن اسماعيل عن الشعبي : أنّه قرأ : (وفعلتَ فِعْلَتَكَ) بكسر الفاء ، قال : ولم يقرأ بها غيره" (٣) .

فقد جاء ابن الأنباري بالقراءة التي رواها الفراء شاهداً على ما قالتها العرب ، ولم يُعقّب على قول الفراء - ولم يُنقص منه شيئاً ولم يزد عليه .

---

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٥٩٢ .  
(٢) المصدر نفسه ٦٦١ - ٦٦٢ ، وينظر: معاني القرآن ( الفراء ) ١٩٠/٢ .  
(٣) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٦٦٣ ، وينظر: معاني القرآن ( الفراء ) ٢٨٧/٢ ، وقراءة: وفعلتَ فِعْلَتَكَ ، بكسر الفاء ، قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، ينظر: السبعة في القراءات ١٨٧ ، ومجمع البيان ١٤٨/٢ ، و تفسير البحر المحيط ١٠/٧ .

توجيه القراءة بما أنشده الفراء : ومن ذلك قول ابن الأنباري : " اعلم أنّ أفعال المؤنث اذا لاحقتها . كان الاختيار اثبات التاء ، وكان حذفها قبيحاً ، كقولك قامت هندُ وفاطمةُ وعائشةُ ... وقال أبو عبيد والليث والأخفش : إذ فرق بين الفعل والمؤنث ، كان التذكير حسناً كقولك : تكلم في البيت أختك ، واحتج أبو عبيدة بقول الله عز وجل : ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ [الحج ٣٧] ، وقال الفراء ، وأبو العباس : إنّما حسن تذكير الفعل في هذه الآية ؛ لأن الجحد تقدم ، وكان يعقوب الحضرمي يقرأ : لن تنال الله لحومها ولا دماؤها ولكن تناله التقوى من قلوبكم ، بالتاء في الفعلين جميعاً ، فأنت فعل اللحوم ، ولم يلتفت إلى التفريق ، وقال الشاعر في تذكير فعل المؤنث لما فصل بينهما ، أنشد الفراء :

إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَ وَاحِدَةً      بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

فذكر الفعل للعلّة التي تقدمت ، وأنشد الفراء :

لَقَدْ وُلِدَ الْأَخِيظِلَ أُمُّ سَوْءٍ      عَلَى قَمْعٍ أَسْتَهَا صُنْبٌ وَشَامٌ<sup>(١)</sup>

فقد رجح ابن الأنباري التذكير لما فصل بينه وبين فاعله بفاصل على

تأنيث الفعل وهو ما جاءت به القراءة .

(١) المذكر والمؤنث ( ابن الأنباري ) ٦١٨ ، و قراءة : لن تنال الله ، قراءة يعقوب الحضرمي ، ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٩٩/٣ ، والبيت الأول غير منسوب ، ينظر : الخصائص ٤١٤/٢ ، وأما ابن الشجري ٤١٣/٢ ، وشرح الاشموني ١٧٣/١ ، وكذلك البيت الثاني غير منسوب ، ينظر : المقتضب ١٤٥ / ٢ ، ١٤٨/٣ ، والإنصاف ١٥٢ ، وشرح المفصل ٩٣/٥ ، وتخليص الشواهد ٤٨١ .

\_ توجيه الفراء وموقف اللغويين منه :

قال السجستاني : " اللبوس مُذَكَّر وهو اسم عام للسلاح ... وربما أنثوا اللبوس يقصدون بذلك التأنيث إلى الدرّع ، والغالب في كلام العرب تأنيث الدرّع ... وفي القرآن : ﴿صُنْعَ لُبُوسٍ لَكُمْ تُحَصِّنُكُمْ﴾ [ الأنبياء ٨٠ ]<sup>(١)</sup> .

يقول ابن الأنباري : " تقرأ هذه الآية على ثلاثة أوجه : قرأ نافع ، وابن كثير ، ويحيى ، والأعمش ، وأبو جعفر ، وحمزة ، والكسائي : ليحصنكم بالياء ، وقرأ الحسن ، وأبو جعفر : لتحصنكم بالتاء ، وقرأ شيببة وعاصم : لنحصنكم بالتون ، فقال الفراء : من قال : ليحصنكم بالياء كان لتذكير اللبوس ، ومن قال : لتحصنكم بالتاء ذهب إلى الصنعة قال : وإن شئت جعلته لتأنيث ، الدرّع ؛ لأنها هي اللبوس"<sup>(٢)</sup> .

ولم يستحسن السجستاني قول الفراء وأنكره بقوله : " ولا أرى ذلك حسناً ؛ لأتّك لا تقول : علمتك ضرب الدّراهم لينفع الناس ، أي : لينفع ضربها الناس ، ولكن بالتاء : لتتفع الناس ، أي : لتتفع الدّراهم الناس"<sup>(٣)</sup> .

أمّا ابن الأنباري<sup>(٤)</sup> فقد زاد على مذهب الفراء وجهين آخرين :

الأول : من قرأ : ليحصنكم ، فقد ذهب به إلى داود سلام الله عليه .  
والثاني : ومن أنث فقد ذهب إلى الدروع .

(١) المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ١٦٢ ، وينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٣٥٤ .  
(٢) المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري) ٣٥٤ ، ينظر: معاني القرآن ٢٠٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١ ، والحجّة للفارسي ٢٥٨ /٥ ، والحجّة (ابن خالويه) ٢٥٠ ، والتيسير للداني ١٥٥ ، وإعراب شواذ القرآن ١١٢/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٥٣ ، وتفسير البحر المحيط ٣٩٧ /٦ .

(٣) المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ١٦٣ .

(٤) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( ابن الأنباري) ٣٥٤ .



## الفصل الثالث :

### الحديث الشريف

#### توطئة : الحديث لغة واصطلاحاً

**الحديث لغة :** جاء في معجم مقاييس اللّغة : " الحاء والذال والثاء ، أصلٌ واحدٌ وهو كونُ الشيء لم يُكُنْ ، يُقال : حدث أمرٌ بعد أن لم يُكُنْ ، والرَّجُلُ الحَدَّثُ: الطريُّ السِّنِ ، والحديثُ من هذا ؛ لأنّه كلامٌ يَحْدُثُ منه الشيءُ بعد الشيء ... " (١) ، والحديثُ: " نقيضُ القديم ، والحُدُوثُ نقيضُ القُدَمَةِ حَدَثَ الشيءُ يَحْدُثُ حَدْثًا وحَدَاثَةً ... " (٢) .

**الحديث اصطلاحاً :** هو ما كان من كلام النبيّ - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم - . أو ما كان يحكي أقواله وأفعاله من عبارات (٣) .

وذكر الشيخ محمّد الخضر حسين ، أنّ المراد من الحديث: هو أقوال النبيّ (ص) وأقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله (عليه السّلام) أو حالاً من أحواله أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامّة ، أو خاصّة بالدين ، حتى أقوال الصحابة وأقوال بعض التابعين ، متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال إلى رسول الله (ص) من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغويّ أو وضع قاعدة نحويّة (٤) .

وعندما يذكر الحديث الشريف على إطلاقه ، فإنّ المفهوم منه كلام الرسول محمّد - صَلَّى اللهُ عليه وآله - سواءً أكان بلغة قبيلته (عليه السّلام) أم بلغات القبائل التي تكلم مع وفودها ، أم من خاطبه من أفرادها إلا أنّ كتب الحديث الشريف تشتمل على أقواله (ص) وعلى أقوال الصحابة التي

(١) مقاييس اللّغة: (حدث) ٣٦/٢ .

(٢) لسان العرب (حدث) ١٣١١٢ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٩٧/١ ، وينظر: المدرسة النحويّة في مصر والشام ٢٣٤ .

(٤) دراسات في العربيّة ١٦٦ ، ينظر: المدرسة النحويّة في مصر والشام ٢٣٤ ، والشاهد وأصول النحو ٦١ .

تحكي فعلاً من أفعاله (عليه الصلاة والسلام) أو قولاً من أقواله أو حالة من أحواله إلى غير ذلك من الأمور التي تتعلق بالشرعية والحياة وقد تضمّنت هذه الكتب أقوالاً لبعض التابعين<sup>(١)</sup> ، وقد أدخل علماء الحديث والأصول في تعريفه ما جاء من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ١٣  
(٢) ينظر: تدريب الراوي ٨.

## المبحث الأول :

### دواعي الاستشهاد بالحديث الشريف:

الاستشهاد بالحديث الشريف ظاهرة واضحة المعالم في كتب التذكير والتأنيث ، وإن اختلفت من ناحية الإكثار والإقلال بالاستشهاد به من عالم إلى آخر ، إلا أنّ الغالب عليها أنّها اعتمدت الحديث الشريف في مواضع معدودة لتوثيق الاحكام اللغويّة أو النحويّة أو الصرفيّة ، أو لبيان معنّى أو لتوضيح مقصد ، ويمكن إجمال دواعي الاستشهاد بالحديث الشريف في كتب التذكير والتأنيث ببيان الوظيفة التي سيق من أجلها الحديث كشاهد لإثبات المسائل والقضايا التي تتعلق بها بما يأتي :

### الحديث والتفسير القرآنيّ :

القرآن الكريم كتاب الله المعجز بألفاظه ومعانيه ، تحدّى به العرب وهم أمراء الكلام ، وأعجز الجنّ والأنس على أن يأتوا بمثله ، فلا ينتهي أمدّه ، ولا يمكن الوصول إلى منتهاه ، إلا من خصّه الله بذلك واصطفاه وهو النبيّ الأكرم - صلّى الله عليه وآله - فكان المبلّغ لرسالته ، والمبيّن لكتابه والمفصّل لموجزه ، والمُقيّد لمطلقه.

ومن مواضع تفسير الكتاب بالحديث الشريف وبيان المراد منه ، قول أبي البركات الأنباريّ : " والأذن مؤنّثة ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَعِيهَا أذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٢] جاء في الحديث : أنّه لما نزلت هذه الآية قال رسول

الله (ص) : " اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا أُذُنَ عَلِيٍّ " قال ابن عباس رضي الله عنه :  
فكان عليٌّ - رضي الله عنه - أوعى الناس ، أي : أَحْفَظُهُمْ" (١) .

قال أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ) : " قال ابن أبي  
حاتم في تفسير هذه الآية : "... لَمَّا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ - ( وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ) ، قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :  
سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يَجْعَلَها أُذُنَ عَلِيٍّ ... فكان عليٌّ يقول : ما سمعتُ من  
رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شيئاً قطّ ، فنسيته ، وقال ابن أبي  
حاتم : قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إني أُمِرْتُ أَنْ أُذْنِيكَ ، وَلَا  
أُقْصِيكَ ، وَأَنْ أَعْلِمَكَ ، وَأَنْ تَعِيَّ ، وَحُقَّ لَكَ أَنْ تَعِيَّ" (٢) .

#### الحديث و لغات العرب :

كان الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - يكلم العرب على اختلاف قبائلهم  
وتباين لهجاتهم كلاً بما يفهمون ، فقد كان مطلعاً على اللهجات العربية ،  
والدليل على ذلك تفاهمه مع وفد حمدان برئاسة (مالك بن نمط) فأرسل  
لوفدهم كتاباً على مقتضى لهجتهم ضمّ كثيراً من الكلمات الغريبة على  
القرشيين (٣) ، وعلى هذا الأساس ، لم يقتصر حديث النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ -  
على لهجته القرشية فحسب وإنما جاء بلهجات القبائل العربية الأخرى  
تصديقاً لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ: ٢٨] .

ومن مواد الاحتجاج بالحديث الشريف ، بلغات العرب ما أورده  
السجستاني بقوله : " وقالوا في الأنثى : ( تَلُكُ ، مكسورة التاء ، ولا يقال :

(١) البلغة ٦٥-٦٦ .

(٢) تفسير القرآن العظيم ٢١٠/٨ - ٢١١ .

(٣) ينظر: العقد الفريد ٢٩٥/١ ، والشواهد والاستشهاد في النحو ٢٩٨ ، وأمالي الزجاجي ١٥٢ .

تلك ، ولا تالك والقياس : تالك ، وقالوا : تيك بالياء ، وهي كثيرة في اللغات معروفة ... وكان الرسول (ص) يقول إذا دخل على عائشة ... وهي مريضة أيام الإفك يقول : كَيْفَ تَيْكُمُ ولا يزيد عليها ، وهذه اللّغة أيضاً ليست في القرآن الكريم ، وهي اللّغة الجيدة البالغة المشهورة <sup>(١)</sup> ، ويبدو أنّ ( تَيْكُمُ ) من أسماء الاشارة كانت تطلق على الأنتى ، وهي لغة مشهورة إلا أنّ السجستاني لم ينسبها الى قبيلة.

### الحديث و القراءات :

هناك أسباب كثيرة وراء اختلاف القراءات ، منها ما يتعلق بالخطّ والرسم الواحد للحرف القرآنيّ ، فقد يقرأ بأشكال مختلفة ، ومنها ما يتعلق بطبيعة القراءات ذاتها ومن طبيعة المجتمع الإسلاميّ الأوّل ، ولعلّ السبب الرئيس هو أنّ القرآن أخذ بالمشافهة من الرسول - صلى الله عليه وآله - وصحابته من جهة أخرى ، وبعد كتابته في الرقاع والعسب واللحاف والأكتاف ، وجد الاختلاف <sup>(٢)</sup> .

وقد احتجّ بالحديث الشريف، لردّ قراءة علامة أهل العراق أبي عمرو بن العلاء فقد كان يقرأ <sup>(٣)</sup> : ﴿ من سبأ نبأ يقين ﴾ [النمل: ٢٧] ، و لقد كان لسبأ في مساكنهم ، فقال " ويروى عن النبيّ (ص) : أنّه سئل عن سبأ فقال : اسم رجلٍ " <sup>(٤)</sup> .

(١) المصدر نفسه ٢١٨ . وينظر: صحيح البخاريّ ٦٤٧ .

(٢) ينظر: اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة ٧١ .

(٣) ينظر: السبعة في القراءات ٥٢٨ والتذكرة في القراءات الثمان ٥٠٦ .

(٤) ينظر: الجامع الكبير ٢٧٥/٥ .

وعلى ما جاءت به رواية الحديث الشريف استدلل أبو حاتم السجستاني على صرف (سبأ) في القرآن الكريم ، وردّ القراءات الواردة ، بعدم صرفه فقال: "فإن كان هذا حقاً فقد ظهر أمره ، والله أعلم" (١) ، فاستدلّ السجستاني بالحديث على ردّ قراءة أبي عمرو بن العلاء ؛ إذ إنّ السجستاني صرف (سبأ) ؛ لأنّه اسم رجل مذكّر في حين لم يصرفها أبو عمرو ؛ لأنّها دلّت عنده على التأنيث .

**الحديث والعامّة :** ولعلّ الباحث يتلمس أثر الحديث في ردّ ما لهجت به العامّة من الناس من خلال عرضه على أقوال النبي - صلى الله عليه وآله - من ذلك ما أورده أبو حاتم السجستاني في باب : الفصل بين المذكر والمؤنث، وهو يتحدث عن علامة التأنيث بقوله : " أعطيتكهُ للرجل ، وأعطيتكِهُ للمرأة، ولا يقال أعطيتكاه ، كما يرى العوامّ بالكوفة ، ولا أعطيتكيه، ولا أنتي أكلتيه إنّما : أنت ضريتِه ، وأنت أكلتيه" (٢) ، واستشهد على لغة "الياء" بدلاً من الكسرة كعلامة من علامة التأنيث ، بما روى الكوفيون عن شريح : **إنّ عاش اكلتيه ، وإنّ مات ورثتيه**" (٣) .

وقد خطأ السجستاني هذه الرواية للحديث ؛ لأنّها لغة العوامّ من الكوفيين ، الذين يُشبعون الكسرة في حال النطق بها وكأنّها ياء (٤) ، وعدّ لغة العامّة ليس من كلام العرب ؛ لأنّهم " بالخطأ أولعُ ، وعليه أشدّ اتفاقاً" (٥) .

ولعل ما وصفهم بالخطأ فيه نظر ؛ فهم يتكلمون لهجات متنوعة وسليقة ولبست من الخطأ في شيء .

(١) المذكر والمؤنث (السجستاني) ٢٠٦ .

(٢) المذكر والمؤنث (السجستاني) ٢٢٣ .

(٣) المذكر والمؤنث (السجستاني) ٢٢٣، ينظر: أخبار القضاة ٤١٣ ، وحلية الأولياء ١٣٢/٤

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني) ٢٢٣ .

(٥) المصدر نفسه ٢١٨ .

لعلّ من دواعي الاحتجاج بالحديث الشريف ما أنكره ابن الأنباريّ من كلام العامّة ، فقد ردّه بما استدلّ به من حديث شريف ، ومن ذلك قوله " والقَدُومُ التي ينحت بها مؤنّثة ، والعامّة تُخطئ في هذا فتقول : القَدُومُ ، وهذا خطأ إنّما القَدُومُ، بتشديد الدالّ ، اسم موضع ، سمعت أبا العباس يقول في الحديث الذي يروى : " اخْتَنَنَ إِبْرَاهِيمُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - بِالْقَدُومِ ، والقَدُومُ اسمُ موضعٍ " (١) ، فاستدلّ بالحديث على تخطئة العامّة .

**تأييد الآراء وتقويتها بالحديث :** الناظر في كتاب المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباريّ يجده يزخر بآراء النحاة واللغويين ، سواء أكانوا ممّن عاصروه أو ممن سبقوه وهذا يدلّ على معرفته الواسعة ، ويكشف عن كثرة إمامه بكتب من سبقوه أو عاصروه وهو لا يكتفي بسرد تلك الآراء وإنّما يقف مرجحاً ومؤيِّداً إزاء تلك الآراء .

وممّا استعان به من أحاديث كشواهد في ترجيح تلك الآراء وتأييدها ، قوله في معنى الحَبَّة : " وقال الفرّاء : الحَبَّةُ بُدُورُ البَقْلِ ، وقال الكسائيّ : الحَبَّةُ حَبُّ الرياحين ، وواحد الحَبَّة حَبَّةٌ ، قال : وأمّا الحِنِطَةُ ونحوها ، فهو الحَبُّ لا غير ، وقال أبو عمرو : الحَبَّة نبت ينبت في الحشيش صغار ، وقال الأصمعيّ : كُلُّ نبت له حَبٌّ فاسم الحَبِّ منه الحَبَّةُ ، ومنه الحديث (٢) الذي يروى عن النبيّ - صلى الله عليه - في قوم يُخرجون من النّار فينبتون كما تنبت الحَبَّة في حميل السّيل " (٣) ، فقد ذكر ابن الأنباريّ اختلاف اللغويين في ما تطلق عليه الحَبَّة ، فمنهم من خصّها بالرياحين ، ومنهم من خصّها بالبقل ، ومنهم من خصّها بصغار الحشيش ، إلا أنّه رجّح قول الأصمعيّ ، بدليل ما استشهد به من حديث شريف .

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٤١٤ ، وينظر : صحيح البخاريّ ٨٢٦  
(٢) الحديث ورد بروايات مختلفة ، ينظر: صحيح البخاريّ ١٥ ، وشرح مسلم للنوويّ ٢٢/٣ - ٢٣ ، وسنن ابن ماجة ٢ / ١٤٤١ .  
(٣) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ١٠١ .

## المبحث الثاني :

مواقف أصحاب التذكير والتأنيث من الاستشهاد بالحديث الشريف ومناهجهم فيه

بيننا سلفاً أنّ الحديث الشريف مصدر مهمّ من مصادر اللغة لكن وقوع اللحن وروايته بالمعنى حال دون الاستشهاد به نحوياً على رأي بعض المتأخرين ، أمّا أصحاب كتب التذكير والتأنيث فقد كان الحديث الشريف حاضراً عندهم لاسيّما تلك الأحاديث التي وصفت بالغريبة وقد تباينت مواقفهم من الاستشهاد به .

لكنّ الطابع السائد عندهم هو الإقلال من الاستشهاد به ، ولعلّ وراء ذلك أسباب عدّة منها منهج الاختصار الذي سلكه أغلبهم وعدم الإكثار من الشواهد مخافة الإطالة ، أو لأن الحديث روي بروايات متعددة ممّا يغيّر مسار الاستشهاد به.

ويمكننا التعرف على مواقف ومناهج من استشهدوا به من خلال استعراض المواضيع التي لجأوا إلى الحديث بها ؛ لتوثيق أحكام بعض الألفاظ لاسيّما التذكير والتأنيث ؛ والوقوف على مواقفهم منه ومناهجهم فيه .



## موقف الفراء من الاستشهاد بالحديث الشريف ومنهجه فيه

لم يكن الفراء كثير الاعتماد على الحديث الشريف كمصدر هامّ قياساً بغيره من الشواهد الأخرى ، إذ بلغ ما استشهد به حديثين فقط ، ولعلّ وراء ذلك أموراً كثيرة من أهمها تعدد الرواية في الحديث الشريف ممّا جعله يقف عند الحديث الذي يروى بروايتين فيرجّح احدهما على الأخرى ، وهذا ما جعله يحيد كثيراً عنه ؛ ولأنّه كان يتوخى الاختصار في منهجه ، ومثال ذلك قوله : " وواحدٌ أعجبُ إليّ " <sup>(١)</sup> ، في معرض كلامه ، وهو يتكلم عن (المعَى) فيقول : " المعَى ، أكثر الكلام تذكيره ؛ يقال : " هذا معَى " ، و" ثلاثة أمعاء " . وربما ذهبوا به إلى التأنيث ، كأنّه واحدٌ دلّ على الجمع ، جاء في الحديث : " المؤمنُ يأكلُ في معَى واحدةٍ " <sup>(٢)</sup> .

وقد تابعه السجستانيّ ؛ لأنّه لم يسمع التأنيث ممّن يثق بهم ، ورجّح التذكير على التأنيث ؛ لأنّ الهاء في السبعة تدل على التذكير <sup>(٣)</sup> .

وكذلك أبو بكر ابن الأنباريّ رجّح التذكير بقوله " والاختيار : يأكل في معَى واحد ؛ لأنّه قال بعد هذا : والكافر يأكل في سبعة أمعاء ، فالهاء في سبعة تدلّ على التذكير " <sup>(٤)</sup> .

أمّا في الموضوع الثاني فقد اكتفى بالحديث الشريف شاهداً على تأنيث الدّود ، ولم يجد في نفسه حاجة للاستشهاد على ذلك بشاهد آخر ولعلّ ذلك يوحي باعتداده بالحديث الشريف ؛ إذ لم يحتمل رواية أخرى ، ومن

(١) المذكّر والمؤنّث (الفراء) ٦٦ .  
(٢) المصدر نفسه ٦٦ ، وينظر: صحيح البخاريّ ١٣٧٥ ، وسنن ابن ماجه ١٠٨٤ ، ومجمع الزوائد ٢٤٠/٥ .  
(٣) ينظر: المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ١١٦ .  
(٤) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٣٠١ .

ذلك قوله : "الدَّوْدُ من الإبل مؤنث ، جاء في الحديث : " لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ" ويقال :هي الدَّوْدُ ، وتصغيرها : دُوَيْدٌ، بغير هاءٍ ؛ لأنَّه في الأصل مصدر وكذلك تصغير الحرب والقوس ؛ يقال : حُرَيْبٌ و قَوَيْسٌ" (١) .

وبلاحظ على منهجه ، أنه جاء بكلمتي الحرب والقوس وهما من الكلمات المعروفة لدى العرب ، وقاس عليهما كلمة ( الدَّوْدُ) وهي من الألفاظ الغريبة في كلام النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - .

---

(١) المذكر والمؤنث (الفراء) ٧٧ ، ينظر: النهاية ٧١/٢

موقف أبي حاتم السجستاني من الاستشهاد بالحديث الشريف ومنهجه فيه

كان السجستاني إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر إلى جانب اهتمامه الواسع بالحديث الشريف ورواياته عن الثقات أمثال آدم بن أبي آياس<sup>(١)</sup>.

فقد روى عنه جماعة عرفوا بشهرتهم برواية الحديث أمثال عبد الله بن رجاء<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدعونا إلى القول بأنه كان له اهتمام بجانب الحديث ، فضلاً عن اتجاهه الكبير بالقرآن واللغة .

ولكن مع ما عُرف عنه من هذا الاهتمام إلا أنه لا يُبدي ثقته بصحة الحديث ، ومن ذلك قوله فيما استدلّ به من حديث عليّ (سبأ): "فإن كان هذا حقاً ، فقد ظهر أمره ، والله أعلم"<sup>(٣)</sup> .

وقد بلغ ما استشده به من أحاديث شريفة في كتابه المذكر والمؤنث ، ستة عشر حديثاً ، سلك فيها طرقاً مختلفة عكس فيها مبلغ عنايته واهتمامه بالحديث ، ومن مظاهر تلك العناية :

### اكتفاؤه بالحديث الشريف :

الاكتفاء بالحديث الشريف ظاهرة لا تخلو منها كتب التذكير والتأنيث عامّة وكتاب أبي حاتم السجستاني خاصّة إذ اعتمد الحديث الشريف في الاستشهاد من غير أن يسبقه او يلحقه بشاهد آخر ، ومن هذه المواضع :

(١) ينظر: الفهرست ٦٤ .

(٢) ينظر: تذكرة الحفاظ ٤٠٩ .

(٣) المذكر والمؤنث (السجستاني) ٢٠٦ .

قوله : " والضَّلْعُ مؤنَّثَةٌ، مكسورة الضاد مفتوحة اللام ، وقد يجوز اسكان اللام ، وكذلك الضَّلْعُ من الجبل : شيءٌ مستدق ، يقال: بتلك (الضَّلْع) فثلاث أضع ، وهي الضلوع، وربما قالوا : الأضالع ، كأنها جمع ، أي : جمع الجمع" (١) .

وبعد أن يستطرد في ذلك ، يعود ليستشهد بالحديث على تأنيث الضَّلْع، بما جاء في الحديث : " خُلِقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ ضِلْعِ عَوْجَاءَ" (٢) ، مكتفياً بالشاهد الحديثي من غير أن يجد في نفسه حاجة لإيراد شاهد آخر من غير الحديث الشريف .

ومن المواضع التي اكتفى بها الحديث الشريف شاهداً من غير أن يسبقه أو يلحقه بشاهد آخر ، قوله: " قال أبو زيد : يقال : هو الجرُّ ، وهي الجرَّة ، وفي الحديث : نبيذُ الجرِّ" (٣) .

وأيضاً من مواضع التي استشهد بالحديث مكتفياً به عن غيره من الشواهد اللغويّة الأخرى ، قوله : وقالوا : امرأة مكسال، ومتقال ، للتي من عاداتها الكسل ، وأن لا تتعطر ، وامرأة تقلة : إذا تركت الطيب ، وقد تقلت تتفلُ تَفلاً وفي الحديث : " يَخْرُجَنَّ إِلَى الْمَسْجِدِ تَفَلَاتٍ" (٤) .

ومن المواضع التي اكتفى بها أبو حاتم السجستاني بالحديث الشريف شاهداً من غير أن يسبقه أو يلحقه بشاهد لغوي آخر، قوله : "واليدُ مؤنَّثَةٌ ،

(١) المذكّر والمؤنث ( السجستاني ) ١٢٣ .

(٢) لم أقف عليه بهذه الرواية ، والموجود فيها : المرأة خلقت من ضلع لن تستديم لك على طريقة ، فإن استمتعت بها، استمتعت بها ، وبها عوج.... وعلى هذه الرواية ليس في الحديث موضع شاهد ، ينظر : صحيح مسلم ١٤٥٩ .

(٣) المذكّر والمؤنث (السجستاني) ١٩٧ ، ينظر: مُسنَد الإمام أحمد ٤٥٩/٣ .

(٤) المذكّر والمؤنث (السجستاني) ٧١ ، ينظر: الغريبين في القرآن والحديث ٢٥٧/١ .

وهي اليَدُ ، وثلاث أيدٍ ، والتصغيرُ في ذلك كَلَّه (يُدِيَّةٌ) ، رُدَّت الياءُ المحذوفةُ من اليَدِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بَعْدَ الدَّالِ يَاءً فَحذفت ، فإذا صغرت رددتها" (١) .

وبعد أن يُثبت أن اليَدَ مؤنَّثَةٌ ، من خلال تصاريف الكلمة ، وتصغيرها جاء بالحديث شاهداً بقوله : "وفي الحديث : ذُو اليُدِيَّةِ ، ومنهم من يقول : ذُو الثُدِيَّةِ" (٢) .

### تكرار الحديث :

من مظاهر اعتماده على الحديث الشريف كشاهد ، تجده في بعض المواضع يكرر الحديث الشريف كشاهدٍ لغويٍّ مهمٍّ ، ومن ذلك : ما استشهد به على مخاطبة الأنثى بالكسرة ، كعلامة من علامات التأنيث ، فيقول : " فإذا خاطبت المرأة : أجزاك الكسر عن الياء ولو كانت الياء تدخل هاهنا لدخلت الالف في المذكر ، فكنت تقول : قد قلنا ذاك ، وذلك لا يقال ، وتقول : أعطيتكهُ : للرجل ، وأعطيتكِه للمرأة ، ولا يقال : أعطيتكاه ، كما يقول العوام بالكوفة ، ولا أعطيتكيه ، ولا أنتي ضربتيه ، وأنتي أكلتيه" (٣) ، وهي لهجة ماتزال قائمة اليوم في عامَّة بلاد العرب مشرقاً ومغرباً .

فاستدلَّ على عدم جواز مجئ الياء بدلاً من الكسرة قياساً على الألف ، فلو جاز مجيء الألف بدلاً من الفتحة ، لجاز مجئ الياء بدلاً من الكسرة .

ويرى السجستانيُّ أنَّ الوجه هو ، أنتِ ضربتيه ، وأنتِ أكلتيه ، وقد خطأ رواية الكوفيين للحديث بالياء بدلاً من الكسرة ، فيقول : " وروى الكوفيون عن

(١) المذكر والمؤنث (السجستاني) ١٢٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٥ ، وينظر : النهاية ٢٧/٥ .

(٣) المذكر والمؤنث (السجستاني) ٢٢٣ .

شريح " إن عاشَ أكلتِيه وإن ماتَ ورثتِيه . وذلك خطأ" (١) . ويبدو أنّ رواية الكوفيين هي لهجة من لهجات العرب ، ولا يقال عنها خطأ.

وساق الحديث على الموضوع نفسه مرّة أخرى فقال : " تقول للمرأتين : أعطيتكماه ، كما للذكرين ، وللجميع : أنا أعطيتُكهُ ، مخاطباً جمعاً مؤنثاً إذا أعطيت نساءً شيئاً مذكراً" (٢) ، ثمّ روى الحديث عن شريح : " إن عاشَ أكلتِيه ، وإن ماتَ ورثتِيه" (٣) .

ووصفه بأنّه خطأ ، وموضوع ممّن لا يعقل كلام العرب ، وردّ الحديث بقوله : " إنّما العلامة هاهنا الفتحة للذكر ، والكسرة للأنثى ، وكذا المذهب في هذا كلّهُ" (٤) .

ومن مواضع تكراره للحديث ما جاء في باب المذكّر والمؤنّث وإلحاق التاء بالمذكّر لغرض المبالغة والمدح (٥) ، كما جاء في الحديث الشريف : " إذا أتاكمُ كريمةُ قومٍ فأكرمُوهُ" (٦) .

ثمّ جاء بالحديث نفسه شاهداً في باب ما يستوي فيه الذكر والأنثى فيقول : " وممّا يكون للمذكّر والمؤنّث : " أنتِ قدوتنا ، أي : الذي نفتدي به في الأمور ، وأنتما قدوتنا ، وانتم قدوتنا : يكون الواحد والجميع فيه سواء ، والمذكّر والمؤنّث ، وفلان عمدتنا ، أي : الذي نعتمد عليه ، وهو مثل قدوتنا في جميع الاحوال ... ويروى : " إذا أتاكمُ كريمةُ قومٍ ، فأكرمُوهُ وكذلك : كريمُ قومٍ" (٧) .

(١) المصدر نفسه ٢٢٣ ، لم يرد الحديث عن شريح .

(٢) المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ٢٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ٢٣٦ .

(٤) المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ٢٣٦ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٣٩ .

(٦) سنن ابن ماجه ١/١٢٢٣ .

(٧) المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ٩٠ - ٩١ .

توظيف الحديث في تأييد الشواهد الأخرى : ومن طرائقه بالاستشهاد بالحديث، تقوية الشواهد الأخرى بالحديث الشريف ، فبعد أن يحتجّ بالشعر يورد الحديث الشريف شاهداً على الموضوع نفسه ، وكأنّه يأتي بالحديث ليعضد به شاهده الشعريّ ويقوي مذهبه ، ويتضح ذلك بقوله : " وأما الحال من كلّ شيء ، بعد هذا فمذكّر ، يقال للدراجة : الحال وهي التي يتعلم عليها الصبيان ، قال بعضهم :

ما زال يُنمي جدّه صاعداً      مُدُّ لَدُنْ أَنْ فَارَقَهُ الْحَالُ

وفي حديث غرق فرعون : فأخرج جبريل من حال البحر فدمّسه في فمه ، يعني : من حمأة البحر وطينه "(١).

وفي مقابل ذلك ، لا يكتفي بالحديث الشريف كشاهدٍ لغويّ ، بل يأتي بشاهد من الشعر كي يثبت حجته ويقوي دليله ، ومن ذلك :  
أ- قوله : " الروح : مذكّر إذا أردت روح الحي ، وقد أُنّته بعضهم على مذهب النفس (٢) ، ثمّ يستدل على تأنيث الروح بما جاء في الحديث : " لِكُلِّ إنسانٍ نفسٌ وروحٌ ، فأما النفوسُ فتموتُ ، وأما الروحُ فيفعلُ بهِ كذا وكذا"(٣).

ومن شواهدة على التأنيث قول الشاعر(٤) :

سُمِّيتَ غَيَّاطًا وَلَسْتَ بِغَائِظٍ      عَدُوًّا وَلَكِنَّ الصِّدِيقَ تَغِيظُ  
فَلَا حَفِظَ الرَّحْمَنُ رُوحَكَ حَيَّةً      وَلَا وَهِيَ فِي الْأَرْوَاحِ حَيْثُ تَغِيظُ

(١) المذكّر والمؤنث (السجستانيّ) ١٦١ ، البيت قائله : عبد الرحمن بن حسان الانصاريّ ، ينظر : تهذيب اللّغة : ٢٤٥/٥ ، المخصص ١٥٣/١٣ ، وهو بلا نسبة في المذكّر والمؤنث (ابن الأنباريّ) ٣٠٨ ، وينظر الحديث في النهاية ٢٦٤/١

(٢) المذكّر والمؤنث (السجستانيّ) ١٠٧ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) قائله : الحصين بن المنذر ، ينظر: لسان العرب مادة (غيظ) ٤٥١/٧ .

ب- ومن مظاهر منهجه في الاستدلال بالشعر على الشاهد الحديثي قوله :  
"الخيـل مؤنثة ، والتصغير : خَيْلَة ، والجميع خِيُول ويقولون : ياخيـل الله  
أركبي ، والمعنى يا اصحاب خيل الله اركبوا" (١) .

ثم يأتي بالشاهد الشعريّ دليلاً آخر على تأنيث الخيل فيستدل بقول  
الأعشى:

رَكِبَتْ مِنْهُمْ إِلَى الرَّوْعِ خَيْلٌ      غَيْرُ مَيْلٍ إِذْ يُخْطَأُ الْإِيفَاقُ (٢)

تقوية الحديث بالشواهد الاخرى : المنتبع لمنهج أبي حاتم يجد تنوعاً في  
إيراد الحديث الشريف كشاهد على اثبات المسائل المتعلقة بقضية التذكير  
والتأنيث فقد لا يقتصر على الحديث بل يحاول أن يثبت صحّة ما استدلّ به  
بشواهد أخرى من القرآن الكريم ، وشواهد الشعر الأخرى .

ومن مسالكة في هذا الجانب أن يأتي بالحديث الشريف شاهداً على  
تأنيث لفظة أو تذكيرها ، ثم يأتي بالشاهد القرآنيّ ليثبت حجته ويقوي دليـله ،  
ومن ذلك قوله : " العُنُقُ مذكّرٌ ... وزعم أبو زيد أنّه يؤنّث ويذكر ... وقال  
رأيت عنفا من الناس ، أي جماعة تقدّموا" (٣) .

ثم استدلّ بالحديث : " يخرج عُنُقٌ مِنْ جَهَنَّمَ " (٤) .

(١) المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ١٥٣ ، ينظر: النهاية ٩٤/٢ ، والزاهر ١٠٠/٢ ، وكشف  
الخفاء ٤٦٦/٢ .

(٢) ينظر: ديوانه ٢١٥ ، والمذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٥٥٣ ، و المذكّر والمؤنّث  
(السجستانيّ) ١٥٣ .

(٣) المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ١١٢ .

(٤) ورد الحديث في مجمع الزوائد ٥٢١/١ : برواية : " يخرج عنق من النار يوم القيامة ، فتكلم  
بلسان طلق ذلق ... "



ولا يكتفي بالحديث الشريف ، فيأتي بالشاهد القرآني كي يقوي مذهبه ،  
فيقول : "قالوا في التفسير: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [ الشعراء : ٤ ] إنه  
أراد بالأعناق : الجماعات ، والله أعلم" (١).

### مصادره في الحديث :

سلك السجستاني منهجاً خاصاً وهو يستشهد بالحديث الشريف فتراه في  
أكثر المواضع ، يأتي بالشاهد الحديثي دون أن يذكر مصادره التي استقى  
منها شاهده إلا في موضع واحد ، فقد ألفيته يذكر مصادره في الحديث ،  
حين استدلل على صرف سبأ على أنه اسم رجل بما روي عن النبي - صلى  
الله عليه وآله : " أنه سئل عن سبأ فقال : ( اسم رجل ) " (٢) .

وبعد أن انتهى من رواية الحديث قال " أخبرنا به أبو عبد الرحمن  
المقرئ ، فإن كان هذا حقاً ، فقد ظهر أمره ، والله أعلم " (٣) .  
وتارة يحتج بالحديث من غير أن يقدم له بما يدل على أنه حديث كأن  
يأتي بعبارة ( جاء في الحديث ) أو ( جاء في الرواية ) ، وإنما يستشهد  
بالحديث من غير أن يشير إلى أنه حديث ، بل يتركه غفلاً وكأنه عبارة  
نثرية ، ومن ذلك قوله : الخيل : مؤنثة ، والتصغير : خبيلة ، والجمع خيول ،  
ويقولون : ياخيلى الله أركبني ، والمعنى : يا أصحاب خيل الله اركبوا (٤) .

ولعله لم يثبت عنده حديثاً ؛ فتركه غفلاً من غير أن يشير إليه ، أو  
أجراه مجرى المأثور .

(١) المذكر والمؤنث (السجستاني) ١١٢ .

(٢) ينظر: سنن الترمذي ٢٧٥/٥ .

(٣) المذكر والمؤنث (السجستاني) ٢٠٦ .

(٤) المذكر والمؤنث (السجستاني) ١٥٣ ، ينظر : النهاية ٩٤/٢ ، وكشف الخفاء ٤٦٦/٢ .

وتارة أخرى تجده لا يقتصر على ذكر الحديث كشاهد لغويّ فحسب وإتّما يعرض وجه الشاهد ، وموضعه ، من ذلك قوله : "وأما الأمعاء فواحدها : معى ، وزئُهُ : رضَى ، وهو مذكّر ..، ولم أسمع أحداً يؤنّث المعى ... وفي الحديث : " المؤمنُ يأكلُ في معى واحدٍ ، والكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاءٍ ، فالهاء في سبعة تدلُّ على التذكير في الواحد" (١) .

ورأيت أبا حاتم السجستانيّ وهو يحتجّ بالحديث الشريف كشاهد لغويّ ، لا تعني عنده عبارة الحديث ، أنّها مقصورة على شخص النبيّ - صلى الله عليه وآله - ، فقط ، ولكن قد ينسبها إلى أحد الصحابة، ومثال ذلك ، قوله: " الكؤودُ : مؤنّثةٌ وفي صفة ، يقال : عقبه كؤود ، أي : صعبةُ المرتقى ، وقد تكأدني الشئُ : إذا صعّب عليك ، وفي الحديث : أنّ عُمرَ... قال : ما تكأدني شئٌ مثل ما تكأدني خُطبةُ النّكاح" (٢) .

(١) المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ ) ٢٠٦ ، وينظر: صحيح البخاريّ ١٣٧٥ ، ومجمع الزوائد ٢٤/٥ .

(٢) المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ١٤٢ ، وينظر: النهاية ١٣٧/٤ .

## موقف ابن الأنباري من الاستشهاد بالحديث

اعتمد أبو بكر ابن الأنباري الحديث الشريف ، واستشهد به في الكثير من جوانب اللّغة ، فمثلاً كتاب الأضداد استشهد باثنين وخمسين حديثاً ، كان أكثرها لبيان المعنى اللغوي للألفاظ المتضادة التي خص لها كتابه ، وليس أدلّ على كثرة اعتماده على الحديث من استشهاده بقول النبي - صلى الله عليه واله - : " أفضل الحجّ : العجّ والثجّ " (١) ، إذ استدلّ به على تفسير بعض الألفاظ الواردة في حديث آخر ، وهو : حديث الاستحاضة فقال : " فالعجّ التلبية ، والثجّ : صبّ الدماء ... " (٢).

ولم يكن يستشهد بالحديث الشريف على المسائل اللغوية فحسب ، بل استدلّ به في مسائل النحو كذلك ، ومن ذلك : أنّه لمّا وقف على قول عنتره: في شرحه للقوائد السبع:

هَلَّا سَأَلَتِ الْخَيْلَ يَا ابْنَ مَالِكٍ      إِنَّ كُنْتَ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي (٣)

قدّر التركيب " سألت الخيل " بأنّ المعنى: سألت ركاب الخيل ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه ، ثمّ عضد هذا الحكم النحويّ بقول النبي - صلى الله عليه وسلم : " يا خَيْلَ اللَّهِ أَرْكَبِي " (٤).

والتقدير : يا أصحاب خيل الله اركبوا ، فحذف الأصحاب وصرف الفعل على الخيل ، فقال : أركبي ، ولم يقل : اركبوا.

ومن هذا يتضح مدى أهمية الشاهد الحديثي عند أبي بكر الأنباري .

(١) ينظر: النهاية ١ / ٢٠٧ .

(٢) الأضداد ٣١ - ٣٢ .

(٣) البيت من شعره ، ينظر: شرح ديوانه ١٧١ .

(٤) النهاية ٢ / ٩٤ .

أمّا في كتابه المذكّر والمؤنّث فقد بلغ ما استشهد به من أحاديث ستة وعشرين حديثاً ، استدللّ بها على العديد من جوانب اللّغة ، وهو عدد قليل إزاء الشواهد الأخرى كالشعر مثلاً ، الذي بلغ ما يربو على ألف شاهد .

ويبدو أنّ الدكتورة خديجة الحديثيّ ابتعدت عن الواقع وهي تتحدث عن احتجاج ابن الأنباريّ بالحديث الشريف في ظواهر اللّغة لا النحو، فقالت : " فقد اطّلت عليه ووجدته يحتجّ فيه بالحديث كثيراً ، بحيث لا تكاد تخلو مادة من المواد من الاحتجاج بحديث أو أكثر على اختلاف أبنية اللفظة، وكثرة الأحاديث الواردة فيها "(1).

---

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ١٠٩ .

## منهج ابن الأنباري بإيراد الشاهد

سلك ابن الأنباري طرائق عدّة في الاستشهاد بالحديث الشريف كمصدر هامّ من مصادر اللغة بين من خلالها مدى عنايته بالحديث الشريف واعتماده في توثيق بعض الأحكام اللغويّة لاسيما التذكير والتأنيث منها ما يأتي :

**إسناد الحديث** : إنّ من علوم الحديث الهامّة ، حفظ أسانيد ومعرفة رجاله وتمييز صحيحه من سقيمّه ، حتى قيل : " إنّ المحدث من عرف الأسانيد ، والعلل ، وأسماء الرجال ، والعالي والنازل ، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتن " (١) .

**وإسناد الحديث** : رفعه إلى قائله ، والمحدثون يستعملون سند الحديث وإسناده لشيء واحد (٢) .

ولعلّ ما انماز به أبو بكر وهو يتخذ الحديث شاهداً في توثيق بعض الأحكام اللغويّة اهتمامه في بعض المواضع بإسناد الحديث وذكر رجاله الذين رووه رجلاً عن رجل ، وهذا يكشف عن مدى اهتمامه بالحديث وصحة الاحتجاج به ، ومن ذلك قوله : " قال أبو هفان : المالُ يذكّر ويؤنثُ ، وقال : أنّها رسولُ الله (ص) وذكّرها في كلامٍ واحدٍ ، قال : حدّثنا الحسنُ بن عرفة ، عن هشام بن أبي عبدالله عن يحيى بن أبي كثير ، عن هلال بن أبي ميمونة ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدريّ ، أنّ رسولَ الله (ص) قال : **المالُ حُلوةٌ خضرةٌ، ونِعْمَ العَوْنُ هو لِصاحبِهِ** " (٣) .

(١) تدريب الراوي ١٣ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١٠ .

(٣) المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٤٠ ، وينظر: حلية الأولياء ١٩٠/٢ .

ومن مسالكة في الاستشهاد بالحدث ، أنه قد لا يذكر كل رجال السند في الحديث ، وإنما يكفي بمصدر الحديث الذي رواه عن شخص النبي - صلى الله عليه وآله - من ذلك قوله : " وسبأ ، يذكر ويؤنث فمن ذكره أجراه ، ومن أنثه لم يجره ، يروى عن فروة بن مسيكة الغطيفي أنه قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال : يا رسول الله ، أخبرنا عن سبأ أرض هي أم امرأة ؟ فقال : ليست بأرض ولا امرأة ، ولكنه رجل ولد عشرة من العرب ، فتيا من منه ستة وتشاءم منه أربعة " (١) .

وتارة لا يذكر رواية الحديث ، وإنما يأتي بعبارة ، توحى أنه حديث ، وكأنه غير متأكد من نسبه ، ومثل ذلك قوله : " الهرُّ يقع على المذكر والمؤنث ، وقد يدخلون الهاء في المؤنث فيقولون : هرٌّ وهرّة ، جاء في الحديث : دخلت امرأة النار في هرة ربطتها ، فلم تطعمها ، ولم تسقها ، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض " (٢) .

وقد يحتج بالحديث الشريف ولا ينسبه ، فيأتي به كما يأتي بعبارة نثرية أو قول من أقوال العرب ، ومن ذلك قوله : " والدؤد ، أنثى ، سمعت أبا العباس يقول : هي ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل ، ويدل على تأنيثها قولهم : ليس في أقل من خمس دؤد صدقة ، ويقال في الجمع : أدواد " (٣) ، فقد ذكر الحديث ، ولم يشر إليه أنه حديث ، فاستشهد به وكأنه من سائر أقوال العرب الأخرى .

وليس احتجاجة بالحديث مقصوراً على أقوال النبي - صلى الله عليه وآله - فحسب ، بل استشهد بحركاته وأفعاله ونحو ذلك ، ومنه قوله :

(١) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٤٣ ، وينظر: سنن الترمذي ٢٧٥/٥ .  
(٢) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ١٠٥ ، وينظر: صحيح مسلم ١٢١٣ .  
(٣) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤٢٦ ، وينظر: النهاية ٩٧/٢ .

"والناجذ مذكّر وجمعه نُجْدٌ ، جاء في الحديث : ضحك النبي (ص) حتى بدت نواجذُه " ، وكعادته بعد أن يأتي بالشاهد الحديثي ، يوضح ما استعجم من ألفاظه ، كقوله في الناجذ : " وهو آخر الأضراس" (١) .

ولا يكفي ببيان ما غمض من ألفاظ بعض الأحاديث، وإنما يتعدى ذلك إلى ذكر الرواية الأخرى التي قد يرد بها الحديث ، ومن ذلك قوله في ذي الثُدَيَّةِ : " وبعضهم يرويه ذا الثُدَيَّةِ بالياء ، فيجعله تصغير اليد" (٢) .

ومن طرائقه التي سلكها في الشاهد الحديثي تراه يبسط القول في الشاهد ، ولا يأتي به مكتفياً برواية واحدة ، وإنما يورده بالروایتين معاً ، فيرجح إحدى الروایتين على الأخرى ذاكراً وجه الترجيح ، بعد أن يذكر رأي من سبقه ومثل ذلك قوله : " والمعى ، أكثر الكلام تذكيره ، ويقال : هذا معى ، وثلاثة أمعاء ، وربما ذهبوا به إلى التأنيث كأنه واحد دلّ على جمع ، جاء في الحديث (٣) : المؤمن يأكل في معى واحدة ، وواحد ، قال الفرّاء : وواحد أعجب اليّ ، وأنشد للقطاميّ :

كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضَمَّتْ      حَوَالِبَ غُرَّرًا وَمَعَى جِيَاعَا

والاختيار : يأكل في معى واحد ؛ لأنّه قال بعد هذا : والكافر يأكل في سبعة أمعاء ، فالهاء في سبعة تدلّ على التذكير" (٤) .

فعلل وجه اختياره للتذكير بذكر الهاء في سبعة وهو قول أبي حاتم السجستاني (٥) ، ولكن من غير أن يعزوه إليه .

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٢٧٠ ، وينظر: النهاية ٢٧٠/٥ .

(٢) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ١٥٩ ، وينظر: النهاية ١٣/٢ .

(٣) الحديث برواية يأكل في معى واحد ، ينظر: مُسنَد الإمام أحمد ٣٤٠/٨ .

(٤) المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ ٣٠١ ، وينظر ديوان القطاميّ ٤١ .

(٥) ينظر: المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ١١٦ .

## الاستطراد عند الاستشهاد بالحديث :

لم يقف ابن الأنباري باستشهاده بالحديث الشريف عند إيراد الروايات المخالفة التي قيل بها الحديث ، بل وجدته يستطرده عادة ، فقد يترك الموضوع الأساس الذي جاء من أجله بالحديث كشاهد إلى موضع آخر ذي صلة بالموضوع السابق ، فلا يكتفي بإيراد الحديث وشرحه ، وتحليله ، وإنما يقف عند بعض كلماته فيبين أصلها ، واشتقاقها ، وتصريفها ، ذاكراً أفرادها وتنشيتها وجمعها ، ويمكن تفصيل ذلك بما يأتي :

**الاستطراد اللغوي** : يعدّ هذا النوع من الاستطراد هو الشائع عند ابن الأنباري ، فقد وقف عند ألفاظ الحديث شارحاً ومفسراً ما أبهم من ألفاظه ، مستعيناً بشواهد الشعر لبيان تلك الألفاظ والكشف عن معانيها ، ومن ذلك قوله : " والحال ، من كلّ شيء ، مذكّر ... والحال : حمأة البحر ، جاء في الحديث : إنّ فرعون لما غرق أخذ جبريل من حال البحر فدسّه في فمه ، يعني : من حمأة البحر وطينه " (١).

وعادة يستعين بأقوال سابقه من النحاة واللغويين ، فيشرح ويفسر ما أبهم من ألفاظ الشاهد ومفرداته ، ومن ذلك قوله : " قال الأصمعي : الحميل ما حملة السيل من كلّ شيء ، وكلّ شيء محمولٌ فهو حميلٌ " (٢) ، استدللّ به لبيان معنى الحميل من قول النبي (ص) : " قومٌ يخرجون من النار فينبئون كما تنبت الحبة في حميل السيل " (٣).

ومن الشواهد التي لم يكتف بإيراد الشاهد فيها قوله في باب ما جاء من المؤنث من النعوت : " ويقال امرأة شموع ، إذا كانت مزّاحة ، والمشعّة

(١) المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٠٨ ، وينظر : النهاية ٤٦٤/١ ، برواية : فا فرعون ، بدلاً من : في فمه .

(٢) المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ١٠١ .

(٣) المصدر نفسه ١٠١ ، وينظر : لسان العرب (صبيب) ٢٩٣/١ .



المزاح ، جاء في الحديث : مَنْ يَشْمَعُ ، يُشْمَعِ اللهُ بِهِ ، أي: من يهزأ بالناس يصره الله إلى حالٍ يهزأ به فيها " (١) ، ومن ذلك قوله : " يقال للماء القليل أيضا : ذَمٌّ ... جاء في الحديث : أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أتى على بئرٍ ذَمَّةٍ . أي : على بئرٍ قليلةِ الماءِ " (٢) .

ومن ذلك قوله في الهَرِّ : " والهَرُّ يقع على المذكَرِ والمؤنَّثِ ، وقد يدخلون الهاء في المؤنَّثِ فيقولون : هِرٌّ وهِرَّةٌ ، جاء في الحديث : " دخلت امرأة النار في هرةٍ ربطتها فلم تطعمها ولم تسقها ولم تدعها تأكلُ من خشاش الأرض ، يعني ممّا يدبُّ على الأرض " (٣) .

وفي باب ما يذكر من سائر الأشياء ولا يؤنَّث ، نهج أبو بكر السبيل نفسه في بيان ما غمض من ألفاظ الحديث ، ومن ذلك قوله : " والرداءُ الذي يُتردى به ، مذكَرٌ ... وكذلك الرداءُ الدِّينِ ، جاء في الحديث : مَنْ سرَّه النِّسَاءُ ولا نِساءً ، فليُباكِزْ في الغِذاءِ ، وليُكِرِ العِشاءَ ، وليخفِ الرداءَ ، معناه : وليخفِ الدِّينَ ... " (٤)

ومعنى قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - : النِّسَاءُ ، بفتح النون : التأجيل والبقاء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ [ التوبة ٣٧ ] .

وأكرى العشاءَ : أي : أنقصه (٥) .

### الاستطراد الصرفي :

ولم يكتفِ ببيان ما أبهم من ألفاظ وتفسيرها وبيان معناها بل يتعدى القول في النظر في الكلمة وبيان هيأتها وذكر جمعها وقياسها على نظائرها من الكلمات التي يجمعهن وزن واحد ، ومن ذلك في بيان ما جاء على

(١) المذكَرِ والمؤنَّثِ (ابن الأنباري) ٥٠٧ ، وينظر : النهاية ٢ / ٥٠١ .  
(٢) المذكَرِ والمؤنَّثِ (ابن الأنباري) ٦٩٧ ، ينظر : النهاية ٢ / ١٦٩ .  
(٣) المذكَرِ والمؤنَّثِ (ابن الأنباري) ١٠٥ ، وينظر : صحيح مسلم ٢٦١٩ .  
(٤) المذكَرِ والمؤنَّثِ (ابن الأنباري) ٣٨٩ ، وينظر : النهاية ٢ / ٢١٧ .  
(٥) ينظر : لسان العرب : (كرا) ١٥ / ٢١٠ .

مثال (فُعِلَ) و (فُعِلُوا) من نعوت المؤنث ، فقال : " قال الأحمر :  
يقال: افعل ذاك ، إمَّا هَلَكْتَ هُلُكًا ، وأجراها بعضهم ، فقال : هَلَكْتَ هُلُكًا ،  
والمعنى : أَفَعَلَ ذَاكَ ، على معنى : ما خيلت ، جاء بالحديث : أَنَّ النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ الدَّجَالَ فَقَالَ : أَعْوُرٌ ، جَعْدٌ ، أَزْهَرٌ ، هَجَانٌ ،  
كَأَنَّ رَأْسَهُ أَصَلَّةٌ ، أَشْبَهَ النَّاسَ بَعْدَ الْعُرَى بْنِ قَطَنِ ، فَأَمَّا هَلَكْتَ هُلُكًا فَإِنَّ  
رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ" (١).

فبعد أن استدلَّ بالحديث الشريف على إجراء (هُلُكًا) شرع ببيان  
معنى ألفاظ الحديث الشريف ممَّا تضمنه من صفات للأعور الدجال ثمَّ  
أنهى حديثه بقوله : " وَهُلَّكَ جَمَعَ هَالِكًا ، مِثْلَ حَاسِرٍ وَحُسَّرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ  
الرَّوَايَةُ : فَأَمَّا هَلَكْتَ هُلُكًا فَإِنَّهُ يَرِيدُ : فَإِنْ شُبِّهَ عَلَيْكُمْ بِكُلِّ مَعْنَى ، فَلَا  
يَسْتَبِيهَنَّ عَلَيْكُمْ ، إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ أَعْوَرَ " (٢) .

ومن مواضع الاستطراد الصرفيِّ عند أبي بكر وهو يستشهد بالحديث  
الشريف ، قوله : " يُقَالُ : رَجُلٌ فَرَطٌ ، وَامْرَأَةٌ فَرَطٌ ، وَرَجَالٌ فَرَطٌ ، وَنِسَاءٌ  
فَرَطٌ ، وَهَمُّ الَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ الْوَارِدَةَ إِلَى الْمَاءِ فَيُهَيِّئُونَ الْأَرْشِيَةَ ، وَالذَّلَاءُ ،  
وَيَسْقُونَ قَبْلَ وَرُودِ الْإِبِلِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى  
الْحَوْضِ " (٣) .

وبعد أن استشهد بالحديث وقف عند لفظة (فَرَطٌ) مبيِّنًا صيغتي التثنية  
والجمع فيها بقوله : " الْفَرَطُ هُوَ الْفَارِطُ ، إِلَّا أَنَّ الْفَارِطَ يُثْنَى وَيُجْمَعُ ، فَيُقَالُ  
فِي تَثْنِيَتِهِ : فَارِطَانٌ ، وَفِي جَمْعِهِ فُرَاطٌ ، قَالَ الْقُطَامِيُّ :

فَاسْتَعْجَلُونَا وَكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا كَمَا تَعَجَّلَ فُرَاطٌ لَوْرَادٍ

وقال الآخر :

(١) ينظر : المذكَّر والمؤنَّث (ابن الأنباري) ١١٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٨٩-٦٩٠ .

(٣) المذكَّر والمؤنَّث (ابن الأنباري) ٢٤٨ ، ينظر : النهاية ٣ / ٤٣٤ .

## فَأَثَارَ فَارِطُهُمْ غَطَاظًا جُنْمًا أَصْوَاتُهُ كَتْرَاطِنِ الْفُرْسِ (١)

ومن المواضع ذات العلاقة بالاستطراد الصرفي عند بيانه معنى ناقة خادج ، مستشهداً عليها بقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي ذِي النَّدْبَةِ : إِنَّهُ مُخَدَجٌ ، معناه : ناقص اليد ، فيقول " والنَّدْبَةُ صغرت بالهاء ، والثدي مذكّر ؛ لأنّه ذهب إلى لحمة من الثدي ، أو قطعة من الثدي ، وبعضهم يرويه : ذا اليُدْبَةِ ، بالياء فيجعله تصغير اليد " (٢).

### نسبة الحديث

الناظر في المواضع التي استشهد بها ابن الأنباري بالحديث الشريف ، أنّه كان في أغلبها ينسب الحديث إلى شخص النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - ويصرّح به إلا في مواضع قليلة ، أمّا ما استشهد به من أحاديث أو أقوال ، أو رواية لغير النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - فإنّه كان لا يطلق عليها عبارة حديث ، وإنّما ينسبها إلى قائلها .

وبهذا دليل على أنّ ابن الأنباري لم يجعل ما احتجّ به من أقوال الصحابة وأهل البيت من الحديث ، وإنّما جعله قسماً آخر ، قائماً بنفسه ولم يجعله من الحديث ، بخلاف من سبقوه ، كأبي حاتم السجستاني ، مثلاً الذي كان إذا استشهد بغير ما ثبت عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - لا يخرج من الحديث ، ومثال ذلك قوله : في معنى الكؤود : " وقد تكاءدني الشيء : إذا صعّب عليك ، وفي الحديث : أنّ عمر ... : قال ما تكاءدني شيء ما تكاءدتني من خطبة النكاح " (٣) .

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٢٤٨ ، ينظر : ديوان القطامي ٩٠ ، وديوان : طرفة ابن العبد ١٦٤ .

(٢) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ١٥٨ ، ينظر : النهاية ١ / ٢٠٨ .

(٣) ينظر : المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ١٤٢ .

أما ابن الأنباري فقد سار على نهج خالف به من سبقه ، فإنه إذا استشهد بقول للصحابة أو أهل البيت ، لم يجعله من الحديث ، وإنما يجعله قسماً آخر قائماً بنفسه ، ومن ذلك قوله : "والقَدَمُ : التقدُّمُ مذكَّرٌ ، كان علي بن أبي طالب عليه السَّلام يقول في صفة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - : كما حَمَلَ فاضطلعَ بأمرِكَ لطاعتِكَ مستوفراً في مرضاتِكَ ، لغير نكَلٍ في قَدَمٍ ، ولا وَهَى في عزمٍ . فالقَدَمُ ها هنا التقدُّم" (١) .

وكذلك قول أبي بكر في معنى البور : "البور جمعٌ واحده بائر ، وهو على مثال قولهم : ناقةٌ عائِدٌ ، ونُوقٌ عُوْدٌ ، يقال : رجلٌ بائرٌ ، وبُورٌ ، قال عمر بن الخطاب : ... والرجال ثلاثة ، رجلٌ ذو رأيٍ وعقلٍ ، ورجلٌ إذا أُضِرَّ به أمرٌ أفتى ذا رأيٍ فاستشاره ، ورجلٌ حائِرٌ بائرٌ لا يَأْتِمِرُ رُشْداً ، ولا يُطِيعُ مُرْشِداً" (٢) .

---

(١) المذكَّر والمؤنَّث (ابن الأنباري) ١٩٧ .  
(٢) المذكَّر والمؤنَّث (ابن الأنباري) ٢٤١ ، ينظر : البيان والتبيين ٣ / ٢٩٩ ، والمخصص ٣١ / ١٧ .

## موقف ابن فارس من الاستشهاد بالحديث ومنهجه فيه

اعتمد ابن فارس الحديث الشريف اعتماداً كبيراً ، وهو يستشهد به كثيراً في مسائل اللّغة ويكاد الباحث يتلمس ذلك ، وهو يتصفح كتاب (الصاحبي)، ولا يقدم عليه شاهداً آخر إلا الشاهد القرآنيّ ، وكان يصرّح بما يستشهد به من أحاديث شريفة<sup>(١)</sup> .

ولم يكن ابن فارس يسير على نهج واحد باعتماده على الحديث الشريف، وإّما تباين عدد الأحاديث المستشهد بها من كتاب لآخر ، فمثلاً ، في معجم (مجمل اللّغة) ، تجده يعتمد الحديث فيه اعتماداً عظيماً ، والكتاب ملآن بالأحاديث النبويّة الشريفة التي استدلّ بها في مواضع متعدّدة منه<sup>(٢)</sup> .

في حين نجد كتاباً آخر ، وهو (متخير الألفاظ) قد استشهد بتسعة عشر حديثاً ، في مسائل اللّغة وبيان المعنى اللغويّ ، حتى قيل فيه : " يكشف ابن فارس في شواهد في الحديث النبوي عن قدرة فقيه راوية للحديث "<sup>(٣)</sup> .

أمّا في كتابه المذكّر والمؤنّث فلم يستشهد بالحديث الشريف إلا موضعين من كتابه وهو يعالج ظاهرة لغويّة هامّة :

الأوّل : استشهد بقول النبي - صلّى الله عليه وسلّم - : **المؤمن يأكل في معي واحد** " وهو يتحدث في كلامه عن تذكير ( المعى ) ، ولم يتعرض إلى

(١) ينظر : الصاحبيّ ٣٤ ، ٤٠ ، ٦١ ، ٨٥ ، ٩٤ ، ١٠٥ .

(٢) ينظر : مجمل اللّغة / فهرست الأحاديث : ٩٩١١-٩٩٢ .

(٣) متخير الألفاظ : المقدّمة ٣٠ ، وينظر : موقف النحاة ١٤٩ .

شرح أو تفسير الحديث ، ولم يذكر تعدد الرواية في الحديث كسابقه وإنما اكتفى بذكر الشاهد الحديثي والمناسبة التي قيل فيها الشاهد<sup>(١)</sup> .

أمّا الموضع الثاني : فقد نهج السبيل نفسه في الموضع الأول ، بل إنه لم يذكر المناسبة التي استدلّ بالحديث من أجلها ، واكتفى بالحديث الشريف ، مُنبئاً عمّا أراده من الاستشهاد به وكأنّه أراد من قول النبي - صليّ الله عليه وآله - وهو يستشهد به : أنّ الخيل مؤنّثة بدلالة ياء افعلي<sup>(٢)</sup> .

ولعلّ الذي دعاه إلى أن يتخذ هذا النهج ويسلك هذا السبيل ، هو منهج الاختصار الذي صرّح به في بداية الكتاب بعبارة موجزة وواضحة بقوله : " هذا مختصر في معرفة المذكّر والمؤنّث ، لا غنى بأهل العلم عنه؛ لأنّ تأنيث المذكّر ، وتذكير المؤنّث قبيحٌ جداً"<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن فارس) ٥٥ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٥٥ .

(٣) المذكّر والمؤنّث (ابن فارس) ٤٢ .

## موقف أبي البركات الأنباري من الاستشهاد بالحديث ومنهجه فيه

نهج أبو البركات الأنباري نهج الأولين في الإقلال من الاستشهاد بالحديث الشريف وهذا واضح من آثاره وكتبه التي تركها فمثلاً كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف على قدره وعظيم شهرته ، لم يستشهد به إلا بعدد ضئيل لا يتجاوز أصابع اليد<sup>(١)</sup>.

ولعل ذلك لعدم وثوقه بدقة رواية لفظ الحديث الشريف، وقلة روايته بألفاظه، ونلمح إشارات مهمة تدل على عدم ثقته بالحديث الشريف ، وآية ذلك ، عند بيانه امتناع مجيء أن الناصبة للمضارع بعد كاد في اختيار الكلام ، فيقول : " فأمّا الحديث : كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا ، فَإِنْ صَحَّ ، فزيادة ( أن ) من كلام الراوي لا من كلامه ، لأنّه صلوات الله عليه وسلّم أفصح من نطق بالضاد"<sup>(٢)</sup> ، ويتضح من كلامه أمران :

الأول : أنّه يشكك في الحديث ومدى صحّته ، وذلك واضح من قوله : " فَإِنْ صَحَّ"<sup>(٣)</sup> .

والثاني : أنّ أبا البركات الأنباري يمكن عدّه ممّن ذهب إلى أنّ الأحاديث الشريفة رويت بالمعنى لا باللفظ الذي قيلت فيه ، أو أنّ الأحاديث زيد عليها ألفاظ غير الألفاظ التي سمعت من الرسول الكريم - صلّى الله عليه وآله ..

إلا أنّه مع هذه الإشارات التي ذكرتها في نظرته للحديث الشريف ، نجده يصرّح بحجّية الحديث ويعدّ ما تواتر منه بمصاف القرآن الكريم ،

(١) ينظر: فهرست الأحاديث الشريفة ٦٨٥ .

(٢) الإنصاف ٤٥٣ .

(٣) المصدر نفسه ٤٥٣ .

وسابق لكلام العرب منظومه ومنثوره ، ويتضح ذلك بقوله : " اعلم أنّ النقلَ ينقسم إلى قسمين ، تواتر وآحاد ، فأما التواتر ، فلغة القرآن ، وما تواتر من السنّة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعيّ من أدلة النحو يفيد العلم " (١) .

وقد بلغ ما استشهد به من حديث في كتابه البلغة ثلاثة أحاديث فقط، كان منهجه في كلّ موضع الاكتفاء بالحديث الشريف من غير أن يسبقه أو يلحقه بشاهد آخر، والوقوف على ما أبهم من ألفاظه ، فيفسرها ويبين معناها، ويمكن تلمس ذلك في ما يأتي:

الأول : قوله " الأذن مؤنثة ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَإِعْيَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٢] ، جاء في الحديث الشريف أنّه لما نزلت هذه الآية ، قال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - : **اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا أُذُنٌ عَلِيٌّ** ، قال ابن عباس - رضي الله عنه - : فكان عليٌّ - رضي الله عنه - أوعى الناس ، أي : أحفظهم " (٢) .

الثاني : قوله : " القُتْبُ " : المعني . مؤنثة ، وجمعها : أقتاب" جاء في الحديث : " **تُسَحَّبُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ** " . أي : أمعاؤه " (٣) .

الثالث : قوله : " والإصْبَعُ : مؤنثة ، جاء في الحديث : **هَلْ أَنْتِ إِلَّا إصْبَعٌ دَمِيَّتٌ** " (٤) .

فقد بيّن في الموضوعين الأوّل والثاني بعض ألفاظهما ، أمّا في الموضوع الثالث فقد اكتفى بالحديث الشريف على تأنيث الإصْبَعِ .

(١) لمع الأدلة ٨٣ ، وينظر : في أدلة النحو ٨٥ .

(٢) البلغة ٦٥-٦٦ .

(٣) البلغة ٦٩ ، وينظر: النهاية ١١/٤ .

(٤) البلغة ٦٩ ، وينظر: صحيح البخاريّ : ٥٤١ .



## الفصل الرابع :

### كلام العرب

#### توطئة : أثر السّماع في الاستشهاد بكلام العرب

اهتمّ اللغويون القدماء بمشاهدة الأعراب والسّماع منهم فبذلوا في ذلك وقتاً كثيراً و جهداً كبيراً ، فجمعوا اللّغة ودوّنوها من أفواه الناطقين بها ، وانتقلوا من مكان لآخر يفتنون أثر الأعراب في حلّهم وترحالهم ، فتقلوا بين الحجاز ونجد وتهامة ؛ لعلّهم يظفرون بأعرابي يسمعون ، ويدونون لغته ويأخذون من علمه ، حتى قيل : إنّ الكسائيّ أفنى خمس عشرة قنينة من الحبر غير ما حفظه<sup>(١)</sup> .

والسّماع عند القدماء هو النّقل ، وقد حدّه أبو البركات الأنباريّ بقوله : " والنقل هو الكلام العربيّ الفصيح (المنقول بالنّقل الصحيح) الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"<sup>(٢)</sup> .

ويبدو من كلام أبي البركات أنّ اللغويين اهتموا بالكثير الشائع فجمعوه ودوّنوه وعدوه فصيحاً ، أمّا القليل فلم يعباؤا به في الغالب .

والسّماع عند المحدّثين يعني : " المباشرة للمادة اللغويّة من الناطقين بها"<sup>(٣)</sup> .

ولعلّ من أهمّ قضايا اللّغة العربيّة التي ارتبطت بالسّماع ، مسألة التّذكير والتّأنيث ، حتى إنّ بعض اللغويين عدّها من المسائل التي ليس لها

(١) ينظر : معجم الأدباء ٤/ ١٧٣٨ .

(٢) لمع الأدلة ٨٢ .

(٣) أصول التفكير النحويّ ٣٣ ، وينظر: الدراسات اللغويّة عند العرب ٣٤١ .

قياس مطرّد تجري عليه ، فقال : " ليس يجري أمر المذكّر والمؤنّث على قياس مطرّد ولا لهما باب يحصرهما كما يدّعي بعض النّاس ... " (١) .

ويعدّ الفراء ممن عنوا بالسمّاع وألوه عناية كبيرة حتى قيل إنّه لكثرة سماعه من الفصحاء ، وروايته لأقوال العلماء والشعراء قد خطأ سيبويه ؛ لأنّه حمل كلام العرب على معناه (٢) .

وقد سجّل لنا سماعه عن العرب في مواضع عدّة من كتابه ، فقال : " سمعتُ العرب تقول لرجلٍ : مِثْلُ مَنْ ابْنُكَ ؟ " (٣) .

ومن مواضع عنايته بالسمّاع قوله : " فأما اللسان بعينه فلم أسمع من العرب إلّا مُذَكَّرًا " (٤) ، وقال : " سمعتُ بعضَ باهلةٍ يقولُ : غَلْبِي على قِطْعِي " (٥) .

ولم يكن الفراء ينسب إلى نفسه إلّا ما سمعه من العرب فقد كان أميناً فيما لم يسمعه من العرب ، فيعزوه إلى مشايخه ، ومَن حكى له عن العرب ، كقوله في المنجنيق : " والمنجنيق أنثى ، وبعض العرب يسميها : منجنوق ، وقال الفراء : " حُكِيَتْ لي ولم أسمعها من العرب " (٦) ، لأنها آلة حربية غريبة عن الأعراب .

ومن مواضع السّماع التي سجلها الفراء أو التي نقلها عن مشايخه ، أو التي نقلها أصحاب كتب التذكير والتأنيث من بعده كابن الأنباري مثلاً ما يأتي :

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن التستري) : ٤٧-٤٨

(٢) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ١٣١ ، و تاريخ العربيّة ٣٢ .

(٣) المذكّر والمؤنّث (الفراء) : ٧٩ .

(٤) المصدر نفسه ٩٠ .

(٥) المصدر نفسه ١٠٧ .

(٦) المصدر نفسه ٩٠ .

## المبحث الأول

### استعمال (ذا) للتذكير والتأنيث :

قال ابن الأنباري : " واحتج<sup>(١)</sup> ، ايضاً بقول امرأة من العرب :

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ      مَنْ لِي بَعْدَكَ يَا عَامِرُ  
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ      قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

قال : أرادت : تركتني في الدار شخصاً ذا غربة ، وهذا الجواب عند الكوفيين خطأ ، والذي عندهم في هذا أنه نكر (ذا) ؛ لأنه للنون والياء ، والنون والياء تكون اسم المتكلم والمتكلمة ؛ ألا ترى أن الرجل يقول : كلمني محمّد ، فيكون اسمه النون والياء ، والمرأة تقول : كلمني محمّد ، فيكون اسمها النون والياء ، فلما كان ذلك أخرجوا (ذا) على لفظ النون والياء ؛ إذ كانت للمذكر ، والمذكر هو الأصل"<sup>(٢)</sup>.

ومما استعان به ابن الأنباري من كلام العرب لتوجيه (ذا) في الشاهد الشعري قوله : " حكى الفراء عن الكسائي أنه سمع امرأة تقول : " أنا امرؤ أريد الخير ، فقالت : أنا امرؤ ، ولم تقل : أنا امرأة ؛ لأنها أخرجته على لفظ (أنا) ، ولفظ (أنا) للمذكر"<sup>(٣)</sup>.

يتضح من قول ابن الأنباري أن النحاة انقسموا إلى فريقين في توجيه

الشاهد:

الأول : وهم البصريون ، حملوا الشاهد على المعنى ، فقولها : (ذا غربة) تقديره : شخصاً ذا غربة .

(١) يعني سيبويه

(٢) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ١٥١ ، البيتان منسوبان للأعشى ، وليس في ديوانه ، ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٧ / ٢ ، والمحكم والمحيط الأعظم ١٢٥ / ٢ ، وهما غير منسوبين ، ينظر: التنبيه على أوهام أبي علي ٣٠ ، وسمط اللألي ١ / ١٧٤ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٥ .

(٣) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ١٥٢ .

**الثاني:** وهم الكوفيون حملوا الشاهد على اللفظ ، لأنهم خرجوا (ذا) على لفظ النون والياء ، في تركنتي ؛ إذ إنَّ الرجل والمرأة يصدق عليهما النون والياء، فالرجل يقول : كَلَّمَنِي مُحَمَّدٌ ، والمرأة تقول : كَلَّمَنِي مُحَمَّدٌ ، فذكر (ذا) على لفظ النون والياء الذي يضمّ المذكر والمؤنث .

ويرى أبو بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) أنّ الذي اقتضى تذكير (ذا) هو ضرورة الوزن والقافية ، والذي سوّغ تلك الضرورة ، هو ردّ الشيء إلى أصله وهو التذكير<sup>(١)</sup>، فهو بهذا جعل تذكير (ذا) مقصوراً على الشعر دون سعة الكلام.

ومن الذين حملوا الشاهد على المعنى أبو سعيد السيرافي<sup>(٢)</sup> (ت ٣٦٨هـ) وهبة الله ابن الشجري<sup>(٣)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(٤)</sup> فقد وافقوا البصريين في حمله الشاهد على المعنى فهو يرون أنّ المرأة قالت : (ذا غربة) ولم تقل : (ذات غربة) ؛ لأنّ المرأة بمعنى الأنسان، وتبعهم وابن يعيش<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup> .

وأبو عبيد الله البكري<sup>(٧)</sup> (ت ٤٨٧هـ) حمله على اللفظ فهو يرى أنّ الذي دعاها إلى تذكير (ذا) ؛ أنّ الضمير الياء في (تركتني) يصرف على المذكر والمؤنث وأنّ مراعاة اللفظ ورد كثير في كلام العرب ، فهو لا

- 
- (١) ينظر : الأصول في النحو ٣ / ٤٣٩ .
  - (٢) ينظر : الضرورة الشعرية ٤٦ .
  - (٣) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٢٥ .
  - (٤) ينظر : البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٥ ، والإنصاف ٤٠٢ ، والأعراب في جدل الإعراب ٥٠ .
  - (٥) ينظر : شرح المفصل ١ / ١٠٥ .
  - (٦) ينظر : الأشباه والنظائر ٥ / ١٧٧ .
  - (٧) ينظر : التبيين على أوهام أبي علي في أماليه ٣٠ ، وسمط اللآلئ ١ / ١٧٤ .

يقتصر على تذكير المؤنث ، وإنما راعوا اللفظ فأنثوا المذكر ، وأنشد قول  
معقل بن خويلد:

وَلَا يَسْتَسْقِطُ الْأَقْوَامُ مِنِّي      نَصِيْبُهُمْ وَيُتْرَكُ لِي نَصِيْبُ<sup>(١)</sup>

إِذَا مَا الْبُوهَةُ الْهُوكَاءُ أَغْيَا      فَلَا يَدْرِي أَيَّصْعَدُ أَمْ يَصُوبُ

فأنث الهوكاء لتأنيث البوهة ، ولم يجز أن يقول : رجل هوكاء .

ويرى أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي<sup>(٢)</sup> (ت ٤٨٧هـ) أنها ذكرت (ذا)  
لأنها تريد أن تقول : إنساناً ذا غربة ، وحجته في هذا ، أن (ذا) لا تلي  
العامل ، ولا تكون إلا وصفاً ، فيكون في مذهبه هذا أنه ممن حملوا الكلام  
على المعنى لا على اللفظ ، وهم البصريون .

وهذا ما يميل إليه الباحث ، إذ إن حذف الموصوف ورد كثيراً في  
كلام العرب<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ينظر : شرح شعراء الهذليين ١ / ٣٩٩ ، المخصص ٣ / ٤٧ .  
(٢) ينظر : الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٦٩ .  
(٣) ينظر : بدائع الفوائد ٨٧٤ .

## المبحث الثاني

### إضافة ( يا هُنْ ) إلى الياء

**الإضافة لغة :** تعني الإمالة ، قال ابن منظور : " أضفت الشيء إلى الشيء ، أي : أَمَلْتُهُ ... وكلُّ ما أُمِلَ إلى شيء وأُسْنِدَ إليه ، فقد أُضِيفَ " (١).

**والإضافة اصطلاحاً:** هي إسناد اسم لآخر ، وجعل الاسم الثاني بمنزلة التتوين من الأوّل أو ما يقوم مقامه (٢) .

قال ابن الصبّان : " الإضافة هي لغة الإسناد وعُرفاً نسبةً تقييديةً بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ أبداً " (٣) ، وتعني الإضافة عند المحدثين نسبة اسم لآخر وإسناده إليه ، نحو : غلامٌ هنديّ ، وكتابٌ خالدٍ (٤).

والغرض من الإضافة التعريف والتخصيص ؛ لذا لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه لأنّه لا يعرّف نفسه (٥).

ومن مواضع الإضافة في كتب التذكير والتأنيث ، إضافة (يا هُنْ) إلى الياء في حالة الإفراد والتنثية والجمع ، أمّا في حالة الإفراد ، فإذا أردت نسبة (يا هُنْ) إلى الياء ، ففيه قولان :

**الأوّل :** مذهب أبي حاتم (٦) ، وهو كسر النون ، فتقول عند الإضافة (ياهن) فقد نابت الكسرة مناب ياء الإضافة .

(١) لسان العرب : (ضيف) ٢١٠ / ٩ .

(٢) ينظر : حاشية الخصريّ ٤٩١ / ٢ .

(٣) حاشية الصبّان ٣٥٦ / ٢ .

(٤) ينظر : معاني النحو ١١٧ / ٣ .

(٥) ينظر : لسان العرب (ضيف) ٢١٠ / ٩ .

(٦) ينظر : المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ٢٢٩ .

وقد جاء القرآن الكريم بذلك ، قال تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُون ﴾ [المؤمنون: ٢٦] ، ولعلّ الكسرة هنا وفي غيرها من اصطلاحات رسم المصحف .

**الثاني :** مذهب ابن الأنباريّ الكسر والفتح والضمّ ، فقال : " وإذا ناديت وأضفت إلى نفسك قلت : يا هَنِ أَقْبِل ، وإن شئت : يا هَنَ أَقْبِل ، وإن شئت : يا هُنْ أَقْبِل . فمن كسر النون قال : الكسرة تدل على الياء وتخلفها ، ومن فتحها قال : أردت النُدْبَة يا هناء ، ومن ضمّها قال : أعطيت المفرد المنادى ما يستحق من الإعراب : وأجود الوجوه الكسر ... " (١) .

يتضح أنّ ابن الأنباريّ قد اختار الكسر على بقية الوجوه ، لأنّ الكسرة تدلّ على الياء وتخلفها وهو الأجود .

أمّا في التنثية والجمع وإن أردت الإضافة إلى الياء فنقول : (يا هَنَيْ) في المثني ، ويا (هَنِي) في الجمع ، وحبّة أبي حاتم في فتح النون وكسرها ، للفصل بين المثني والجمع (٢) .

وقد تبعه ابن الأنباريّ بقوله : " وتحتجّ في التنثية والجمع بأنّ الياء الأولى ياء التنثية والنصب ، وياء الجمع والتذكير والنصب ، والثانية ياء الإضافة ، وياء التنثية ما قبلها مفتوح ، وياء الجمع ما قبلها مكسور " (٣) .

ومن شواهد ابن الأنباريّ على الإضافة ما سمعه الفراء من أبي القمقام يقول : " يَاهَنْوَي أَقْبِلَا ، ويقول للأنثى في الإضافة : يَاهَنْتِ أَقْبِلِي ، وللثنتين : يَاهَنْتِي أَقْبِلَا ، وللجميع : يَاهَنْتِ أَقْبِلُنْ بكسر التاء بغير ياء " (٤) .

- 
- (١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٦١٢ .
  - (٢) ينظر : المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ٢٢٩ .
  - (٣) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٦١٣ .
  - (٤) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٦١٢ .

وموضع الشاهد في ما سمعه الفراء قولُ : (يا هَنَوِيّ) أقبلا ، فقد فتح النون في التثنية ، وممّا يلاحظ على موضع الشاهد أنّه أثبت الواو في قوله (يا هَنَوِيّ) ، عند الإضافة إلى الياء إلا أنّ مذهب أبي حاتم في الواو أنّها تتقلب ياءً<sup>(١)</sup>.

وزعم أبو حيّان أنّك إذا أضفت إلى نفسك ، فالمنادى يلزم حالة واحدة سواء في الإفراد ، والتثنية والجمع ، فقال : "يا هَنِيّ أقبلُ ، ويا هَنِيّ اقبلا ، ويا هَنِيّ أقبلوا ، ويا هنات أقبلن"<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أنّه اكتفى بالمشار إليه لتحديد نوع المنادى .

---

(١) ينظر : المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ٢٢٩ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ٢٢٠٩ .



## المبحث الثالث

### تأنيث الحيّة

اتفق اللغويون على أنّ الحيّة اسم موضوع على المذكر والمؤنث<sup>(١)</sup> ، وقد استثنى الفراء لفظة (الحيّة) من بين الألفاظ التي تجرئ العرب على تذكرها وتأنيثها، فقد حكى أنّ الكسائي قد سمع العرب يقولون : رأيت حيّة على حيّة ، وقد ذكر الكسائي أنّ الهاء لم تطرح من ذكره ؛ لأنّه لم يسمع العرب تقول حيّة وحيّ كثير ، كما قالت : بقرّة وبقرّ كثير ، فالاسم عند الكسائي موضوع للجنس كما وُضعتُ الحبّة والحنطة على جنس الحبوب<sup>(٢)</sup> .

وأما المبرّد<sup>(٣)</sup> فقد فسّر قول العرب الذي سمعه الكسائي بأنّهم لم يخصّوا الذكر بنزع الهاء ، فقالوا : حيّة ، ولم يقولوا : حيّ ؛ لأنّ حيّة في الأصل نعت، أمّا (حيّ) ، فإنّها تقع على كلّ مذكر من الحيوان ، وتتفصل أجناسها على فروع فيقال : الأشجع ، والأسود ، والثعبان ، والأفاعي ، والأصل ، وغيره ممّا يقع فيه جملة ما وصفه .

ومن المحدثين الدكتور عصام نور الدين ، ذكر ما حكاه الفراء عن الكسائي وعدّه تفسيراً دقيقاً وذكر بأنّ العرب قد ارتقت عقولهم ، وجنح أصحابها إلى التمييز ، بين ما هو مذكر وما هو مؤنث ، من خلال مميز الهاء ، فما كان مذكراً طرحوا منه الهاء ، وما كان مؤنثاً ميزوه بمميز الهاء

(١) ينظر: المذكر والمؤنث (الفراء) ٦١ ، والمذكر والمؤنث (السجستاني) ٨٦ ، والمختصر في المذكر والمؤنث ٥٣ ، والتكملة ٣٦٧ .

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن لأبباري) ١٠٠ ، والمذكر والمؤنث (الفراء) ٦٢ .

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث (المبرّد) ١١٨ .

مستدلاً على ذلك بقول الكسائي " أنه لم تقل حيّة وحيّ كثير كما قيل : بقرة  
وبقر كثير" (١) .

واستنتج من قول الكسائي أنّ العرب قالت : حيّ للذكر بطرح الهاء إلا  
أنهما لم تكثر استعمالها .

والحقيقة أنّ الكسائي لم يكن يعني بقوله : حيّ كثير المفرد بطرح  
الهاء ، وإنما عنى الجمع الذي بلفظ المفرد، وبعضني في ذلك قول  
السجستاني : " يقال : هذه حيّة أنثى ، وهذه حيّة ذكر ، ولم يقولوا : حيّ  
ولكن حيّات" (٢) .

ولا أزعم أنّ الدكتور عصام نور الدين لم يفقه قول الكسائي إلا أنني  
أحسبه قد أوّل النصّ كي يستقيم مع فكرته التي أقام عليها كتابه (المصطلح  
الصرفيّ) ، وهي أنّ اللّغة تطورت وارتقت عقول أصحابها، فبدأوا يميزون  
بين المذكّر والمؤنّث بمميز الهاء .

---

(١) المصطلح الصرفيّ ٢٢١ ، ٢٢٢ .  
(٢) المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ٨٦ .

## المبحث الرابع

### تذكير السلطان وتأتيته

السلطان لغة : "الحجة والبرهان"<sup>(١)</sup> ، ويقول الفراء في قوله تعالى :  
﴿ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِّنْ سُلْطَانٍ ﴾ [سبأ : ٢١] : " يضلّهم به حجة إلا أنا سلطناه  
عليهم لنعلم من يؤمن بالآخرة"<sup>(٢)</sup> .

و يرى السجستاني<sup>(٣)</sup> أن المراد بالسلطان التسلط ، كقوله تعالى :  
﴿ فَاتُّونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾ [ابراهيم : ١٠] وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِّنْ  
سُلْطَانٍ ﴾ [ابراهيم : ٢٢] المراد منه التسليط مثل الإمارة والولاية .

وأما ابن الأثيري<sup>(٤)</sup> فيرى أن السلطان يقع على معنيين ، الأول :  
التسلط ، والثاني : الحجة ؛ والسلطان إنما سمّي بذلك ؛ لأن له سلطة  
وحكومة على الناس لا أنه حجة .

قال الطبري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا مُّبِينًا ﴾ [النساء  
: ١٥٣] " سُمِّيَتْ<sup>(٥)</sup> سلطاناً ؛ لأن من جاء بها قاهر بالحجة بأن يعلم أنّه  
ليس في قوى البشر أن يأتوا بمثله"<sup>(٦)</sup> .

(١) لسان العرب (سلط) ٧ / ٣٢١ .  
(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٦٠ ، وينظر : الزاهر ٢ / ٢٩ ، ولسان العرب (سلط) ٧ / ٣٢١ .  
(٣) ينظر : المذكر والمؤنث (السجستاني) ١٣٤ .  
(٤) ينظر : الزاهر ٢ / ٢٩ ، ولسان العرب (سلط) ٧ / ٣٢١ .  
(٥) أي : الحجة .  
(٦) جامع البيان ٧ / ٢٠٧ .

ويقول الزمخشريّ في بيان معنى السّلطان : " تسلطاً واستيلاءً ظاهراً عليهم حين أمرهم بأن يقتلوا أنفسهم حتى يتاب عليهم فأطاعوه ، واحتبوا بأفئيتهم والسيّوف تتساقط عليهم ، فيالك من سلطان مبین!"<sup>(١)</sup> .

ومجمل القول أن (السّلطان) يدلّ على الدليل ، وعلى القوة والقدرة ، والتسلط ، وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان الأندلسي في بيان معنى السّلطان ، من قوله تعالى : ﴿وَأَيُّنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء : ١٥٣] فقال : " أي: حُجّة وتسلطاً واستيلاءً ظاهراً عليهم"<sup>(٢)</sup> .

واللغويون إذا اتفقوا على المعنى اللغويّ الذي يدلّ عليه (السّلطان) فهذا لا يعني أنّهم متفقون على تذكير وتأنيثه ، فالفراء يرى أنّ التأنيث عند الفصحاء أكثر واستشهد بما سمعه من قول العرب : " قَضَتْ بِهِ عَلَيْكَ السّلطان ، وَقَدْ أَحَدَتْ فَلاناً السّلطان"<sup>(٣)</sup> .

ويرى أبو حيّان الأندلسي أنّ من ذكّر ذهب الى البرهان والاحتجاج ومن أنث ذهب إلى الحُجّة ، وعلل ذلك بقوله : " وإنّما أختير التذكير هنا في الصفة ، وإن كان التأنيث أكثر ؛ لأنّه وقع الوصف<sup>(٤)</sup> فاصلة ، فهذا هو المُرجّح للتذكير على التأنيث ، وقال ابن عطية : والتذكير أشهر ، وهي لغة القرآن ، حيث وقع ، وهذا مخالف لما قاله الفراء ، وإذا سُمّي به صاحب الأمر ، فهو على حذف مضاف ، والتقدير : ذو السّلطان ، أي: ذو الحُجّة على الناس ، إذ هو مدبرهم والناظر في مصالحهم ومنافعهم"<sup>(٥)</sup> .

(١) تفسير الكشاف ١٧٢ / ٢ .

(٢) تفسير البحر المحيط ٤٠٢ / ٣ .

(٣) المذكّر والمؤنث (الفراء) ٧٤ .

(٤) يعني : مبيناً .

(٥) تفسير البحر المحيط ٣٩٥ / ٣ .

وبهذا يتبيّن أنّ ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) يخالف الفراء في تأنيث السلطان، فقولهم : أخذت فلاناً السلطان ، فيه محذوف ، والتقدير : ذو السلطان أي : ذو الحجة على الناس، فعلى هذا التقدير لا وجه للتأنيث ولا يخفى ما في التقدير والتأويل من تمحلّ وابتعاد عن روح اللغة ، فالأعرابي الذي أتت (السلطان) ربّما كانت لغته التأنيث ، أو لعله حمل التأنيث على معنى الحاشية أو الجماعة ، وهذا كثير في كلام العرب ؛ إذ إنّ السلطان لا يأخذ بنفسه بل بحاشيته وجماعته.

أمّا أبو حاتم السجستاني فيرى أنّ (السلطان) يؤنّث ويذكر ، وأنّه سمع من يثق به يقول : " أنتنا سلطانٌ جائرٌ ، وقضت به عليك السلطان " (١).

ويبدو من قول السجستاني أنّ التأنيث أقلّ شيوعاً من التذكير .

وغلب المبرّد (٢) التأنيث على التذكير ، لأنّه يدلّ على اسم الجمع، ويرى أنّ (سلاطين) هي جمع الجمع .

وما ذهب إليه المبرّد فيه نظر ؛ إذ إنّ السلطان ليس جمعا .

وكذلك ابن السكيت غلب التأنيث على التذكير (٣) .

إلا أنّ ابن الأنباري (٤) يرى أنّ (السلطان) اسم يقع على الواحد والجمع، لا على الجمع فحسب كما ذهب المبرّد ، واستشهد بقول أبي النجم (ت ١٣٠هـ) :

عَرَفْتُ وَالْعَقْلُ مِنَ الْعِرْفَانِ    إِنَّ الْغِنَى قَدْ سُدَّ بِالْحَيْطَانِ

(١) المذكر والمؤنث (السجستاني) ١٣٤ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث (المبرّد) ١١٣ ، ينظر : البلغة ٨٢ .

(٣) ينظر : اصلاح المنطق ٣٦٢ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٠٩ ، و ديوان أبي النجم العجلي ٤٣٨ .

## إِنْ لَمْ يَغْنِي سَيِّدُ السُّلْطَانِ

ومراده من : سيّد السُّلْطَانِ : الخليفة ، وهذا يعزز قوله بأنّ (السُّلْطَانِ) يقع على الواحد والجمع<sup>(١)</sup>، ويرى ابن الأنباريّ ، أنّ (السُّلْطَانِ) يؤنّث ويذكّر، فمن شواهدة على التأنيث: قول جَدَرَ السَّعْدِي :

أَحْبَابُ لَوْلَا الْمَلِكُ هُنْتَ وَلَيْسَ لِي بِمَا جَنَّتِ السُّلْطَانُ مِنْكَ يَدَانِ<sup>(٢)</sup>  
وأما التذكير فقد استشهد بقول العُمَانِي:

أَوْ خِفْتُ بَعْضَ الْجَوْرِ مِنْ سُلْطَانِهِ فَدَعَا يُنْفِذُهُ إِلَى أُوَانِهِ<sup>(٣)</sup>

أمّا ما استشهد به أبو بكر من قول جحدرة السَّعْدِيّ ، بأنّ (السُّلْطَانِ) دلّت على التأنيث ، فهو دليل يهدّمه الاحتمال ، إذ إنّ التاء في (جنت) قد لا تعود على (السُّلْطَانِ) وأما تعود على (يدان) فالشاعر يستطيع القول : ليس لي السُّلْطَانِ بما جنت منك يدان ، ولا يختل المعنى ، فالسُّلْطَانِ ، واليدان ، قد يحملان على معنى القدرة والقوة.

أمّا ما استدللّ به على تذكير (السُّلْطَانِ) فموضع الشاهد فيه : فدعه يُنفذه ، وربّما قصد الشاعر بضمير الهاء إلى الجور لا على السُّلْطَانِ .

أمّا الأزهري فيقول : " ربّما ذكّر السُّلْطَانِ ؛ لأنّ لفظه مُذَكَّر " <sup>(٤)</sup> ، فهو يرى أنّ التذكير في (السُّلْطَانِ) لخلوه من مميز التأنيث فاللفظ يدلّ على التذكير عنده .

(١) ينظر : المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٣٠٩ ، ينظر: المصباح المنير ٣٧٧ .

(٢) ينظر : المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٣٠٩ ، والزاهر ٢٩/٢ .

(٣) ينظر : المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٣٠٩ ، والزاهر ٢٩/٢ .

(٤) تهذيب اللّغة (سلط) ٣٣٥/١٢ .

ويرى أبو البركات الأنباري<sup>(١)</sup> أنّ التذكير هو الأعلى والأغلب في اللغة.

وبهذا يتبين أنّ اختلاف اللغويين في التذكير والتأنيث مرده إلى دلالة اللفظة فمنهم من يذهب إلى أنّ التذكير يدلّ على الواحد ، والتأنيث يدلّ على الجمع ، ومنهم من يرى أنّ لفظة السلطان تدلّ على الواحد والجمع.

وهذا ما يميل إليه الباحث ، فالسياق هو الذي يترجم دلالة اللفظة ، وأنّ التذكير في السلطان ، هو الأقرب إلى روح اللغة وهو العالي والأثبت في القياس ؛ إذ إنّ القرآن الكريم قد ذكّر (السلطان) في جميع المواضع التي ورد فيها .

يقول أبو حاتم السجستاني : " أمّا في القرآن فمُذَكَّر كُلهُ - يعني السلطان " .

فالتذكير هو الأكثر والأعلى في اللغة ؛ لأنّ التنزيل جاء به ، ولأنّه نزل بأفصح اللغات وأثبتها ، ولم ينزل بما يبطل في القياس<sup>(٢)</sup>.

أمّا ما جاء مؤنثاً من قول العرب نحو : قضت السلطان ، فهو محمول على معنى القوة والقدرة والإرادة ، وليس على تأنيث السلطان.

(١) البلغة ٨٢.

(٢) ينظر: المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٠٩ .

## المبحث الخامس

### تذكير فعل المؤنث

الأصل في العربية تذكير الفعل المسند إلى المذكر وتأنيثه إذا أسند إلى مؤنث حقيقي التأنيث نحو قولك : قامت هندٌ وفاطمةٌ وعائشةٌ ، حتى عدّ قبيحاً طرح التاء منه ، إذ إنّ التاء علامة فارقة ومميزة بين التذكير والتأنيث لأنّهما بابان مختلفان .

ومع هذا، فقد سُمع أن العرب قالت : " حضر القاضي اليوم امرأة" (١).

والنحاة لا يختلفون على أنّ الذي جوّز التذكير هو الفاصل الذي بين المؤنث وما أسند إليه من فعل ، وكأنّ الفاصل صار بدلاً وعضاً من التاء التي ألحقت بالفعل .

يقول سيبويه : " وكان شيئاً يصير بدلاً من شيء ، كالمعاقبة ، نحو قولك : زنادقة ، وزناديق ، فتحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في مُعْتَلِمٍ مُعْتَلِمٍ ومُعْتَلِمٍ ، وكانّ الياء صارت بدلاً ممّا حذفوا" (٢) .

وحكى ابن يعيش (٣) أنّ المبرّد ردّ تذكير الفعل المسند إلى المؤنث ، وإنّ فصل بينهما فاصل ، وحجّته في ذلك: أنّ الرجال والنساء قد يشتركان في الأسماء فلا بدّ من قرينة تميّز بينهما ، فتذكر التاء مع المؤنث وتطرح مع المذكر .

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣٨/٢ ، المذكر والمؤنث (السجستاني) ٩٨ ، المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦١٧ .

(٢) كتاب سيبويه ٣٨/٢ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٩٢ / ٥ ، وينظر: التأنيث في العربية ٢٩٣ .



إلا أنّ هذا خلاف ما قاله المبرّد " إنّما جوازه في الشعر جوازاً حسناً ، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بعد ، وجوازه للفرقة بين الاسم والفعل في الكلام ، فتقديرهم : أنّ ذلك الكلام صار عوضاً من علامة التأنيث ، نحو : حضر القاضي اليوم امرأة ، ونزل دارك ، ودار زيد جاريةً ، والوجه ما ذكرت لك" (١) .

ويرى السجستاني<sup>(٢)</sup> أنّ تذكير الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي نادر وقليل ، وهو ممّا لا يُقاس عليه إلا أنّ الذي حسّن التذكير هو الحاجز الذي فصل بين الفعل وفاعله نحو : حضر القاضي امرأة ، فقد قُدّم القاضي وهو مفعول به تعظيماً له.

وعدّ ابن الأنباريّ الوجه الذي جوّز تذكير الفعل هو الفاصل الذي اقتصر ردّ الفعل إلى أصله ، فقال " لمّا حجز الفعل المؤنث حاجز رجع الفعل إلى أصله والقياس التأنيث ، والتذكير جائز وكذلك تقول : وصلت إليّ رقعتك ، فيحسن فيه التذكير والتأنيث ؛ لأنّك فرّقت بين الفعل والمؤنث ، ( وهو رأي سيبويه ) ، فإن قلت : وصلت رقعتك إليّ ، كان التذكير قبيحاً لأنّ التذكير لم يلاصق فعله" (٣) .

فالذي جوّز تذكير الفعل هو الفاصل ، وهذا ما ذهب إليه ابن جنّي بقوله : " فإن فصلت بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حسناً ، تقول : حسّن اليوم دارك ، واضطرم الليلة نارك ، وقد يجوز مع الفصل تذكير الفعل مع التأنيث الحقيقي" (٤) .

(١) المقتضب ٢ / ١٤٨ .

(٢) ينظر: المذكّر والمؤنث (السجستاني) ٩٨ .

(٣) المذكّر والمؤنث (ابن الأنباريّ) ٦١٧ ، ينظر: كتاب سيبويه ٣٨/٢ .

(٤) اللع ٣٤ .

ويبدو أنّ الذي جوّز تذكير الفعل ، هو أصالة التذكير ، يقول ابن جنيّ: " تذكير المؤنّث واسع جداً ، لأنّه ردّ الفعل إلى أصله ، ولكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب" (١) .

وكذلك المتأخرون (٢) جوّزوا تذكير الفعل المسند إلى فاعله إن كان قد فصل بينهما بفواصلٍ إلا أنّهم عدّوا التأنيث ، أفصح وأرجح وأكثر ثبوتاً من التذكير .

يقول الرضي الاسترأباديّ : " وإن كان (٣) بغير إلّا نحو : قامت اليوم امرأة فالإلحاق أجود ؛ لأنّ المسند إليه في الحقيقة هو المرتفع بالظاهر وأمّا الحذف فإمّا اغتفر لطول الكلام ، ولكنّ الإتيان بالعلامة ، إذن ، وعدّ بالشيء مع تأخير الموعود" (٤) .

أمّا المحدثون (٥) فمنهم من وافق الأقدمين في جواز تذكير الفعل المسند إلى المؤنّث ؛ لوجود فاصل بين المؤنّث وبين الفعل المسند إليه ، وعدّ التأنيث هو الأفصح والأرجح والأكثر .

أمّا الدكتور فاضل السّامرائيّ فقد عبّأ على قول سيبويه: " و قال بعض العرب : قال فلانة ، وكلّمّا طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حَضَرَ القاضي امرأة ؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل" (٦) ، بقوله :

(١) الخصائص ٢ / ٤١٥ .

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣ / ٣٤١ ، وشرح ابن الناظم ١٦١ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٠٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٩ ، وشرح الأشمونيّ ٢ / ١٧٣ .

(٣) يعني الفصل بغير إلّا .

(٤) شرح الكافية ٣ / ٣٤١ .

(٥) ينظر: النحو الوافي ٢ / ٧٩ ، وجامع الدروس العربيّة ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، والتأنيث في اللّغة العربيّة ٢٩٣ .

(٦) كتاب سيبويه ٢ / ٣٨ .

"والذي أراه أنّ هذا الكلام ليس على إطلاقه ، وإنّما الذي يقرره المعنى ، فليس إثبات التاء في الحقيقي التأنيث أجود ، ولا إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، سواء أ كان المؤنّث حقيقياً أم مجازياً ودليلاً على ذلك كلام الله تعالى ، قال تعالى : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ، وقال تعالى : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس : ٥٧] ، فنذكر الفعل في الأولى مع أنّ الفصل أقلّ ؛ لأنّه بالهاء ، فأنت في الثانية مع أنّ الفصل أكثر ؛ لأنّه بـ (كم)"<sup>(١)</sup>.

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي ، فليس الأمر موقوفاً على قصر الكلام أو طوله ، وإنّما الأمر متعلق بالمعنى ، فقد يذكر المؤنّث ، ويؤنّث المذكر حملاً على المعنى ، وهو في اللّغة العربية واسع جداً .

وقد أفرد ابن جنّي لهذا الأمر فصلاً بعنوان : الحمل على المعنى ، قال فيه : " اعلم أنّ هذا الشرح غور في العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنّث ، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ... " <sup>(٢)</sup>.

(١) معاني النحو ٦١/٢ .

(٢) الخصائص ٤١١/٢ .

## المبحث السادس

### تغليب التانيث على التذكير

من الظواهر الهامة في اللغة العربية ظاهرة التغليب ، ولعل أهميتها يأتي أساسها من الأصول والفروع في اللغة ، فالأصل أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلبَ المذكر على المؤنث ، يقول سيبويه : " اعلم أن المذكر أخفٌ عليهم من المؤنث لأنَّ المذكر أول وهو أشدّ تمكناً ، وإنما يخرج التانيث من التذكير ؛ ألا ترى أن (الشيء<sup>(١)</sup>) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يُعلمَ أذكر هو أو أنثى ، والشيءُ ذكرٌ " (٢) .

قال ابن التستري : " إذا اجتمع مُذكرٌ ومؤنثٌ غلبتَ المذكرَ فقلت : فلانٍ خمسة بنينٍ يعني ذكوراً وإناثاً ، وجاءني فلانٌ وفلانة ابنا فلانٍ " (٣) ، وقال ابن الأنباري : اعلم أن المذكر والمؤنث إذا اجتمعا غلبَ المذكر على المؤنث تقول من ذلك : الرَّجُلُ والمرأة قاما وقعدا وجلسا ، ولا يجوز : قامتا وقعدتا وجلستا ؛ لأنَّ المذكر يغلب المؤنث ؛ لأنه الأصل ، والمؤنث مزيد عليه فالمزيد عليه هو الأصل... " (٤) .

مما تقدّم يبدو أن علة تقديم المذكر على المؤنث أصالة التذكير ، وآية ذلك أن لفظ شيء يقع على ما هو مذكر وما هو مؤنث ، والشيء مذكر ، وآية أخرى أن المؤنث تدخله العلامة الفارقة بين المذكر والمؤنث ، وما لا تدخله العلامة أصل ، وغيره فرع عليه .

(١) يريد : لفظ الشيء .

(٢) كتاب سيبويه ٢٢/١ .

(٣) المذكر والمؤنث (ابن التستري) ٦٩ .

(٤) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦٧٦ ، وينظر: قضية التغليب في المطابقة النحوية بين المذكر والمؤنث ( بحث منشور ) ٢ .

والتغليب لغةً : الاستيلاء ، قال ابن منظور : " وَتَغَلَّبَ عَلَى بَلَدٍ كَذَا ، اسْتَوْلَى عَلَيْهِ قَهْرًا ، وَغَلَّبَتْهُ أَنَا عَلَيْهِ تَغْلِيْبًا" (١) .

وإصطلاحاً : " اجتماع لفظين وترجيح لفظٍ أحدهما على الآخر" (٢) ، وقد حدّه بعض المحدثين بقوله: " هو تحصيل الغلبة للشيء بإعطائه حكم غيره لعلّة تُرَجِّحُ ذلك الحكم عند الاجتماع أو المعاقبة أو الاختلاط أو المشاكلة أو المشافهة وعند النسبة كما يقال : بنو فلان قتلوا قتيلاً ، والقاتل واحد منهم ، والغالب في العلة المرّجحة للتغليب القوة ، فإذا اجتمع المذكّر والمؤنث غُلبَ المذكّر ؛ لأنّه الأقوى لأصالته ولكثرته ، والتأنيث هو الفرع والأقلّ ، وإذا اجتمع العاقل وغيره غُلبَ الأوّل ؛ لأنّه الأشرف والأقوى بالعقل، وما إلى ذلك وبذلك يتبيّن أنّ الحدّ الذي يصدق على التغليب هو الحكم يغلبه أحد الشيين المجتمعين أو المتضايفين أو المختلطين أو المشاركين أو المتشابهين أو المتضايفين ، بإعطائه حكمه أو إحلاله محله أو في نسبته إليه لعلّة مُرَجِّحة وهي في الغالب القوة" (٣) .

وحاصل كلامه : أنّ اللفظين يجتمعان ، فيُعَبَّرُ عنهما بلفظ أحدهما والغالب الذي يستلزم تغليب لفظ أحدهما عليهما هو القوة ، فإذا اجتمع الشمس والقمر جاز التعبير عنهما بالقمرين لقوة المذكّر وأصالته ، وكذلك قولك : اشتريت خادماً وفساً قويين ، غُلبَ لفظ الخادم على لفظ الفرس وعُبرَ عنهما بالقويين لشرف العاقل على غيره .

(١) لسان العرب (غلب) ١ / ٦٥٢ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٠٣ .

(٣) التغليب في القرآن الكريم ٣٢ - ٣٣ ، وينظر: ظاهرة التغليب في العربية (رسالة ماجستير) ٣

إلا أن حكم تغليب المذكر على المؤنث لا يطرد في جميع الأمور، فقد يغلب التأنيث على التذكير، ومن ذلك في التأريخ؛ إذ وقع العدد على الليالي والأيام .

قال سيبويه: " سار خَمَسَ عَشْرَةَ مِنْ بَيْنِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ؛ لِأَنَّكَ أَلْقَيْتَ الْاسْمَ عَلَى اللَّيَالِي ، ثُمَّ بَيَّنْتَ فَقُلْتَ : مِنْ بَيْنِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : لَخَمْسٍ بَقِيْنَ أَوْ خَلَوْنَ وَيَعْلَمُ الْمَخَاطِبُ أَنَّ الْأَيَّامَ قَدْ دَخَلَتْ فِي اللَّيَالِي ، فِإِذَا أَلْقَى الْاسْمَ عَلَى اللَّيَالِي اِكْتَفَى بِذَلِكَ عَنْ ذِكْرِ الْأَيَّامِ كَمَا أَنَّهُ يَقُولُ : أَتَيْتَهُ ضَحْوَةَ وَبُكْرَةَ ، فَيَعْلَمُ الْمَخَاطِبُ أَنَّهَا ضَحْوَةٌ يَوْمِكَ وَبُكْرَةٌ يَوْمِكَ وَأَشْبَاهَ هَذَا... " (١) .

فتأنيث العدد وإن كان المعدود مختلفاً بين مُذكر ومؤنث ، عاتته الاكتفاء بالليالي والاستغناء عن المتبوع وهو الأيام وهذا هو مذهب سيبويه.

أما الفراء فقد خالف سيبويه ، وذكر تفسير قوله تعالى: ﴿يَرْتَضِنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] بأنه تعالى " قال عشراً ولم يقل عشرة ؛ وذلك أن العرب ، إذا أبهت العدد من الليالي والأيام غلبوا عليه الليالي حتى إنهم ليقولون : قد صُمنا عشراً من شهر رمضان ؛ لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام " (٢) .

وتابعه في ذلك أبو بكر ابن الأنباري وقد عدّ تذكير العدد عند الإبهام وعدم ذكر المعدود تغليباً لأن الليالي سابقة لأيام ، ومن شواهده على ذلك

(١) كتاب سيبويه ٥٦٣ / ٣ .  
(٢) معاني القرآن (الفراء) ١ / ١٥١ .

مما سُمع من كلام العرب ما حكاه الفراء عن أبي فقعس : **صُمناً عشرأ من شهر رمضان** ، فأنت العدد ، مع أنّ الصوم لا يكون إلا في الأيام<sup>(١)</sup> .

وعَلَّ أبو سعيد السّيرافيّ (ت ٣٦٨هـ) تأنيث العدد، والمعدود مُذَكَّر بقوله: " السَّبب في ذلك أنّ ابتداء الأيام بالليالي ، لأنّ دخول الشهر الجديد من شهور العرب برؤية الهلال ، والهلال يرى في أوّل الليل فتصير الليلة مع اليوم الذي بعدها يوماً في حساب أيام الشهر ... فإذا أبهت ولم تذكر الأيام والليالي جرى لفظ التذكير على التأنيث : فقلت أقام عندنا ثلاثاً ، تريد: ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ"<sup>(٢)</sup> .

وبهذا فقد اتبع السّيرافيّ سيبويه وعدّ الليالي والأيام يوماً واحداً في حساب الشهر القمري ، ولم يجعله من التغليب خلافاً للفراء .

وأما ابن سيده<sup>(٣)</sup> فلم يكن إلا حاكياً لمذهب سيبويه والسّيرافيّ شارح كتابه ، فبيّن أنّ تذكير العدد الواقع على ما أبهم من الليالي والأيام سببه أنّ الأيام داخلة مع الليالي .

وكذلك الزمخشريّ جرى على مذهب سيبويه في تفسير قوله تعالى: ﴿يَرْبِضُنْ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فقال : " وقيل: عشرأ ذهاباً إلى الليالي ، والأيام داخلة معها ، ولا تراهم قطّ يستعملون التذكير فيه

(١) ينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٦٣٦ .  
(٢) شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ ٢٩٢/٤ وينظر : المخصص ١٧ / ١٠٥ ، وينظر : المؤنّثات المعنويّة (رسالة ماجستير) : ٣٥ .  
(٣) ينظر: المخصص ١٧ / ١١٥ .

ذاهبين إلى الأيام ، تقول : صُمتُ عشرًا ، ولو نكَّرت ، خرجت من كلامهم" (١) .

وتعقّب أبو حيّان الأندلسيّ قول الزمخشريّ بقوله : " ولا يحتاج إلى تأويل عشر بأنها ليالٍ لأجل حذف التاء ولا إلى تأويلها بمُدّد كما ذهب إليه المبرّد ، بل الذي نقل أصحابنا إنّه إذا كان المعدود مذكوراً وحذفته ، فلك فيه وجهان : أحدهما وهو الأصل ، أنّ يبقى العدد على ما كان عليه ، لو لم يحذف المعدود ، فنقول : صُمتُ خمسةً تريد : خمسة أيام قالوا وهو الفصيح ، قالوا ويجوز أن تحذف منه كلّ تاء التانيث ، وحكى الكسائيّ عن أبي جراح : صُمتنا من الشهر خمساً ، ومعلوم أنّ الذي يصام من الشهر إنّما هي الأيام ، واليوم مُذكّر... " (٢) .

وعلى الرأى الثاني من قول أبي حيّان أنّ أصل (عشرًا) عشرة ، بالتاء ، وقد حُذفت منه التاء جوازاً ذهاباً إلى الأيام ؛ لأنّ الصيام يقع على الأيام ، واليوم مُذكّر .

أمّا الرضي (٣) فقد وافق سيبويه في تذكير العدد ذهاباً إلى الليالي ؛ إذ إنّ التأريخ مبني على الليالي ، لذا أنث المعدود .

وكذلك ابن عصفور (٤) الأشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ) اتبع مذهب سيبويه وعدّ تذكير العدد من باب الاستغناء بالليالي دون الأيام ، وليس من باب تغليب الليالي على الأيام .

(١) تفسير الكشّاف ١ / ٤٥٨ .

(٢) تفسير البحر المحيط ٢ / ٢٣٤ .

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣ / ٣١٠ ، وينظر: الخزانة ٧ / ٤١٠ .

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢ / ٦٧٢ .



وكذلك ابن مالك<sup>(١)</sup> أنكر التغليب ؛ لأنه يستوجب لفظين ، فيعمّ أحدهما على الآخر كقولهم: الزيدون والهندات ضربوا ، فغلبوا الواو لتغليب المذكر على المؤنث ، أمّا قولهم : كُتِبْنَ لخمسي خَلُون ، فالنون دالة على الليالي دون الأيام ؛ إذ اكتفوا بذكر المتبوع عن ذكر التابع لأنه الأخير داخل مع الأوّل فيه ، وقد دلّ عليه مفهوم كلامهم.

أمّا ابن هشام<sup>(٢)</sup> فلم يعدّ حذف التاء من العدد وإبهام المعدود من التغليب في شيء ؛ إذ لم يصدق عليه ضابط التغليب وهو أن يكون مميز العدد من المذكر والمؤنث ، وكانا ممّا لا يعقلان ، وفُصلا عن العدد بكلمة (بَيْنَ) نحو قولك : كتبتُ لثلاثٍ بين يوم وليلة ، أمّا قول العرب : صُمنا عشرًا من شهر رمضان فلا يعدّ تغليباً ؛ لأنّ ضميري العدد لم يُذكر حتى يُغلب أحدهما على الآخر.

وقد قيل إنّه لا اختصاص فيما ذكره ابن هشام من ضابط في التاريخ، فقد قيل في غيره : اشتريت عشرًا بين جمل ، وناقاة<sup>(٣)</sup>.

ومن المحدثين زكي مبارك الذي تتبع مسالك اللّغة في التذكير والتأنيث ، ووقف عند قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤَفِّقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا يُرَبِّضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤] ، وعدّه من المواضع التي أثار العرب فيها التأنيث على التذكير ، إذ إنهم أرخوا بالليالي ؛ لأنّ الشهور المعتمدة في حياتهم وتاريخهم هي الشهور القمرية ، وهو بهذا جرى على مذهب سيبويه في ذكر الليالي والاكتفاء بها عن الأيام فقال : " وعشرًا ،

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٠/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٥٧٧ / ٦ ، وينظر : حاشية الدماميني ٥٣٦ / ٢ .

(٣) ينظر: الخزانة ٤١٥ / ٧ .

أي: عشرة أيام ، ولكن لما حُذف المعدود المذكّر عومل معاملة المؤنث ، وكذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " من صام رمضان ثم تبعه ستاً من شوال ، فكأنما صام الدهر " أي : ستة أيام ، قال النووي : " ستاً من شوال صحيح ولو قال ستة بالهاء جاز أيضاً ، قال أهل اللّغة ، يقال : صُمنّا خمساً وستاً وخمسة وستة ، وأنما يلتزمون الهاء في المذكّر إذا ذكروه بلفظه صريحاً فيقولون : صُمنّا ستة أيام ، ولا يجوز : ست أيام فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان " ، ومع جواز الوجهين فإنّ إيثار التأنيث عند حذف المذكّر في القرآن والحديث يدلّ على أنّه الأفضح<sup>(١)</sup> .

ومن المحدثين<sup>(٢)</sup> من حمّله على التغليب ، وعدّ الليالي والأيام مستثناة من قاعدة التّأصيل والتفريع التي سارت عليها اللّغة .

ولعلّ تأنيث المعدود الذي دلّت عليه الآية الكريمة ، وقول بعض العرب : " صُمنّا عشراً من شهر رمضان " : ليس من التغليب في شيء ، إنّما التغليب يصدق على اجتماع لفظين غُلب لفظ أحدهما عليهما ، فلا تغليب فيهما ؛ إذ إنّ مميّز العدد محذوف وقصد به الليالي ؛ اكتفاءً بها دون الأيام ؛ لأنّ العرب اعتادت أن تؤرخ بالليالي دون ذكر الأيام ، ولو ذُكر المعدود نحو قولهم : أقمنا خمساً بين يوم وليلة ، لكان من تغليب الليالي على الأيام ، وهذا ما ذكره أكثر اللغويين وأشار إليه البحث.

(١) من مسالك اللّغة في التذكير والتأنيث ( بحث منشور ) ٢٣٥ ، وينظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٥٦ / ٨ .

(٢) المذكّر والمؤنث ماهيته وأحكامه ١١ .

## المبحث السابع

### حذف المضاف إليه

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات السامية، إلا أنها في اللغة العربية أفشى من غيرها؛ لميلها إلى الإيجاز وابتعادها عن التكرار<sup>(١)</sup>، فقد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة إن دلّ على ذلك دليل، وكان المحذوف مُدعاة لتشويش النص وإرباك المعنى قبل الحذف، أما إذا لم يدلّ على المحذوف دليل، فقد يكون الحذف مُخلاً في المعنى، مؤدياً إلى ضرب من التكلّف لفهم النصّ ومعرفة معناه، ومن الحذف، حذف المضاف إليه الذي يُعدّ كالصلة للموصول، وبمنزلة التتوين للمنون.

وممنّ عنوا بظاهرة حذف المضاف إليه من أصحاب كتب التذكير والتأنيث أبو بكر ابن الأنباريّ قال: "قال الفراء: يجوز أن تقول: هذا أخوك وأبو زيد، ولا يجوز أن تقول: هذا أخو وأبوك، وتقول: لك نصف وربع الدرهم، ولا يقولون: لك نصف وربعه، فهذا الذي فسره الفراء معناه: أنّ المضاف إلى المكّني لا يُحسن السكوت عليه ولا ينفصل منه، وقال الفراء: أنشدني الرؤاسيّ:

يأمن رأى عارضاً أكفكفه بين ذراعي وجبهه الأسد

فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأول..."<sup>(٢)</sup>.

فالمراد من كلام الفراء أنّ المضاف إلى الضمير لا يمكن الاستغناء به والسكوت عليه ما لم يُذكر بذكر الظاهر المكّني به بالضمير، فلا

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٩ .  
(٢) المذكّر والمؤنث (ابن الأنباريّ) ٥٩٧ - ٥٩٨ ، وينظر: معاني القرآن ٣٢١/٢ ، والشاهد ينسب للفرزدق ، ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٨٠ ، ولم أفق عليه في ديوانه .

يجوز القول : لك نصف وربعه ، وأنت تريد القول : لك نصف وربع الدرهم .  
ومما فسره ابن الأنباري من كلام الفرّاء أنّه يجوز حذف المضاف إليه من  
الثاني اكتفاء بما أضيف إليه الأوّل.

ومن شواهد أبي بكر في ما سُمع من كلام العرب على حذف المضاف  
إليه قول الفرّاء : " سمعتُ أبا ثروان يقول : قَطَعَ اللهُ يَدَ رَجُلٍ مَن قاله "   
ومراده : قطع الله يدَ من قاله ، ورجل مَن قاله ، فاكتفى بإضافة الثاني من  
إضافة الأوّل " (١).

ومن شواهد مِمّا سمع من كلام العرب أيضاً، قوله : " زعم الكسائيّ  
أنّه سمع : برئتُ إليك من خُمسٍ وعُشري النخاسين ، فاكتفى بإضافة الثاني  
من إضافة الأوّل... " (٢) .

ومن شواهد على الحذف قوله : " قال هشام : حكى الكسائيّ عن  
العرب : اللّهم صلّ على محمّد كأفضل وأطيب ما صلّيت على نبي من  
أنبيائك ، على معنى : كأفضل ما صلّيت وأطيب ما صلّيت ، فاكتفى  
بإضافة الثاني من إضافة الأوّل... " (٣).

مما تقدم يتبيّن أنّ ابن الأنباري قد تابع الفرّاء في جواز حذف المضاف  
إليه من الأوّل اكتفاء بما أضيف إليه الثاني .

إلا أنّ سيبويه<sup>(٤)</sup> عدّه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ،  
فقد جعل الجبهة في قوله : بين ذراعي وجبهة الأسد ، مقحمة بينهما ،

(١) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٥٩٨ ، وينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٢٢ .  
(٢) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٥٩٨ ، وينظر : الخصائص ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ .  
(٣) المصدر نفسه ٥٩٨ .  
(٤) ينظر : كتاب سيبويه ١ / ١٧٩ .

فتقدير الكلام عنده : بين ذراعي الأسد وجبهته ، فالحذف عنده في الثاني الذي جعله فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه .

وأما المبرّد<sup>(١)</sup> ، فالحذف عنده من الأوّل لا من الثاني اكتفاء بإضافة الثاني ، فقولهم : ياتيم تيم عديّ ، تقديره : ياتيم عديّ ياتيم .

وقد عدّ ابن ولاد<sup>(٢)</sup> ( ت ٣٣٢هـ ) الاسم الأوّل أولى بالإضافة من الثاني ؛ لأنّه لا يحسن التأويل إلا إذا كان له وجه يخرج من القبح إلى الحسن ، أمّا إذا لم يكن له ذلك ، سقط ولم يكن له وجه يرجّحه ، وكان قبحه كقبح من قال : عجت من يدّي ، وهو يريد : يدّي زيد .

وقد نصر ابن جنيّ مذهب سيبويه ، بقوله : " أمّا أن تقول : إلا (علالة أو بداهته) قارج ، وبرئت إليك من خمسة وعشريهم النخاسين ، وقطع الله يدّ ورجله من قاله ، ومررت بخير وأفضله من ثمّ ، وبين ذراعي وجبهتي الأسد؛ لأنّك إنّما تُعمل الأوّل فجرى ذلك مجرى : ضربت فأوجعته زيدا ، إذا أعملت الأوّل ، وأمّا أن تقدر حذف المجرور من الثاني وهو مضمرّ ومجرور كما ترى ، والمضمرّ إذا كان مجروراً قبيح حذفه ؛ لأنّه يضعف أن ينفصل فيقوم براسه . فإذا لم تخلُ عند جرّك الأخير بالأوّل من واحد من هذين ، وكلّ واحد منهما متروك ، وجب أن يكون المجرور إنّما انجرّ بالمضاف الثاني الذي وليه ، لا بالأوّل الذي بعد عنه"<sup>(٣)</sup> .

فظاهر كلام ابن جنيّ أنّه إذا أعملت الأوّل ، فقد جرى مجرى : ضربت فأوجعته زيدا ، وأمّا إذا لم تُعمل الأوّل فعليك أن تقدر الحذف من

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٢٩ .

(٢) ينظر: الانتصار لسبويه على المبرّد ٨٢ .

(٣) الخصائص ٢/ ٤٠٧ - ٤٠٨ .

الثاني وهو مضمّر مجرور ، وهذا قبّيح لأنّ الضمير يضعف أن ينفصل فيقوم براسه .. وبهذين الأمرين يرجّح ابن جني أنّ المحذوف من الثاني لا من الأول وهو مذهب سيبويه .

وأما ابن يعّيش<sup>(١)</sup> فيرى أنّ مذهب المبرّد لا يقدر بمذهب سيبويه ؛ إذ إنّ المضاف إليه لمّا حُذف وقدر جعل ما يلي المضاف شيئاً غير المضاف إليه ، وهذه صورة من صور الفصل التي أشار إليها سيبويه وعدّ ذلك كقولك : علمتُ أن يقوم زيد ، بتقدير : علمت أنّه يقوم زيد ، فلمّا قُدرت الهاء جعلت الفعل يلي الحرف ، وهذا قبّيح عندهم ممّا اضطرهم إلى تعويض أحد حرفي الاستقبال وهما السّين أو سوف ، أو تعويض (قد) ، فكما أنّ الهاء لم يعتدّ به إذا لم يخرج إلى اللفظ فكذلك المضاف إليه لمّا حُذف وقدر لم يُعتدّ به ، فأصبحت الصورة أقرب إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

ورجّح الرضي<sup>(٢)</sup> مذهب المبرّد في حذف الأول وعدّ مذهب سيبويه في إقحام المضاف الثاني وحذف المضاف إليه منه مغايراً لمذهبه في تنازع العاملين على معمول واحد ، نحو : زيدٌ وعمرٌ قائمٌ ؛ إذ إنّ مذهبه إعمال الأقرب إلى المعمول وإهمال الأول لبعده عنه ، أمّا في المضاف والمضاف إليه فقد جعل العمل للأول البعيد وأهمّل الثاني القريب .

وقد تابع ابن مالك مذهب المبرّد وعدّ مذهب سيبويه في الحذف من الثاني وإعمال الأول خلافاً لمذهبه " في تنازع العاملين ؛ لأنّ المختار عنده ، وعند جميع البصريين ، جعل العمل لأقرب العاملين من المعمول وإهمال بعدهما وإن أفضى إلى الإضمار قبل الذكر نحو : ضربتُ زيداً ،

(١) ينظر: شرح المفصّل (ابن يعّيش) ٢١ / ٣ .  
(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٩ ، ينظر: كتاب سيبويه ١ / ٧٩ .

هذا مع كون العامل فعلاً، وهو أقوى العوامل فاعتبار ذلك في تنازع العاملين الضعيفين أضعف ، وأولى" (١) .

ومن المحدثين مصطفى الغلاييني<sup>(٢)</sup> جَوَزَ حذف المضاف إليه الأول اكتفاءً بذكر المضاف إليه الثاني ، إلا أنه عدَّ الحذف ليس قوياً وفضل ذكر الاسمين المضاف اليهما معاً.

ويرى إبراهيم مصطفى<sup>(٣)</sup> جواز حذف المضاف إليه إذا كان مقدراً مفهوماً كأنك نطقت به .

أما الدكتور فاضل السامرائي<sup>(٤)</sup> فقد نأى بنفسه عن ذكر الخلاف ما دام المعنى واحداً سواءً أكان المحذوف الأول أم الثاني ، فالمهمّ عنده وضوح المعنى وسلامة النصّ.

وهذا ما يميل إليه الباحث ؛ إذ إنّ المراد هو فهم النصّ سواءً أقلنا بهذا أم بذاك ، ويبدو أنّ ما تقدّم من أمثلة نحو : قطع الله يدَ رجل من قالها ، وغيرها ، خلاف الشائع المشهور من لغة العرب ، أو لعلّ المسألة ليست من قبيل الحذف بل مسألة اكتفاء واستغناء بأحدهما عن الآخر ، فلا مسوّغ لتقدير مضاف إليه محذوف مادام المذكور مغنياً في المعنى عنه فهو في الاتساع مثل : ائنتي برأس شاة ، والمعنى : رأسي شاتين ، وقولهم : كلوا في بعض بطنكم ، وهي بطون ، وقوله تعالى : ﴿ فَقدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ [التحریم ٤] ، والمخاطب ( ثنتان ) ،

﴿ إِن تُوْبَا إِلَى اللَّهِ ﴾ التحريم ٤

(١) شرح عمدة الحافظ ٥٠٦ ، ينظر: كتاب سيبويه ٧٩/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وأوضح المسالك ١٧١/٣ ، وشرح ابن عقيل ٨١/٣ .

(٢) ينظر: جامع الدروس العربيّة ٢١٣/٣ .

(٣) ينظر: إحياء النحو ٧٦ .

(٤) ينظر: معاني النحو ١٤٥/٣ .

## المبحث الثامن :

### ما جاءت من نعوت المذكر على زنة فَعْلَة

الأصل الذي تقوم عليه اللّغة هو مطابقة الصّفة لموصوفها من ناحية الأفراد والتنثية والجمع والتكثير والتعريف والتذكير والتأنيث والرفع والنصب والجرّ ، إلّا أنّ الناطقين قد يتوسعون بالاستعمال فيصفون ما هو مُذَكَّر بالمؤنّث ، وما هو مؤنّث بالمذكر ، ممّا لفت عناية اللغويين في إيجاد تفسير يلائم روح اللّغة ، واتساع أهلها في تعبيرهم عن أغراضهم ، ومن تلك الصفات ما يوصف به المذكر بالمؤنّث نحو : رجلٌ رَيْعَةٌ ، وَيَفْعَةٌ ، وَنُكْحَةٌ ، فقد فسّر سيبويه علّة دخول التاء على هذا النوع من الصفات بقوله : " قد يكون الشيء المذكّر يُوصَف بالمؤنّث ، ويكون الشيء المذكّر له الاسم المؤنّث ، نحو : نَفْسٌ وَأَنْتَ تعني الرُّجُلَ به ويكون الشيء المؤنّث يُوصَف بالمذكر وقد يكون الشيء المؤنّث له الاسمُ المذكّر ، فمن ذلك : هذا رجلٌ رَيْعَةٌ وغلّامٌ يَفْعَةٌ فهذه الصفات " (١).

فالعلّة عند سيبويه في تأنيث هذه الصفات ، هي الحمل على المعنى نحو : النّفْسُ أو العَيْنُ ، فقولهم : هذا رجلٌ يَفْعَةٌ على تقدير : النّفْسُ الذي هو الرّجل .

ويبدو أنّ هذا التأويل فيه من التكلّف ما يبعد اللّغة عن اليسر والسّهولة إذ إنّها وسيلتهم في التعبير عن أغراضهم ، تقودهم سايقتهم وفطرتهم اللغويّة إلى ذلك التعبير .

(١) كتاب سيبويه ٢ / ٢١٢ .



أما الفراء فيرى أنّ العرب قد تدخل الهاء لمعنيين : " أما أحدهما :  
فعلى المدح ، والآخر ذمّ ، فيوجهون المدح الى الداهية ، وتكون الهاء التي  
دخلت على الذكّر ، يراد بها المدح والمبالغة في نوعه الذي وُصف به ،  
فيقال : إنّه لمُنكّرٌ من المناكير ، وإنّه لراويةٌ وعلامّة ، فهذا مذهب الداهية  
والمدح" (١) .

ويبدو أنّ الفراء قد استقرى كلام العرب فوجد الهاء قد تُدخل على ما  
يوصف به المذكّر والمؤنث فيدلّ على المبالغة في النوع الذي يوصف به ،  
سواءً أكان مدحاً أم ذمّاً ، ولم يكتفِ باستقراء كلامهم فحسب بل وثق ذلك  
بما سمعه من كلامهم ، فقال : " وقد ينعت العرب الرجل والمرأة فقالوا :  
رجلٌ ربعةٌ وامرأةٌ ربعةٌ ورجلٌ ملةٌ ، وامرأةٌ ملةٌ للملول ... وسمعت أعرابياً من  
بني عامر يقول لآخر : أَحَسِبْتِي ضُورَةً لَا أَرُدُّ عَنْ نَفْسِي شَيْئاً" (٢) .

أما أبو حاتم السجستاني فلم يقف عند تعليل الهاء في تلك الصفات  
واكتفى بقوله : " ممّا يكون للمذكّر والمؤنث : أنت قدوتنا ، أي : الذي  
نقتدي به في أمورنا ، وانتما قدوتنا ، وانتم قدوتنا : يكون الواحد والجمع فيه  
سواء ، والمذكّر والمؤنث ، وفلان عمدتنا ، أي : الذي نعتمد عليه ، وهو  
مثل قدوتنا في جميع أحواله" (٣) .

وزهب أبو العباس المبرّد مذهب الفراء في دلالة الهاء على المبالغة  
فيقول : " تقول العرب للرجل : راويةٌ ونسابةٌ ، فتزيد الهاء للمبالغة وكذلك  
علامّةٌ ، وقد تلزم الهاء الاسم فتقع للمذكّر والمؤنث على لفظ واحد نحو :

(١) المذكّر والمؤنث (الفراء) ٦٠ .  
(٢) المذكّر والمؤنث (الفراء) ١٠٦ ، ينظر : المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٧٣ .  
(٣) المذكّر والمؤنث (السجستاني) ٩٠ .

رُبْعَةً وَبِفَعْلَةٍ وَصَرُورَةٍ وَهَذَا كَثِيرٌ لَا تَنْتَزِعُ الْهَاءَ مِنْهُ ، فَأَمَّا رَاوِيَةٌ وَنَسَابَةٌ وَعَلَامَةٌ ، فَحَذْفُ الْهَاءِ جَائِزٌ فِيهِ وَلَا يَبْلُغُ فِي الْمَبَالِغَةِ مَا تَبْلُغُهُ الْهَاءُ"<sup>(١)</sup> .

وَيَبْدُو أَنَّ عَلَّةَ جَوَازِ حَذْفِ الْهَاءِ مِنْ رَاوِيَةٍ وَنَسَابَةٍ وَعَلَامَةٍ ، لِذِلَالَةِ الْوِزْنِ عَلَى الْمَبَالِغَةِ ، أَمَّا إِذَا لَزِمَتْهُ الْهَاءُ فَلتَأَكِيدُ الْمَبَالِغَةَ ؛ لِأَنَّ الْمَبَالِغَةَ حَاصِلَةٌ فِي الْوِزْنِ وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ عَلَامَتَيْنِ لِلذِلَالَةِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ .

وَلَمْ يَكُنْ لِلْمَفْضَلِ بْنِ سَلْمَةَ شَيْءٌ جَدِيدٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَإِنَّمَا أَخَذَ يَرُدُّ قَوْلَ الْفَرَّاءِ بِتَغْيِيرِ يَسِيرٍ فِي الْفَاطِمَةِ ، فَقَالَ : " قَالُوا رَجُلٌ رَاوِيَةٌ وَعَلَامَةٌ وَمِطْرَابَةٌ وَضُحْكَةٌ ، وَفِي الذَّمِّ : هِلْبَاجَةٌ جَخَابَةٌ فِقَاقَةٌ ، فَأَدْخَلُوا الْهَاءَ وَهُوَ مُذَكَّرٌ"<sup>(٢)</sup> .

أَمَّا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فَقَدْ وَقَفَ عِنْدَ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : " وَرَجُلٌ نُكْحَةٌ وَرَجُلٌ خُجَاءَةٌ ، فَكَأَنَّ هَذَا الْمُؤَنَّثَ وَصِفٌ لِسِلْعَةٍ أَوْ لَعَيْنٍ أَوْ لِنَفْسٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ..."<sup>(٣)</sup> ، فَأَنْكَرَ تَعْلِيلَهُ وَخَطَأَهُ ، وَعَدَّهُ خُرُوجاً عَنِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَحَجَّتَهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ : " وَلَوْ قُلْنَا أَيْضاً : زَيْدٌ نُكْحَةٌ ، وَنَحْنُ نَرِيدُ : زَيْدٌ نَسَمَةٌ نُكْحَةٌ ، لِلزَّمَانِ أَنْ نَقُولَ : زَيْدٌ قَائِمَةٌ عَلَى مَعْنَى : زَيْدٌ نَسَمَةٌ قَائِمَةٌ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَحَالٌّ"<sup>(٤)</sup> .

وَمِنَ الْمُحَدِّثِينَ<sup>(٥)</sup> مَنْ اتَّبَعَ الْأَقْدَمِينَ فِي أَنَّ الْهَاءَ اللَّازِمَةَ لِنَعْوَتِ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ هِيَ لِلْمَبَالِغَةِ .

(١) الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ ١/ ٢٥٥ ، وَيَنْظُرُ : الْمَزْهَرُ ٢/ ٢٠٦ .

(٢) مَخْتَصَرُ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ٥٠ .

(٣) الْكِتَابُ ٣/ ٢٣٧ .

(٤) الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ ( ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ) ١٤٩ .

(٥) يَنْظُرُ : فِي التَّطْبِيقِ النَّحْوِيِّ وَالصَّرْفِيِّ ٤٥٤ ، وَيَنْظُرُ : التَّنْكِيرُ وَالتَّنَائِيثُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ٢٨٥ .

وكذلك التاء اللازمة لنعوت المؤنث فهي للمبالغة مع التأنيث وليست لمحض التأنيث نحو قولهم : امرأة ملولة وفروقة بمعنى خوافة (١) .

ويرى الدكتور صبحي الصالح أنّ علامات التأنيث ليست ذات فائدة بقوله : " إنّ علامات التأنيث ليست ذات بال حين نرى أنّ الأصل في الأسماء تجردها من هذه العلامات ، حتى صرّح العلماء بأنّ كلّ ما لا يعرف مُذكر هو أم مؤنث فحقّه ان يكون مُذكراً كجبريل وميكال ، يضاف إلى ذلك أنّ الأسماء المذكرة التي فيها ظاهرة التأنيث إنّما توصف منها مسمياتها ويخبر عن ذواتها لا عن أعراسها(٢) " .

وقد أنكر الدكتور مازن مبارك قول الدكتور صبحي الصالح ، وعدّ حكمه على إطلاقه خلافاً للواقع ، إذ لا يمكن الاستغناء عن شيء له دلالة معينة ، ودلالة تلك العلامات ظاهرة في تسميتها في اللّغة العربية ؛ إذ لا يفلت منها اسم ولا صفة ولو قيّد الدكتور صالح حكمه وخصّ علامات التأنيث بالألفاظ التي يجوز فيها التذكير والتأنيث ، لكان مصيباً(٣) .

والحقّ أنّ حكم الدكتور مازن مبارك لا يصحّ إطلاقه أيضاً ؛ لأنّ الألفاظ التي يجوز فيها التذكير والتأنيث لا يستغني بعضها عن علامة التأنيث يقول المبرّد : " التأنيث لغير هذه الحيوانات(٤) إنّما هو تأنيث بعلامة ، فإذا لم تكن العلامة ، فالتذكير أصل"(٥)

وبعد هذا يمكننا القول إنّ التاء ليست مختصة بالتأنيث فحسب ، فلها دلالات متعددة منها الإفراد نحو: تمر وتمرّة ، وشجر وشجرة ، والمبالغة في النوع الذي يوصف به سواء أكان الموصوف مُذكراً أم مؤنثاً ، وسواءً أكان المراد منها المدح أم الذمّ ، نحو : ربّعة وحُجّاة و نَسابة وعلامة .

(١) ينظر: النحو الوافي ٤ / ٥٩١ .

(٢) ينظر: دراسات في فقه اللّغة ٨٩ ، والمذكر والمؤنث ( المبرّد) ١٠٨ .

(٣) ينظر: من مسالك اللّغة في التذكير والتأنيث ، د. مازن مبارك ، (بحث منشور) ٣٤٧ .

(٤) يعني بالحيوانات : المؤنثات الحقيقية .

(٥) المذكر والمؤنث ( المبرّد ) ١٠٨ .

## المبحث التاسع :

### ما جاء من نعوت المؤنث على زنة فُعول

الغالب في كلام العرب أنّ المذكر يأتي بخلاف المؤنث ، فقد يلحق المؤنث بعلامة تميّزه عن المذكر نحو : قائم ، وقائمة ، وقاعد وقاعدة .

إلا أنّ هناك من النعوت ما يستوي فيها المذكر والمؤنث ، ممّا جعل اللغويين يولونها اهتمامهم ، ويجتهدون في تفسيرها وبيان معناها ومن ذلك قولهم : رجلٌ صَبُورٌ ، وامرأة صَبُورٌ ، إذ علل الفراء هذا النوع بقوله : " إنّما أُلقيت من أنثاه الهاء ؛ لأنّه عدلٌ صابر إلى صبور ، فلم يكن له فعل يبنى عليه ، فترك كالمذكر ؛ ألا ترى أنّك لا تجد للصبور فعلاً ، فأن قلت : قد صبر ، فذلك للصابر" (١) .

ومراد الفراء : أنّ صبوراً من قولهم : (امرأة صبور) دلّت على المبالغة وبهذا لم يكن لها فعل تبنى عليه ؛ لأنّها فقدت الصلّة بالفعل بعد أن زادت دلالتها على دلالة الفعل ؛ إذ إنّ الوصف المشتق من الفعل لا بدّ أن تكون دلالاته مساوية لدلالة فعله ؛ لهذا لم يؤنث .

أمّا المفضّل بن سلمة فقد ردّ كلام الفراء ولكن بتغيير يسير في الألفاظ فقال : " لم يدخلوا الهاء ؛ لأنّه عدل عن جهته إذ كان يجب أن تكون صابرة وشاكرة ، فلمّا عدل من فاعل إلى فعول أسقطوا الهاء" (٢) .

(١) المذكر والمؤنث (الفراء) ٥٦ .  
(٢) مختصر المذكر والمؤنث ٤٨ .

وقد زاد ابن الأنباري كلام الفراء وضوحاً بقوله : " إثمًا لم تدخلها هاء التانيث ؛ لأنها<sup>(١)</sup> لم تُبن على الفعل وذلك أنّ فاعلاً مبنيّ على (فَعَلَ) ومُفَعِّلٌ مبنيّ على (أَفَعَلَ) ، وفعيلاً مبنيّ على (فَعُلَ) وفعيلاً مبنيّ على (فَعِلَ) كقولك : قام فهو قائم واحسن فهو مُحسن وظرفٌ فهو ظريف وفهم فهو فهم وحذر فهو حذرٌ ؛ فلما لم يكن لفعول فعلٌ تدخله تاء التانيث يبني عليه ، كقولك قامت تقومُ ، وأحسنت تحسُن وظرفت تظرفُ وفهمت تفهمُ ، لزمه التذكير لهذا المعنى"<sup>(٢)</sup>.

وأوجز ابن فارس في التعليل فقال : " تقول : امرأةٌ عجولٌ ، وولودٌ ، وودودٌ ، وشكورٌ ، وصبورٌ ، وغفورٌ ؛ إذا أرادوا المبالغة في الفعل ..."<sup>(٣)</sup> .

فعلّة سقوط الهاء عنده ، هي خروج الوصف عمّا دلّ عليه الفعل ، وهذا الذي أراده الفراء.

ويرى الرضي أنّ علّة سقوط التاء من هذه النعوت لدلالة الموصوف عليها وهذا واضح من قوله : " وهذه التاء أكثرها غير لازم ، والأولى أنّ التاء في حلوبة وركوبة ورحولة ، وكلّ فعولة بمعنى مفعول هكذا ، لأنها لا يذكر معها الموصوف البتة ، كما قد يذكر مع مفعوله بمعنى فاعلة ، نحو : امرأةٌ شكور ، وصبور ، وكلّ ما لحقته التاء في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث "<sup>(٤)</sup>.

(١) يعني : الصّفة.

(٢) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤٨٦ .

(٣) المذكر والمؤنث (ابن فارس) ٥٢ .

(٤) شرح الكافية ٣ / ٣٢٩ .

والأولى ما ذهب إليه الرضيّ ؛ إذ إنّ ذكر الموصوف ، في قولهم :  
امرأة صبور ، قد أغناهم عن ذكر التاء ، لا سيما وأنّ الموصوف مؤنّث  
حقيقيّ حاملٌ لعلامة التأنيث ، فلم يبق لهم حاجةٌ في ذكر التاء ، وتأنيث  
الوصف .

وأما قول العرب للمرأة : (عدوة الله) فقد وجّه سيبويه ثبوت الهاء بقوله :  
" شبّهوه بصديقٍ وصديقةٍ ، كما وافقه حيث قالوا للجميع : عدوٌّ وصديقٌ  
فأجراه مجرى ضده " (١) .

فقد بنى سيبويه تأنيث (عدوة) تشبيهاً بصديقٍ وصديقةٍ ؛ لأنّ الشيء  
عند العرب يبنى على ضده (٢) .

ويرى الفراء (٣) أنّ علّة ثبوت الهاء في قولهم : (عدوة الله) ؛ لأنّهم  
وجّهوها إلى الأسماء ، أمّا الذين طرحوا منها الهاء فقد ذهبوا بها إلى النعت  
وقد مضوا على القياس .

أمّا ابن الأنباريّ (٤) فقد تابع الفراء وعدّ الذين تركوا الهاء وقالوا :  
(عدوّ الله) ، أنّهم أخرجوه على القياس ؛ لأنّه بمنزلة قولهم : فلانةٌ صبورٌ ،  
أمّا الذين قالوا للمرأة : (عدوة الله) فقد فسره ابن الأنباريّ بأمرين (٥) :

الأوّل : لمّا اجتمعت واوان ، والواو إلى الخفاء ما هي زيدت الهاء  
ليتبيّن أنّهما واوان .

(١) الكتاب ٦٣٨/٣ ، ينظر : أدب الكاتب ١٩٩ ، والمزهر ٢/٢١٦ ، همع الهوامع ٦/٦٣ .  
(٢) ينظر : لسان العرب (عدا) ٣٦ / ١٥ .  
(٣) ينظر : المذكّر والمؤنّث (الفراء) ٥٦ .  
(٤) ينظر : المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٤٩٠ .  
(٥) ينظر : المصدر نفسه ٥٦ / ٢ .

والثاني : أنهم جعلوا عدوة اسماً ، فأدخلوا فيها الهاء ؛ كما قالوا :  
الذبيحة والرَّمِيَّة.

ويبدو أنّ ما ذهب إليه ابن الأنباري في أنهم أثبتوا الهاء كي يتبين أمر  
الواوين ، لا يمكن الركون إليه ؛ إذ إنّهما ظاهران في النطق، بلا هاء.

وأما الأمر الثاني من أنهم أثبتوا الهاء ؛ فلأنّهم جعلوه اسماً، أو لعلّ  
من أثبت الهاء قصد تأكيد التأنيث وإزالة اللبس والشكّ عن السّامع .

ومن المتأخرين الذين غلبوا التذكير على التأنيث ابن مالك (١) ،  
والرضي (٢) ، وابن هشام الذي عدّ قولهم : " (امرأة عدوة) شاذّاً بقوله :  
" وأما امرأة عدوة ' فشاذّ محمول على صديقة ولو كان فعول بمعنى مفعول  
لحقته التاء نحو: جمل ركوب ، وناقاة ركوبة" (٣) ، وهذا مذهب سيبويه (٤) .

ومن المحدثين (٥) من تابع الأقدمين وعدّ تأنيث (عدوة) قليلاً مقصوراً  
على السّماع .

إلا أنّ المجمع العلمي (٦) للغة العربيّة في القاهرة قد أصدر حكماً عام  
١٩٦٩ جوّز فيه دخول التاء في (فعول) ؛ لأنّ صيغة المبالغة كاسم الفاعل  
يمكن أن تتحول إلى صفة مشبهة ، ونلمح فيها صيغة المبالغة، فأجازوا  
دخول التاء على صيغ المبالغة جرياً على قاعدة دخول التاء في اسم  
الفاعل.

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/٣٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ٣/٣٣٢ .

(٣) أوضح المسالك ٤/٢٨٧ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٦٣١ .

(٥) ينظر: النحو الوافي ٤/٥٩٢ .

(٦) ينظر: النحو الوافي (الهامش) ٤/٥٩٢ ، وينظر: التأنيث في العربيّة ٣٤٦ .

والأولى التذكير ؛ إذ إنه بمنزلة : فلانة صبور ، والقرآن جاء بها من دون هاء نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا ﴾ [ مريم : ٢٨ ] .

ومن نعوت المؤنثة على زنة ( فعول ) ، بمعنى : ( مفعول ) ، ما تلحقه الهاء نحو: ركوبة ورضوعة وحلوبة فأثبتوا الهاء في أنثاه لأنها مصروفة عن جهتها فهي بمعنى مركوبة ومرضوعة ومحلوبة .

يقول الفراء: " ألا ترى أنَّ قولهم : ما عندي حلوبة ولا جزورة ، تجد معناها ما عندي شاة تُحلب ولا تُجزرُ ، وأنَّ قولهم : صَبُورٌ وشَكُورٌ معناه : هو الذي يصبرُ ويشكرُ ، فكرهوا أن يدخلوا الهاء ، فيما له الفعل وفيما ليس له الفعل ففرقوا بالهاء بينهما" (١) .

فمن أثبت الهاء في هذه النعوت أراد أن يفرقها عن غيرها من النعوت التي لها الفعل أي : الفاعلة .

وهذا ما أراده السجستاني بقوله : " يقولون : عَجُورٌ وولودٌ ، وودودٌ للمرأة ، وإذا كانت مفعولاً بها ألحقوا الهاء ليفصلوا بينهما مثل : الرُّكُوبَةُ والحلُوبَةُ ، والقنُوبَةُ ، لأنَّها تُركب وتُقْتَب ، وتحلب ، والأكولة كذلك " (٢) .

ومن شواهدهم من السَّماع على ما لحقته الهاء من هذا النوع من النعوت ، قول الفراء: " سمعتُ العربَ تقولُ هذه رضوعَةُ الفَصِيلِ ، إذا كانتُ ظنراً له " (٣) .

وقد علل ابن الأنباري دخول الهاء على هذا النوع بقولين :

- 
- (١) المذكَر والمؤنث (الفراء) ٥٦ .  
(٢) المذكَر والمؤنث (السجستاني) ٧٨ .  
(٣) المذكَر والمؤنث (الفراء) ٥٦ ، ينظر : المذكَر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤٨٧



الأول : وهو تعليل الفرء ، إذ قال : " إذا كانت فعول بتأويل مفعولة دخلته الهاء ليفرقوا بين ماله الفعل ، وما الفعل واقع عليه من ذلك قولهم : حلوبة لما يُحتلب" (١) .

والثاني: هو تفسير لقول الفرء فقال : " إذا كان بتأويل مفعول أدخلوا فيه الهاء فرقاً بين الفاعل ، والمفعول" (٢) .

ويرى أبو علي الفارسي أنّ الهاء في مثل هذه النعوت جيء بها للواحدة والجماعة فقال : " وقالوا : حلوبة ، للواحدة ممّا تُحلب ، وقالوا للجمع حلوب ، ويقال للجماعة : الحلوبة أيضاً" (٣) .

ويستدل أبو علي على قوله هذا ، بما رواه عن أبي عبيد من قوله : "سمعتُ أبا عبيدة يقول : الحلوبة يقال : للواحدة والجماعة ، والحلوب لا يقال إلا للجماعة ، ومثل ذلك : قنوبة وركوبة" (٤) .

وقد نظر ابن يعيش في هذه المسألة إلا أنّه لم يأت بشيء جديد بل ظل يدور في فلك الأقدمين مردداً ومفسّراً لقولهم فقال : " قالوا : حمولة وقنوبة وركوبة ، يريدون أنّها ممّا يُحمل عليها وتُقْتَب وتُرْكَب ، فهي متخذة لذلك ، وإن لم يقع بها الفعل فهي كالذبيحة والنطيحة في أنّها معدّة لذلك ، وقال أبو الحسن إنّما قالوا حمولة حيث أرادوا التكثير كما قالوا : نسابة وراوية ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة فاعرفه" (٥) .

(١) المذكّر والمؤنّث ٤٨٦ ، ينظر: المذكّر والمؤنّث (الفرء) ٥٦ .

(٢) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٥١٢ .

(٣) التكملة ٣٦٨ .

(٤) التكملة ٣٦٨ ، وينظر: المخصص ١٠١ / ١٦ .

(٥) شرح المفصل ١٠٠ / ٥ .

فالهاء عند ابن يعيش إذا اتصلت بـ (فَعُول) ، تعني ممّا يقع عليه الفعل نحو : القُتُوبَة والرُّكُوبَة ، فهي ما يُقْتَب ويُركب ، وقد يراد منها التكثير على إرادة الجماعة نحو : حُمُولَة .

ومذهب الرضي<sup>(١)</sup> أنّ التّاء في نحو : رُكُوب ، ورُكُوبَة ، وحُلُوب وحُلُوبَة ، وقُتُوب وقُتُوبَة ، هي للدلالة على الجمع ، وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها ، وهي على فاعل أو فعول .

ويرى أنّ التّاء في حُلُوبَة ورُكُوبَة ، كالتّاء في الفطيمة والذبيحة ، فهي غير لازمة إلا بما جاء على فعولة بمعنى مفعول ؛ لأنّها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور<sup>(٢)</sup> .

فالتّاء عند الرضي لها معنيان :

الأوّل : للدلالة على الجمع وهي خاصّة بالصفات التي لم تذكر موصوفاتها سواء أكانت على زنة الفاعل ، أو المفعول .

والثاني : أنّها أمانة وعلامة لنقل الصفة إلى الاسمية كما في النّطيحة والذّبيحة فهي بمعنى المنطوحة ، والمذبوحة<sup>(٣)</sup> .

ويرى بعض المحدثين<sup>(٤)</sup> أنّ (فَعُول) ، إن كان بمعنى مفعولاً ، جاز تأنيثه بالتّاء الفارقة ، وعدم تأنيثه بها ، نحو : قطار ركوب أو ركوبة وسيارة

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/ ٣٢٦ .

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣/ ٣٢٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ٣/ ٣٢٩ .

(٤) ينظر: النحو الوافي ٤/ ٥٩٣ .

ركوب أو ركوبة ، بمعنى مركوبٌ ومركوبةٌ فيهما ، ونحو فاكهة أكل  
وأكولة، وبقرة حلوب أو حلوبة ، بمعنى مأكولة ومحلوبة.

ويبدو أنّ وصف المؤنث إذا كان على زنة فعول فتأنيثه أجود ، نحو:  
حلوبة ؛ إذ إنّ نزع الهاء منه يدلّ على المبالغة ، ولا يدلّ على معنى من  
يقع عليه الفعل.

قال ابن سيده " ناقةٌ حلوبةٌ ، وحلوبٌ التي تُحلبُ، والهاءُ أكثرُ لأنّها  
بمعنى مفعولة ، فهي كقنوبة وركوبة، قال ثعلبٌ ، ناقةٌ حلوبةٌ ، محلوبةٌ"<sup>(١)</sup>.

---

(١) المحكم (حلب) ٣ / ٣٥٤ .

## الفصل الخامس :

### الشعر

#### توطئة : الشعر وأهميته في الاستشهاد

كان كلام العرب مِداد اللغويين والنحويين ، ومعتمدتهم الذي اتكلوا عليه في استنباط القواعد والاحتجاج به ، فكان مدار قواعدهم وأساسهم الذي بنوا عليه بنيانهم ، من خلال استقرائه والقياس عليه ، سواء أكان شعراً أم حكمةً أم أمثالاً .

إلا أن الشعر نال الحظّ الأوفر والنصيب الأوفى من بين ذلك كلّه فكانت " الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربيّ هي الاعتماد الأساس على الشعر، إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسة النحاة والمتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد "(١) ، ولم يكن يسبقه في هذه الميزة والسّجية إلا كتاب الله ؛ لتماسكه ومواكبته أحداث الزمان(٢) ، وظلّ الشعر موضع اهتمام العرب وتقديرهم ، والمعبر عن موقف القبيلة في سيادتها وعلاقتها مع القبائل الأخرى ، وسجلّها الحافظ لميراثها وتاريخها وأيامها ، وعلمها الذي لم يكن لها علم غيره(٣) .

فكان حقاً " ديوانهم وحافظ مآثرهم ومقيّد أحسابهم "(٤) ، فإذا تعاجم عليهم شيء من القرآن الكريم رجعوا إليه والتمسوا ذلك منه(٥) .

إلا أن علماء اللّغة والنحو كانوا يترددون في قبول الشعر وحدّه وينظرون إليه برؤية وشكّ ، مالم يتأكدوا من صحّة نسبته إلى قائله ويتحققوا من فصاحة قائله ، وصدق روايته ، وعلّة ذلك : إن الشعر موطن ضرورة ،

(١) الاستشهاد في اللّغة ١١٥ .

(٢) ينظر: نشأة النحو ١٣٥ .

(٣) ينظر: من المصادر الأدبية اللغوية ١٢ .

(٤) الصاحبى في فقه اللّغة ٤٣ .

(٥) ينظر: تفسير الكشّاف / المقدمة ٥٦ .

تجيز للشاعر مخالفة ما ورد من أصول اللّغة وقوانين والنحو<sup>(١)</sup> ، حتى صارت للغة خصوصية فنيّة يترتب عليها خصوصية في التركيب اللغوي<sup>(٢)</sup>.

وكثيراً ما كان الشاعر يهتم بموسيقى الشعر وقافيته غير آبه بنظام اللّغة دون أن يشعر بذلك أحياناً<sup>(٣)</sup> ، " فيخلق في سماء من الخيال ، وينشد الحرية من تلك القيود ، كلّما سنحت له الفرص فهو في أثناء نظمه لا يكاد يفكر في قيود التعابير إلا بقدر ما تخدم تلك التعابير أغراضه الفنيّة وبقدر ما تعين على الفهم والإفهام "<sup>(٤)</sup> .

ولهذا وضع النحاة شروطاً وأسساً لا يمكن تجاوزها في قبول الشعر أو دفعه ، وأهمها أن يكون من يحتجّ بشعره من البُداة الذين رقّ طبعهم وسلمت ألسنتهم من اللحن ، وأن يكون من الذين تطبّعوا على قول الشعر لا من المتصنعين ، آخذين بعين الاعتبار العصر الذي عاشه الشاعر ، وإن كان من المجيدين<sup>(٥)</sup>.

لذلك فقد صنّفوا الشعراء أصنافاً أربعة : " جاهليين لم يدركوا الاسلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والاسلام ، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئاً "<sup>(٦)</sup> ، والرابعة : المحدثون ، "وهم من بعدهم إلى زماننا"<sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو ١٥٨ .

(٢) ينظر: اللّغة الشعريّة عند النحاة ٢١ .

(٣) ينظر: فصول في فقه ١٦٥ .

(٤) من أسرار اللّغة ٢٨٦ .

(٥) ينظر: الاستشهاد باللّغة ٢٨ .

(٦) العمدة ١١٣/١ ، ينظر: في أصول النحو ١٩ ، والمزهر ٤٨٩/٢ .

(٧) الخزانة ٥/١ .

وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين اجماعاً من غير تفریق، ومذهب البغداديّ صحّة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة ، وإن كان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي اسحاق (ت ١١٧هـ) والحسن البصري (ت ١١٠هـ) وعبدالله بن شبرمة يلخّنون الفرزدق (ت ١١٠هـ) والكميت وذا الرمة (ت ١١٧هـ) وأضربهم ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنّهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب (١) .

قال ابن رشيق القيروانيّ " كلّ قديم من الشعراء فهو محدّث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله ، وكان أبو عمر بن العلاء يقول : لقد أحسن هذا المولّد حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته ، وسئل عن المولدين فقال: ما كان من حسنٍ ، فقد سُبِقوا إليه ، وما كان من قبيحٍ ، فهو عندهم ، ليس النمط واحداً ، نرى قطعة الديباج وقطعة مسيح وقطعة نطع ... " (٢) .

أمّا ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) فيقول : " لم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمنٍ دون زمنٍ ، ولا خصّ به قوم دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كلّ دهر ، وجعل كلّ قديم حديثاً في عصره فقد كان جرير والفرزدق والأخطل ، وأمثالهم يعدّون محدثين ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : لقد كثّر هذا المولّد وحسّن حتى لقد هممت بروايته ، ثمّ صار هؤلاء قدماتنا عندنا يبعد العهد منهم وكذلك يكون من بعدهم لمن بعدنا" (٣) .

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو ١٠٦ .

(٢) العمدة ٩٠/١ ، وينظر: الخزانة ٦/١ .

(٣) الشعر والشعراء ٦٣/١ ، ينظر: العمدة ٩١/١ ، والمزهر ٤٨٨/٢ .

أمّا شعراء الطبقة الرابعة فلم يُستشهد بشعرهم ، ومذهب السيوطي  
والبغداديّ أنّه لا يستشهد بكلامهم مطلقاً<sup>(١)</sup> .

وقد جوّز بعضهم التمثيل بكلام من يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة  
كبشار بن برد ، وأبي نؤاس ، وكان أبو عمرو الشيبانيّ يقول في شعر أبي  
نؤاس : " لولا أنّه أفسد شعره بما وضع فيه من الأقدار لاحتججنا به"<sup>(٢)</sup> .

لذا كان الزمخشريّ يجيز الاستشهاد بشعر أبي تمام وهو من المحدثين  
فيقول " وهو وإن كان من المحدثين الذين لا يستشهد بشعره في اللّغة فهو  
من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول  
العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"<sup>(٣)</sup> .

أمّا الكوفيون فكان الشعر العربيّ جاهليّه وإسلامه ومُحدثه مصدراً من  
مصادرهم وأساساً بنوا عليه كثيراً من أصولهم<sup>(٤)</sup> .

وآخر من يحتجّ بشعره هو إبراهيم بن هرمة (ت ١٥٤هـ) وهو آخر  
الحجج عند الأصمعيّ.

(١) ينظر: الخزانة ٦/١ ، والاقتراح ١٤٤ .

(٢) البداية والنهاية ٥١٨/١٠ .

(٣) الكشّاف ٢٠٨/١ ، والاقتراح ١٤٦ .

(٤) ينظر: مدرسة الكوفة ٣٣٣ .

## المبحث الأول :

### أثر اللهجات في الشعر

#### اللهجة لغة :

جاء في القاموس : " لهجَ به كَفَرِح : أُغْرِي بِهِ ، فَثَابَرَ عَلَيْهِ ، وَأَهَجَ زَيْدٌ : إِذَا لَهَجَتْ فِصَالُهُ بَرِضَاعِ أُمَّهَاتِهَا ، وَاللَّهْجَةُ ، وَيُحَرِّكُ : اللِّسَانُ " (١) .

وفي لسان العرب " واللَّهْجَةُ اللِّسَانُ وَقَدْ يُحَرِّكُ ، وَفِي الْحَدِيثِ : مَا مِنْ ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : أَصْدَقُ لَهْجَةٍ مِنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ اللَّهْجَةُ اللِّسَانُ ، وَلَهَجْتُ الْقَوْمَ تَلْهِجًا : إِذَا لَهَيْتَهُمْ وَسَلَفْتَهُمْ " (٢) .

#### اللهجة اصطلاحاً :

اللهجة عند القدماء : هي اللّغة ، كما ورد في تاج العروس : " واللهجة : لغته التي جُبِلَ عَلَيْهَا وَاعْتَادَهَا ، وَنَشَأَ عَلَيْهَا " (٣) .

أمّا عند المحدثين فهي " مجموعة من الصفات اللغويّة التي تنتمي إلى بيئة خاصّة ويشترك في هذه المجموعة جميع أفراد هذه البيئة ، وبيئة اللهجة جزء من بيئة أوسع وأشمل ، تضمّ عدّة لهجات لكلّ منها خصائص ولكنّها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغويّة تساعد على اتصال أفراد تلك البيئة " (٤) .

(١) القاموس المحيط (لهج) ٢٠٤ .

(٢) لسان العرب (لهج) ٣٥٩ / ٢ .

(٣) تاج العروس (لهج) ١٩٣ / ٦ .

(٤) في اللهجات العربيّة ١٥ ، وينظر: لهجة تميم واثراها ٢٩ ، ولهجة قبيلة أسد ٣١ .



ولعلّ ما حفلت به كتب التذكير والتأنيث من شواهد الشعر يعدّ صورة واضحة عكست تلك الظواهر اللهجية المختلفة التي مثلت لهجات قبائل وفئات متعددة انتمى لها أصحاب تلك الشواهد أو تأثر بها نتيجة اختلاط تلك القبائل وتجاورها ، ومن تلك الظواهر :

### تذكير الرياح وتأنيثها

اتفق اللغويون على تأنيث الرياح ، فالفرّاء يرى أنّها كلّها إناث<sup>(١)</sup> ، وكذلك ابن التستري<sup>(٢)</sup> يرى أنّ الرياح وجميع أسمائها مؤنّثة نحو : شممت منه ريحاً طيبة ، فإنّ ذكرها الشاعر ، فإنّما يذهب بها إلى النشر .  
وكذلك ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> ذهب إلى أنّ الرياح مؤنّثة ، أمّا إذا قصد به النشر فمذكّر ، وإلى هذا ذهب ابن جنّي<sup>(٤)</sup> ، وأبو البركات ابن الأنباري ، بقوله : " الرِّيحُ وأسمؤها مؤنّثة ، قال تعالى : ﴿وَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [الأنبياء ٨١] ، ثمّ قال الشاعر :

عَجِبْتُ مِنَ السَّارِينَ وَالرِّيحِ قَرَّةً إِلَى ضَوْءِ نَارٍ بَيْنَ فَرْدَةٍ وَالرَّحَى<sup>(٥)</sup>

ومن شواهد الشعر على تذكير الرياح ، قول الفرّاء : " أنشدني

بعض بني أسد :

كَمْ مِنْ جِرَابٍ عَظِيمٍ جُنَّتَ تَحْمِلُهُ وَدُهْنَةٌ رِيحُهَا يَغْطِي عَلَى النَّقْلِ

(١) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( الفرّاء ) ٨٦ .

(٢) المذكّر والمؤنّث (ابن التستري) ٧٨ .

(٣) ينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٢١٤ .

(٤) ينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن جنّي) ٦٩ .

(٥) البلغة : ٦٨ ، وينظر : ديوان الراعي النميري ١

قال : أنشدنيهِ عدّة من بني أسد كلهم يقول : يغطي ، فيذكرونه ،  
وكأنهم اجترأوا على ذلك ، إذ كانت الريح ليس فيها هاء ، وربما ذهب  
بالريح إلى الأريج والنشر" (١) .

يتضح من كلام الفرّاء أنّ تذكير الريح لغة عند أكثر بني أسد ،  
ولعلهم ذهبوا إلى أن معنى الريح هو الأريج والنشر، وهذا ما أكّده ابن  
الأنباريّ بقوله : "يذكرونه على معنى النشر" (٢)، وقد علل ابن الأنباريّ (٣)  
وجهاً آخر في تذكير الرياح ، وهو خلوها من علامة التأنيث.

وهذا ما ذهب إليه بعض المحدثين مؤكّداً أنّ التذكير لغة لبعض بني  
أسد معتمداً على ما رواه الفرّاء عن بعض بني أسد (٤) .

ومما تقدم يتبيّن أنّ اللغويين متفقون على تأنيث الرياح ، أمّا التذكير  
فهو لغة لبعض بني أسد كما رواه الفرّاء وتابعه اللغويون من بعده ، واللغة  
الفصحى هي التأنيث، كما قال تعالى : ﴿وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾  
[الأنبياء: ٨١] .

(١) المذكّر والمؤنّث (الفرّاء) ٨٦ ، وينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٢١٤ ، ولم أقف  
على نسبة الشاهد لغير بني أسد .

(٢) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٢١٥ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢١٤ .

(٤) ينظر: لهجة قبيلة أسد ١٦٤ ، و المذكّر والمؤنّث ( الفرّاء ) ٨٦ .

## تذكير الزوج وتأنيته

الزوج اسم يشترك فيه الرجل والمرأة ، فهو يقع على المذكر والمؤنث ، والتذكير لغة أهل الحجاز ، أما التأنيث فهو لغة أهل نجد (١) ، فيقولون : " فلانة زوجة فلان ، وقد صار أهل الحرمين يتكلمون بها ، فيقولون : هذه زوجتك " (٢) .

قال الفراء : " الزوجُ يقع على الرجل والمرأة ، هذا قول أهل الحجاز ، وأهل نجد يقولون : زوجة ، وهو أكثر من زوج ، والأول أفصح عند العلماء " (٣) ؛ لأنّ القرآن ورد به .

يتضح من قول الفراء أنّ لغة التذكير - وإن كانت هي اللغة الأفصح عند العلماء - إلا أنّ لغة التأنيث هي الأكثر شيوعاً وشهرة عند عمّة العرب ، وقد جاء القرآن الكريم بلغة أهل الحجاز ، قال تعالى : ﴿ أُمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] أي : زوجتك ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب : ٥٩] ، فالأزواج في الآية الكريمة ، هي جمع لمن قال : زوج ، وهي لغة من ذكر وهم أهل الحجاز ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الزمر : ٦] ، فهذا على لغة أهل الحجاز ، فقال : زوجها ، ولم يقل : زوجتها .

قال ابن جنّي : " قال أبو حاتم (٤) : كان الأصمعيّ ينكر زوجة ، ويقول : إنّما هي زوج ، ويحتجُّ بقول الله تعالى : ﴿ أُمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] قال : فأنشدته قول ذي الرمة :

أدو زَوْجَةً فِي الْمِصْرِ أَمْ دُوْ خُصُومَةٍ أَرَاكَ بِالْبَصْرَةِ الْعَامِ ثَاوِيَا

(١) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٩٧ .

(٢) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٨١ .

(٣) المذكر والمؤنث (لفراء) ٨٥ ، المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٠٤/١ .

(٤) لم اقف عليه ، ينظر : المذكر والمؤنث ( السجستاني ) ٦٢ ، ١٦٥ .

فقال : ذو الرّمة طالما أكل الملح ، والبقل في حوانيت البقالين ، قال : وقد قرأنا عليه من قبل لأفصح الناس فلم ينكره :

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ زَوْجَتِي وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وقال آخر :

مِنْ مَنزِلِي قَدْ أَخْرَجْتَنِي زَوْجَتِي تَهْرُ فِي وَجْهِ هَرِيرِ الْكَلْبَةِ<sup>(١)</sup>

وإنكار الأصمعيّ تأنيث الزوجة بحجّة إنّ القرآن الكريم جاء بالتذكير ، ولم يأت بالتأنيث ، ليس دليلاً كافياً ؛ إذ إنّ القرآن الكريم لم يستوعب كلّ اللهجات العربية فهو ليس معجماً لغويّاً نلتمس منه جميع الألفاظ بمختلف استعمالاتها ، وهذا ما أشار إليه أحد المحدثين<sup>(٢)</sup> ، وعدّه من باب القياس الخاطئ شاع عند بني تميم ثمّ انتقل إلى أهل نجد ، فصار أهل الحرمين يتكلمون به .

ومن المحدثين من يرى أنّ زوجاً من أصل غير ساميّ فهي من الكلمة اليونانيّة zeugos التي دخلت الأرامية أوّل الأمر فكانت بصيغة تنتهي لا بالنهاية اليونانيّة ، بل بالنهاية الأراميّة ، وهي الفتحة الطويلة ، لذا فالصيغة الأراميّة – زوجاً – تكونت إلى جانب الصّيغة غير المنتهية بأداة التعريف زوج ، ثمّ انتقلت هذه الكلمة إلى العربية واتخذت فيها المعنى المقابل لمعنى كلمة بعل ...<sup>(٣)</sup> .

وقد فسّر ظهور صيغة زوجة بأمرين<sup>(٤)</sup> :

(١) الخصائص ٢٩٥/٣ ، البيت الاول ، ينظر: ديوان ذي الرّمة ٢٨٩ ، والبيت الثاني لعبدة بن الطبيب ، ينظر : شرح اختيارات المفضل ٧٠١ ، وشعرعبدة بن الطبيب ٥٠ ، والبيت الثالث قائله مجهول ، ينظر : مجالس العلماء ١٩٦ ، والمخصص ٢٤ / ١٧

(٢) ينظر: لغة تميم ٤٢٧

(٣) علم اللّغة ٢١٤ .

(٤) ينظر: علم اللّغة ٢١٤

الأول : إنّ الصّيغة العاميّة ، أي : زوجة ، هي امتداد للصّيغة الأراميّة زوجاً .

والثاني : إنّ العرب هم الذين أنثوا كلمة زوج ، فقالوا : زوجة ؛ للتمييز بين المذكر والمؤنث .

وهذا ما يميل إليه الباحث ؛ إذ إنّ العرب أنثوا ألفاظاً أخرى تقع على المذكر والمؤنث لغرض تأكيد المؤنث وتمييزه عن المذكر ، نحو قولهم : فرسة وعجوزة ، وهذا ما أكده الفراء في تفسيره ظاهرة التأنيث في هذه الألفاظ بقوله : "سمعت العرب تقول : فرسةً وعجوزةً ، قال الشاعر :

وَقَدْ زَعَمَ النَّسْوَانُ أَنِّي عَجُوزَةٌ      مُشَنَّبَةٌ الْأُودَاجِ أَوْ شَارِفٌ خَصِي

وذلك منهم إرادة تأكيد المؤنث ، وإذهاب الشك عن سامعه" (١).

---

(١) المذكر والمؤنث (الفراء) ٧٨ ، والبيت قائله مجهول ، ينظر: المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤٥١ .

## تذكير العلباء وتأنيثه

اختلف اللغويون في تذكيره وتأنيثه ، فالفرّاء يرى أنّه يذكّر ويؤنّث إلا أنّ تأنيثه قليل<sup>(١)</sup> ، والمبرد يرى أنّه لا يكون إلا مذكراً وحجّته في ذلك: " أنّه ما كان على هذا الوزن ، فهو ملحق بـ (سرداح ) و(سربال ) وبدلّك على ذلك قولهم : درحاية ، فتظهر الياء ، فلولا الهاء لصارت الياء همزة كياء رداء وكساء ، فإن كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو فهي كالياء والواو لو ظهرت ، وما لا يؤنّث به أبداً...أن كلّ ما كان من هذا الوزن مكسور الأوّل أو مضمومة ، فهو بناء لا يكون للتأنيث أبداً... " (٢) .

ويرى المفضل بن سلمة أنّه يذكّر ويؤنّث<sup>(٣)</sup> ، وابن الأنباريّ يرى أنّه مذكّر<sup>(٤)</sup> ، لكنّ ابن جنّي استدلّ على تأنيثه بقوله : " كلّ اسم رأيت في اخره همزة زائدة بعد ألف ، لم يجر دخول هاء التأنيث عليه ، ولم يكن على وزن فعلاء نحو : جرباء وعلباء ، أو فعلاء ، نحو : قوباء ، وحُشناء ، فأقضي بأنّ همزته للتأنيث " (٥) ، فلو لم تكن الهمزة للتأنيث لجاز دخول هاء التأنيث عليها .

وعند ابن سيده<sup>(٦)</sup> أنّه مذكّر فهو يعني : العُقب .

وهذا ما يميل إليه الباحث ؛ إذ إنّ همزته ليست للتأنيث وإنّما هي بدل من الياء ، قال ابن الأنباريّ : " وعلباء وجرباء يجريان ، لأنّ الهمزة التي

(١) ينظر: المذكّر والمؤنّث (الفرّاء) ٦٧ .

(٢) المذكّر والمؤنّث (المبرد) ٩٣ .

(٣) ينظر: مختصر المذكّر والمؤنّث ٥٢ .

(٤) ينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٣٠٤ .

(٥) المذكّر والمؤنّث (ابن جنّي) ٥٢ .

(٦) ينظر: المحكم (علب) ١٦٥/٢ .

فِيهِمَا مَبْدَلَةٌ مِنْ يَاءِ الْإِلْحَاقِ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا عِلْبَايَ وَجِرْبَايَ ، فَأَبْدَلُوا مِنْ  
الْيَاءِ هَمْزَةً لِلْعَلَّةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي الْقَضَاءِ وَالِدَعَاءِ... «(١).

وَمِنْ شَوَاهِدِ الْفَرَّاءِ (٢) ، لِبَعْضِ بَنِي أَسَدٍ :

حَجَامُهَا بِشَرَطِهَا عَنِيفُ

بِالْقَرْحِ مِنْ عِلْبَائِهَا قُرُوفُ

يَخْدُرُ مِنْهُ اللَّيْتُ وَالصَّلِيفُ

وَيَبْدُو أَنَّ التَّأْنِيثَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْعَصْبَةِ وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ  
الْفَرَّاءُ (٣) وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (٤).

(١) المذكَرُ وَالْمَوْئَنُثُ (ابن الأنباري) ١٧٨.

(٢) يَنْظُرُ: المذكَرُ وَالْمَوْئَنُثُ (الفرَّاء) ٦٧ .

(٣) يَنْظُرُ: المذكَرُ وَالْمَوْئَنُثُ (الفرَّاء) ٦٧ .

(٤) المذكَرُ وَالْمَوْئَنُثُ (ابن الأنباري) ٣٠٤.

## تذكير العُنُق وتأنيثه

من الألفاظ التي روى اللغويون أنها تذكر وتؤنث هو العنق ، فالخليل<sup>(١)</sup> يرى أنه مذكر وقد يؤنث ، والفراء<sup>(٢)</sup> يرى أنه مؤنث عند الحجازيين مذكر عند غيرهم .

وقيل : إن الأصمعي يرى أن العُنُق مذكر ولا يعرف التأنيث فيه<sup>(٣)</sup>.

وزعم أبو زيد<sup>(٤)</sup> أنه يذكر ويؤنث ، لكن السجستاني غلب التذكير على التأنيث ؛ بحجة أنه يقال للعُنُق هو الهادي ، والتليل ، والشرع<sup>(٥)</sup> .

وقال ابن دريد : "يقال : عُنُقٌ وَعُنُقٌ ، فمن قال : عُنُقٌ ذَكَرَ ، ومن قال : عُنُقٌ ، أنت..."<sup>(٦)</sup> ، ويبدو أن الحجة في ذلك هي السماع<sup>(٧)</sup> .

ومنهم من يرى أنه مؤنث وحجته في ذلك قولهم : عنق هُنْعاء وعنق سَطْعاء<sup>(٨)</sup> .

ومن شواهد الفراء<sup>(٩)</sup> على تذكير العُنُق على غير لغة الحجازيين قول أبي النجم العجلي :

فِي سَرَطِمِ هَادٍ وَعُنُقِ عَرَطَلٍ<sup>(١٠)</sup>

- 
- (١) ينظر : العين : (عنق) ٣٥٨/١  
(٢) ينظر : المذكر والمؤنث (الفراء) ٦٤ ، والمذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٢٢٩  
(٣) ينظر : المذكر والمؤنث (السجستاني) ١١١ ، والتكملة ٤٠٢ .  
(٤) ينظر : المذكر والمؤنث (السجستاني) ١١١ ، والمذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٢٩٢ .  
(٥) ينظر : المذكر والمؤنث (السجستاني) ١١٢ .  
(٦) جمهرة اللُّغة (عنق) ٩٤٢/٢ . وينظر : لسان العرب (عنق) ٢٧١/١٠  
(٧) ينظر : المخصص ١١٧-١٢ .  
(٨) ينظر : لسان العرب (عنق) ٢٧١/١٠ ، وتاج العروس (عنق) ٢٠٩/٢٦ .  
(٩) ينظر : المذكر والمؤنث (الفراء) ٦٤ .  
(١٠) ينظر ديوانه ٣٥٧ ، برواية : وكاهل ضخم ، بدلا : من شرطم هاد .



وقد عزا بعض المحدثين<sup>(١)</sup> التأنيث عند الحجازيين والتذكير عند غيرهم بأن مرده إلى الاختلاف اللهجي .

وهذا ما يميل إليه الباحث ؛ إذ ليس ثمة اشتراك على المستوى الاستعمالي للمتكلمين من اللهجتين<sup>(٢)</sup> .

### تذكير الطريق وتأنيثه

اختلف اللغويون في تذكير الطريق وتأنيثه ، فقد قيل أنه مؤنث<sup>(٣)</sup> ، أما أصحاب كتب التذكير والتأنيث فقد اتفقوا على تذكيره وتأنيثه<sup>(٤)</sup> ، فيجوز أن نقول هو الطريق وهي الطريق ، والطريق الأعظم والطريق العظمى<sup>(٥)</sup> ، فمن ذكّره فقد جمعه على طُرُق و أطْرِقة ، ومن أنثّه فقد جمعه على : طُرُقَات وأطْرُق<sup>(٦)</sup> .

أما القرآن الكريم فقد ذكّره نحو قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُم مَّطَرًا مِّنَ السَّمَاءِ نَسِيمًا﴾ [ طه : ٧٧ ] واجتهد المفسّرون في بيان القصد من تذكير النعت وتوجيهه في الآية الكريمة ، فقال الزمخشريّ : " اليبس مصدرٌ وصف به ، يقال : يبس يبيساً وبيساً ، ونحوها: العدم والعدم ، ومن وصف به المؤنث ، فقليل : شانتا يَبس وناقنتا يَبس ... ولا يخلو اليبس من أن يكون مخففاً من اليبس أو صفة على (فَعَلَ) أو جمع يابس ، كصاحب وصَحَب ، وصف به

(١) ينظر: المذكّر والمؤنث ماهيته وأحكامه ١٥ .

(٢) المصدر نفسه: ١٥

(٣) ينظر: العين (طرق) ٩٧/٥

(٤) ينظر: المذكّر والمؤنث (الفراء) ٧٨ ، والمذكّر والمؤنث (السجستاني) ١٤٧ والمذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣٤١ ، والمذكّر والمؤنث (المبرد) ١١٥

(٥) ينظر: المذكّر والمؤنث (المبرد) ١١٥ ، ولسان العرب (طرق) ٢٠٩/١٠

(٦) ينظر: لسان العرب (طرق) ٢٠٩/١٠ ، والقاموس المحيط (طرق) ٩٠٣ ، والمصباح المنير (طرق) ٥٠٨/٢ ، تاج العروس (طرق) ٧٣/٢٦

الواحد تأكيداً لقوله : ومعَى جِياعا ، جعله لفرط جوعه كجماعة جِياع " (١) ،  
وقد وجَّه العكبري بقوله : " يَبَساً ، بفتح الباء : مصدر ، أي : ذات يَبَس ،  
أو أنه وصفها بالمصدر مبالغة ، وأما اليَبَس ، فصفة بمعنى : اليابس " (٢) .

وبهذا يتبيّن أنّ المفسّرين ذهبوا إلى تأنيث الطريق فقد نعت باليبس ؛  
لأنّه مصدر ينعت به المذكّر والمؤنّث ، أو صفة على زنة (فَعَلَ) أو جمع  
وصف به الواحد بقصد المبالغة .

ومن المحدثين من وجَّه التذكير بقوله : "ويحتمل أنّ التذكير جاء  
ليبرز استعمال الطريق بمعنى السّابل المادي في هذا الموطن ، فالقرآن لم  
يوظّف لفظة الطريق على الحقيقة إلا في هذه الآية" (٣) .

ومع التسليم لقوله في احتمال الطريق بمعنى السابل المادي الدرب أو  
المسلك ، لكنّه قال : " فلغة القرآن تسير على قانونها لا على قانون  
اللغويين " (٤) ، فكيف فهم المراد من الطريق بأنّه السابل المادي إذا كان  
القرآن يجري على غير قانون اللغويين !!

وقد فصّل الفراء القول في نسبة من ذكّر الطريق ومن أنثه من العرب  
بقوله : " الطريق يؤنّثه أهل الحجاز ويذكره أهل نجد " (٥) ، وكذلك  
السجستانيّ ، بقوله : " وربّما قال الحجازي : طريق بعيدة و قريبة " (٦) .

(١) تفسير الكشاف ٩٨/٤

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٨٨٨/٢ .

(٣) التذكير والتأنيث في الشواهد القرآنيّة في معجم تاج العروس ( بحث منشور ) ٨ .

(٤) المصدر نفسه ٨ .

(٥) المذكّر والمؤنّث (الفراء) ٧٨ .

(٦) المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ١٤٧ .

ومن شواهد ابن الأنباري<sup>(١)</sup> التي جاءت على لغة أهل نجد قول  
الشاعر<sup>(٢)</sup> :

إِذَا مِتُّ لَمْ يُؤْصَلْ صَدِيقٌ وَلَمْ تَقُمْ      طَرِيقٌ إِلَى الْمَعْرُوفِ وَأَنْتَ مَنَارُهَا

تَقَدَّتْ بِي الشَّهْبَاءُ نَحْوَ ابْنِ جَعْفَرٍ      سَوَاءٌ عَلَيْهَا لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا

وَ وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَزُورَ ابْنَ جَعْفَرٍ      لَكَانَ قَلِيلًا فِي دِمَشْقٍ قَرَارُهَا

وقد ذكر ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> أن أحمد بن عبيد قال : لم نسمع التأنيث في  
الطريق إلا في أبيات ابن قيس الرقيات (ت ٨٥ هـ) ، وهذا خلاف ما نسبه  
اللغويون للحجازيين<sup>(٤)</sup> ؛ ممّا دعا بعض المعاصرين إلى الحكم بعدم صحّة  
قوله<sup>(٥)</sup>.

ولعلّه قصد أنّه لم يسمع التأنيث في الشعر في غير هذا البيت، وليس  
في مطلق الكلام.

(١) ينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٣٤١ ،  
(٢) الشاعر عبد الله بن قيس الرقيات ، ينظر : ديوانه ٨٢ .  
(٣) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري ) ٣٤١ .  
(٤) ينظر: المذكّر والمؤنّث (الفراء) ٧٨ ، ومعاني القران (الأخفش) ١٨/١  
(٥) ينظر: لغة قريش ١٣٨ .

## تذكير القدر وتأنيثه

اتفق اللغويون على تأنيث القدر ، فقد ذكر الفراء<sup>(١)</sup> أنها أنثى ، وتابعه في ذلك السجستاني<sup>(٢)</sup> ، وكذلك ابن الأنباري ذهب إلى تأنيثها بقوله : " القدر أنثى ، وتصغيرها : قُدَيْرَةٌ " <sup>(٣)</sup>.

وممن ذهب إلى تأنيثها أبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup> ، واستشهد بما أنشده سيبويه<sup>(٥)</sup> من قول ابن مقبل :

وَقَدْرٌ كَكَفِ الْقَرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَ لَا مَنْ يَأْتِيهَا يَنْدَسَمُ<sup>(٦)</sup>

وكذلك ابن فارس وأبو البركات ابن الأنباري ذهبا إلى تأنيثها<sup>(٧)</sup> ، وأمّا اللذان ذهبا إلى أنها تذكّر وتؤنّث فهما المفضل بن سلمة<sup>(٨)</sup> ، وابن التستري ، فقد ذكرها في موضعين :

الأوّل : قال : إنّها ممّا يذكّر ويؤنّث<sup>(٩)</sup>.

والثاني : قال : " القدر أنثى ، وتصغيرها : قُدَيْرَةٌ ... " <sup>(١٠)</sup>.

وذهب الأزهري<sup>(١١)</sup> إلى أنّه يجوز تحقيرها بلا هاء فيقال : قُدَيْرٌ ، وذكر أنّ النحويين لم يختلفوا في ذلك.

- 
- (١) ينظر: المذكر والمؤنث (الفراء) ٧٣ .
  - (٢) ينظر: المذكر والمؤنث ( السجستاني ) ١٣٣ .
  - (٣) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣١٨ .
  - (٤) ينظر: التكملة ٣٨٥ .
  - (٥) ينظر: كتاب سيبويه ٧٧/٣ .
  - (٦) ينظر: ملحقات ديوان ابن مقبل ٣٩٥ .
  - (٧) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن فارس) ٥٧ ، والبلغة ٧٧ .
  - (٨) ينظر: مختصر المذكر والمؤنث ٥٥ .
  - (٩) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن التستري) ٥٤ .
  - (١٠) المصدر نفسه ٩٧ .
  - (١١) تهذيب اللّغة (قدر) ٢٣/٩ .

لكن السجستاني يرى أنّ تحقيرها بلا هاء مخالف للقياس ، وذلك ظاهر في قوله : " وأما الاسم الذي على ثلاثة أحرف لا علامة للتأنيث فيه ، فتصغيره بالهاء ، تقول : في دار ، دُوَيْرَةٌ ، ونار ، نُوَيْرَةٌ ، إلا في أحرف يسيرة صغرت بغير هاء على غير قياس" (١) .

ولعلّ اللذين ذكروا القدر غرهم ما حكاها ثعلب من قول العرب : ما رأيت قِدْرًا غلا أسرع منها (٢) .

وقد ذكر ابن سيده أنّ ما حكاها ثعلب من قول العرب ليس على تذكير القدر ، ونظيره من التنزيل قوله تعالى : ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾ [الأحزاب: ٥٢] ، فذكر الفعل ؛ لأنّ معناه معنى الشيء .

وعلى قول ابن سيده أنّ المراد من قول العرب ما رأيت قِدْرًا غلا ، أي : ما رأيت شيئًا غلا (٣) ، فالتذكير واقع على الشيء لا على القدر .

وتابعه الزبيدي بقوله : " وعلى قول من قال بالتذكير يؤوّل قول معاوية ... فيما روي عنه : غلا قِدْرِي على قَدْرِي ، كذا أورده بعض أئمة التصحيف" (٤) .

ومن الشواهد على التذكير ما حكاها الفراء (٥) ، عن بعض قيس للثُميري :

بِقَدْرِ يَأْخُذُ الْأَعْضَاءَ تَمًا      بِحَلَقَتِهِ وَيَلْتَهُمُ الْفَقَارَا

(١) ينظر: المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ٧٢ .  
(٢) ينظر: المحكم (قدر) ٣٠٣/٦ .  
(٣) ينظر: المحكم (قدر) ٣٠٣/٦ .  
(٤) تاج العروس (قدر) ٣٧٥/١٣ .  
(٥) ينظر: المذكّر والمؤنّث ( الفراء) ٧٣ ، والمذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ٣١٨ ، والمخصص ٦ / ١٧ .

وقد تناقل اللغويون الشاهد ولم يكن لهم أيّ تعقيب على رواية الشاهد، ولكن من المحدثين من عدّه مرحلة من مراحل تطور اللّغة من التذكير إلى التأنيث وعقب على ما نقله ابن سيده للشاهد ، فقال : " يأخذ بالياء ؛ لأنّ القدر عند بعض قيس مذكّر ، ولهذا أشكّ في رواية أخرى للبيت عن الفرّاء حين قال : انشدني النّميري : بِقَدْرٍ تَأْخُذُ الْأَعْضَاءَ تِمًّا ، فالرواية جاءت عن الفرّاء بالتاء في تأخذ ولم أر ذلك ؛ لأنّ القائل من نمير ، ونمير في بطون الكتب من عامر بن صعصعة ، وعامر هذا ينتهي نسبه إلى قيس..."(١) .

والحقيقة أنّ البيت لم يرو إلا بالياء ولو كانت للبيت رواية أخرى لذكرها ابن الأنباريّ حين عقب على الشاهد بقوله : " وپروی : بجلتمه، والجملة : جملة الجزور ، ويلتهم : يبتلع"(٢) .

يبدو ممّا تقدم أنّ القدر مؤنّث وقد يذكر على لغة بعض قيس فيما حكاه الفرّاء عن شاعرهم النّميري وقد تناقله اللغويون شاهدا على تلك اللّغة ولم يذكر أحد منهم رواية تقدح في تذكير القدر على تلك اللّغة .

---

(١) اللهجات العربيّة في التراث ٦٣٣ .  
(٢) المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباريّ) ٣١٨ .

## صيغة فعال في المصادر والأعلام

مما اختلف فيه أهل الحجاز وبنو تميم إعراب الأسماء والمصادر التي على صيغة (فعال) ، فالحجازيون يلزمونه الكسر في كلِّ حال ، والتميميون ينزلونه منزلة العلم المؤنث ، كسعاد ، وزينب (١) .

وعلة إلام أهل الحجاز هذه الاسماء الخفض، فلم تُبنَ على السكون ؛ لأنَّ معناه الأمر؛ إذ إنَّها بمنزلة قولهم : بَدَادِ بَدَادِ ، ونظائرِ نظارِ ، ونزالِ نزالِ ، وعلتهم في ذلك أنَّ أصلها مصادر كقولك : قاوتِ قِوالاً ونزلتِ نزالاً، فلمَّا نقلوا المصادر إلى باب الأمر فتح أولها ليُفرَّق بين المصدر والأمر، وكسرت الميم من قِطامٍ وحذامٍ والشين من رقاشٍ ؛ لتجنب اجتماع الساكنين ، أمَّا التميميون فلم ينتقلوا إلى أنَّ أصلها الأمر ، فأجروها مجرى العلم المؤنث كزينب (٢) .

ومن شواهد الشعر في الأعلام التي جاءت على لغة أهل الحجاز قول النابغة الذبياني :

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ      وَضَنَّا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ (٣)

وقول الآخر (٤) :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا      فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

ويرى سيبويه أنَّ علة منع هذه الأسماء من الصرف عند بني تميم هي العلميَّة والعدل ، فيقول : " ألا ترى أنَّ بني تميم يقولون : هذه قطامٌ ، وهذه

(١) ينظر: المذكَر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٩٩

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٦٠٠ .

(٣) ينظر: ديوان النابغة الذبياني ١٣٠ ، والمذكَر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦٠٠

(٤) قائله لجيم بن صعب ، ينظر: شرح التصريح ٣٤٧/٢ ، شرح شواهد المغني ٣٢٩/٤ ، وينسب لوشيم بن طارق ، ينظر: لسان العرب (نصت) ٩٩/٢ .

حذامٌ ، لأنّ هذه معدولة عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة ... أمّا أهل الحجاز فلمّا رأوه اسماً لمؤنّث وأرادوا ذلك البناء على حاله ، لم يغيّروه لأنّ البناء واحدٌ ، وهو ههنا اسمٌ مؤنّثٍ ..."<sup>(١)</sup>.

وعند المبرّد أنّ علّة بناء هذه الأسماء كونها قبل العدل غير مصروفة نحو حاذمة وفاطمة ، فإذا عدلت زادها العدل ثقلاً ، وليس وراء منع الصرف إلا البناء<sup>(٢)</sup> .

فعلى مذهب سيبويه إنّ هذه الأسماء ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة ، بينما مذهب المبرّد أنّها منعت من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث المعنوي .

وقد رجّح الصبّان مذهب المبرّد بحجّة أنّ التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل فيه<sup>(٣)</sup> ، ولعلّ رأي سيبويه هو الأرجح ؛ إذ أنّ حذام ، ونحوها تكون مرتجلة لا اصل لها - على رأي المبرّد- والغالب على الأعلام أن تكون منقولة ، وهي التي لها أصل في النكرات ، عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاماً<sup>(٤)</sup>.

وقد أنكر الزجاج مذهب المبرّد بقوله : "إني أرى ما لا ينصرف من الأسماء إذا زادت علة على اثنتين لم يبلغ به أكثر من ترك الصرف ، والدليل على ذلك أنّك إذا سميت رجلاً ورقاء يا هذا ، قلت : جاءني ورقاء، يا هذا ، فصار فيه ثلاث علل : أنّه فيه ألف التأنيث ، وأنّ ألف التأنيث صيغة مع الاسم ، وأنّه معرفة ، فلم يزد التعريف على منع الصرف"<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٨ .  
(٢) ينظر: المقتضب ٣ / ٣٧٤ ، وينظر : حاشية الصبّان ٣ / ٢٦٩ .  
(٣) ينظر: حاشية الصبّان ٣ / ٢٦٩ .  
(٤) ينظر: همع الهوامع ٣ / ٧٠ .  
(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٦ .



ومما يضعف رأي المبرّد أنّك واجد في كلام العرب من الأسماء ما  
يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب غير  
مبني<sup>(١)</sup> ، وهذا ما أكّده ابن سيده بقوله " العلل المانعة للصرف يستوي فيها  
أن تكون علتان أو ثلاث لا يزداد ما لا ينصرف بورود علّة أخرى على منع  
الصرف ، ولا يوجب له البناء ..."<sup>(٢)</sup> .

ويرى السّهيليّ (ت ٥٨١ هـ ) أنّ العلّة في منع هذه الأسماء من  
الصرف ما ينماز به الاسم المؤنّث من خصيصة تمنعه من التتوين وكأنّهم  
حينما تركوا التتوين في نحو: حَدام ، ورَقاش ؛ ليشيروا بهذا الأسماء أنّها  
قريبة منهم محببة إليهم فخصّوها بالكسرة بدلاً من الياء رغبة منهم بإضافتها  
إلى النفس<sup>(٣)</sup> .

وكلام السّهيليّ يعدّ نوعاً من الذوق واتباعاً للناحية الجمالية ويتفق مع  
صور الإضافة إلى ياء المتكلم التي منها حذف الياء مع بقاء الكسرة للدلالة  
عليه<sup>(٤)</sup> .

ويرى سيبويه أنّ الحجازيين اتبعوا بني تميم فيما كان آخره راءً ،  
كسفارٍ ، وحضارٍ فبنوه على الكسر؛ لأنّ من مذهبهم الإمالة فلا يتوصلون  
إليها إلا بكسر الراء، ولو رفعوها أو فتحوها لم يتحقق لهم ذلك<sup>(٥)</sup> .

وهذا ما ذكره أبو سعيد السّيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ) مفسّراً قول سيبويه ،  
بقوله: " يعني أنّهم اتفقوا على بنائه على الكسر إذا كان اسماً علماً ، وإنّما

(١) ينظر: الخصائص ١٨٠/١

(٢) المخصص ٦٨/١٧

(٣) ينظر: أمالي السّهيليّ ٣٢

(٤) ينظر: الممنوع من الصرف في اللّغة العربيّة ٢٣٢

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٢٧٨/٣ ، همع الهوامع ٩٣/١ .

ذكر ما في آخره راء لأنّ بني تميم يجعلون الأعلام في هذا الباب معرفة لا ينصرف ، نحو حذام، وقطام ، فإذا كان الاسم من هذه الأعلام في آخره راء بنوه ، ووافقوا أهل الحجاز في البناء" (١).

وأكد ذلك بقوله : " إنّ بني تميم تركوا لغتهم ، في قولهم : حضارٌ وسفارٌ ، واتبعوا لغة أهل الحجاز ؛ بسبب الراء ؛ وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضمُّوا الرّاء ثقّلت عليهم الإمالة ، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها في غير الرّاء ، فصار كسرُ الرّاء أقوى في الإمالة من كسر غيرها ، وصار ضم الرّاء في منع الإمالة أشدُّ من غيرها من الحروف ، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز " (٢).

وعلّل الرضيّ الاستراباذي ميل بني تميم لكسر الرّاء بقصد الإمالة بقوله: " والمصحح للإمالة ههنا كسر الرّاء وهي لا تحصل إلا بتقدير علّة البناء ؛ لأنّه إذا أعرب ومنع الصرف لم يكسر ، وإذا بُني كُسِر دائماً ، فإذا كان كذا كان تقدير علّة البناء للغرض المذكور أولى من تقدير علّة منع الصرف وإن كان ايضاً مستقيماً بالوضع " (٣) .

ثمّ قال : "وأما الأعلام الشخصية كقطام ، وحذام ، فبنو تميم جروا فيها على القياس بإعرابهم لها غير منصرفة ، أمّا الإعراب فلِعُربها عن الوصفية، وأمّا عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث ، وبناء أهل الحجاز لها مخالف للقياس ؛ إذ لامعنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف" (٤).

(١) شرح أبيات سيبويه للسيرافيّ ١٦٦/٢

(٢) شرح أبيات سيبويه للسيرافيّ ١٦٦/٢ .

(٣) شرح الرضيّ على الكافية ١١٦/٣ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١١٦/٣ .

وقوله : إنّ أهل الحجاز خالفوا القياس ، فيه نظر؛ إذ إنّهم بنوها لأنّها أسماء مؤنّثة ؛ يقول سيبويه : "أمّا أهل الحجاز فلمّا رأوه اسماً لمؤنّث كما كان ثمّ اسماً لمؤنّث ، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه وهو ها هنا معرفة كما كان ثمّ ، ومن كلامهم أن شبّهوا الشئ بالشئ وأنّه لم يكن مثله في جميع الأشياء"<sup>(١)</sup> ، وقال في موضع آخر : "بأنّ اللّغة الحجازية هي اللّغة الأولى القدمى"<sup>(٢)</sup> .

مما تقدم يتبيّن أنّ لبني تميم ، وأهل الحجاز في (فعال) ثلاث حالات:

الأولى : لغة جمهور بني تميم ، فإنّهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف في جميع الحالات إلا ما كان مختوما بالراء ، فإنّهم يبنونه على الكسر .

الثانية : لغة بعض بني تميم ، وهي إعراب ما لا ينصرف مطلقا .

الثالثة : لغة أهل الحجاز ، وهي البناء على الكسر مطلقا سواء أكان مختوما بالراء أم بغيرها .

### الوقف على تاء التانيث

الوقف عند النحويين : هو السّكون ، يقول سيبويه " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب ، والجرّ ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والكسر ، والوقف"<sup>(٣)</sup> ، فالوقف عند سيبويه يعني السّكون وهو ما يقابل الحركة ، وهذا ما أكده أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) بقوله : "الوقف عند الابتداء ؛ لأنّه يكون عند انتهاء

(١) كتاب سيبويه ٢٧٨/٣ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢٧٨/٣ .

(٣) كتاب سيبويه ١٣/١ .

الكلمة ، ولمّا استحال الابتداء بالسّاكن ، استحسنوا في ضده وهو الوقف ضدّ الحركة وهو السّكون" (١) .

أمّا عند القرّاء فهو يعني : قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله من غير قصد الإعراض عن القراءة ، ويكون الوقف في رؤوس الآي وأوسطها ، ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسماً ، ولا بدّ من التنفس معه (٢) .

وقد حدّه أحد المحدثين بقوله : " الوَقْفُ : قطع الصوت عند آخر الكلمة القرآنيّة زمناً يسيراً يتنفس فيه عادة مع قصد الرجوع إلى القراءة ، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بالحرف الموقوف عليه أو بما قبله ممّا يصلح الابتداء به ، ولا بدّ في الوقف من التنفس معه" (٣) .

وليس الموقوف عليه كالمبدوء به ، إذ إنّ أحكام الموقوف عليه تغاير أحكام المبدوء به ، فالوقف راحة واستحسان يلجأ إليه الواقف باختياره عندما يكلّ خاطره من توارد الألفاظ والحركات والحروف ، وأمّا الابتداء فلا يكون إلا بمتحرك فيكون كالمضطر إليه ، وهما متضادّان ، فالابتداء حركة ونشاط والوقف راحة وسكون (٤) .

ومن أنواع الوقف ، الوقف على تاء التأنيث من الاسم ، والطريقة المثلى إبدالها هاءً بشرط أن يُحرك ما قبلها كفاطمة ، والحياة والقناة (٥) .

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/٢ .

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٤٠ .

(٣) أحكام قراءة القرآن ٢٣٢ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لأبن يعيش ٦٧/٩ .

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٣٤٧/٤ ، همع الهوامع ٢١٥/٦ .

وعلة إبدالها من التاء عند سيبويه " أن يفرّقوا بين هذه التاء، والتاء التي هي من نفس الحرف نحو: تاء أَلَقْتُ ، وما هو بمنزلة من نفس الحرف، نحو : تاء سَنَبْتَهُ ، وتاء عَفِيت ؛ لأنّهم أرادوا أن يلحقوهما ببناء قَحْطَبَةٍ ، و قُنْدِيل" (١).

يتبيّن أنّ العلة عند سيبويه هي لتمييز التاء في الأسماء والأفعال عن غيرها ، وقد علل أبو علي الفارسيّ انقلابها هاء بسبب تغيرات الوقف (٢) ، ويرى ابن جنّي أنّ علة إبدالها هاء ؛ " لانفتاح ما قبلها ، وأنّها من الحروف المهموسة وقريبة من الألف ولم تبدل ألفا لانفتاح ما قبلها لنلا يلتبس بالألف المقصورة في حبلَى ، وبشْرَى ، والتاء قريبة من الألف فأبدلت هاء... " (٣) ، إلا أنّ الصيمريّ (٤) علل الإبدال ؛ ليفرق بين التاء التي في الأسماء عن تلك التي في الأفعال نحو : قامت وذهبت ؛ لأن الوصل والوقف فيها بالتاء على كلّ حال.

واختلف البصريون والكوفيون في أصل تاء التأنيث ، إذ ذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل (٥) ، والهاء بدلٌ عنها ، وحجّتهم في ذلك أنّ الوصل ممّا تجري فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير ، يقول ابن جنّي : " ألا ترى أنّ من قال من العرب في الوقف : هذا بَكْرٌ ، ومررت ببِكْرٍ ، فنقل الضمّة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنّه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته ، فقال : هذا بَكْرٌ قد حضر ، ومررت ببِكْرٍ

(١) كتاب سيبويه ١٦٦/٤ .

(٢) ينظر: المسائل العسكرية ٢٢٣ ، والتكملة ٣٣٩ .

(٣) المنصف ١٦١/١ .

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٦١٤ .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه ٢٣٨/٤ ، وينظر : المقتضب ٢٠١/١

وقد حضر<sup>(١)</sup>، أمّا الكوفيون فيرون أنّ الهاء هي الأصل<sup>(٢)</sup>، وحبّتهم في ذلك " لمّا رأوا مشابهة الهاء للألف"<sup>(٣)</sup> وقد أنكر بعض اللغويين مذهبهم بقوله: " إنّ الكوفيين يزعمون أنّها هاء في الأصل ؛ لأنّ الوقف عليها هاء، وليس ذلك بصحيح ؛ لأنّ الوقف عارض، فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع"<sup>(٤)</sup>.

والواقف على تاء التأنيث يلزم التاء إن كانت متصلة بحرف أو بفعل ، وكذلك الاسم إن كان ما قبل التاء ساكن صحيح كنبت ، بخلاف الاسم الذي قبله حركة ، كثمرة ، أو شجرة أو الاسم المنتهي بتاء تأنيث وقبلها ساكن معتل ، كصلاة<sup>(٥)</sup>.

ومن العرب من يجري الوقف مجرى الوصل ، فيقول في الوقف هذا طلحت ، وعليه السلام ورَحِمَت<sup>(٦)</sup>.

ومنه قول الراجز<sup>(٧)</sup> :

### بَلْ جَوَزُ تَيْهَاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتِ

فهؤلاء لا يبدلون الهاء من التاء وإن اجتمعت الشروط المقنضية إبدالها، وقال بعضهم : يا أهل سُورت البقرتْ ، فقال مجيبٌ : لا أحفظ فيها ولا آيت<sup>(٨)</sup> ، وممّا جاء على هذه اللهجة ما أنشده قطرب (ت ٢٠٧هـ)<sup>(٩)</sup>:

- 
- (١) سر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، ينظر: المنصف ١٦٠/١ .
  - (٢) ينظر: المذكر والمؤنث (الفرّاء) ٥١ ، وينظر : شرح المفصل ٨٩/٥ .
  - (٣) شرح الكافية ٣ / ٣٢٢ .
  - (٤) رصف المباني ٢٣٨ .
  - (٥) ينظر: أوضح المسالك ٣٤٧/٤ .
  - (٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، والمحتسب ٩٢/٢ ، ورصف المباني ١٠٣ .
  - (٧) القائل سؤر الذئب ، ينظر: لسان العرب (حجف) ٣٩/٩ ، وشرح شواهد الايضاح ٣٨٦ .
  - (٨) ينظر: الهمع ٣٩٧/٣ .
  - (٩) ينظر: المسائل العسكرية ٢٢٥ .

## ما بال عينك عن كراها قد جفت

وقد اختلف اللغويون في نسبة هذه اللهجة ، فقد ذكرها سيبويه إلا أنه لم ينسبها فقال : "وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب من يقول في الوقف: طَلَحَتْ ، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل"<sup>(١)</sup>، أمّا الكوفيون فقد نسبوها إلى الطائيين ، قال ابن الأنباري : "والطائيون يقفون على كل تاء للمؤنث بالتاء ، ولا يقفون بالهاء فيقولون : هذا طلحت ، وهذا حمزت ، وهذه أمت ، وأنشد بعضهم : حذاءً غبراءَ كظَهَرَ الجَحْفَتُ"<sup>(٢)</sup>.

ولم ينسبها الأخفش<sup>(٣)</sup> إلى قبيلة من العرب وإنما وصفها بأنها لغة للعرب ، وأمّا الفيوميّ فقد نسبها إلى حمير بقوله : "والهاء التي للتأنيث نحو : تمرة وطلحة تبقى هاء في الوقف وفي لغة حمير تقلب في الوقف تاء فيقال تَمَرْتُ وطلَحْتُ ..."<sup>(٤)</sup> ، ومذهب الفيومي في تسميته الهاء التي للتأنيث هاءً دعا بعض المحدثين إلى عدّ مذهبهم فيه بعد شديد؛ لأنّ التاء لا تنطق هاء في الوصل ويرى أنّ الذي غرّ الكثيرين هو رسمها على صورة الهاء المتطرفة<sup>(٥)</sup> .

ولعلّ الفيوميّ لم ينطق التاء التي في تمرة وطلحة هاء في الوصل وإنما نطق اللفظتين كلا على حدة ممّا دعاه الى تسميتها هاء كما نطقها.

ويبدو أنّ الوقف على التاء هو لغة لحمير أمّا ما نسبته اللغويون الى طيء فلا تعدو إلا أن تكون لهجة وفدت إليهم من القبائل المجاورة ؛ لما

(١) كتاب سيبويه ١٦٦/٤ .

(٢) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ١٧٩ ، وينظر: الانصاف ٣٢٤

(٣) ينظر: معاني القرآن (الأخفش) ٥٢٦

(٤) المصباح المنير (هوى) ٨٨٦/٢ .

(٥) ينظر: قضية التذكير والتأنيث في العربية ، (بحث منشور) ٢٧٣ .

عرف عن الطائيين أنَّهم كانوا يؤثرون الوقف على التاء بالهاء وليس بالتاء " فقد حكى قطرب عن الطائيين أنَّهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث السالم ، فيقولون : "كيف الإخوة والإخواه ، وكيف البنين والبناه"<sup>(١)</sup>.

وهذا ما أكدّه بعض المحدثين واستبعد أن تكون هذه اللهجة أن تكون لغة للطائيين بقوله : " وفي اللسان ... نصوص تثبت هذا التحقيق باعتباره لغة ، ولكنّها لا تتسبه لطي مثل الجَحْفَة التي ظهرت في القافية في شعر يعزى لشاعر يدعى سؤر الذئب الذي لا يعرف عنه شيء ... وأنّه لضعيف في التدليل على هذا الملمح بطيء ، وإنّه من الأفضل أنّ يستشهد به للجنوب البعيد"<sup>(٢)</sup>.

ولقد اختلف المحدثون في تفسير الهاء التي تخلف التاء في الوقف ، فيرى إبراهيم أنيس أنّها ليست هاء وإنّما ترتب على حذف التاء إطالة الحركة التي انتهت بها الكلمة ، وهذه الحركة هي الفتحة ، فامتداد النفس فيها ظهر كأنّه صوت الهاء ممّا غرّ الكثيرين أن يتصوروها هاء ، وماهي في الحقيقة إلا امتداد النفس في حركة الفتحة بعد سقوط التاء<sup>(٣)</sup>.

إلا أنّ الدكتور غانم قدوري الحمد ردّ على الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: " إنّ الهاء قد ثبتت في النطق بعد سقوط أو حذف التاء ، أمّا كونها هاء للسكت وتوهمها النحاة منقلبة عن التاء فإنّ ذلك لا يغير في حقيقة كونها هاء ، خاصّة بعد ثبوت أنّ إثباتها هاء في الرسم العثماني قد جاء سابقا لعصر النحاة حين كانت الكتابة تستجيب بمرونة أكثر لتسجيل الظواهر اللغويّة بعيدا عن التحديد والقواعد المطردة التي قعدتها النحاة ،

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١٥٦٢ ، والممتع في التصريف ٤٠٢/١ ، وشرح قطر الندى ٣٢٦ .

(٢) اللهجات العربيّة القديمة ٣٧٦ .

(٣) ينظر: أسرار اللّغة ٢٣٢ ، وفي اللهجات العربيّة ١١٨ .



ويكفي للدلالة على أنّ هناك هاء تخلف التاء أنّ الكتاب في عصر نسخ المصاحف أثبتوها هاء استجابة لواقع صوتي مسموع" (١) .

ويبدو أنّ ما قدّمه الدكتور غانم قدوري من دليل على إثبات الهاء لم يغير من حقيقة الأمر شيئاً إذ إنّه يقول: " إنّ الكتاب أثبتوها استجابة لواقع صوتي مسموع ، فلربّما هذا الصوت المسموع هو إطالة الحركة كما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس ، خاصّة بعد أن علمنا أنّه ليست هناك علاقة صوتية تبيح إبدال التاء هاء بسبب التباعد المخرجي بين الصوتين (٢) .

وقد وقف الدكتور إبراهيم السّامرائيّ عند العلاقة بين صوتي الهاء والتاء وما لاحظته من وجود الحركة السّابقة لتاء التأنيث وهي الفتحة ممّا أدّى به إلى القول بأنّ تلك الحركة هي العلامة الدّالة على التأنيث ، فتكون هاء أو ألفاً مقصورة أو ممدودة حسب إطالة الحركة (٣) .

وأنكر الدكتور محمّد شيت صالح مذهب السّامرائيّ في تحديد المؤنّث بالعلامة ، بحجّة أنّ المؤنّث يدلّ على التأنيث بالوضع أو بالمعنى المعجمي ، أو بالصيغة سواء أكان مختوماً بالتاء أو الألف أو لم يكن مختوماً بهما (٤) ، وقوله فيه نظر ؛ إذ لا يمكن اغفال ما للعلامة من أثر من تمييز المذكّر عن والمؤنّث ؛ فالمؤنّث لا يخلو من علامة التأنيث ، لفظاً أو تقديراً (٥) .

(١) رسم المصحف ٢٧٤ .

(٢) ينظر: القراءات في ضوء علم اللّغة الحديث ٨٣ .

(٣) ينظر: من سعة العربيّة: ١٢٥ ، ومقال عن ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم السّامرائيّ ، (بحث منشور) ٤١٦ .

(٤) ينظر: مناقشة رأيي في علامة التأنيث ، (بحث منشور) ٢٢٦ .

(٥) ينظر: البلغة ٦٢ .

مّمّا تقدم تبين أنّ التاء هي إحدى علامات التأنيث والوقف عليها  
يقتضي إبدالها هاء عند القدامى ، إلا أنّ بعض العرب يقفون عليها تاء ،  
وقد اختلف النحاة في نسبتها فقد نسبوها إلى طيّء وإلى حمير ، وقد رجّح  
البحث نسبتها إلى حمير ؛ إذ إنّ الطائيين كانوا يؤثرون الوقف على الهاء  
وليس على التاء .

## المبحث الثاني

### الضرورة في الشعر

أباح الشعراء لأنفسهم الخروج عن مألوف الكلام ، فهم لا يجدون في أنفسهم حرجاً ممّا خرجوا عليه ؛ لأنّ همهم إقامة الوزن وتسوية القافية.

وخروجهم عن المألوف والاتيان بما لم يرد به سماع ، قد لفت نظر اللغويين قديماً وحديثاً ، فاختلفت آراؤهم ، واضطربت أقوالهم وهم يحاولون أن يجدوا تفسيراً لتلك الظاهرة ، فمنهم من رأى أنّها تدلّ على بعد غايات الشعراء وامتداد أمادهم ، وهي مصدر قوة في الشاعر ودلالة على نشاطه واقتداره وقوة طبعه ولطافة حسّه .

ومنهم من رأى أنّها أخطاءٌ غير شعوريّة يقع الشاعر في غياها ؛ لانشغاله بموسيقى شعره وأنغام قوافيه ، ومن المحدثين من ذهب إلى هذا المذهب بقوله : " إنّ الضرورة الشعريّة في نظرنا ليس في كثير من الأحيان إلا أخطاءٌ غير شعورية في اللّغة وخروجٌ عن النظام المألوف في العربية ، شعرها ونثرها بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة في الشعر والنثر على سواء غاية ما هنالك أنّ الشاعر يكون منهكاً ومشغولاً بموسيقى شعره وأنغام قوافيه فيقع في هذه الأخطاء عن غير شعور منه " (١) .

والحقيقة أنّ هذا القول مدفوع بقول الخليل : " الشعراء أمراء الكلام يُصرّفونه أنّى شاعوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من اطلاق المعنى وتقبيده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومدّ المقصور وقصر الممدود ... " (٢).

(١) فصول في فقه العربية ١٦٣ .

(٢) منهاج البلغاء ١٤٣ .

فقول الخليل يُنبئ عن أنّ الشاعر في تصرفه وخروجه عن مألوف الكلام لا يدل على خطئه وإنما يحمل على صحته ولا يجوز تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه .

وعادة ما يلجأ الشاعر إلى هذه الضرورة ليظهر شاعريته وقوة طبعه ولطافة حسّه وكأنّ الشاعر حينما يركن إلى الضرورة على أنّها " ممّا يريد أن يفرضه الشاعر الفدّ مستظهِراً بشاعريته مستعصماً بها ، وليس ما يقوله النحويون واللغويون شيئاً إزاء ما يرسله هذا الصانع الاستاذ في فقه ؛ إلا ترى أنّ الضرورات قد عرضت للفحول من الشعراء فأما غيرهم من النّظاميين فهم يكدون ليبتعدوا عنها ليستحقوا رضا النحويين " (١) ، فالشاعر الفدّ يتجشّم الصّعاب بالضرورات ومثله كمُجري " الجموح بلا لجام ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه ، فإنّه مشهودٌ له بشجاعته وفيض منته " (٢) .

أمّا قول الدكتور رمضان عبد التواب بأنّ الشعراء القدماء لم يكن عليهم رقيب لينقد أشعارهم ، ويقوم المعوّج وييهرج المعيب منها ، ولو كان لهم ذلك لتجنبوها وما اتخذوا إليها سبيلاً (٣) ، فلا يمكن التسليم له ؛ لأنّ " الشعراء أنفسهم كانوا نقّاداً يتقنون صنعتهم ويدركون أنّ غيرهم من أهل المعرفة لا يبلغون مبلغهم .... وكأثمّ أبوا على أهل النقد من اللغويين والأدباء أن يكون لهم رأي صائب فيهم " (٤) .

(١) العربيّة تأريخ وتطور ٢٧١ .

(٢) الخصائص ٣٩٢/٢ .

(٣) ينظر: فصول في فقه اللّغة ١٦٣ .

(٤) العربيّة تأريخ وتطور ٢٥٧ .

**والضرورة عند القدماء :** " هي ما وقع في الشعر دون النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا " (١)، وقد حصرها السّيرافيّ بسبعة أوجه، بقوله: " الضرورة الشعريّة على سبعة أوجه: الزيادة والنقصان، والحذف، والتّقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث " (٢).

**وعند المحدثين :** " هي الخروج على القاعدة النحويّة والصرفيّة في الشعر خاصّة لإقامة الوزن وتسويّة القافية " (٣)، وليست الضرورة من باب الخطأ " فقد تكون ضرباً من معاودة الأصول ومراجعة القياس، ومعنى ذلك أن الشاعر إنّما يرجع في الضرورة إلى الأصل الذي يخالفه الاستعمال الجاري للغة " (٤)، أو قد تجيء على وفق لهجة معينة أو على مستوى لغويّ معين (٥)، ومن مواضع الضرورة في كتب التذكير والتأنيث:

#### **استعمال المعدول عن الصفة في غير النداء :**

**العَدْلُ لُغَةً:** من المعاني التي دلّ عليها العدل الإنحراف والميل، قال الخليل: "والعَدْلُ أَنْ تَعْدَلَ الشَّيْءَ عَنْ وَجْهِهِ فَنُؤْمِلُهُ، عَدَلْتُهُ عَنْ كَذَا وَعَدَلْتُ أَنَا عَنْ الطَّرِيقِ" (٦)، ويقال: " عَدَلْتُ فلاناً عن طريقه، وعَدَلْتُ الدّابة إلى موضع كذا" (٧)، أي: عطفنّها فأنعَدَلْتُ (٨).

(١) الخزانة ٣ / ١.

(٢) الضرورة الشعريّة ٣٤.

(٣) لغة الشعر ١٠.

(٤) الضرورة الشعريّة (سيد إبراهيم) ٢٠.

(٥) ينظر: دراسات في علم اللّغة ١١٥.

(٦) العين (عدل) ٣٩ / ٢.

(٧) لسان العرب (عدل) ٤٣٥ / ١١.

(٨) العين (عدل) ٣٩ / ٢.

**العَدْلُ اصطلاحاً :** اختلف العلماء في بيان معنى العَدْل ، قال السّراج (ت ٣١٦ هـ) : " ومعنى العَدْل : أن يُشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويُغَيَّرُ بناؤه إمّا لإزالة معنَى إلى معنَى ، وإمّا لأن يُسمى به " (١).

فالعَدل عند ابن السّراج بمعنى الاشتقاق ، ويشمل اللفظ والمعنى بقوله :  
" فأمّا ، ما عُدِلَ لإزالة معنَى إلى معنَى ، فمَثَلِي وثلاث ورُبَاع ، فهذا عُدِلَ لفظه ومعناه فعَدل عن معنى أثنتين الى معنى : اثنتين اثنتين ، وعن لفظ اثنتين الى لفظ : مَثَلِي " (٢).

أمّا أبو علي الفارسيّ فلم يبتعد عن المعنى اللغوي للعَدل ، بقوله : " معنى العَدْل : أن تُرِيدَ لفظاً فتَعَدَلَّ عن اللفظ إلى آخر " (٣) ، بمعنى : تميل من لفظٍ إلى آخر ، إلا أنّه خالف ابن السّراج إذ جعله مقصوراً على اللفظ دون معناه .

وقد تبعه القاسم بن الحسين الخوارزميّ (ت ٦١٧ هـ) بقوله : " أن يكونَ للاسم صيغةٌ في الأصل فتَعَدَلُّ عنها الى صيغةٍ أُخرى كقولك ، عُمْرُ ، و زُفْرُ والأصل : عامرٌ و زافرٌ " (٤) .

أمّا ابن يعيش فالعَدْل عنده يعني الاشتقاق ، إلا أنّه ذكر فارقاً بينهما هو أنّ " الاشتقاق الذي ليس بعَدل يترتب عليه معنَى جديداً نحو : ضارب من الضرب ، فإن ضارب فيه معنى الضرب وزيادة ، أمّا العَدل ، فيكون

(١) الأصول في النحو ٢/٨٨ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٨٨ .

(٣) الإيضاح العضديّ ٣٠١ .

(٤) ترشيح العلل ٤٤ .

في اللفظ دون أن يترتب عليه معنى جديد<sup>(١)</sup>. ولعلّ قوله فيه نظر ؛ فقولنا :  
حُطِّمَ وَلُبِّدَ وَرُفِّرَ وَلُكِّعَ فيه معنى جديد وهو الزيادة والمبالغة

وصفوة القول : أنّ العدل: هو صرف المعدول وإخراجه عن المعدول  
عنه لفظاً ومعنى ، لتغير اللفظ بتغيير صيغته ، ممّا يترتب عليه تغييراً في  
المعنى ، وهذا مذهب ابن سيده إذ قال : " اعلم أنّ أحادَ وتُشاءَ قد عُدِلَ لفظه  
ومعناه ، وذلك إتك إذا قلت : مررت بواحد أو اثنتين أو ثلاث فإتّما تريد  
العدّة بعينها لا أقلّ منها ولا أكثر ، فإذا قلت : جاءني قومٌ أحادٌ أو ثناءً أو  
ثلاث أو ربّاع ، فإتّما تريد : أنّهم جاءوني واحداً واحداً ، أو اثنتين اثنتين ، أو  
ثلاثة ثلاثة ، أو أربعة أربعة، وإن كانوا ألوفاً<sup>(٢)</sup> .

ومن المعدول ما لا يستعمل إلا في النداء ، "ومنه المعدول عن  
الصفة كقولهم في النداء : يا فساقِ ، ويا خَبَاثِ ، ويا لَكَاعِ...."<sup>(٣)</sup> .

قال سيبويه : "يدلّك على أنّه اسمٌ للمنادى أنّهم لا يقولون في غير  
النداء بهذا : جاءتني خَبَاثِ ، ولكاعِ ، ولا لُكَّعُ ، ولا فُسَقُ ، فإتّما اختصّ  
النداء بهذا أنّ الاسم معرفة ، كما اختصّ الأسد بابي الحارث ، إذا كان  
معرفة ولو كان هذا نكرة لم يكن مجروراً ؛ لأنّها لا تُجَرُّ في النكرة"<sup>(٤)</sup>.  
فالعلّة عند سيبويه في اختصاص هذه الأسماء بالنداء أنّها معرفة ، ولا تكون  
هذه الاسماء معرفة إلا في النداء<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر: شرح المفصل ١ / ٦١-٦٢.

(٢) المخصص ١٧ / ١٢٠.

(٣) شرح المفصل ٤ / ٥٧.

(٤) الكتاب ٢ / ١٩٨، وينظر: الأصول في النحو ٨٨ / ٢ ، وينظر : لسان العرب (لكم) ٣٢٢ / ٨.

(٥) ينظر: شرح الجمل (ابن عصفور) ٢ / ١٠٧ .

والى مذهب سيبويه ذهب أبو حاتم السجستاني بقوله : " تقول للرجل :  
يا فُسْقُ ، ويا عُذْرُ ، ويا حُبْتُ ، ويا لُكْعُ للنَّيْمِ ، وليس يقال جميع هذه  
الحروف إلا في النداء خاصة . وللمرأة : يا فَسَاقِ ، ويا حَبَاتِ ، ويا لَكَاعِ ،  
مبنيةً أواخرها على الكسر ، مثل : حَذَامِ في الجرِّ والنصب والرفع ، وربما  
احتاج الشاعر فجاء بشيء منه في غير النداء ، وأمَّا الباب فموضوع على  
النداء ، قال الحطيئة:

أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ ثُمَّ آوِي      إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ<sup>(١)</sup>

والشاهد ضرورة عند المبرد<sup>(٢)</sup>، وابن مالك<sup>(٣)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، وابن  
عقيل<sup>(٥)</sup> ، وقد حمله ابن الشجري في أماليه على الشذوذ<sup>(٦)</sup>.

ويحتمل الشاهد وجهاً آخر وهو الاضمار، والتقدير: إلى بيت قعيدته يقال  
لها : لكاع<sup>(٧)</sup> .

### تذكير المؤنث

قال الفراء : " تقول مؤنن بني فلان امرأة ، وشهودة نساء ، وفلانة  
شاهد له ؛ لأنَّ الشهادات ، والآذان ، وما أشبه ذلك ، إنما يكون للرجال ،  
وهو في النساء قليل ، وربما جاء في الشعر بالهاء ، قال همام السلولي :

فَلَوْ جَاءُوا بِبِرَّةٍ أَوْ بِهِنْدٍ      لَبَايَعْنَا أَمِيرَةً مُؤْمِنِينَ<sup>(١)</sup>

- 
- (١) المذكر والمؤنث (السجستاني) ٢٣٣ ، وينظر: المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٦١٤ ،  
وديوان الحطيئة ٣٣٠ .  
(٢) ينظر: المقتضب ٢٣٥/٤ .  
(٣) ينظر: التسهيل ٧٧ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٣ .  
(٤) ينظر: شرح المفصل ٥٧/٤ .  
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١٣٩/١ .  
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢ .  
(٧) ينظر: شرح التصريح ٢٤١/٢ ، هُمع الهوامع ٦٣/٣ .



ويرى المفضل بن سلمة<sup>(٢)</sup> أنّ أميرة بالهاء خاص بالشعر ، والأكثر مجيؤها بلا هاء في سعة الكلام ؛ وأن تركهم الهاء في شيء من هذا ؛ لأنها أوصاف خاصة بالمدكر ولا حظّ للأنثى فيها .

إلا أنّ تأنيث الأوصاف الخاصة بالمدكر ليس خاصاً بالشعر ، وإنّما جُوزَ شيءٌ من ذلك في سعة الكلام ، فقد روى ابن سيده<sup>(٣)</sup> أنّه قد سُمع من العرب : وكيلات وهو ممّا يدلّ على وكيلة.

ومن قول ابن سيده نستدلّ على أنّ تأنيث تلك الصفات ليس خاصاً بالشعر ؛ لورود تأنيثها في سعة الكلام ، لذا لا يمكن الحكم على تأنيث تلك الألفاظ بالضرورة .

### تذكير (الكفّ )

الكفّ مؤنّثة ، قال الفراء : " واليدّ والكفّ ، والرّجل ، إناث كلّهنّ ، يُحقّرُن ، بالهاء : يديّة ، فديمة ، وكُفيفة ، ورُجيلة ، وقد ذكّر الشاعر الكفّ ، أنشدني يونس البصري قوله :

إلى رجلٍ منهم أسيفٍ كأنّما يضُمُّ إلى كِشحيه كفاً مُخضّباً

وإنّما ذكّره ؛ لضرورة الشعر ، ولأنّه وجده ليست فيه الهاء ، والعرب تجتريّ على تذكير المؤنّث إذا لم تكن فيه الهاء " (٤).

(١) المذكّر والمؤنّث (الفراء) ٥٥ ، وينظر : المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ١٤٨ ، والبيت لعبدالله بن همّام السّلوليّ ، ينظر: مختصر المذكّر والمؤنّث ٥٠ ، والوحشيات ١٠٣ ، ولسان العرب (أمر) ٣١/٤ ، وفي هذه المصادر برواية : فلو جاؤوا برملة . وبلا نسبة في المخصص ٣٦ / ١٧ .

(٢) مختصر المذكّر والمؤنّث ٥٠ .

(٣) المخصص ٣٦ / ١٧ .

(٤) المذكّر والمؤنّث ( الفراء ) ، وينظر : ديوان الأعشى ١١٥ .

ويتضح من قول الفراء أنه لا يجوز تأنيث (الكف) عند غير الشعراء  
وكأنه يرى أن تأنيثها ورد ضرورة .

ويرى ابن الأنباري<sup>(١)</sup> أن الكف مؤنثة ولم يعرف تذكيرها أحد من  
العلماء ، وقد رجح رأي الفراء بأنه ذكره على الضرورة ؛ لأن العرب تجتري  
على تأنيث ما لا علامة للتأنيث فيه .

أما أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup> فقد جَوَّز التذكير في الكف ، كما جَوَّزوا  
تذكير فعل الأرض في : ولا أرضٌ أبقل إقبالها ، أو حملاً على معنى  
العضو ، أو أن يكون حالاً للضمير المرفوع (يضم) أو للضمير الهاء في  
(كشحيه) ، وجَوَّز وجهاً خامساً وهو أن يكون وصفاً للرجل ؛ لأنه يقال  
للرجل مخضوب إذا خُضبت يداه ، كما يقال له : مقطوع إذا قُطعت يداه .

وقد أنكر ابن الشجري<sup>(٣)</sup> أن يكون وصفاً للرجل ؛ لأن في ذلك إخراج  
الوصف من حيز المجاز والتشبيه الذي أراده الشاعر إلى الوصف الحقيقي ،  
ولولا الالتباس بين الكشحين وما أضيفت إليه لرجح أن يكون حالاً من  
الضمير المرفوع (يضم) .

وأنكر ابن هشام<sup>(٤)</sup> أن يكون حالاً من الهاء في كشحيه ؛ لأن الحال  
لا يعمل فيها إلا الفعل أو معنى فعل ، وتقدير ذلك في المضاف إليه بعيد .

أما أبو البركات الأنباري<sup>(٥)</sup> ، فقد حمل التذكير على أمرين :

الأول : أن يكون صفة للكف الذي بمعنى العضو .

(١) ينظر: المذکر والمؤنث (ابن الأنباري) ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢) ينظر: التكملة ٣٨٣-٣٨٤ ، والخزانة ٥/٧ .

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١ / ٤٦٩ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٥٥٩ .

(٥) ينظر: الإنصاف ٦٢١ ، والبلغة ٧٠ .

والثاني : أن يكون صفة للرجل ، فلا يكون محمولاً على المعنى في هذا . وقد جعله السيوطي من باب تأويل المذكر بالمؤنث بما يوافق معناه<sup>(١)</sup> .

ويظهر أنّ حمل الكفّ على المعنى فيه بعد ؛ إذ إنّهُ كما حُمِلَ على العضو ، فقد يحمل على غيره ، فقد يكون بمعنى اليد ، ولعلّ الشاعر حينما ذكّر وصف الكفّ جعله من باب الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث .

أمّا حمل تذكير (الكفّ) على أنّه ضرورة ، فيه نظر؛ إذ لم يكن التذكير مخصوصاً بالشعر ، فقد ورد مذكراً في الحديث: " رأيت النبيّ مضمّضاً واستنشق في كفّ واحدٍ "<sup>(٢)</sup> ، فالتذكير ليس للضرورة ؛ ولعلّ الشاعر ذكّره لأنّه لا علامة للتأنيث فيه .

### تأنيث المذكر

الهاء إحدى علامات التأنيث ، ولها ضروب ، منها : أن تكون خالصةً للتأنيث نحو: أنتِ جالسةٌ ، والقياسُ فيه مستمر ، للتفريق بين ما هو مؤنث وما هو مذكر<sup>(٣)</sup> .

قال الفراء : " العربُ قالت : امرأةٌ حائضٌ ، وطاهرٌ ، وطامثٌ ، وطالقٌ وشاةٌ حاملٌ ، وناقَةٌ عائدٌ والتي عاذ بها ولدها ، فلم يُدخلوا فيها الهاء ؛ وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّ هذا وصف لا حظّ فيه للذكر ، وإنّما هو خاصٌّ بالمؤنث ، فلم يحتاجوا إلى الهاء ؛ لأنّها إنّما أُدخلت في قائمة

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٥ / ٢٣٥ .

(٢) سنن الترمذي ٤٢/١ وينظر: اللهجات العربية في التراث ٦٤١ .

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث (الفراء) ٥٢ ، وينظر : المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ١٣٩ .

وجالسة ؛ لتفرّق بين فعل الأنثى والذكر ... وربما أتى بعض هذا بالهاء في الشعر وليس يُحسن ذلك في الكلام ، وممّا أتى قول الأعشى:

أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ      كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ<sup>(١)</sup>

يتضح من كلام الفراء أن الهاء في : طالقة ، لا تعني التأنيث ، وإنما أتى به الشاعر ، وهي خاصّة في الشعر ، ولا يُحسن تأنيثها في سعة الكلام.

إلا أن البصريين<sup>(٢)</sup> لا يرون ذلك ، فحائض ، وطالق وطامث ، صفات مُذكّرة وصف بهن الإناث كما وصف المذكّر بالموثّث كقولنا : رَجُلٌ نُكْحَةٌ وهو مذهب سيبويه ، فهو يرى أن قولنا : هند حائض ، نعني : هند شخص حائض ، وكذلك طالق وطامث .

وعدّ ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> قول سيبويه خروجاً عن العربية ، فقولنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص حائض وشيء حائض يلزمنا أن نقول: هند قائم ، على معنى : هند شخص قائم.

ويرى أبو حاتم السجستاني ، أنّ الهاء أتى بها للدلالة على القيام بالفعل الآن أو بالمستقبل بقوله : " فإن أردت في جميع هذا الباب أنّها : تفعل أو ستفعل ، أنّثت فقلت : هي حائضة غداً أو طالقة يوم الجمعة"<sup>(٤)</sup> ، فالهاء في (حائضة) عنده دالة على المستقبل ، والحق أنّ هذا مذهب الخليل كما ذكر سيبويه<sup>(٥)</sup> ، وقد نسبه ابن منظور<sup>(٦)</sup> لليث ، لأنه يرى أن ما جاء في العين هو من صنعة الليث لا للخليل.

(١) المذكّر والمؤنّث (الفراء) ٥٢ ، وينظر : مختصر المذكّر والمؤنّث ٤٤ ، وديوان الأعشى : ٢٦٣

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢٣٧/٣ ، والمذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ١٤٩ ، وشرح الكافية ٣٣٠/٣

(٣) ينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ١٤٩ .

(٤) المذكّر والمؤنّث (السجستاني) ٦٧ ، وينظر: المذكّر والمؤنّث (ابن الأنباري) ١٤٣ .

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٣٨٤/٣ .

(٦) ينظر: لسان العرب (طلق) ٢٢٥/١٠ .

أما المبرّد<sup>(١)</sup> فقد جعل الهاء في طائفة للتأنيث ؛ لمشابهة اسم الفاعل :  
 طائفة ، للفعل ، نحو: أشدنتِ الظبية ، فهي مُشدنةٌ وأتلتُ فهي مُتليّةٌ ،  
 وطلقتُ فهي طائفةٌ ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَرُوهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا  
 أَرْضَعَتْ﴾ [ الحجّ ٢ ] .

وذهب أبو البركات الأنباري<sup>(٢)</sup> إلى أنّ الذي دعاهم إلى ادخال الهاء  
 في نحو: طائفة ، حملهم التأنيث على الفعل ، أمّا قولهم : امرأةٌ معطارٌ ،  
 ومذكّرٌ ، ومئناتٌ ، وأشباهها ، فقد خلت من تاء التأنيث لأنها موضوعة  
 على النسب ، ولو كانت جارية على الفعل ومتبعة له للحقها التأنيث.  
 ومذهب ابن يعيش أنّه لم يأتِ بالهاء ، وإن كان وصفاً للمؤنث ؛ لأنّه  
 لم يجره على الفعل ، ولو أجرى التأنيث على الفعل لكان لزاماً عليه تأنيث  
 الفعل سواءً أكان المؤنث حقيقياً أم غير حقيقي ، فلما أجرى التأنيث على  
 الفعل كان بمنزلة المنسوب ، " فحائضٌ ، بمعنى حائضي أي ذات حيض ،  
 على حدّ قولهم : رجلٌ دراعٌ ، أي درعي ، بمعنى : صاحب درع ؛ ألا ترى  
 أنّك لا تقول : درِعٌ ، فتجريه على فعل ، إنّما قولك : دراع أي : ذو دروع ،  
 وطالق ، أي ذات طلاق ، أي أنّ الطلاق ثابتٌ فيها"<sup>(٣)</sup> ، وهذا مذهب الخليل  
 وسيبويه والأخفش وكثير من البصريين<sup>(٤)</sup> .

ويبدو أنّ تأنيث الصفات التي لا حظّ للمذكر فيها ، وإن كان خلافاً  
 للأصل ، إلا أنّ ذلك يرتبط بتطور اللّغة وجنوح أصحابها إلى فكرة التمييز  
 بين كلّ ما يرتبط بالمذكر والمؤنث ما دامت اللّغة منقادة لحاجاتهم ولها  
 القابلية على التطور للتعبير عن رغباتهم والعمل على تحقيق هذا الغرض.

(١) ينظر: المذكر والمؤنث (المبرّد) ١٠٣ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٦١٦ .

(٣) شرح المفصل ١٠٠/٥ .

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ١٥٢ .

وهذه القابلية في اللغة ألمح إليها الفراء بقوله : " وربما جعلت العرب عند موضع الحاجة الأنثى مفردة بالهاء ، والذكر مفرداً بطرح الهاء فيكون الذكر على لفظ الجمع ومن ذلك قولهم: رأيتُ نعاماً أقرعاً"<sup>(١)</sup>.

وهذا ما ذهب اليه الدكتور عصام نور الدين بقوله : " إن فكرة المميز هي التي جعلت اللغة تنتزع المميز أو تضيفه ؛ لأنها كانت قد ارتقت بارتقاء عقول أبنائها فأصبح ما يحمل مميز التأنيث مؤنثاً وما سلب منه مميز التأنيث أو لم يحمله مذكراً"<sup>(٢)</sup>.

### جمع ما لا يعقل

قال ابن الأنباري " وواحد بنات عرس ، وبنات نعش : ابن عرس وابن نعش ، وفي الكمأة جنس رديء يقال له: بنات أوبر . واحدها : ابن أوبر ، وربما قالوا عند ضرورة الشعر ، بنو نعش ، ، قال الشاعر :

تَمَزَّرَتْهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوَّبُوا"<sup>(٣)</sup>

وقد جوّزه سيبويه ؛ لأنّ : " هذه الأشياء عندهم تُؤمَرُ وتُطِيع وتُفهم الكلام وتعبّد بمنزلة الآدميين"<sup>(٤)</sup> ، وقد جعله أبو علي القالي من باب الاضطرار حيث قال : " والصواب إذا بنات نعش دنت فتصوبت ، أو دنون فتصوبن ، فهذا على الاضطرار ، وكذلك بنات اللبون وما اشبهها"<sup>(٥)</sup>.

والذي جراه على حمل ما لا يعقل على ما يعقل فقال: بنو ، ولم يقل: مَنْ بنات ، أنّ ما فيه من تغير نظم الواحد شبّهه بجمع التكسير ، فسُهل مجيئه لغير العاقل<sup>(٦)</sup> ، قال ابن يعيش : " فإنه كان ينبغي أن يقول : دنت

(١) المذكر والمؤنث (الفراء) ٦١ .

(٢) المصطلح الصرفي ٢٢٨ .

(٣) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٦٠ ، ينظر: ديوان النابغة الجعدي ٢٤٠ ، والكتاب ٤٧/٢ ، ومجاز القرآن ٣٨/٢ ، ونور القبس ١١٢ ، ولسان العرب (نعش) ٣٥٥/٦ .

(٤) كتاب سيبويه ٤٨/٢ .

(٥) المقصور والممدود ( القالي) ١٦٨ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٤٠٢/٤ .

على تقدير علامة الجماعة ، وِدَنَّوْنَ ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ مَا لَا يَعْقِلُ ، إِلَّا أَنَّهُ  
أَجْرَاهَا مَجْرَى مَنْ يَعْقِلُ إِذَا كَانَ دَوْرَهَا يَجْرِي عَلَى تَقْدِيرِ لَا يَخْتَلِفُ ، وَجَاءَ  
كَقَصْدِ الْعَاقِلِ لِشَيْءٍ يَعْلَمُهُ ، فَلِذَلِكَ جَمَعَهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَقَالَ: بَنُو نَعِشَ ،  
وَلَمْ يَقُلْ: بَنَاتُ نَعِشَ... «(١)» .

وَيَبْدُو أَنَّ جَمَعَ مَا لَا يَعْقِلُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ لَيْسَ خَاصًّا بِالشَّعْرِ فَقَدْ  
جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا  
مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل ١٨] فَأَخْبَرَ عَنِ النَّمْلِ بِالْخَطَابِ الَّذِي يَخْصُّ مَنْ يَعْقِلُ ،  
فَجَمَعَهَا بِالْوَاوِ وَهِيَ مَخْتَصَّةٌ بِمَنْ يَعْقِلُ ، وَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى لَيْسَ مِمَّنْ  
يَعْقِلُ<sup>(٢)</sup> ، وَعَلَى هَذَا حَصْرُهُ فِي الشَّعْرِ عَلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ فِيهِ نَظَرٌ لَوْرَدِهِ أَمْثَالَهُ  
فِي التَّنْزِيلِ .

### صرف ما لا ينصرف

قال سيبويه: " اعلم أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ مِنْ  
صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، يَشْبَهُونَهُ بِمَا يَنْصَرِفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ  
كَمَا أَنَّهَا أَسْمَاءٌ... «(٣)» ، فَالْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ هُوَ الصَّرْفُ ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ  
إِلَيْهِ الْمَبْرَدُ ، بِقَوْلِهِ : " اعلم أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطَرَّ صَرْفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ  
لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرُدُّ الْأَسْمَاءَ إِلَى أَصُولِهَا " «(٤)» ، لِذَا إِنَّ جَمِيعَ مَا لَا يَنْصَرِفُ يُمْكِنُ  
صَرْفُهُ فِي الشَّعْرِ «(٥)» .

(١) شرح المفصل ١٠٥/٥ ، وينظر: الخزانة ٨٧/٨ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٠٥/٥ .

(٣) الكتاب ٢٦/١ ، وينظر: في الضرورة الشعرية ٧١ .

(٤) ينظر: المقتضب ٣٥٤ / ٣ .

(٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠ .

**صرف ( كَحَل )** : قد جعل ابن الأنباري صرف ( كَحَل ) ، في الشعر ضرورة يلجأ إليها الشاعر في حال الاضطرار لا الاختيار بقوله : " ترك إجراء كَحَل في الكلام والشعر هو الصواب ، وربما اضطر الشاعر إلى إجرائه " (١) ، ومن شواهدهم (٢) على صرف ( كَحَل ) ، قول سلامة بن جندل :

**قَوْمٌ إِذْ صَرَحَتْ كَحَلٌ بِيُوتُهُمْ مَأْوَى الضَّرِيكِ وَمَأْوَى كُلِّ فُرْضُوبٍ (٣)**

ورجَّح الفراء منع الصرف بقوله : " كَحَلٌ : سنة شديدة ، أنشى ، تجرى ولا تجرى ، والوجه أن لا تجرى " (٤) ، وقد أوجب ابن سيده (٥) ، منع الصرف ؛ لأنه علم مؤنث ، وجعل صرفها مقصوراً على الشعر ، وحكى (٦) عن أبي عبيدة وأبي حنيفة فيها : الكَحَلُ ، بالألف واللام وكرهه بعضهم وذكر أنه قد يقال لها : الكَحْلُ .

والقول إنّ ( كَحَل ) لا تصرف إلا في الشعر فيه نظر ؛ لأنه علم ثلاثي ساكن الوسط كهند ودعد ، قال يونس في صرف ( هند ) : " من صرف هندا ، قال : هذه هند بنت زيد ، فنون هندا ؛ لأنّ هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركه علّة ، وهكذا سمعنا عن العرب " (٧) .

- 
- (١) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤١٩ .  
(٢) ينظر: المذكر والمؤنث (الفراء) ٩٣ ، والمذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٤١٩ ، ٧٠٩ ، والمخصص ٧/١٧ .  
(٣) ينظر: ديوانه ١١٥ .  
(٤) المذكر والمؤنث (الفراء) ٩٢-٩٣ .  
(٥) ينظر: المحكم ٤٣/٢ ، والمخصص ٧/١٧ .  
(٦) ينظر: المحكم ٤٢/٣ . واللسان (كحل) ٥٨٥/١١ .  
(٧) كتاب سيبويه ٥٠٦/٣ .



ويروى البيت : إذا أصبحت كحلاً بيوتهم ، أي : لم تكن إلا قدر ما تكحل به العين<sup>(١)</sup> ، وبهذا لم يكن في البيت موضع شاهد فيه .

### صرف شعوب:

شعوبٌ اسم من أسماء المنية الذي لا يُجرى إلا في الشعر ضرورة، يقول السجستاني : " إنَّ علّة عدم إجرائه ؛ لأنّه معرفة بغير ألف ولام ، وربما أدخلوا الألف واللام ، فقالوا : خرّمتهُ الشُّعوبُ ، وأخرّمتهُ وشعبتهُ"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو البركات الأنباري : "شعوبٌ اسم للمنية غير المنصرف، وأمّا قوله :

وَكُلُّ فِتْيٍ سَتَشَعِبُهُ شُعُوبٌ      وَإِنْ أَثْرَى وَإِنْ لَاقَى فَلَاحًا

فإنّما صرفه للضرورة"<sup>(٣)</sup>.

ومن شواهد أبي بكر قول الشاعر :

وَنَائِحَةٌ تَقُومُ بِقِطْعِ لَيْلٍ      عَلَى رَجُلٍ أَهَانَتْهُ شُعُوبٌ<sup>(٤)</sup>

ويبدو أنّ إجراء (شعوب) ورد في الشعر ضرورة ؛ لأنّه سمّي به المؤنث ؛ وهذا يدعوننا إلى القول بأنّ إجرائه من الضرورات ؛ لعلّة التأنيث.

### تخفيف عين الاسم في جمع المؤنث السالم

الاسم المختوم بالتاء نحو: طلحة وحمزة ، يجوز في جمعه وجهان أولهما : أن يجمع بالواو والنون نحو: طلحون ، وحمزون ، إن كان مذكراً ومعناه فلان .

(١) ينظر: ديوان سلامة بن جندل ١١٥ .  
(٢) المذكّر والمؤنث (السجستاني) ١٧٧- ١٧٨ ، وينظر: المذكّر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥١٣ ، المذكّر والمؤنث (ابن فارس) ٦٠ ، والمخصص ٧/١٧ .  
(٣) البلغة ٨٠ ، والبيت للنابغة الذبيانيّ ، ينظر: ديوانه ٢١٤ ، وتفسير الطبريّ (شاعر) ٥٢٠/١ .  
(٤) البيت منسوب لمالك بن كنانة ينظر: الوقف والابتداء ٨٥/١ ، وهو في الزاهر ٥٤٩/١ . بلا نسبة .

وثانيهما : أن يجمع على لفظه- أي : يعامل معاملة المؤنث، فتقول في طلحة :  
طَلَّحَات ، وَحَمَزَةٌ : حَمَزَات (١).

قال ابن الأنباري: " وإن جمعت الطَّلْحَةَ جمع تكسير قلت : الأَطْلُحُ ،  
والطُّلُوحُ ، والطَّلَاحُ ، وإنما فتحوا اللام في الطَّلَّحَات ، والميم في الحَمَزَات ؛ لأنَّ  
طلحة وحَمَزَةٌ ، اسمان ، والعرب تثقل الاسم في الجمع وتخفف النعت فيقولون  
في الاسم : حَمَزَةٌ حَمَزَات وتمرة تَمَرَات ، ويقولون في جمع النعت : حَذَلَه  
وَحَذَلَات... وليس ذلك بوجهٍ إنما يفعلونه في ضرورة الشعر، من ذلك قول  
الشاعر :

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ  
فَسَكَّنَ الْفَاءَ لِلضَّرُورَةِ... (٢)

يتضح من قول ابن الأنباري ، أن القياس في كلام العرب تثقيل عين  
الاسم عند جمعه جمع مؤنث سالماً ، وتخفيف عين النعت ، وربما ، جاء  
في الشعر خلاف ذلك ، فيخففون عين الاسم ويثقلون عين النعت ، خلافاً  
للقياس ، والشعراء إنما يلجأون إلى ذلك إذا احتاجوا إلى ذلك.

وقد رجَّح ابن جنِّي (٣) التخفيف في نحو: رَفُضَةٌ: رَفُضَات ؛ لأنها حدث  
ومصدر ، ولقوة الشبه بين المصدر واسم الفاعل الذي هو صفة، لم يجوز  
التحريك في نحو: صَعْبَةٌ وَحَذَلَةٌ ، فتسكين رَفُضَات حملاً على أنها حدث  
ومصدر ، ولقوة الشبه بين المصدر واسم الفاعل الذي هو صفة ، والصفة لا  
تحرك ، كذلك : رَفُضَات ، لا تحرك ؛ لأنها جمع حدثٍ أو مصدر.

(١) ينظر: المذكَر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٦٣  
(٢) المصدر نفسه : ٥٦٣ ، ينظر : ديوان ذي الرِّمة ، والحجَّة ١٠٤/١ ، المحتسب ٥٦/١ ،  
شرح الكافية ٣/٣٩٣ والشاهد غير منسوب في المخصص ٥/٦٥ .  
(٣) ينظر: المحتسب ٥٦/١ ، وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٦ .

أما قول ابن الأنباري: " إثمًا يفعلون ذلك في الشعر" (١) ، يعني : أن تخفيف عين الاسم وتثقيل عين الصفة ، عند جمعهما لا يأتي إلا في الشعر ضرورة ، فيبدو أنه ليس كما زعم ، إذ جاء خلافاً لما أورده ابن جنّي بقوله: " وحكى أبو زيد في هذا الشرح : شَرِبَةٌ وشَرَبَات ، فجاءت في النثر لا على الضرورة... " (٢).

ومن شواهد ابن الأنباري (٣) على تسكين عين الاسم قول الشاعر :

تَحَمَّلتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا      وما لي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ (٤)

وهو ضرورة عند ابن مالك (٥) وضرورة حسنة عند خالد الأزهري (٦)؛

لأن العين قد تسكن للضرورة من الإفراد والتذكير.

(١) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٦٣ .

(٢) المحتسب ١٧١/٢ - ١٧٢ .

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٥٦٣ .

(٤) قائله عروة بن حزام الغدري ، ينظر: المقتضب ١٨٩/٢ ، شرح التصريح ٥١٥/٢ ، الخزانة

٣٨٠/٣ ، والشاهد غير منسوب ، ينظر : أوضح المسالك : ٣٠٤/٤ ، وشرح ابن عقيل

٣١٢/٤ .

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٣٠٤/٤ .

(٦) ينظر: شرح التصريح ٥١٥/٢ .

## تذكير الفعل المسند إلى المؤنث المجازي

التأنيث قسمان : حقيقي ، وغير حقيقي ، فالحقيقي ما كان له فرج نحو: امرأة ، وناقاة ، وغير حقيقي : ما لم يكن له ذلك ، وتأنيثه لفظياً لا معنوياً<sup>(١)</sup>؛ إذ تقترن به علامة التأنيث ولا يكون دالاً على معنى التأنيث<sup>(٢)</sup> ، وقد اختلف في تأنيث المسند إليه ، فقد ذهب سيبويه إلى أن التاء في نحو موعظة جاءنا ، عوض عن التاء في الفعل<sup>(٣)</sup> ، وقد جعل ذلك خاصاً بالشعر ؛ إذ جوّز تذكير الفعل المسند إلى المؤنث غير الحقيقي في الشعر<sup>(٤)</sup>.

إلا أن أبا على الفارسي<sup>(٥)</sup> عدّ الاكتفاء بالتاء في نحو : موعظة جاءنا، قبيحاً ، إذ إنّ الضمير العائد من الفعل إلى الاسم المختوم بالتاء ينبغي أن يكون على حدّ ما يرجع إليه.

فالفارسيّ يوجب إلحاق العلامة بالفعل المسند إلى المؤنث الحقيقيّ المقدم عليه ؛ كي " لا يُتوهم أنّ الفعل مسند إلى شيء من بسببه فينتظر ذلك الفاعل فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم"<sup>(٦)</sup>.

أمّا المؤنث غير الحقيقي الذي سقطت منه تاء التأنيث نحو: الأرض، والسّماء، فالعرب ربّما ذكرت الفعل المسند إليه<sup>(٧)</sup>، قال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

فلا مُرْئَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ  
وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا

- (١) ينظر: البلغة ٦٣ ، والتأنيث في اللّغة العربيّة ٤٢ - ٤٣ .
- (٢) ينظر: شرح المفصل ٩٤/٥ .
- (٣) ينظر: الكتاب ٤٥/٢ .
- (٤) ينظر: المصدر نفسه ٤٥/٢ .
- (٥) ينظر: التكملة ٣٠٨ .
- (٦) شرح المفصل ٩٤/٥ ، والتأنيث في اللّغة العربيّة ٢٨٩ .
- (٧) ينظر: المذكّر والمؤنث (الفراء) ٧٢ ، ومعاني القرآن ١٢٧/١ ، والبلغة ٦٤ .
- (٨) قائله عامر بن جوين الطائيّ ينظر: الكتاب ٤٥/٢ . ومجاز القرآن ٦٧/٢ ، والمذكّر والمؤنث (المبرد) ١١٢ ، وقد نسبه ابن الأنباريّ للأعشى ، ينظر: شرح القصائد السبع ١٠٦ .

وقد رجّح القزاز<sup>(١)</sup> القيروانيّ (ت ٤١٢هـ) أمرين في تذكير الفعل المسند إلى المؤنث غير الحقيقي : أولهما : أن يكون دالاً على معنى يوجب التذكير ، وثانيهما : أن يكون ضرباً من التأويل .

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(٢)</sup> فقد عدّ تذكير الفعل في نحو قوله : ولا أرض أبقل إبقالها ، قليلاً وقبيحاً وهو ضرب من المجاز وتأويله : ولا مكان أبقل إبقالها ، وكذلك الرضي<sup>(٣)</sup> يرى بلزوم التاء في غير ذلك ؛ لأنّ الضمير في ( أبقل ) خفي وهو جزء من المسند إليه ، كذلك أوجب لزوم التاء ، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل .

وقد منع ابن هشام<sup>(٤)</sup> تذكير المسند إلى المؤنث المجازي نحو : هو الشمس ، وهذا الشمس ، إلا أن يكون فعلاً أو شبهه وعدّ تذكير الفعل المسند إلى المؤنث المجازي ضرورة نحو : الشمس طلعت .

والأولى تذكير الفعل المسند إلى المؤنث غير الحقيقي ؛ لأنّه ليس بمؤنث حقيقي ، ولا تدرك أنوثته ، والمتحدّث إذ نكّر هذا النوع من المؤنثات فيمكن حمله على المعنى ، فالأرض قد تعني البساط ، أو المكان .

وقد نكّرت بعض الألفاظ مثل الفلّك في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ

فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ ﴾ [الشعراء ١١٩] فجاء مذكراً ، والسّماء في قوله تعالى :

﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولاً ﴾ [الزمر ١٨] فالتذكير في هذه الاسماء ،

(١) ينظر: ما يجوز للشاعر ٢٥٥ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩٥/٤ .

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣٤٢/٣ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٥٥٩/٦ ، والخزانة ٤٦/١ ، والدرر اللوامع ٥٤٠/٢ .

نحو : أرض وسماء ، وفلك ؛ لأنها ليس مؤنثات حقيقية ، ولخلوها من علامات التأنيث .

ولعلّ ما ذهب إليه قريب من قول أحد المحدثين حين قال : " أرى أنّه لا ضرورة في مثل هذا أيضا ؛ لأنّ الشاعر يستطيع أن يقول : ولا أرض أبقلت ابقالها ، بحذف الهمزتين ، ولا ينكسر البيت ، فدلّ على أنّ الصيغة في الشاهد لا ضرورة فيها وإنّما حذف التاء من الفعل ؛ لأنّ تأنيث الأرض ليس بحقيقي " (١).

ويؤيد ما قلناه قول ابن كيسان (ت ٣٣٠ هـ) : " إنّ ذلك جائز في النثر وإنّ البيت ليس بضرورة لتمكن قائله أن يقول : أبقلت ، بشرط أن ينقل كسرة الهمزة إلى التاء ثمّ تحذف الهمزة " (٢).

### تذكير السكّين وتأنيثه

اتفق اللغويون على تذكير السكّين واختلّفوا في تأنيثه، فالفراء (٣) يرى أنّه مذكّر وقد يؤنّث في الشعر، لكنّ أبا زيد والأصمعيّ أنكرا التأنيث (٤) ، وكذلك ابن الأعرابي (٥) ، فقد قيل إنّّه لم يسمع التأنيث.

وقال ابن منظور: "وقال ثعلب : قد سمعه (٦) الفراء " (٧) ، وقد ذكره المفضل بن سلمة (٨) في باب ما يذكر ويؤنّث من سائر الأشياء، وغلب الجوهر (٩)

(١) ينظر: اللهجات العربيّة في التراث ٦٤٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩٤/٥ .

(٣) ينظر: المذكّر والمؤنّث (الفراء) ٨٦ .

(٤) ينظر: المذكّر والمؤنّث (السجستانيّ) ١٦٨ .

(٥) ينظر: لسان العرب (سكن) ٢١١/١٣ .

(٦) يعني : التأنيث.

(٧) لسان العرب (سكن) ٢١١/١٣ .

(٨) ينظر: مختصر المذكّر والمؤنّث : ٥٥-٥٦ .

(٩) ينظر: الصحاح : (سكن) ٢١٣٧/٥ .

التذكير على التأنيث ، وروى ابن الأنباري<sup>(١)</sup> عن أبيه عن اللحياني التذكير والتأنيث فيه .

ومن الشواهد على تذكير السكين ، قول أبي ذؤيب الهذلي:

يُرَى ناصِحاً فِيْما بَدَأَ فَإِذا خَلا فَذَلكَ سِكينٌ عَلى الحَظِّ حَازِقُ<sup>(٢)</sup>

ومذهب أبي هفان<sup>(٣)</sup> في تذكير (حازق) أنه كما تقول : شفرة قاطع وحازق وامرأة حائض وطالق، وقد أنكره ابن الأنباري بقوله : " وهذا عندي ليس بمنزلة ذلك ؛ لأن الحيض لا يكون إلا للنساء ، والحذق يكون للمذكر والمؤنث ، فلا بد فيه من الهاء إذا وصف به المؤنث ، وهذا البيت يدل على تذكير السكين"<sup>(٤)</sup>.

وفي التأنيث ، قال الفراء : "السكين ذكر ، وربما أنث في الشعر، قال

الشاعر:

فَعِيَتْ فِي السَّنامِ عُداةٌ قُرٌّ بِسِكينٍ مُوثَّقةٍ النِصابِ"<sup>(٥)</sup>

وقوله فيه نظر ؛ إذ إن التأنيث ليس خاصاً بالشعر، فقد جاء السكين مؤنثاً في قول النبي - صلى الله عليه واله - في حديث المبعث : " فجاء الملك بسكينٍ ذَرَهْرَهةٍ"<sup>(٦)</sup>، أي : معوجة الرأس<sup>(٧)</sup>.

ومن المحدثين الدكتور أحمد علم الدين الجندي من فطن إلى ذلك قائلاً: " ولا أوافق الفراء فيما ذهب إليه ، لأنه جاء عنهم أنها تذكر

(١) المذكر و المؤنث (ابن الأنباري) ٣١٥.

(٢) ديوان الهذليين ١٥١.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣١٤.

(٤) المذكر والمؤنث (ابن الأنباري) ٣١٥.

(٥) المذكر والمؤنث (الفراء) ٨٦.

(٦) الغريبين في القرآن والحديث ٦٣١/٢ ، وينظر المعرب من الكلام الأعجمي ١٩٩ ، وتاج

العروس (سكن) ٢٠٣/ ٣٥.

(٧) ينظر: النهاية ١٠٥/٢.

وتَوَثَّثُ<sup>(١)</sup> ، ويُستدلّ بقول ابن سيده : " والغالِبُ عليه التذكير"<sup>(٢)</sup> ، على أنّ التأنِيثَ لغةً ، ولكنْ أَقْلُ من التذكير ، فثبت أنّ التأنِيثَ ليس ضرورةً .  
مما تقدّم يبدو أنّ تأنِيثَ السكّينِ ليس مقصوراً على الشعر كما زعم الفراء، وإنّما هو لغة ؛ إذ جاء في كلام النبي - صلى الله عليه واله - وكذلك جاء عن اللغويين بأنّ التأنِيثَ لغة ، لذا لا يمكن أن نطلق عليه ضرورة ، فالضرورة إنّما تصدق على ما هو غير مألوف في الكلام العادي في غير الشعر .

ويبدو لي إنّما غُلبَ التذكير على التأنِيثَ في السكّين ؛ لأنّ القرآن الكريم جاء به بلا علامة ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْتَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكِينًا ﴾ [يوسف: ٣١] .

---

(١) اللهجات العربيّة في التراث ٦٤١/٢ . وينظر: المخصص ١٦/١٧ .  
(٢) المخصص ١٦/١٧ .



## الخاتمة

لابدّ لي قبل أن أضع قلمي أن أحمد الله الأول بلا أول كان قبله ،  
والآخر بلا آخر يكون بعده على ما منح ومنع ، وأن أختتم هذه الرحلة  
الطويلة في تتبع الشواهد اللغويّة في كتب التذكير والتأنيث وما لها من أهمية  
لغويّة في توثيق أحكام الألفاظ من تذكير وتأنيث بتسجيل النتائج المستوحاة  
من هذه الدراسة وهي :

١. سلطت الدراسة الضوء على ما للشاهد اللغويّ من أثر في الدرس اللغويّ  
لاسيماً في قضية التذكير والتأنيث.
٢. كشفت الدراسة عن اهتمام العلماء بقضية التذكير والتأنيث لغموضها  
ومحاولاتهم الوقوف على الكثير من مسائلها ومحاولة توجيهها وفهم كنه  
غموضها ، فتركوا كتباً كثيرة وصل إلينا القليل منها وفقد أكثرها ، وقد وقفت  
على مناهجهم في الكتب المطبوعة ، وبيّنت اختلافهم في المنهج ، ووقفت  
عند سمات تلك الكتب ، وما يؤخذ عليها من أمور.
٣. أوضحت الدراسة مكانة القرآن الكريم عند اللغويين في الاحتجاج اللغوي  
لمواكبته الأحداث على مرّ الزمان ، وعرّجت على مناهج أصحاب كتب  
التذكير والتأنيث في الاستشهاد به ، وكشفت عمّا انماز كلّ منهم عن غيره  
في المنهج ، وتناول الشاهد وتوظيفه في الدرس اللغوي.
٤. أظهرت الدراسة حضور القراءات القرآنيّة في كتب التذكير والتأنيث كشاهد  
على مسائلها لاسيما القراءات السبع وكذلك القراءات الشاذّة التي أثرت  
الدرس اللغويّ وما للهجّات من أثر فيها.

٥. كشفت الدراسة عن أهمية الحديث الشريف في الاستشهاد ، ووقفت عند موقف النحاة القدامى والمتأخرين ومناهج أصحاب كتب التذكير والتأنيث فيه.

٦. بينت الدراسة أنّ الحديث مصدر هامّ في اللّغة لكن وقوع اللحن وروايته بالمعنى حال دون الاستشهاد به عند الأكثرين ، ووقفت الدراسة عند تباين عدد الأحاديث المستشهد فيها في كتب التذكير والتأنيث وما وراء ذلك من أسباب أهمها تباين مواقف أصحابها من الحديث.

٧. أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في الأحاديث الشريفة لاسيما التي يتصل سندها بأهل البيت صلوات الله عليهم واعتمادها والاحتجاج بها.

٨. ووقفت الدراسة عند أثر السّماع في الاستشهاد بكلام العرب من حكم وأقوال، وسجّلت سماع الفرّاء من فصحاء العرب ، وأهميته في الاستشهاد في مسائل التذكير والتأنيث.

٩. كشفت الدراسة عن أثر اللهجات في تذكير وتأنيث الكثير من الألفاظ في الشعر العربيّ ؛ إذ كان الشاعر لسان حال قبيلته يعكس الكثير من عاداتها، وتقاليدها ، ولهجاتها التي تنماز بها عن غيرها.

١٠. ووقفت الدراسة عند الضرورات في الشعر العربيّ لاسيما ما يخصّ تذكير بعض الألفاظ وتأنيثها ، وتبيّن أنّ بعضها لا يصدق عليها مفهوم الضرورة؛ إذ لم يكن مقصوداً على الشعر لورده في سعة الكلام ومنثوره ، وأنّ بعضها الآخر ممّا يسمّونه بالضرورة كان لغة لبعض العرب لم تكن مشهورة ؛ فشاع عند اللغويين أنّها ضرورة.

## فهرست الآيات

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٦٢	٧٠	البقرة	﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾
٦٤	٩٧	=	﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾
١٤	١٨٥	=	﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾
١٨٤، ١٨٢، ١٨١	٢٣٤	=	﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾
٦٨	٢٥٧	=	﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ﴾
٥٢	٢٥٧	=	﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ﴾
٦٧، ٦٦	٢٥٧	=	﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾
٨٣، ١٧٨	٢٧٥	=	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾
٩٠، ٥٧	١٨٥	=	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾
٦٧	٦٠	=	﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾
١٧٢، ١٧١	١٥٣	=	﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا﴾
٥٤	٧١	=	﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا مِنْهُمْ﴾
١١٤	٥٥	الأنعام	﴿وَكَذَلِكَ نَفِصَلُ الْآيَاتِ وَلِتَسُبِّحَنَّ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾
٩٦	٧٨	=	﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾
٧٧	١٦٠	=	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ﴾
٩٠، ٥٩	٥٦	الأعراف	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾
٥٨	٥٧	=	﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٥١	١٤٦	الأعراف	﴿وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾
١١٥	١٤٦	=	﴿وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾
٦٤	١٦٠	=	﴿اِنَّتِي عَشْرَةٌ اَسْبَاطًا اُمَّا﴾
٨٨،٥٧	٣٥	الأنفال	﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾
٨٨	٣٥	=	﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾
١٢٠،٥٣،٥٤	٦١	=	﴿وَأَنْ جَنَّحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا﴾
٩٨	٢٨	التوبة	﴿أَمَّا الْمُشْرِكُونَ نجس﴾
١٥٢	٣٧	=	﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾
٧٩	٢٢	يونس	﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ﴾
٥٢	٢٢	=	﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ بِهِم﴾
٧٩	٢٢	=	﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾
١٧٩	٥٧	=	﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾
٥٢	٤٠	هود	﴿قُلْنَا اَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾
١١٦	٤٨	=	﴿فَاسْرِ بِاهْلِكَ﴾
٨٣، ٦٣	٦٧	=	﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾
٥٩	٦٧	=	﴿فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَائِعِينَ﴾
٥٩	٦٧	=	﴿فِي دِيَارِهِمْ﴾
١١١	٤	يوسف	﴿أَحَدَ عَشَرَ كُوبًا﴾

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
١٢٤	١٠	يوسف	﴿يَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾
٢٥٥	٣١	=	﴿وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكِينًا﴾
١٤	٢٦	=	﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾
٨٠	٧٠	=	﴿جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ﴾
٧٩	٧٢	=	﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾
٨٠، ٧٩	٧٦	=	﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾
٦٠	٨٢	=	﴿وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ﴾
٦٠	٨٢	=	﴿وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾
٦٠	٩٤	=	﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾
١١٥، ٥١	١٠٨	=	﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾
١٧٠	١٠	إبراهيم	﴿فَاتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾
١٧٠، ٥٨	٢٢	=	﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾
٨١	٦٦	النحل	﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّسْتَعْتَبُوا بِطُونِهِ﴾
٨٨، ٥١	٦٨	=	﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾
٨٦	٨٧	النحل	﴿وَأَقْبُوا إِلَى اللَّهِ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [النحل ٨٧]
١٠	٨٨	الإسراء	﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [
٥٨	١٥	الكهف	﴿بِسُلْطَانٍ بَيْنٍ﴾
٧٠	٢٥	=	﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا﴾

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَجَدَهَا تَعْرُبُ فِي عَيْنِ حِمَّةٍ ﴾ .	الكهف	٨٦	١٨
﴿ وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا ﴾	مريم	٢٨	١٩٩
﴿ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	طه	٨	٧١
﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا ﴾	=	١٨	٩٣
﴿ وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَى ﴾	=	٦٣	٧١
﴿ فَاضْرِبْ لَهُم طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا ﴾	=	٧٧	٢١٦
﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	الأنبياء	٣	٧١
﴿ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ ﴾	=	٨٠	١٢٧
﴿ وَاسْلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾	=	٨١	٢٠٨ ، ٥٨
﴿ وَاسْلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ ﴾	=	٨١	٢٠٩
﴿ يَوْمَ تَرَوْهَا تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾	الحج	٢	٢٤٤
﴿ تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ ﴾	=	٢	٦٣
﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا ﴾	=	٣٧	١٢٦
﴿ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونَ ﴾	المؤمنون	٢٦	١٦٦
﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكِ ﴾	=	٢٨	٦٠
﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾	الشعراء	٤	٥٦ ، ١٤٤ ، ٥٨ ،
﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾	=	٧٢	٧٦
﴿ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ ﴾	=	٧٣	٧٦
﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾	=	١٠٥	٥٩

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٢٥٢	١١٩	=	﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾
٥٢	١١٩	=	﴿فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾
٨٥	١٩٣	الشعراء	﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾
٧٣، ٦٨ ٢٥٩	١٨	النمل	﴿يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾
١٣٢، ١١٥	٢٢	=	﴿مِنْ سَبَأٍ بَنِيًا يَقِينٍ﴾
٨٨، ٥٦	٥١	=	﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ﴾
٥٣، ٥٢	٤١	العنكبوت	﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بِئْتًا﴾
١٠٧	٣١	الأحزاب	﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِيَّ وَرَسُولِي﴾
٢١٠	٣٧	=	﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾
٢٢٠	٥٢	=	﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾
١١٢	٥٢	=	﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾
٢١٠	٥٩	=	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَلْأَزْوَاجِ كَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
١٠٧	٢٣	=	﴿نُوتَهَا﴾
٩٨	١٤	سبأ	﴿إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾
١١٥	١٥	=	﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكِنِهِمْ﴾
١٣١	٢٨	=	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾
٥١	٤٧	الصافات	﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٧٣، ٧٢	١٦٤	الصفافات	﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾
٦٢	١٢	ص	﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ ﴾
٢١٠	٦	الزمر	﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾
٦٧ ، ٦٦	١٧	=	﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾
٦٨	١٧	=	﴿ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾
٩٥	٥٦	=	﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾
٧٦	٢١	فصلت	﴿ وَقَالُوا لَجُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾
٧٨	١٥	الأحقاف	﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾
١١٥	٣٥	محمد	﴿ وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ﴾
٩٤	٤٨	الفتح	﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾
٥٩	١٤	الحجرات	﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾
٦٢	٢٠	القمر	﴿ تَنْزِعِ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾
١٠٩	٩	الجمعة	﴿ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾
١٩٠	٤	التحریم	﴿ إِنْ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ ﴾
١٩٠	٤	=	﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾
٦٣، ٦٢	٧	الحاقة	﴿ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾
١٥٩، ١٣٠، ٩١،	١٢	=	﴿ وَتَعْيَبَهَا أُذُنٌ وَأَعْيَةٌ ﴾
٥٩، ٨٣	٤٧	=	﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾
٧١	١١	الجن	﴿ كَمَا طَرَأَتْ قَدَدًا ﴾



الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٥٣ ، ٦٣ ، ١٥ ، ٢٥٢	١٨	المزمل	﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ﴾
٨٢	٥٤	المدثر	﴿ كَلَّا إِنَّهُ تَذَكُّرٌ ﴾
٨٢	٥٥	=	﴿ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ﴾
٩٤	٩	القيامة	﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾
٩٢	٢٩	=	﴿ وَأَلْقَتِ السَّاقُ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴾
٥١	٣٩	النازعات	﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾
٥١	١٢	التكوير	﴿ وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ﴾
٨٥	٣٨	النبأ	﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا ﴾

## فهرست الحديث والأثر

الصفحة	الحديث
١٣٤	اِخْتَنَنَ إِبْرَاهِيمُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - بِالْقُدُومِ.
١٤١	إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمَةٌ قَوْمٍ ، فَأَكْرِمُوهُ وَكَذَلِكَ : كَرِيمٌ قَوْمٍ .
٢٠٧	أَصْدَقُ لَهْجَةٍ مِنْ أَبِي ذَرٍّ .
١٤٦	أَفْضَلُ الْحَجِّ : الْعَجُّ وَالشَّجُّ .
١٤١، ١٣٣	إِنْ عَاشَ أَكَلْتِيهِ ، وَإِنْ مَاتَ وَرَثْتِيهِ .
١٥٣	أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ .
١٥١	إِنَّ فِرْعَوْنَ لَمَّا غَرِقَ أَخَذَ جَبْرِيلُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ فَدَسَّهُ فِي فَمِهِ
١٥٢	أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَتَى عَلَى بَيْتِ دَمَةَ .
١٣١	إِنِّي أَمَرْتُ أَنْ أُدْنِيكَ ، وَلَا أُفْصِيكَ ، وَأَنْ أَعْلِمَكَ ، وَأَنْ تَعِي ، وَحَقَّ لَكَ أَنْ تَعِي .
١٥٩	تُسْحَبُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ .
١٣٩	خُلِقَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ ضِلَعِ عَوْجَاءَ .
١٤٠	ذُو الْيَدِيَّةِ .
١٣١	سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يَجْعَلَهَا أُذُنَ عَلِيٍّ .
١٤٩	سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ، أَخْبِرْنَا عَنْ سَبَأِ أَرْضٍ هِيَ أَمُّ امْرَأَةٍ ؟ فَقَالَ : لَيْسَتْ بِأَرْضٍ وَلَا امْرَأَةٍ ، وَلَكِنَّهُ رَجُلٌ وَلَدَ عَشْرَةَ مِنَ الْعَرَبِ ، فَتَيَّامَنَ مِنْهُ سِتَّةٌ وَتَشَاءَمَ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ .
١٥٠	ضَحَكَ النَّبِيُّ (ص) حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ .
١٤٢	فَأَخْرَجَ جَبْرِيلُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ فَدَسَّهُ فِي فَمِهِ ، يَعْنِي : مِنْ حَمَاءِ الْبَحْرِ وَطِينِهِ .
١٥١، ١٣٤	فِي قَوْمٍ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ .
١٥٨	كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا .
١٥٥	كَمَا حَمَلَّ فَاضْطَلَعَ بِأَمْرِكَ لَطَاعَتِكَ مُسْتَوْفِرًا فِي مَرْضَاتِكَ ،

الصفحة	الحديث
١٣٢	كَيْفَ تَبْكُمُ.
١٤٢	لِكُلِّ إِنْسَانٍ نَفْسٌ وَرُوحٌ ، فَأَمَّا النُّفُوسُ فَنَمُوتُ ، وَأَمَّا الرُّوحُ فَيَفْعَلُ بِهِ كَذَا وَكَذَا .
١٣١،١٥٩	اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا أُذُنَ عَلِيٍّ.
١٣٧،١٤٩	لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِينَ دَوْدٍ صَدَقَةٌ.
١٤٨	الْمَالُ حُلُوءَةٌ خَضِرَةٌ، وَنِعْمَ الْعَوْنُ هُوَ لِصَاحِبِهِ.
٢٠٧	مَا مِنْ ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ.
١٣٦،١٤٤،١٥٧،١٥٠	الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ.
١٨٥	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ تَبِعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ .
١٥٩	هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيَّتٌ.
١٤٦،١٤٤،١٤٣	يَاخِيلُ اللَّهُ أَرْكَبِي.
١٤٣	يُخْرِجُ عُنُقَ مَنْ جَهَنَّمَ.
١٣٩	يُخْرِجُنَّ إِلَى الْمَسْجِدِ تَقْلَاتٍ.

## فهرست أقوال العرب

الصفحة	القول
١٧٢	أنتنا سلطانٌ جائرة .
١٩٢	أحسبنتي ضورة لا أردُّ عن نفسي شيئاً .
٧٢	أكلوني البراغيث
١٨٧	اللهم صلِّ على محمد كأفضل وأطيب ما صلَّيت على نبي من أنبيائك .
١٦٢	أنا امرؤ أريدُ الخير .
٩٨	جاء بالطمِّ والرِّمِّ .
١٨٦، ١٧٦، ١٧٥	حضر القاضي امرأة .
١٦٨	رأيت حيَّة على حيَّة .
١٥٥	الرجال ثلاثة ، رجل ذو رأي وعقل ، ورجلٌ إذا أضرَّ به أمرٌ أفنى ذا رأي فاستشاره ، ورجلٌ حائرٌ بائسٌ لا ياتمرُّ رشداً ، ولا يُطيعُ مرشداً .
١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٤	صُمننا عشرًا من شهر رمضان .
٢٠٧	عدوة الله .
١٦١	غلبني على قطعتي
١٧٧	قال فلانة
١٧١	قضت به عليك السلطان .
١٨٧	قَطَعَ اللهُ يدَ رجلٍ من قاله .
١٦٦	ياهنوي أقبلا .
١٦٦	ياهنبت أقبلي .
١٦٦	ياهننتي أقبلا .
١٦٦	يا هناة أقبلي .

## فهرست الشعر والرجز

الصفحة	القافية
	قافية الهمزة
١١٦	يا نَفْسُ إِنَّ سَبِيلَ الرُّشْدِ واضِحَةٌ مُنِيرَةٌ كَبَيَاضِ الفَجْرِ غَرَاءُ
	قافية الالف
٢٠٨	عَجِبْتُ مِنَ السَّارِينَ وَالرَّيْحُ قَرَّةٌ إِلَى ضَوْءِ نارٍ بَيْنَ فَرْدَةٍ وَالرَّحَى
	قافية الباء
٢٤٠	إلى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَسِيفٌ كَأَنَّما يَضُمُّ إلى كِشْحِيهِ كَفًّا مُخْتَضِبا
٢٤٥، ٧٥	شَرِبْتُ إِذا ما الدِّيكُ يَدْعُو صَباحَهُ إِذا ما بَنُوا نَعَشٍ دَنُوا فَنَصَوَبُوا
١٦٤	إِذا ما البُوهَةُ الهُوكاءُ أَعيا فلا يَدْرِي أَيصَعِدُ أم يَصُوبُ
٢٤٧	قومٌ إِذْ صرَحَتْ كَحَلِّ بِيوتِهِمْ ماوى الضَّرِيكِ وماوى كُلِّ قُرْضوبٍ
٢٤٨	وَنائِحَةٍ تَقُومُ بِقِطْعِ ليلٍ على رَجُلٍ أَهانَتْهُ شُعوبُ
١٥	وَداهِيَةَ عَمياءَ صَماءٍ مُذَكَّرٍ تَدْرُ بِسَمِّ مَنْ دَمٍ يَتَحَلَّبُ
١٦٤	ولا يَسْتَسْقِطُ الأَقْوامُ مِنِّي نَصيبَهُمْ وَيُنْزِكُ لي نَصيبُ
٥٣	فَلَوْ رَفَعَ السَّماءُ إِلَيْهِ قوماً لَحِقْنَا بِالسَّماءِ مَعَ السَّحابِ
٢٥٤	فَعَبَّتْ في السَّنَامِ عُداةٌ قُرٌّ بِسَكِّينٍ مُوثِقَةِ النِّصابِ
	قافية التاء
٢٢٩	بَلْ جَوَزُ تَيْهاةٍ كظَهْرِ الحَجَفَتُ
٢٣٠	ما بالُ عَيْنِكَ عَن كِراها قَدْ جَفَّتْ
٢١١	مَنْ مَنزَلِي قَدْ أَخْرَجْتِي رُوجَتِي تَهْرُ في وَجْهي هَرِيرِ الكَلْبَةِ
٢٤٣	أيا جارتاً بَيْنِي فَإِنَّكَ طالِقَةٌ كَذاكِ أُمُورِ النَّاسِ غادٍ وَطارِقَةٌ
	قافية الحاء
٢٤٨	وَكُلُّ فَنَى سَتَشعِبُهُ شُعوبٌ وَإِنْ أُنْرى وَإِنْ لاقى فِلاحا
٨٣	إِنَّ السَّماحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضَمَّنا قَبْرا بِمَرَوْ على الطَّرِيقِ الواضِحِ
	قافية الدال
١٥٣	فَاسْتَعْجَلُونا وَكانُوا مِنْ صَحابَتِنا كَما تَعَجَّلَ فُرَاطٌ لَوارِدِ
١١٧	سَرَتْ عَلَيهِ مِنَ الجِوزاءِ سارِيَةٌ تُرْجِي السَّمالَ عَلَيهِ جامِدَ البَرْدِ
١٨٦	يا مَن رَأى عارِضاً أَكْفَعُهُ بَيْنَ ذِراعِي وَجَبْهَةَ الأَسَدِ

الصفحة	القافية
١٤	فلا تحسبني كافراً لك نعمةً على شهيدٍ شاهدُ الله فاشهد
	قافية الراء
١١٧	سرت من أعالي زرحان فأصبحت بفيدٍ وباقي ليلها ما تحسراً
٢٢٠	بِقِدْرِ يَأْخُذُ الْأَعْضَاءَ تَمًّا بِحَلْقَتِهِ وَيَلْتَهُمُ الْقَقَارَا
١٢٦	إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَ وَاجِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدُكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورُ
١٦٢	تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ
١٦٢	قَامَتْ نُبُكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي بَعْدَكَ يَا عَامِرُ
١١٧	قَبَاتٍ وَأَسْرَى الْقَوْمِ آخِرَ لَيْلِهِمْ وَمَا كَانَ وَقَافًا بَعِيرٍ مُعَصِّرُ
١١١	أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْمَوْتَ أَدْرَكَ مَنْ مَضَى فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ ذَا جُنَاحٍ وَذَا ظُفْرِ
١١١	مَا بَيْنَ لُفْمَتِهِ الْأُولَى إِذَا انْحَدَرَتْ وَبَيْنَ أُخْرَى تَلِيهَا قَيْدُ أَظْفُورِ
	قافية السين
١٥٤	فَأَنَارَ فَارِطُهُمْ غِطَاطًا جُثْمًا أَصَوَاتُهُ كَتَرَاتِينِ الْفُرسِ
	قافية الصاد
٧٠	كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيصُ
	قافية الظاء
١٤٢	سُمِّيتَ غِيَاضًا وَاسْتِ بَغَائِظِ عَدُوًّا وَلَكِنَّ الصَّدِيقَ تَغِيظُ
	قافية العين
١٥٠	كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلِي جِبْنَ ضَمَّتْ حَوَالِبَ غُرَزًا وَمَعَى جِيعَا
٢١١	فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوَهْنَ رَوْجَتِي وَالطَامِعُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا
٢٣٩	أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ أُوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ
	قافية الفاء
٢١٤	حَجَامُهَا بِشَرِطِهَا عَنِيْقُ
٢١٤	بِالْقَرَحِ مِنْ عَلْبَائِهَا فُرُوفُ
٢١٤	يَحْدُرُ مِنْهُ اللَّيْتُ وَالصَّلِينُفُ
	قافية القاف
٢٥٤	يُرَى نَاصِحًا فِيمَا بَدَا فَإِذَا خَلَا فَذَلِكَ سِكِينٌ عَلَى الْحَلْقِ حَازِقُ
١٤٣	رَكِبَتْ مِنْهُمْ إِلَى الرَّوْعِ خَيْلٌ غَيْرُ مِيلٍ إِذْ يُخْطَأُ الْإِنْفَاقُ
٥٣	فَلَا تَضَيِّقَنَّ إِنَّ السَّلْمَ أَمِنَةٌ مَلْسَاءُ لَيْسَ بِهَا وَعَتْ وَلَا ضَيْقُ

الصفحة	القافية
	قافية اللام
١١٦	فلا تَبْعُدْ فَكُلُّ فَنَى أَناسِ سَيَصِيحُ سَالِكاً تِلْكَ السَّبِيلا
١٤٢	ما زالَ يُنمي جَدَّهُ صاعِداً مُذَلِّدُ أَنْ فارَقَهُ أَلْحالُ
٢٤٩	أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدِنَ أَحْشاءَ قَلْبِهِ خُفوقاً وَرَفَضاتِ الهوى فِي المَفاصِلِ
٢٠٨	كَمْ مِنْ جِرابٍ عَظِيمٍ جِئْتُ تَحْمِلُهُ وَدُهْنَةً رِيحُها يَغْطِي على التَّقْلِ
٢١٥	فِي سِرْطَمٍ هادٍ وَعُنُقٍ عَرَطَلِ
	قافية الميم
١١٥	مِنْ سَبَأِ الحاضِرِينَ مَأْرِبِ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِما
١٢٦	لَقَدْ وَلَدَ الأَخْيَطِلُ أُمُّ سَوِّ عَلَى قَمْعِ أَسْنُها صُلْبٌ وَشامُ
٢١٩	وَقَدَّرَ كَكْفِ القَرْدِ لا مُسْتَعِيرُها يُعَارُ وَ لا مَنْ يَأْتِها يَتَدَسَّمُ
٢٢٢	إِذا قالَتْ حَدامُ فَصدَّقُوها فإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَدامُ
٢٢٢	أَتارِكَةً تَدُلُّها قَطامُ وَضَنَّتْنا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلامِ
١٤٦	هَلَّا سَأَلْتَ الخَيْلَ يا ابنةَ مالِكِ إِنْ كُنْتَ جاهِلَةً بِما لَمْ تَعْلَمِي
	قافية النون
٢٣٩	قَلَوُ جاعوا بِبِرَّةٍ أَوْ بِهِنْدِ لَبايَعُنا أَميرَةَ مُؤمِنينا
١٧٣	أَحْجاجُ لَوْلَا المُلْكُ هُنْتُ وَليْسَ لي بِما جَنَّتِ السُّلطانُ مِنْكَ يَدانِ إِنْ لَمْ يَغْتِني سَيِّدُ السُّلطانِ
٢٥٠	تَحَمَلْتُ زَفْراتِ الضُّحى فَأَطَقْتُها وما لي بِزَفْراتِ العَشِيِّ يَدانِ
١٧٢	عَرَفْتُ وَالْعَقْلُ مِنَ العِرْفانِ إِنَّ العِنى قَدْ سُدَّ بِالْحَيْطانِ
١٧٢	أَوْ خِفْتُ بَعْضَ الجَوْرِ مِنْ سُلطانِهِ فَدَعَهُ يُنْفِذُهُ إِلى أوانِهِ
	قافية الهاء
٥٣	عَلَى هَطالِهِمْ مِنْهُمُ بُيوتُ كَأَنَّ العَنكَبوتُ هُوَ ابْتِناها
٢١٨	وَ وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَرُ وِرا ابْنَ جَعْفَرِ لَكَانَ قَلِيلا فِي دِمَشقِ قَرارُها
٢١٨	إِذا مِتُّ لَمْ يُوصَلِ صَدِيقٌ وَ لَمْ تَقُمَّ طَرِيقٌ إِلى المَعْرُوفِ وَأَنْتَ مَنارُها
٢١٨	تَقَدَّتْ بِي الشَّهْباءُ نَحْوَ ابْنِ جَعْفَرِ سَواءٌ عَلَيا لَيْلُها وَنَهارُها
٢٥١	فَلا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّها وَ لا أَرْضَ أَبْقَلَ إِيقالُها
٧٧	فَمَضَى وَ قَدَّمَها وَ كائَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذا هِيَ عَرَدَتْ إِقدامُها
	قافية الباء
٢١٠	أَدُو رَواجِ فِي المِصرِ أَمْ دُو خُصُومَةٍ أَراكَ بِالبَصْرَةِ العامِ ثاويًا
٢١٢	وَ قَدْ رَعِمَ النُّسوانُ أَنِّي عَجُوزَةٌ مُشَجَّجَةُ الأوداجِ أَوْ شارِفُ حَصِي

## المصادر والمراجع



## ثَبَّتُ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

- القرآن الكريم.

- ١- الإبانة عن معاني القراءات : القيسيّ أبو محمّد مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) تد : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار النهضة - مصر، (د. ط . ت).
- ٢- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : د. احمد مكي الأنصاري ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، (د. ط . ت).
- ٣- أبو علي الفارسيّ حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة ، ط٣ ١٩٨٩م.
- ٤- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمّى : منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات : العلامة الشيخ احمد بن محمّد البنا ، تد: د. شعبان محمّد إسماعيل ، عالم الكتب \_ بيروت ، ط١ ١٩٨٧م.
- ٥- الإتيقان في علوم القرآن : السيوطيّ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) ، تد: مركز الدراسات القرآنيّة ، (د. ط . ت).
- ٦- الأثر العقديّ في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم : د. محمّد بن عبدالله بن حمد السيّف ، وآخرون ، دار التدمرية ط ١ ٢٠٠٨م .
- ٧- أثر القراءات القرآنيّة في الدراسات النحويّة : د. عبد العال سالم مكرّم ، مؤسسة علي جراح الصباح - الكويت ، (د. ط ) ٢٠٠٩م .

- ٨- أشر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ : أبو عمرو بن العلاء: د.  
عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ١٩٨٧م.
- ٩- الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته: د. محمّد حسن جبل ، دار  
الفكر العربيّ - بالقاهرة (د. ط . ت).
- ١٠- الإحكام في أصول الأحكام : الآمديّ ، العلامة علي بن محمّد ، تح:  
العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، دار الصمعيّ - الرياض ، ط ١  
٢٠٠٣م .
- ١١- أحكام قراءة القرآن الكريم : شيخ المقارئ المصريّة محمود خليل  
الحصريّ ( ت ١٤٠١ هـ ) ، تح : محمّد طلحة بلال منيار ، المكتبة  
المكيّة - دار البشائر الاسلاميّة ، (د. ط . ت).
- ١٢- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٢م.
- ١٣- أخبار القضاة : وكيع ، محمّد بن خلف بن حيّان ( ت ٣٠٦ هـ ) تح :  
سعيد محمّد اللحام ، عالم الكتب - المدينة .
- ١٤- أخبار النحويين البصريين : السّيرافيّ أبو سعيد الحسن بن عبدالله  
( ت ٣٦٨ هـ ) ، تح : طه محمّد الزيتيّ ومحمّد عبد المنعم خفاجي ،  
مطبعة البابليّ الحليّ - مصر ، ط ١ ١٩٥٥م .
- ١٥- أدب الكاتب : ابن قتيبة ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم ( ت ٢٧٦ هـ )  
تح: الاستاذ علي فاعور - وزارة الشؤون الاسلامية والأوقاف والدعوة  
والارشاد - السّعودية ، (د. ط . ت).
- ١٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان الأندلسيّ أثير الدين محمّد  
بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) تح : د. رجب عثمان محمّد ، مطبعة المدنيّ ،  
القاهرة ، ط ١ ١٩٩٨م.

١٧- أساس البلاغة : الزمخشريّ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر  
( ت ٥٣٨هـ ) تد : محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلميّة -  
بيروت ، ط ١ ١٩٩٨م .

١٨- الاستشهاد والاحتجاج باللّغة : د. محمّد عيد ، عالم الكتب ، ( د . ط )  
١٩٨٨م .

١٩- أسرار التكرار في القرآن ، المسمّى : البرهان في توجيه متشابه القرآن  
لما فيه من الحجّة والبيان : الكرمانيّ محمود بن حمزة (ت ٥٠٥هـ) ،  
تد: عبد القادر أحمد عطا ، دار الفضيلة ، مراجعة : أحمد عبد التواب  
عوض ، دار الفضيلة ، ( د . ط . ت ) .

٢٠- الأشباه والنظائر في النحو : السيوطيّ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي  
بكر (ت ٩١١هـ) ، تد: د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ط ١  
١٩٨٥م .

٢١- إصلاح المنطق : ابن السّكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ،  
(ت ٢٤٤هـ) ، تد : أحمد محمّد شاكر ، عبد السّلام محمّد هارون ، دار  
المعارف ، مصر (د. ط . ت) .

٢٢- أصول التفكير النحويّ : د. علي أبو المكارم ، دار الغريب - القاهرة ،  
( د . ط ) ٢٠٠٦م .

٢٣- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب : د. تمام  
حسان ، عالم الكتب ، ( د . ط ) ٢٠٠٠م .

٢٤- الأصول في النحو : ابن السّراج أبو بكر محمّد بن سهل ( ت ٣١٦هـ )  
تد: د. عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ١٩٩٦م .

- ٢٥- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : د. محمد عيد ، عالم الكتب ، ( د . ط ) ١٩٨٩ م .
- ٢٦- الأضداد : ابن الأثيري ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ) تح: محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ( د . ط ) ١٩٨٧ م .
- ٢٧- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار (ت ١٣٩٣هـ) ، عالم الفوائد ط ١ ١٤٢٦هـ .
- ٢٨- إعراب القراءات الشواند : العكبري عبدالله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ) ، تح: محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب - بيروت ط ١ ١٩٩٦ م .
- ٢٩- إعراب القرآن : النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت ٣٣٨هـ) تح: د. زهير غازي زاهد ، مكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ١٩٨٥ م .
- ٣٠- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ابن خالويه أبو عبدالله الحسين ابن أحمد (ت ٣٧٠هـ) مطبعة دار الكتب المصرية ، ( د . ط ) ١٩٤١ م .
- ٣١- الإعراب في جمل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات الأثيري عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت ٥٧٧هـ) تح: سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ( د . ط ) ١٩٥٧ م .
- ٣٢- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : الفارقي أبو نصر الحسن بن أسد (ت ٤٨٧هـ) ، تح: سعيد الأفغاني - جامعة بنغازي ، ط ٢ ١٩٧٤ م .

٣٣- الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) تح: د. محمد سليمان ياقوت ، دار المعارف الجامعية ، ( د . ط ) ٢٠٠٦ م.

٣٤- أمالي ابن الشجريّ : ابن الشجريّ هبة الله علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت ٥٤٢ هـ) تح: د. محمود محمد الظامي ، مكتبة الخانجيّ - القاهرة ، ( د . ط . ت ).

٣٥- أمالي الزجّاجيّ : الزجّاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠ هـ) تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، ط ٢ ١٩٨٧ م.

٣٦- أمالي السُّهيليّ : السُّهيليّ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسيّ، (ت ٥٨١ هـ) ، تح : محمد إبراهيم البنا ، ( د . ط . ت ).

٣٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطيّ ، أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤ هـ) تح : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١ ١٩٨٦ م.

٣٨- الانتصار لسبويه على المبرّد : ابن ولّاد أبو العباس محمد بن ولّاد (ت ٣٣٢ هـ) تح: د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ١٩٩٦ م.

٣٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباريّ كمال الدّين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ) تح: د. جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ( د . ت ).

٤٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاريّ جمال الدّين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ( د . ت ).

- ٤١- الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسيّ أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار تحد: د. حسن شاذلي فرهود - ط ١ ١٩٦٩ م.
- ٤٢- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ : ابن الأنباريّ أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشار ( ت ٣٢٨ هـ) تحد: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مجمع اللّغة العربية - دمشق ، ١٩٧١ م.
- ٤٣- إيضاح شواهد الإيضاح : القيسي أبو علي الحسن بن عبدالله تحد: محمّد بن محمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ ١٩٨٧ م.
- ٤٤- بُحوث نحويّة في الجُملة العربيّة : د. عبد الخالق زغير عدل ، مطبعة رند - دمشق ، ط ١ ٢٠١١ م .
- ٤٥- البداية والنهاية : ابن كثير أبو الفداء إسماعيل الدمشقي(ت ٧٧٤ هـ ) تحد: مأمون محمّد سعيد الصاغري ، دار ابن كثير - دمشق ، ط ٢ ٢٠١٠ م
- ٤٦- بدائع الفوائد : ابن قيم الجوزيه أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١ هـ) تحد: علي بن محمّد العمران ، إشراف بكر بن عبدالله أبو زيد - دار عالم الفوائد (د.ت).
- ٤٧- البرهان في علوم القرآن : الزركشي بدر الدين محمّد بن عبد الله (ت ٧٦٤ هـ) تحد: محمّد أبي الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث - القاهرة (د.ت).
- ٤٨- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ( ت ٩١١ هـ) ، تحد: محمّد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابلي الحلبي ، ط ١ - ١٩٦٤ م.

- ٤٩- **البُلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث** : أبو البركات الأنباريّ كمال الدّين عبد الرحمن بن محمّد (ت ٥٧٧هـ) تح: د. رمضان عبد التّواب ، دار الكتب ١٩٧٠م.
- ٥٠- **البيان والتبيين** : الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) تح: عبد السّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٧ ١٩٩٨م.
- ٥١- **تاج العروس من جواهر القاموس** : الزبيديّ محمّد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ) ، تح: عبد الستار أحمد فراج ، التراث العربيّ - الكويت، ( د . ط ) ١٩٦٥.
- ٥٢- **تاريخ آداب العرب** : مصطفى صادق الرافعي ، مكتبة الإيمان ، ط ١ ١٩٩٧م .
- ٥٣- **تاريخ مدينة السّلام وأخبار مُحدثيها وذكر فُطانها العلماء من غير أهلها ووارديها** : الخطيب البغداديّ الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ) تح: د. بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي ط ١ ٢٠٠١م.
- ٥٤- **التأنيث في اللّغة العربيّة** : د. إبراهيم إبراهيم بركات ، دار الوفاء - المنصورة ، ط ١ ١٩٨٨م.
- ٥٥- **تأويل الشعر قراءة ادبية في فكرنا النحويّ** : د. مصطفى السّعدني ، منشأة المعارف - الاسكندرية ، ( د . ط ) ١٩٩٢م.
- ٥٦- **التبصرة والتذكرة** : الصيمريّ أبو محمّد عبد الله بن علي بن إسحاق (ت ٣٨٦هـ) تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر - دمشق، ط ١ ١٩٨٢م.

٥٧- التبيان في إعراب القرآن : العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين  
(ت ٦١٦هـ) تح: علي محمّد الجاوي ، مطبعة عيسى البابلي الحلبي  
وشركائه ، (د. ط . ت).

٥٨- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان : ابن مكي الصقلي اللغويّ النحويّ  
(ت ٥٠١هـ) ، تح: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميّة ،  
بيروت - لبنان ، ط ١ ١٩٩٠.

٥٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : السيوطي جلال الدين  
عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) تح: أبو عبدالرحمن صلاح بن  
محمّد بن تحويطة دار الكتب العلميّة - بيروت ، ط ١ ١٩٩٦ م .

٦٠- تذكرة الحفاظ : الحافظ الذهبيّ أبو عبد الله شمس الدين محمّد  
(ت ٧٤٨هـ) ، تصحيح : وزارة المعارف للحكومة العاليّة الهنديّة ، دار  
الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، (د. ط . ت) .

٦١- تذكرة النحاة : أبو حيّان الأندلسيّ أثير الدين محمّد بن يوسف  
(ت ٧٤٥هـ) ، تح: د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة - بيروت،  
ط ١ ١٩٨٦ م.

٦٢- التذكرة في القراءات الثمان : الحلبيّ أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم  
بن غلبون (ت ٣٩٩هـ) ، تح: أيمن رشدي سويد ، سلسلة أصول النشر،  
ط ١ ١٩٩١ .

٦٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيّان الأندلسيّ أثير  
الدين محمّد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) ، تح: الأستاذ الدكتور حسن  
الهنداوي، دار العلم - دمشق ، (د. ط . ت).



٦٤- ترشيح العلل في شرح الجمل : الخوارزمي القاسم بن الحسين  
(ت٦١٧هـ) تح: عادل محسن سالم العميري ، جامعة ام القرى، ط ١  
١٩٩٨م.

٦٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك جمال الدين أبو عبدالله  
محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ) ، تح: محمد كامل بركات ، دار الكاتب  
العربي، ( د . ط ) ١٩٦٧م.

٦٦- التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد  
الغفار تح: د. عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة - القاهرة ،  
ط ١ ١٩٩٠م .

٦٧- التغليب في القرآن الكريم : د. عبد الوهاب حسن حمد ، دار صفاء -  
مؤسسة دار الصادق الثقافية ، ط ١ ٢٠١١م.

٦٨- تفسير البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف  
(ت٧٤٥هـ) تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، دار الكتب  
العلمية- بيروت ، ط ١ ١٩٩٣م .

٦٩- تفسير الطبري ، من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن : الطبري  
أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تح: د. بشار عواد معروف،  
وعصام فارس الخرتساني ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ١٩٩٤م.

٧٠- تفسير الطبري : جامع البيان عن تأويل القرآن : الطبري أبو جعفر  
محمد بن جرير (ت٣١٠هـ) ، تح: محمود محمد شاكر ، راجعه : أحمد  
محمد شاكر ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط ٢ ، ( د . ت ) .

٧١- تفسير الفخر الرازي : فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين (ت ٦٠٤ هـ)  
دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨١م.

- ٧٢- التفسير اللغوي للقرآن الكريم : د. مساعد بن سليمان بن ناصر ، دار ابن الجوزي ، (د. ط . ت).
- ٧٣- التكملة : أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)،  
تح: د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط٣ ١٩٩٩م.
- ٧٤- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز محمّد ( ت ٤٨٧هـ ) ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، (د. ط . ت).
- ٧٥- تهذيب الألفاظ أقدم معجم في المعاني : ابن السكيت يعقوب بن اسحاق (ت٢٢٤هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م.
- ٧٦- تهذيب اللغة : الأزهرّي أبو منصور محمّد بن أحمد ( ت ٣٧٠هـ ) ،  
تح: عبد السلام محمّد هارون و راجحة محمّد هلي النجار، دار القومية العربية للطباعة ، ١٩٩٢م.
- ٧٧- التيسير في القراءات السبع : الداني أبو عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ) ، (د. ط . ت).
- ٧٨- جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية - بيروت ، ط٣٠ ، ١٩٩٤م.
- ٧٩- الجامع الكبير: الترمذي الإمام الحافظ أبو عيسى محمّد بن عيسى ، تح: د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م.
- ٨٠- الجامع لأحكام القرآن والمبين لمل تضمّنه من السنّة وآي الفرقان : القرطبيّ أبو عبدالله محمّد بن أحمد (ت٦٧١هـ) ، تح: د. عبدالله بن

عبد المحسن التركيّ ، ومحمّد رضوان عرقسوي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ٢٠٠٦ .

٨١- **الجُمَل** : الزجّاجيّ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ) ،  
تح: د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل - الأردن ،  
ط ١ ، ١٩٨٤م .

٨٢- **جَمَهْرَةُ اللُّغَةِ** : ابن دريد أبو بكر محمّد بن الحسن (ت ٣٢١هـ) ، تح :  
د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .

٨٣- **الجَنِّي الدَانِي فِي حُرُوفِ المَعَانِي**: المراديّ الحسن بن قاسم  
(ت ٧٤٩هـ) ، تح: فخر الدين قباوة ومحمّد نجم فاضل ، دار الكتب  
العلميّة - بيروت ط ١ ١٩٩٢م .

٨٤- **حَاشِيَةُ الخُضْرِيِّ عَلَي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلِ عَلَي أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكِ**: الخضريّ  
محمّد بن مصطفى الدميّاطي (ت ١٢٨٧هـ) تح: يوسف الشيخ محمّد  
البقاعي ، دار الفكر ، (د . ط . ت).

٨٥- **حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَي شَرْحِ الأَشْمُونِيِّ** : الصبّان ، أحمد بن محمّد بن  
علي ، (ت ١٢٠٦هـ) تح : طه عبد الرؤوف سعد (د . ت).

٨٦- **الحُجَّة** : أبو علي الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ) ،  
تح: بدر الدين قهوجيّ وجويّجاتي ، دار الملوك للتراث - دمشق ، ط ١  
١٩٩٢م .

٨٧- **حُجَّة القِرَاءَات** : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة تح: سعيد  
الأفغانيّ ، مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ١٩٩٧م .

٨٨- **خُلِيَّة الأَوْلِيَاء وَطَبَقَات الأَصْفِيَاء** : الأصفهانيّ الحافظ أبو نعيم أحمد بن  
عبد الله (ت ٤٣٠هـ) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الفكر ١٩٩٦م .

- ٨٩- خزنة الأدب وأبّ لباب لسان العرب : البغداديّ عبد القادر بن عمر  
(ت ١٠٩٣هـ) تح: عبد السّلام محمّد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة  
(د . ط).
- ٩٠- الخصائص : ابن جنّي أبو الفتح عثمان ( ت ٣٩٢هـ) تح: محمّد علي  
النجار ، المكتبة العلمية (د . ط . ت).
- ٩١- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبيّ أحمد بن  
يوسف (ت ٧٥٦هـ) ، (د . ط).
- ٩٢- الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : محمّد حسين آل  
ياسين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ط ١ ١٩٨٠م.
- ٩٣- دراسات في العربية وتأريخها : الشيخ محمّد الخضر حُسين ، المكتب  
الإسلامي ومكتبة دار الفتح - دمشق ، ط ٢ ١٩٦٠م .
- ٩٤- دراسات في فقه اللّغة : د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين -  
بيروت ط ١٦ ٢٠٠٤م.
- ٩٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : أحمد بن الأمين  
الشنقيطي(ت ١٣٣١هـ) ، تح: محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب  
العلمية ، ط ١ ١٩٩٩م.
- ٩٦- ديوان الأعشى الكبير (ت ٧هـ) : ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : د.  
محمّد حسين ، مكتبة الآداب - الجماهيرات (د.ت).
- ٩٧- ديوان أبي النجم العجليّ : الفضل بن قدامة(ت ١٣٠هـ) ، تح : د.  
محمّد أديب عبد الواحد جمران ، مطبوعات مجمع اللّغة العربية -  
دمشق، ٢٠٠٦م

- ٩٨- ديوان أوس بن حجر ، تح: د. محمّد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت ، ط٣ ١٩٧٩م .
- ٩٩- ديوان الحطيئة ، برواية وشرح ابن السكيت ، تح: د. نعمان محمّد أمين طه ، مكتبة الخانجي - القاهرة ط١ ١٩٨٧م .
- ١٠٠- ديوان ذي الرّمة : تح: أحمد حسن سليج ، دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان ، ط١ ١٩٩٥ .
- ١٠١- ديوان الراعي النميري ، تح: راينهت فاييرت ، دار فراننتس شتاينز بفيسدان - بيروت ، ( د.ط ) ، ١٩٨٠ .
- ١٠٢- ديوان زهير بن أبي سلمى : تح: الأستاذ علي حسن فاعور ، دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان ، ط١ ١٩٨٨
- ١٠٣- ديوان سلامة بن جندل ، صنعه: محمّد بن الحسن الأحول ، تح: فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان ، ط١ ١٩٦٨ .
- ١٠٤- ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانيّ : تح: صلاح الدين الهادي ، دار المعارف - مصر ، ( د.ط ) ٢٠٠٩ .
- ١٠٥- ديوان الطرّماح : تح: د. عزة حسن ، دار الشرق العربيّ - بيروت ، ط٢ ١٩٩٤م .
- ١٠٦- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تح: د. محمّد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت ، ( د.ط ) ٢٠٠٩م .
- ١٠٧- ديوان الفرزدق : الاستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلميّة - بيروت ط١ ١٩٨٧م .
- ١٠٨- ديوان القطاميّ : تح: د. ابراهيم السّامرائيّ ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة - بيروت ، ط١ ١٩٦٠م .

- ١٠٩- ديوان الكميّت بن زيد الأسديّ ، تح: د. محمّد نبيل طريفي ، دار صادر - بيروت، ط ١ ٢٠٠٢م.
- ١١٠- ديوان النابغة الذبيانيّ ، تح: محمّد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ (د. ت).
- ١١١- ديوان الهذليين : الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة (د. ط).
- ١١٢- ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلام الشنتمريّ ، تح: دريّة الخطيب ، و لطفى الصقال ، إدارة الثقافة والفنون - البحرين ، المؤسسة العربية - بيروت ، ط ٢ ٢٠٠٠م .
- ١١٣- ديوان علقمة الفحل: تح: السيّد أحمد صقر ، ط ١ ١٩٣٥.
- ١١٤- ديوان عنتره : تح: محمّد سعيد مولوي ، المكتب الاسلامي (د. ط. ت).
- ١١٥- ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ دراسة وتحقيق : سامي مكّي العاني ، مكتبة النهضة - بغداد ، ط ١ ١٩٦٦م .
- ١١٦- ديوان لبيد بن ربيعة ، تح: حنا نصر الحمر ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ط ١ ١٩٩٣ .
- ١١٧- ديوان النابغة الجعديّ ، تح: واضح الصمد ، دار صادر - بيروت ، ط ١ ١٩٨٢ .
- ١١٨- رسالة أبي موسى سليمان بن محمّد بن أحمد الحامض (ت ٣٠٥ هـ)، ضمن (رسائل ونصوص في اللّغة والأدب والتاريخ)، تح: د. ابراهيم السّامرائي ، مكتبة المنار - الأردن ، ط ١ ١٩٨٨م.
- ١١٩- رسم المصحف دراسة لغويّة تاريخيّة : غانم قدوري الحمد ، اللجنة الوطنية ، ط ١ ١٩٨٢ .

١٢٠- رصف المباني وشرح حروف المعاني : المالقّي أحمد بن عبد  
النور (ت٢٠٧هـ ) ، تح: أحمد محمّد الخراط ، مجمع اللّغة العربيّة -  
دمشق ، (د. ط. ت ) .

١٢١- زاد المسير في علم التفسير : الجوزيّ أبو الفرج جمال الدين  
عبدالرحمن بن علي بن محمّد (ت٥١٧هـ ) ، دار ابن حزم ، ط ١  
٢٠٠٢ م .

١٢٢- الزاهر في معاني كلمات الناس : ابن الأتباريّ أبو بكر محمّد بن القاسم  
بن بشار ( ت٣٢٨هـ ) تح: د. حاتم صالح الضامن ، دار الشؤون  
الثقافية العامة ، ط ٢ ١٩٨٧م .

١٢٣- السبعة في القراءات : ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس  
(ت٣٢٤هـ) تح: د. شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر ( د . ط. ت ).

١٢٤- سر صناعة الإعراب : ابن جنّي أبو الفتح عثمان ( ت٣٩٢هـ ) - تح:  
د. حسن هنداوويّ - دار القاسم ، ط ٢ ١٩٩٣م .

١٢٥- سمط اللآلئ : البكري ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز محمّد  
( ت٤٨٧هـ ) تح: عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلميّة - بيروت،  
(د. ط . ت).

١٢٦- سنن الحافظ أبي عبدالله محمّد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت  
٢٧٥هـ)، تح: محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربيّة ،  
(د. ط . ت).

١٢٧- السنن الكبرى: البيهقيّ : أبو أحمد الحسين بن علي البيهقي  
( ت٤٥٨هـ ): تح: محمّد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلميّة ،  
بيروت، ط ٢ ٢٠٠٣م .

- ١٢٨- الشاهد الشعريّ في تفسير القرآن الكريم أهميته وأثره ومناهج المفسّرين في الاستشهاد به ، د. عبد الرحمن بن معاضة الشهريّ ، مكتبة دار المنهاج - الرياض ، ط ١ ١٤٣١هـ .
- ١٢٩- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : الدكتورة ، خديجة الحديثيّ ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م .
- ١٣٠- شرح ابن عقيل : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله العقيليّ المصريّ الهمدانيّ (ت ٧٦٩هـ) ، دار التراث - القاهرة ، ط ٢٠ ١٩٨٠م .
- ١٣١- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك : ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمّد ابن الامام جمال الدين محمّد ابن مالك (ت ٦٨٦هـ) تح: محمّد باسل خيّون السّود ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، ط ١ ٢٠٠٠م .
- ١٣٢- شرح أبيات سيبويه : السّيرافيّ أبو محمّد يوسف بن المزريان (ت ٣٨٥هـ) تح: محمّد الريح هاشم ، دار الجيل - بيروت ، ط ١ ١٩٩٦م .
- ١٣٣- شرح أبيات مغني اللبيب : البغداديّ عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ) تح: عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف وثاق ، دار المأمون للتراث- دمشق ، ط ٢ ١٩٨٨م .
- ١٣٤- شرح أدب الكاتب : الجواليقيّ أبو منصور موهوب بن احمد بن محمّد (ت ٥٤٠هـ) ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط ١ ١٩٩٥م .
- ١٣٥- شرح أشعار الهذليين : السّكريّ أبو سعيد بن الحسين تح: عبد السّتار أحمد فرّاج ، راجعه : محمود محمود شاكر ، دار العروبة - القاهرة ، (د. ط. ت).



١٣٦- شرح الأشمونيّ : الأشمونيّ علي بن محمّد بن عيسى بن يوسف ، نور الدين أبو الحسن ( ت ٩٢٠هـ ) تح: محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربيّ - بيروت ، ط ١٩٥٥ .

١٣٧- شرح التسهيل : ابن مالك جمال الدين محمّد بن عبدالله (ت ٦٧٢ هـ) تح: د. عبد الرحمن السّيد و د. محمّد بدوي المختون ، هجر - مصر ، ط ١٩٩٠ م.

١٣٨- شرح التصريح على التوضيح: الأزهريّ خالد بن عبدالله (ت ٩٠ هـ) تح: محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، ط ٢٠٠٠ م.

١٣٩- شرح الجمل الزّجاجيّ - ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد ( ت ٦٦٩ هـ ) ، تح: فوّاز الشعار ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، ط ١٩٩٨ م.

١٤٠- شرح الدمامينيّ على مغني اللبيب : الدمامينيّ محمّد بن أبي بكر (ت ٣٢٨ هـ) تح: أحمد عزو عناية ، مؤسسة التّاريخ العربيّ - بيروت ، ط ٢٠٠٧ م.

١٤١- شرح الرضيّ على الكافية : الاستراباديّ: رضي الدين محمّد بن الحسن (ت ٦٨٨ هـ) تح: يوسف حسن عمر - جامعة خان يونس ، ط ٢١٩٩٦ م.

١٤٢- شرح القصائد السّبع الطوال الجاهليّات - ابن الأنباريّ أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشار (ت ٣٢٨ هـ) تح: عبد السّلام محمّد هارون ، دار المعارف ، ط ٥ ( د . ت ) .

- ١٤٣- شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ابن هشام الأنصاريّ أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد (ت ٧٦١هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى- مصر ، ط ١١ ١٩٦٣ م .
- ١٤٤- شرح الكافية الشافية : ابن مالك أبو عبدالله جمال الدين محمّد بن عبدالله ( ت ٦٧٢هـ) ، تح: علي محمّد معوّض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، ط ١ ٢٠٠٠ م .
- ١٤٥- شرح كتاب سيبويه : السيرافيّ أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ) ، تح: أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلميّة \_ بيروت ، ط ١ ٢٠٠٨ م .
- ١٤٦- شرح المُفصّل : ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) - المطبعة المنيرية (د. ط . ت) .
- ١٤٧- شرح ديوان جرير : محمّد اسماعيل عبدالله الصاويّ ، مطبعة الصاويّ- مصر ، ط ١ ( د . ت) .
- ١٤٨- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسيّ : عبدالله بن برّيّ (ت ٥٨٢هـ) تح: د. عبيد مصطفى درويش ود. محمّد مهدي علام، المطابع الأميريّة- القاهرة ، ( د . ط ) ١٩٨٥ م .
- ١٤٩- شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ : ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمّد عبدالله (ت ٦٧٢هـ) تح: عدنان عبد الرحمن الدوريّ ، مطبعة العاني - بغداد ، ( د . ط ) ١٩٧٧ م .
- ١٥٠- شعر سابق بن عبدالله البربريّ ، دراسة وجمع وتحقيق : د. بدر ضيف ، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر ، ط ١ ٢٠٠٤ .

- ١٥١- شعر عبدة بن الطبيب : د. يحيى الجبورى ، دار التربية ، ( د . ط )  
١٩٧١ .
- ١٥٢- الشعر والشعراء : ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم ( ت ٢٧٦هـ )  
تح: أحمد محمد شاكر ، دار المعارف - القاهرة ( د . ت ) .
- ١٥٣- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : السلسيلى أبو عبد الله محمد بن  
عيسى ( ت ٧٧٠هـ ) تح: د. الشريف عبدالله علي الحسين الركاني  
الفيصلية - مكة المكرمة ، ط ١ ١٩٨٦م .
- ١٥٤- شواهد الشعر في كتاب سيبويه: د. خالد عبد الكريم جمعة ، الدار  
الشرقية ، ط ٢ ١٩٨٩م .
- ١٥٥- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار النائلة - مطبعة الزهراء -  
بغداد ، ط ١ ١٩٩٦م .
- ١٥٦- صاحبى في فقه اللغة : ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس  
( ت ٣٩٢هـ ) المكتبة السلفية - القاهرة ، ( د . ط ) ١٩١٠م .
- ١٥٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : الجوهري أبو نصر إسماعيل بن  
حماد ( ت ٣٩٣هـ ) تح: أحمد عبد الغفار عطار ، دار العلم للملايين -  
بيروت ، ( د . ط ) ١٩٧٩م .
- ١٥٨- صحيح البخاري : الإمام البخاري : أبو علي عبدالله محمد بن إسماعيل  
( ت ٢٥٦هـ ) ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط ١ ٢٠٠٢هـ .
- ١٥٩- صحيح مسلم : الإمام مسلم الإمام الحافظ أبو الحسين بن الحجاج  
( ت ٢٦١هـ ) : تح: أبو قتيبة نظر محمد الفارياناي ، دار طيبة -  
الرياض ، ط ١ ٢٠٠٦م .

- ١٦٠- صحیح مسلم شرح النوويّ : الإمام مسلم أبو الحسين بن الحجاج  
(ت٢٦١هـ) المطبعة المصريّة - الأزهر ، ط ١ ١٩٢٩م.
- ١٦١- ضرورة الشعر : السّيرافيّ أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ)  
تد: د. رمضان عبد التّواب ، دار النهضة العربيّة ، ط ١ ١٩٨٥م.
- ١٦٢-الضرورة الشعريّة (دراسة اسلوبية) : السّيد ابراهيم محمّد ، دار الأندلس  
ط ٣ ١٩٨٣م.
- ١٦٣- طبقات القراء : الدّهبيّ الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمّد بن أحمد  
بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) تد: د. أحمد خان ، ط ١ ١٩٩٧م.
- ١٦٤- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيديّ محمّد بن الحسن  
الأندلسيّ (ت ٣٧٩هـ) تد: محمّد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف ،  
ط ٢ (د . ت).
- ١٦٥- ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم : د. أحمد  
سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعيّة - الاسكندرية ، (د . ط )  
١٩٩٤.
- ١٦٦- ظاهرة التّأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة دراسة لغويّة  
تأصيليّة: د. إسماعيل عمّاية ، مركز الكتاب العلميّ ، عمان \_ الأردن  
، ط ١ ١٩٨٦.
- ١٦٧-ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ : طاهر سليمان حمّوده ، الدّار  
الجامعيّة ١٩٩٨ م .
- ١٦٨- العربيّة تاريخ وتطور : د. ابراهيم السّامرائيّ - مكتبة المعارف -  
بيروت ، ط ١ ١٩٩٣م.

- ١٦٩- العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب : يوهان فكك ، ترجمة :  
د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - مصر ، ( د . ط )  
١٩٨٠م .
- ١٧٠- العقد الفريد : ابن عبد ربه أحمد بن محمد الأندلسي (ت٣٢٨هـ) ، تح:  
د. مفيد محمد قيمة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ١٩٨٣م .
- ١٧١- علم اللغة العربية : د. محمد فهمي حجازي ، وكالة المطبوعات -  
الكويت ، ( د . ط ) ١٩٧٣ .
- ١٧٢- العُمدة في محاسن الشعر ، وأدبه ونقده : القيرواني أبو علي الحسن بن  
رشيق (ت٤٥٦هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ،  
ط ١ ١٩٨١م .
- ١٧٣- العين : الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) تح : د. مهدي  
المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، سلسلة المعاجم والفهارس ،  
( د . ط . ت ) .
- ١٧٤- الغربيين في القرآن والحديث : أبو عبيدة أحمد بن محمد الهروي  
(ت٤٠هـ) ، تح : فريد المزيدي وآخرون ، مكتبة نزار مصطفى الباز ،  
ط ١ ١٩٩٩ م .
- ١٧٥- غاية النهاية في طبقات القُرّاء : ابن الجزري محمد بن محمد الشافعي  
(ت٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ٢٠٠٦م .
- ١٧٦- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:  
الشوكاني أحمد بن علي بن محمد (ت٦٢٥هـ) ، ط ٤ ٢٠٠٧ .
- ١٧٧- فصول في فقه العربية : تأليف د. رمضان عبد التواب ، مكتبة  
الخانجي ، ط ٦ ١٩٩٩م .

- ١٧٨- **فقه اللغات السّامية** : كارل بروكلمان ، ترجمة : د. رمضان عبد التواب  
جامعة الرياض- السّعودية ، ( د . ط ) ١٩٥٧ م .
- ١٧٩- **فقه اللّغة وخصائصها** : الدكتور إمّيل يعقوب ، دار العلم للملايين -  
بيروت، ط ١ ١٩٨٢ .
- ١٨٠- **الفهرست** : ابن النديم أبو الفرج محمّد بن أبي يعقوب إسحق  
(ت ٣٨٠ هـ ) ، تد : رضا تجدد ، ( د . ط . ت ) .
- ١٨١- **في أدلة النحو** : د. عفاف صانين ، المكتبة الأديمية ، ( د . ط )  
. ١٩٩٦ .
- ١٨٢- **في أصول النحو** : سعيد الأفغانيّ ، مديرية الكتب والمطبوعات  
الجامعية، ( د . ط ) ١٩٩٤ م .
- ١٨٣- **في التطبيق النحويّ والصرفيّ** : د. عبده الراجحي، دار المعارف  
الجامعية ، ( د . ط . ت ) .
- ١٨٤- **القاموس المحييط** : الفيروز آبادي مجد الدين محمّد بن يعقوب  
(ت ٨١٧ هـ) تد : مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة ،  
ط ٨ ٢٠٠٥ م .
- ١٨٥- **القراءات القرآنيّة تأريخ وتعريف** : د. عبد الهادي الفضليّ ، مركز  
الغدِير، ( د . ط ) ٢٠٠٩ م .
- ١٨٦- **القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث** : د. عبد الصبور شاهين  
، مكتبة الخانجي - القاهرة (د. ط. ت).
- ١٨٧- **القلب والإبدال (ضمن الكنز اللغويّ)** : ابن السّكيت أبو يوسف يعقوب  
بن إسحاق (ت ٢٤٤ هـ) تد : هفّنر ، مطبعة الكاثوليكية ، بيروت ،  
( د . ط ) ١٩٠٣ م .

١٨٨- القياس في اللغة العربية : د. محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي - القاهرة ، ط ١ ١٩٩٥ م.

١٨٩- الكامل في اللغة والأدب : المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد(ت٢٨٥هـ) تح: د. عبد الحميد هنداوي ، وزارة الشؤون الإسلامية والاقواف والدعوة والارشاد - السعودية ( د . ط . ت ).

١٩٠- كتاب سيبويه : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) تح: عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣ ١٩٨٨ م.

١٩١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشريّ (العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٠هـ) تح: الشيخ عادل عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوّض ، وآخرون ، مكتبة العبيكان ، ط ١ ١٩٩٨ م.

١٩٢- كشاف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: العجلوني الشيخ إسماعيل بن محمد (ت١١٦٢هـ) تح: الشيخ يوسف بن محمود الحاج أحمد ، مكتبة العلم الحديث ( د . ط . ت ).

١٩٣- الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : القيسيّ أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ، تح: د. محيي رمضان ، مجمع اللغة العربية - دمشق ، ( د . ط ) ١٩٧٤ م.

١٩٤- الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية : الكفويّ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسنّيّ (ت١٠٩٤هـ) ، تح: د. عدنان درويش ومحمد المضريّ ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ١٩٩٨ م.

- ١٩٥- **اللباب في علل البناء والإعراب** : العكبري أبو البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) ، تح: غازي مختار طليمات ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ١٩٩٥ .
- ١٩٦- **لسان العرب**: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم (ت ٧١١هـ) دار صادر - بيروت ، (د . ط . ت) .
- ١٩٧- **اللغات في القرآن** : إسماعيل بن عمر المقرئ عن عبدالله بن الحسين بن حسون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس ، تح: صلاح الدين المنجد ، مطبعة الرسالة - القاهرة ، ط ١ ١٩٤٦ م .
- ١٩٨- **اللغة** : فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ، محمّد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية (د . ط . ت) .
- ١٩٩- **لغة تميم دراسة تاريخية وصفية** ، د. ضاحي عبد الباقي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، (د . ط) ١٩٨٥ م .
- ٢٠٠- **اللغة الشعرية عند النحاة** : د. محمّد عبدو فلفل ، دار جرير - عُمان ، ط ١ ٢٠٠٧ م .
- ٢٠١- **لغة قريش** : مختار الغوث ، دار المعراج الدوليّة ، ط ١ ١٩٩٧ .
- ٢٠٢- **اللمع في العربية** : ابن جنّي أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) تح: د. سميع أبو مغلي ، دار مجدلاوي ، (د . ط) ١٩٨٨ م .
- ٢٠٣- **لهجة قبيلة أسد** : علي ناصر غالب ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، ط ١ ١٩٨٩ م .
- ٢٠٤- **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**: غالب فاضل المطلبي ، وزارة الثقافة والفنون - الجمهورية العراقية ، (د . ط) ١٩٧٨ م .



- ٢٠٥- اللهجات العربية في التراث : د. أحمد علم الدين الجُندي ، الدّار العربية للكتاب ، ( د . ط ) ١٩٨٣م.
- ٢٠٦- اللهجات العربية في القراءات القرآنيّة : د. عبدة الراجحيّ ، دار المعرفة الجامعية ، ( د . ط ) ١٩٩٦م.
- ٢٠٧- اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية : chaim.Rabin ، ترجمة: د. عبد الكريم مجاهد ، ط ١ ٢٠٠٢م .
- ٢٠٨- اللهجات العربية نشأة وتطوراً: د. عبد الغفّار حامد هلال ، مكتبة وهبة - القاهرة ، ط ٢ ١٩٩٣م.
- ٢٠٩- ليس في كلام العرب : ابن خالويه أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطّار - مكّة المكرمة ، ط ٢ ١٩٧٩م.
- ٢١٠- ما تلحن فيه العامّة : الكسائيّ أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ) تح: د. رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ودار الرفاعي - الرياض، ط ١ ١٩٨٢م.
- ٢١١- ما ينصرف وما لا ينصرف : الزّجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (ت ٣١١هـ) تح: هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ، ( د . ط ) ١٩٧١م.
- ٢١٢- مباحث في علوم القرآن : د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٢ ٢٠٠٩م.
- ٢١٣- المبسوط في القراءات العشر : الأصبهاني أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت ٣٨١ هـ ) ، تح: سبيع حمزة حاكمي ، مجمع اللّغة العربية- دمشق ، (د. ط . ت).

- ٢١٤- **مُتَخِير الألفاظ** : ابن فارس أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥هـ) تح: هلال ناجي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ( د . ط ) ١٩٧٠ م .
- ٢١٥- **مَجَاز القرآن** : أبو عبيدة معمر بن المثنى ( ت ٢١٠هـ ) ، تح: د. محمد فؤاد سركين ، مكتبة الخانجي القاهرة ( د . ط . ت )
- ٢١٦- **مَجَالِس ثعلب** : ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ) تح: عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف - مصر ، ط ٢ ( د . ت ) .
- ٢١٧- **مَجْمَع البیان في تفسير القرآن**: الطبرسيّ أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٢٨ هـ ) ، دار العلوم ، ط ١ ٢٠٠٥ م .
- ٢١٨- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي المصري (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط ١ ٢٠٠١ م .
- ٢١٩- **مُجْمَل اللّغة** : ابن فارس أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥هـ) ، تح: زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - العراق ، ط ٣ ١٩٨٦ .
- ٢٢٠- **المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها**: ابن جنيّ أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) تح: علي النجدي ناصف و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبيّ ، ( د . ط . ت ) .
- ٢٢١- **المُحْكَم والمحيط الأعظم** : ابن سيده ، أبو الحسن علي بن اسماعيل ( ت ٤٥٨هـ ) تح: د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، ط ١ ٢٠٠٠ م .
- ٢٢٢- **مُختصر المذكّر والمؤنّث**: المفضل بن سلمة (ت نحو ٣٠٠هـ) تح: د. رمضان عبد التواب ، الشركة المصرية للطباعة - القاهرة - ١٩٧٢ م .

- ٢٢٣- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** : ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) مكتبة المتنبى - القاهرة ، (د. ط . ت) .
- ٢٢٤- **المُخصّص** : ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ) دار الكتب العلميّة - بيروت ، (د. ط . ت).
- ٢٢٥- **المدارس النحويّة** : د. خديجة الحديثي ، دار الأمل - الأردن ، ط ٣ ، ٢٠٠١م.
- ٢٢٦- **مدرسة البصرة النحويّة نشأتها وتطورها** : د. عبد الرحمن السيّد ، دار المعارف - مصر ، ط ١ ، ١٩٦٨م.
- ٢٢٧- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو** : د. مهدي المخزومي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي ، ط ٢ ، ١٩٥٨م.
- ٢٢٨- **المُذكّر والمؤنّث** : ابن الأنباري أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشار (ت ٣٢٨هـ) تح: د. طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة العاني ، ط ١ ، ١٩٧٨م .
- ٢٢٩- **المُذكّر والمؤنّث** : ابن التستريّ الكاتب (ت ٣٦١هـ) تح: د. أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ودار الرفاعي - الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٣م.
- ٢٣٠- **المُذكّر والمؤنّث** : السجستانيّ، أبو حاتم سهل بن محمّد (ت ٢٥٥هـ) تح: د. حاتم صالح الضامن ، دار الفكر - دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٧م.
- ٢٣١- **المُذكّر والمؤنّث** : الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) تح: د. رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، (د. ط . ت).

- ٢٣٢- **المُذَكَّر والمؤنَّث ماهيته وأحكامه** : د. أبو أوس إبراهيم الشمسان ،  
مقاربات في اللّغة والأدب ، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي ، جامعة  
الملك سعود ، ط ١ ١٤٢٨ هـ .
- ٢٣٣- **المُذَكَّر والمؤنَّث** : ابن جنّي أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) تح: د. طارق  
نجم عبدالله - دار البيان العربيّ ، ط ١ ١٩٨٥ م.
- ٢٣٤- **المُذَكَّر والمؤنَّث** : أبو الحسين أحمد بن فارس ، تح: د. رمضان عبد  
التّوّاب ، جامعة عين شمس - القاهرة ، ط ٣ ١٩٦٩ .
- ٢٣٥- **المُذَكَّر والمؤنَّث** : المبرّد أبو العباس محمّد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) تح: د.  
رمضان عبد التّوّاب وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب -  
مصر، ( د . ط ) ١٩٧٠ م .
- ٢٣٦- **المُزهر في علوم اللّغة وأنواعها** : السيوطيّ جلال الدين عبدالرحمن بن  
أبي بكر (ت ٩١١هـ) تح: محمّد جاد المولى بك وآخرون ، مكتبة دار  
التراث - القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٨ م .
- ٢٣٧- **المسائل العسكرية** : أبو علي الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار  
(ت ٣٧٧ هـ ) ، تح: محمّد الشاطر ، مطبعة المدني ، ط ١ ١٩٨٢ م .
- ٢٣٨- **المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات** : أبو علي الفارسيّ الحسن بن  
أحمد بن عبد الغفّار (ت ٣٧٧هـ) تح: صلاح الدين عبدالله الزنكاويّ ،  
مطبعة العاني - بغداد . ( د . ط . ت ) .
- ٢٣٩- **مُسند الإمام أحمد بن حنبل** (ت ٢٤١هـ) تح: شعيب الأرنؤوط ، وعادل  
مُرشد ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ١٩٩٢ م .

- ٢٤٠- مُشكّل إعراب القرآن : القيسيّ أبو محمّد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تح: حاتم صالح الضامن ، دار البشائر - دمشق ، ط ١ ٢٠٠٣م.
- ٢٤١- المُشكّل في القرآن الكريم عن وجوه الأعجاز البياني : د. جاسم الزبيديّ، دار كنوز المعرفة ، ط ١ ٢٠٠٩ م.
- ٢٤٢- المصّادر الأدبيّة واللغويّة في التراث العربيّ : د. عزالدين إسماعيل ، مكتبة غريب ، (د. ط . ت).
- ٢٤٣- المُصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ : الفيوميّ أحمد بن محمّد بن علي (ت٧٧٠هـ ) المطبعة الأميريّة - القاهرة ط ٥ ١٩٩٢م.
- ٢٤٤- المُصطلح الصرفيّ مميزات التذكير والتأنيث : عصام نور الدين ، دار الكتاب العالمي ، ط ١ ١٩٨٨م.
- ٢٤٥- مُصطلح المحايد للمذكر والمؤنث المجازيان : د. عصام نور الدين ، دار الكتاب العالمي ، (د. ط ) ١٩٩٠م.
- ٢٤٦- المُعجم المفصّل في المذكر والمؤنث : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، ط ١ ١٩٩٤ .
- ٢٤٧- معاني القرآن : الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) تح: هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ١٩٩٠م.
- ٢٤٨- معاني القرآن : الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ، عالم الكتب ، (د. ط . ت).
- ٢٤٩- معاني القرآن : الكسائيّ علي بن حمزة (ت ١٨هـ)، تح: عيسى شحاته عيسى ، دار قباء - القاهرة ، (د. ط ) ١٩٩٨ .

٢٥٠- معاني القرآن : النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس (ت ٣٣٨هـ) تح: الشيخ محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، ط ١ ١٩٨٨م.

٢٥١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط ١ ١٩٨٨م.

٢٥٢- المعاني الكبير في أبيات المعاني : ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ١٩٨٥م.

٢٥٣- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر - عمان ، ط ١ ٢٠٠٠م .

٢٥٤- معجم الأدباء إرشاد الأريب الى معرفة الأديب : ياقوت الحموي الشيخ شهاب الدين أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ) تح: حسّان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ١٩٩٣م.

٢٥٥- معجم التعريفات : الشريف الجرجاني علي بن محمد (ت ٨١٦هـ) تح: محمد صادق المنشاوي ، دار الفضلة ، القاهرة ، (د. ط . ت).

٢٥٦- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء : د. أحمد مختار عمر، و د. عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط ٢ ١٩٨٨م.

٢٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ت ٧٦١هـ) تح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، التراث العربي ، (د. ط . ت).

- ٢٥٨- **المقتضب** : المبرّد أبو العباس محمّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) تح: محمّد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف المصريّة - القاهرة ، ١٩٩٤م.
- ٢٥٩- **المقصور والممدود** : الفرّاء ، أبو زكريا ، يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) تح: عبد العزيز الميميّ ، دار قتيبة ، ( د. ط ) ١٩٨٣م .
- ٢٦٠- **المقصور والممدود** : أبو علي القاليّ إسماعيل بن القاسم البغداديّ (ت٣٥٦ هـ ) ، تح: أحمد عبد المجيد هريديّ ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ ١٩٩٩.
- ٢٦١- **الممتع في التصريف** : ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) تح: فخر الدين قباوة ، دار المعرفة - بيروت ، ط١ ١٩٨٧ م.
- ٢٦٢- **الممنوع من الصرف في اللّغة العربيّة** : عبد العزيز علي سفر ، مكتبة الاسكندرية - الكويت ، ط١ ٢٠٠٠م.
- ٢٦٣- **من أسرار اللّغة** : د. ابراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٦ ١٩٧٨.
- ٢٦٤- **مُجد المقرئين ومُرشد الطالبين** : ابن الجزريّ محمّد بن محمّد (ت٨٣٣هـ) ، تح: علي بن محمّد العمران ، (د. ط . ت).
- ٢٦٥- **من سعة العربيّة** : إبراهيم السّامرائي ، دار الجي - بيروت ، ط١ ١٩٩٤م.
- ٢٦٦- **المنصّف** : ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان النحويّ (ت٣٩٢هـ) تح: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، ط١ ١٩٥٤م.

- ٢٦٧- **منهاج البُلغاء وسراج الأدباء** : القرطاجني ، أبو الحسن حازم (ت٦٨٤هـ) ، تح: محمّد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط٣ ١٩٦٨م .
- ٢٦٨- **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** : العلامة محمّد علي التهانوي ، تح: د. علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، ط١ ١٩٩٦ .
- ٢٦٩- **موقف اللّغويين من القراءات القرآنيّة الشاذّة** : محمّد السيد أحمد عزوز، مراجعة: سعيد محمّد اللّحّام ، عالم الكتب ، بيروت- لبنان ، ط١ ٢٠٠١ .
- ٢٧٠- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث** : د. خديجة الحديثي ، دار الرشيد ١٩٨١م .
- ٢٧١- **نحو التيسير**: د. أحمد عبد السّتار الجوّاري ، مطبعة المجمع العراقي ، ( د . ط ) ، ١٩٨٤م .
- ٢٧٢- **نحو القرآن** : د. أحمد عبد السّتار الجوّاري ، المجمع العلمي العراقي - بغداد ، ( د . ط ) ١٩٧٤م .
- ٢٧٣- **النحو الوافي**: عبّاس حسن ، دار المعارف - مصر ، ط٣ ( د . ت ) .
- ٢٧٤- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** : أبو البركات الأنباريّ كمال الدين عبدالرحمن بن محمّد (ت٥٧٧هـ) تح: د. إبراهيم السّامرائي ، مكتبة المنار - الأردن ، ( د . ط . ت ) .
- ٢٧٥- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** : الشيخ محمّد طنطاوي - دار المعارف، ط٢ ( د . ت ) .



- ٢٧٦- **النشر في القراءات العشر** : ابن الجزريّ ، الحافظ أبو الخير محمّد بن محمّد الدمشقي (ت ٨٣٣ هـ ) ، تح: علي محمّد الصّباغ ، دار الكتب العلمية ، (د. ط . ت).
- ٢٧٧- **نظرية المعنى في الدراسات النحويّة** : د. كريم حسين ناصح الخالديّ ، دار صفاء - عمّان ، ط ١ ٢٠٠٦ م.
- ٢٧٨- **النهاية في غريب الحديث والأثر** : ابن الأثير مجد الدين أبو السّعادات المبارك بن محمّد (ت ٦٠٦ هـ) ، (د. ط . ت).
- ٢٧٩- **النوادر في اللّغة** : أبو زيد الأنصاريّ سعيد بن أوس بن ثابت (ت ٢١٥ هـ ) تح: د. محمّد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، ط ١ ١٩٨١ م .
- ٢٨٠- **نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء** : المرزبانيّ أبو عبد الله محمّد بن عمران ، (ت ٢٩٦ هـ) تح: رودلف زلهاميم ، دار النشر - فرانكس شتايز ، (د. ط ) ١٩٦٤ م .
- ٢٨١- **هُمَعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع** : السيوطيّ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) تح: د. عبد العال سالم مكرّم ، مؤسسة الرسالة ، (د. ط ) ١٩٩٢ م .
- ٢٨٢- **الوحشيات** : أبو تمام حبيب بن أوس الطائيّ ، تح: عبد العزيز الميمنيّ الراجوكتي ، ومحمود محمّد شاكر ، دار المعارف ، ط ٣ (د. ت).

## الرسائل والأطاريح

١. أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحويّة والصرفيّة : أحمد محمّد أبو عريش الغامديّ ، (اطروحة دكتوراه) ، جامعة أم القرى ، ١٩٨٩م.
٢. ظاهرة التغليب في العربية : كاظم عودة خشان البديريّ ، (رسالة ماجستير) جامعة الكوفة - كلية الآداب ، ٢٠٠٣م.
٣. كتب المذكر والمؤث حتى نهاية القرن السادس الهجري : شذى أكرم أفرام، (رسالة ماجستير) ، جامعة بغداد - كلية التربية ( ابن رشد ) ، ١٩٩٩م.
٤. المؤنثات المعنويّة دراسة لغويّة : إسماعيل غريب شريف ، (رسالة ماجستير) ، الجامعة الإسلاميّة / بغداد - كلية الآداب ، ٢٠١٠م.

## البحوث والمجلات

١. التذكير والتأنيث في الشواهد القرآنية في معجم تاج العروس : د. حسين عودة هاشم ، وعباس فالح حسن ، مجلة أبحاث البصرة، م٢٧ ع٣٤، ٢٠١٢.
٢. قضية التذكير و التأنيث في العربية : د. طارق عبدعون الجنابي ، مجلة المجمع العراقي ، م٣٨ ، ج١ ، ١٩٨٧.
٣. قضية التغليب في المطابقة النحوية بين المذكر والمؤنث : د. السيد أحمد علي محمد ، مكتبة دار العلوم - جامعة القاهرة ، (د. ت).
٤. كتاب المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني : د. طارق عبدعون الجنابي ، مجلة المجمع العراقي ، م٣٥ ، ج٣ ، مطبعة المجمع العراقي ، ١٩٨٤.
٥. مقال عن ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي : د. إبراهيم السامرائي ، مجلة المورد - وزارة الثقافة والإعلام - دار الجاحظ - الجمهورية العراقية ، م٩ ، ع١٤ ، ١٩٨٠.
٦. مناقشة رأي في علامة التأنيث : د. محمد شيت صالح ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع٩-١٠ ، ١٩٨٠.
٧. من مسالك اللغة في التذكير والتأنيث : د. مازن المبارك ، مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق ، م٨٣ ، ج٢ ، (د.ت) .





**Republic of Iraq**  
**Ministry of higher Education &**  
**Scientific Research**  
**University of Wasit**  
**College of Education**  
**Arabic Department**

# **THE LINGUISTIC EVIDENCE IN MASCULINE AND FEMININE BOOKS**

A thesis submitted to the Board of the Faculty of Education at  
the university of Wasit ,which is part of the requirements of a  
Master's degree in Arabic Language and literature

by

**Mahdi Mowsa Hashim**

**Abo rgheef**

**Supervised by**

**Assist Prof.DR**

**Naeem Salman al-Badry**

**2015**

**1436**

## Findings of the study

The masculine-feminine issue is of great importance in studying grammar due to its ambiguity and the scientists' interest in making it plain for students and users of Arabic language. The study, thus, discloses the great role played by the linguistic evidence in the linguistic lesson especially in the issue of masculine-feminine issue.

The study investigates the linguists' curricula in the published texts. It shows the differences among them as well as the merits and demerits of each curriculum.

It shows the status of the Holy Quran among the linguists in their linguistic controversy especially for its employment of this issue in the verses it contains. The study also unveils how each linguist differs from others in the curriculum he adopts and the evidence he employs in the linguistic lesson.

The study reveals the presence of the seven readings of the Holy Quran as in the linguists' books tackling the masculine-feminine issue as well as the role other irregular readings play in enriching the linguistic lesson.

It focuses on the significance of employing Hadeeth in this issue and the opinion of both old and later linguists regarding this employment.

Though Hadeeth is a great source in language, what restricts its employment is the errors found in documenting it.

As the study finds a variance in the numbers of Hadeeths employed in books focusing on the masculine-feminine issue, it recommends that what is to be relied on are those Hadeeths documented through Prophet Mohammed's family.

It considers the impact of listening in quoting proverbs and sayings and documents the significance of listening to important Arab readers and orators concerning the masculine-feminine issue.

It discloses the impact of dialects on the masculine-feminine issue in Arabic poetry as the poet reflects the dialect, habits and customs of his tribe in his poetry.

The study investigates necessities in Arabic poetry especially in the masculine-feminine issue and finds out that some of them do not deserve such a status as it appears to be a dialect for one or more tribes which took its way to the wider use among li